مكتبة فلسطين للكتب المصورة

شرح الأجرومية

للإمام العلامة

شهاب الدين أبي العباس أحمد بن حمزة

الرملي المصري الشافعي

ت ٩٥٧ هـ

دراسة وتحقيق

سيد بن شلتوت الشافعي

مكتبة

مجد الإسلام

شرح الآجرومية

تأليف

الإمام شهاب الدين أحمد بن حمزة

دراسة وتحقيق

الشيخ / سيد بن شلتوت الشافعي

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

رقم الايداع : ٢٠٠٦/٨٠٤٠

مكتبة مجد الاسلام

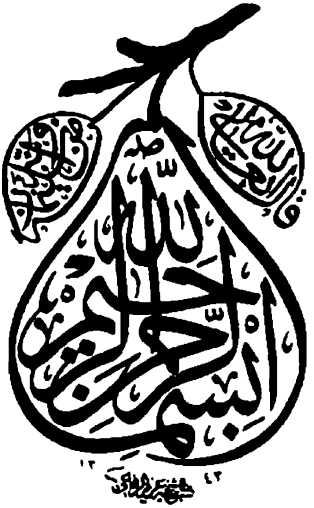
بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المحقق

الحمد لله الذي لا يخيب من نحاه، الفاعل لما يشاء فلا راد لمفعول قضاه، والصلاة والسلام على من رفعه الله على الأفاضل، ونصبه لتميز الحق من الباطل، سيدنا محمد واسطة قلادة الأنبياء الكرام، ودرة تاج رؤوس الأصفياء العظام، وعلى آله وصحبه الأئمة الأعلام.

وبعد: فعلم النحو من العلوم المساعدة التي يحتاج لها كل عالم ومتعلم، ولا يستغني عنه أحد منهما؛ إذ الفهم يتوقف عليه من إظهار الفاعلية والمفعولية وغيرهما فلا يفهم نص بلا إيضاح هذه الأمور، فهو بالنسبة للعلوم كالسفينة لراكبيها؛ فهو يحمل كل الفنون والعلوم. ومهما تكلمنا عن أهميته فاللسان والعبارات قاصرة عن ذلك. وبين أيدينا شرح قيم على الآجرومية لسيدي أحمد بن حمزة الرملي المعروف بالشهاب، وهو شرح عظيم قد حوى معظم مسائل النحو وأبوابه، وقد اشتمل على دقائق لا توجد في غير الكتب المطولة مع اشتماله على عبارة منقحة محررة، كما أن شارحنا قد أتْبَعَ مسائل الكتاب بشواهد الشعر وقد أكثر من الاستشهاد من الآيات القرآنية؛ تبركاً بكتاب الله -عز وجل- حتى نراه يسوق الآيات في محل يكفي فيه آية أو اثنين، وقد أقل من الاستشهاد بالأحاديث. وقد تأثر شارحنا بمدرسة ابن هشام حتى نراه ينقل بالنص من كتب ابن هشام مثل القطر والشذور والمغنى وغيرها، وقد أودع الكتاب

فوائد كتب النحاة أضف إلى هذا أنه غالبا ما يذكر علل الأحكام النحوية مما يدل على علو كعبه في هذا الفن مع سهولة العبارة. وأرى - والله أعلم- أنه مدخل جيد لدراسة الألفية بعده.

وأخيرا أسأل الله تعالى أن ينفع بالشرح كما نفع بالمتن، وأن يجعل عملنا في الكتاب في ميزان الحسنات، وأن يمحو به السيئات إنه على كل شيء قدير. وإليك ترجمة صاحب المتن ابن آجروم، والشارح الشهاب الرملي، والمنهج التحقيقي الذي سرنا عليه في الكتاب.

ترجمة ابن آجُرُّوم
(٦٧٢هـ - ٧٢٣هـ)

هو أبو عبدالله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي النحوي المشهور بابن آجرُّوم بفتح الهمزة الممدودة وضم الجيم والراء المشددة، ومعناه بلغة البربر الفقير الصوفي صاحب المقدمة المشهورة بالآجرومية.

قال ابن مكتوم في تذكرته: نحوي مقرئ له معلومات من الفرائض والحساب والأدب بارع وله مصنفات وأراجيز، قال غيره: المشهور بالبركة والصلاح ويشهد لذلك عموم النفع بمقدمته.

وله شرح على الشاطبية اسمه فرائد المعاني في شرح حرز المعاني خ. مجلدان منه الأول والثاني لعلهما بخطه.

توفى بفاس سنة اثنتين وستمائه وتوفى بها في صفر.

المراجع: شذرات لابن العماد ج٦/ص٦٢، الأعلام للزركلي ج٧/ص٣٣، كشف الظنون حاجي خليفة ١٧٩٦، بغية الوعاة (١٠٢/١٠٣) معجم المؤلفين رضا كحالة ج١١/ص٢١٥ .

ترجمة الشهاب الرملي

اسمه: أحمد بن حمزة.

كنيته: أبو العباس، ولقبه: شهاب الدين الرملي المنوفي الأنصاري الشافعي، الإمام العلامة الناقد الجهبذ.

شيوخه:

أخذ عن القاضي زكريا الأنصاري وانتفع به، وكان يجله وأذن له بالإفتاء والتدريس، وأن يصلح في كتبه في حياته، وبعد مماته، ولم يأذن لأحد سواه في ذلك.

تلامذته:

أخذ عنه طائفة من العلماء، منهم:

ابن حجر الهيتمي، وعبدالوهاب الشعراني ونور الدين على الطنتدائي، وبرهان الدين إبراهيم بن عبدالرحمن بن علي العلقمي، وولده محمد الرملي، وشمس الدين محمد الخطيب الشربيني، وشهاب الدين الغزي.

ثناء العلماء عليه:

قال عنه ابن العماد: «انتهت إليه الرياسة في العلوم الشرعية بمصر حتى صار علماء الشافعية كلهم تلامذته إلا النادر وكان جميع علماء مصر وصالحيهم حتى المجاذيب يعظمونه».

قال الشعراني: «كان ورعا زاهدا، صالحا حسن الاعتقاد ولاسيما في

طائفة الصوفية الذين كان يجيب عن أقوالهم بأحسن إجابة، ويروي عنهم المستطرفات من الحكايات، وأرسلت إليه الأسئلة من سائر الأقطار، ووقف الناس عند قوله أكثر ممن أدركناهم من أشياخه».

كتبه:

١- فتح الرحمن في شرح زيد ابن رسلان وهو غير مطبوع، وقد من الله عليّ بتحقيقه، ونسأل الله الإعانة على إتمامه وإكماله وطبعه.

٢- فتح الجواد شرح منظومة ابن العماد. مطبوع

٣- حاشية على أسنى المطالب للشيخ زكريا. مطبوع

٤- له شرح على شروط الوضوء له. غير مطبوع

٥- وله شرح على مقدمة أحمد الزاهد المعروفة بالستين مسألة. مطبوع

٦- وله الفتاوى. مطبوع

٧- شرح الآجرومية. وهو كتابنا

وقد توفى رحمه الله تعالى يوم الجمعة مستهل جمادى الآخرة سنة ٩٥٧هـ.

(منهج التحقيق)

وقد قمنا في الكتاب بعدة أعمال:

١- تحرير النص وضبطه وذلك بعرض نصوص الكتاب على كتب الفن وتتبع مصدر العبارة.

٢- تخريج الأحاديث المذكورة فيه.

٣- نسبة الشواهد الشعرية لأصحابها مع ذكر موطن الشاهد في البيت.

٤- كما قمت بوضع الفوائد والنكات والمسائل التي تركها الشارح ورأينا ضرورة في وضعها، كما قمت بوضع بعض الشواهد الشعرية التي ترك المصنف الاستشهاد لها كما قمت بوضع الشروط التي تركها أيضا، وكذلك وضعت الأمثلة التي تركها الشارح، كما قمت بأعمال أخرى مما يظهر في حاشية الشرح.

٥- قمت بترجمة المصنف والشارح.

٦- وضعت بعض العناوين المهمة التي لابد منها.

٧- قمت بتحقيق الكتاب على نسختين خطيتين رمزت لأحدهما [ع] وجعلتها أصلا، وللأخرى [ب س] وأثبت الفروق بينهما في الحواشي.

ا.هـ

فائدة تتعلق بعلم النحو

تعريف علم النحو:

كلمة نحو تطلق في اللغة العربية على عدة معان:

منها الجهة، تقول: ذهبت نحو فلان، أي: جهته.

ومنها الشبه والمثل، تقول: محمد نحو علي، أي: شبهه ومثله.

وتطلق كلمة (نحو) في اصطلاح العلماء على العلم بالقواعد التي يعرف بها أحكام أواخر الكلمات في حال تركيبها: من الإعراب، والبناء وما يتبع ذلك.

الموضوع: وموضوع علم النحو: الكلمات العربية، من جهة البحث عن أحوالها المذكورة.

الثمرة: وثمرة تعلم علم النحو: صيانة اللسان عن الخطأ في الكلام العربي، وفهم القرآن الكريم، والحديث النبوي فهما صحيحا اللذين هما أصل الشريعة الإسلامية وعليهما مدارها.

نسبته: وهو من العلوم العربية.

واضعه: والمشهور أن أول واضع لعلم النحو هو أبو الأسود الدؤلي، بأمر أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنهما.

حكم الشارع فيه: وتعلمه فرض من فروض الكفاية، وربما تعين تعلمه على واحد فصار فرض عين عليه.

ا.هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمدٍ، وآله، وسلَّم.

الحمد لله الملك العَلَّام[١]، وصلى اللَّه وسلم على سيدنا محمدٍ خير الأنام، وعلى آله، وأصحابه السادة الكرام صلاةً، وسلامًا مستمرين على الدوام.

أمَّا بعد[٢] فهذا تعليقٌ على مقدمة الشيخ الإمَام أبي عبد الله محمد بن محمد بن داود الصُنَهاجِيّ الشهير بابن آجُرُّوم تغمَّده[٣] [الله][٤] برحمته[٥]، يحلُّ ألفاظها، ويتمم مفادها، وأسال الله العليّ الكبير أنْ ينفع به فإنَّه على ذلك قديرٌ.

---

(١) في النسخة الأخرى المرموز إليها بـ س: قال النبيخ الإمام العامل العلامة المحقق المدقق شهاب الدين أحمد بن شهاب الدين بن زين الدين حمزة الرملي الأنصاريّ الشافعيّ رحمه الله تعالى: الحمد الخ، وليست في الأصل ع.ا.هـ

(٢) أصل أمَّا بعد مهما يكن من شيءٍ بعدَ البسملة، وما يتبعها من الحمدلة، والصلاة، والسلام على خير خلق الله محمد فأقول هذا تعليقٌ إلخ، فوقعت أمَّا موقع اسم هو المبتدأ، وفعل هو الشرط، وتضمنت معناها، فلتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالبًا، ولتضمنها معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدأ قضاءً لحقّ ما كان، وإبقاء له بقدر الإمكان.

(٣) تغمَّده أي: غمره، وعمَّه، لأن التغميد في الأصل إدخال السيف في الغمد، والمراد منه لازمه، وهو التعميم.

(٤) ما بين القوسين سقط من النسخة الأخرى. س ا.هـ

(٥) برحمته أي: بإحسانه، فهي على هذا صفة فعلٍ، أو بإرادة إحسانه، فهي على =

قال المصنف رحمه الله:

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ۝١﴾ [الفاتحة: ١] الباء متعلقةٌ بمحذوفٍ(١)، والاسم مشتقٌ من السمو(٢)، وهو العلو، والله عَلَمٌ(٣) على

= هذا صفة ذاتٍ، فعلي الأول يجوز أن يقال اللّهُم اجمعنا في مستقر الرحمة؛ لأن مستقرها بمعنى الإحسان: الجنة، وعلى الثاني لا يجوز ذلك؛ لأنها بهذا المعنى قائمةٌ بذاته تعالى، ولا اجتماع فيها، والرحمة في الأصل رقةٌ في القلب تقتضي التّفضل، والإحسان، وهذا المعنى مستحيلٌ في حَقّه تعالى باعتبار مبدئه، جائزٌ في حقّه تعالى باعتبار غايته، وهي التفضل، والإحسان.

(١) الباء فيها قيل: إنها زائدةٌ فلا تحتاج إلى ما تتعلق به، أو للاستعانة، أو للمصاحبة متعلقةٌ بمحذوفٍ اسم فاعلٍ خبر مبتدإٍ محذوفٍ، أو فعل: أي أؤلفُ أو أبدأ، أو حال من فاعل الفعل المحذوف: أي: ابتدى متبركاً أو مستعيناً بالله، أو مصدر خبره محذوف أي: ابتدائي بسم الله الرحمن الرحيم ثابتٌ، ولا يضرُّ غيرها فلا يضر حذف المصدر، وإبقاء معموله؛ لأنّه يتوسع في الجار، والمجرور ما لا يتوسع في غيرها، وتقديم المعمول ها هنا أوقع، كما في قوله ﴿بِسْمِ اللَّهِ مَجْرِيهَا﴾ [هود: من الآية٤١]، وقوله ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: من الآية٥] لأنّه أهمُّ، وأدلُّ على الاختصاص، وأدخل في التعظيم، وأوفق للوجود، فإن اسمه تعالى مقدمٌ؛ لأنّه قديمٌ، واجبُ الوجود لذاته.

نهاية المحتاج ج١/ ص١٦/ ١٧ .

(٢) السُمو: بضم السين، وكسرها، والمراد بالاشتقاق الأصغر، وهو ردُّ لفظٍ إلى آخر لمناسبةٍ بينهما في المعنى، والحروف الأصلية.
وأصل الاسم سَمِو كعلم أو سَمَو كقتل حذفوا لامه، وهي الواو، ثم سكنوا أوله، ثم أدخلوا عليه همزة الوصل عوضاً عن المحذوف، وتوصلًا للنطق بالساكن فهو من الأسماء المحذوفة الأعجاز كَسيد، ودم؛ لكثرة الاستعمال، وقيل: مشتقٌ من الوسم، وهو العلامة.

انظر الإقناع، وحاشية البيجرمي عليه ج١/ ص١٨ .

(٣) وإنما حكم بأنّه أي الله عَلَم لأنّه يوصف، ولا يوصف به، ولأنّه لا بدله تعالى من =

الذات الواجب الوجود[١] المستحقّ لجميع المحامد، والرحمن الرحيم[٢] اسمان بنيا للمبالغة[٣] من رَحِمَ[٤]، والرحمن أبلغ من الرحيم[٥]، وبدأ المصنف بالبسملة؛ اقتداءً بالكتاب العزيز، وعملًا بخبر [**كلُّ أمرٍ ذي بالٍ لا يُبَدأُ فيه ببسم الله الرَّحمن الرحيم فهو أقطع**] رواه أبو داود، وغيره[٦]، ومعنى ذي بالٍ أي: حالٌ يُهتمُّ به[٧]، وفي روايةٍ لأحمد [**لا يفتتح بذكر الله فهو أبتر أو**

= اسم تجري عليه صفاته، ولا يصلح لذلك مما يطلق عليه سواه أي: الله، ولأنّه لو كان وصفا لم يكن قول: لا إله إلا الله توحيداً.

(١) قوله: الواجب الوجود تعينٌ للمسمى، وليس معتبراً من المسمى، وإلا لكان مجموع الذات، والصفة، وليس كذلك بل المسمى هو الذات وحدها، ومعنى كونه، واجب: أنّه لا يجوز عليه العدم أي: فلا يسبقه عدمٌ.

(٢) لم يعطف الرَّحيم على الرَّحمن؛ لأجل حكاية اللفظ الواقع في البسملةِ، ولابد من إرادة العطف؛ لصحة الإخبار بالمثنى.

(٣) بنيتا أي: صيغتا لإفادة المبالغة، وليس المراد أنهما من صيغ المبالغة؛ لأن صيغ المبالغة منحصرةٌ.

(٤) بعد تنزيله منزلة اللازم، أو جعله لازماً بنقله إلى فَعُلَ كحَسُنَ، وكرُم أي: صار ذا حُسْن، وذا كرمٍ؛ لأن الصفة المشبهة لا تُصاغ إلا من لازم.

(٥) أي: أعظم معنىً من معنى الرحيم، وليس المراد أنّه مشتمل على معنى الرحيم، ويزيد، كما هو القاعدة في أفعل التفضيل، وإنما كان أبلغ؛ لأن زيادة البناء تدلُّ على زيادة المعنى، وذلك مشروط بثلاثةِ شروط: أنْ يكون ذلك في غير الصفات الجبلية فخرج شره، ونهم؛ لأن الصفات الجبلِّية لا تتفاوت، وأن يتحد اللفظان في النوع فخرج، وحذر، وحاذر، وأن يتحدا في الاشتقاق، فخرج زمنٌ، وزمان إذ لا اشتقاق فيهما. انظر حاشية البيجرمي على الإقناع ج١/ ص٢١ .

(٦) أخرج هذه الرواية أبو داود في سننه [٢/ ٥٦٠]، بلفظ فهو آجذم/، وأخرجه ابن ماجه في سننه [١/ ٦١٠]، وأخرجه الإمام أحمد في المسند [٢/ ٣٥٩].

(٧) أي: يهتم به شرعاً بأن لا يكون محرماً لذاته كالزنا، ولا مكروهاً لذاته، ولا ذكراً =

أقطع][1]، ولا يُعَارِض ما ذُكِرَ رواية [لا يُبدَأ فيه بالحمد]، ولا حديث الترمذيّ، وغيره [كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الجزماء][2]؛ لأنهما لا يدلان على تعين الكتابة مع التلفظ[3] فلعله حمد، وتشهد لفظاً، أو لأن المقصود الابتداء بذكره[4] على أي وجهٍ كان، فالتنصيص على ما ذُكِرَ لا يفيد التخصيصَ فلا تعارض، والقدر الذي يجمع الأمور الثلاثة ذكر الله، وقد حصل بالبسملة[5].

بَابُ الكَلَام وَتَوَابِعِهِ[6]

[وَالكَلَامُ] قيل: إنَّ الألف واللام فيه عوضٌ عن المضاف إليه المحذوف تقديره: كلام النُّحاة[7] [هو اللَّفْظُ] أي[8]: الصوت[9] المعتمد

= محضاً، ولا جعل الشارع له مبدأ.

(١) المسند [٢/ ٣٥٩].

(٢) رواه الترمذيُّ في الجنائز [١١٠٦] [٣/ ٤١٤]، وقال: حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ، ورواه أبو داود في الأدب [٤٨٤٧]، وأحمد [٢/ ٣٤٣]، وابن حبان [٢٨٤٨، ٢٨٤٩]، وإسحاق بن رَاهَوْيه [٢٢٢١]، والبيهقيُّ [٥٣٨٢].

(٣) في النسخة س [مع اللفظ].

(٤) أي: لأن المراد هو ذكر الله تعالى سواءٌ كان في ضمن بسملةٍ أو حمد لهٍ أو تشهدٍ أو غيره، وهذا فيه ردٌّ للمُقيدِ على المطلق.

(٥) وفيما قاله آخرًا نظر، فليراجع في محله.

(٦) تنبيه: العنوان من وضعي لا من الشارح. م

(٧) كما قال ابن مالك [كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كاسْتَقِم].
وقال العمريطي: [كَلَامُهُم لفظٌ مفيدٌ مسندُ].

(٨) في النسخة س سقط منه لفظة أي.

(٩) الصوت: هواءٌ مسموعٌ خارجٌ من داخل فم الإنسان.

على بعض الحروف سواءٌ كان مستعملًا كزيدٍ أم مهملًا[١]، كديز مقلوب زيدٍ، وخرج به الدوال الأربع، وهي الخطوط[٢]، والعقود[٣]، والإشارات[٤]، والنصب[٥]، وخرج به أيضا ما يفهم من حال الشيء[٦]، وحديث النفس، والصوت الذي لم يعتمد على بعض الحروف، وغير ذلك، [المُرَكَّبُ] وجودًا أو تقديرًا ليشمل الكلمة المُجَاب بها، نحوُ: نعم، وبلى، ولا، وأجل، ونحوُهنّ، فإن التركيب فيهن مقدرٌ[٧]، فخرج به

---

(١) المهمل الذي لم يوضع، ويقابله الموضوع لا المستعمل، وهو أعم من المستعمل إلا أنْ يريد المستعمل بالقوة بقرينة المقابلة، فهو مساوٍ للموضوع، لكن لا تظهر نكتة العدول، ودعوى أنها الاختصار في مقابله من غير إبهامٍ؛ لأن مهملًا أخصر من غير موضوعٍ لا يخفى ما فيه على أولى الأبصار.

(٢) بأن كتبت إلى شخص قام زيدٌ، فإن المكتوب إليه فهم من الكتاب قيام زيدٍ الذي هو الفائدة، وفهم إنَّ الكاتب يعلم قيام زيدٍ الذي هو لازم الخبر، فلا يسمى كلاما عند النُّحاة.

(٣) العقود التي اصطلحت عليها القوم في إفادة أعداد مخصوصة بالأيدي بجميع أنواعها أي: فإنها، وإن أفادت إلا أنها غير صوتٍ أي: غير لفظٍ فلا تسمى كلاما عند النُّحاة.

(٤) وإن كانت تسمى كلاما عند الفقهاء حيث يصح البيع بها، ويحنث إذا حلف إنَّه لا يتكلم فتكلم بالإشارة حال كونه أخرس حال الحلف، والتكلم.

(٥) النصب: هي بضم النون، والصاد، وقد تسكن، وقد تفتح، وتسكن الصاد، وهي مثل المحراب للقبلة، والخشبة التي توضع على أبواب المساجد، وتخلع النعال عند الوصول إليها.

(٦) أي: وكالإشارة بالحاجب فإنَّه يفهم معنى، ولكنه ليس لفظاً، وكذلك تحريك الهُدْب، وغيرها.

(٧) أي: لأن السؤال يُقدّر معاداً في السؤال.

اللفظ المفرد، كعمرٍو، والتركيب: ضم كلمةٍ إلى كلمةٍ فأكثر[١]، وهو يعمُّ التركيب الإسنادي[٢]، وهو ضم الفعل إلى الفاعل، كقام زيدٌ، والخبر إلى المبتدأ، كـ:زيدٌ قائمٌ، أو ما كان بمنزلة أحدهما[٣]، والإضافيّ، وهو كل اسمين نُزِّلَ ثانيتهما[٤] منزلة التنوين مِمَّا قبله، كعبد الله، وغلام زيدٍ، والمزجي، وهو كل اسمين نُزِّلَ ثانيتهما[٥] منزلة تاء التأنيث مِمَّا قبله، كبعلبك، وحضرموت، والتقييديّ، وهو ما كان الجزء الثاني قيداً للأول، كالحيوان الناطق [المفيد][٦] أي: ما أفاد فائدةً يَحْسُنُ السكوت[٧] عليها[٨] بحيث لا يصير[٩] ذهن السامع ملتفتًا لشيءٍ آخر[١٠]، وخرج به اللفظ المركب الذي لا يفيد تلك الفائدة، كالمُركب

---

(١) في هامش النسخة س، والمركب له معنيان معنى في اللغة، ومعنى في الاصطلاح فمعناه في اللغة ما تركب من اثنين فأكثر كالحصير لتركبه من الحصير، والسمر، وفي الاصطلاح ما تركب من كلمتين فصاعد كزيد قائم، وزيد أبوه قائم. انتهى.

(٢) في النسخة س الإسناد.

(٣) في النسخة س بمنزلتهما.

(٤) في النسخة تنزل ثانيهما.

(٥) في النسخة س ينزل ثانيهما.

(٦) المفيدُ لغةً المفيد مطلقاً، واصطلاحاً المُفيدُ بسبب الإسناد.

(٧) سكوت المتكلم، وقيل: سكوت السامع، وقيل: هما، والمختار هو الأول؛ لكون السكوت إنما يناسب المتكلم دون السامع أو لأنّه ليس متكلمًا حتى يقال يحسن سكوته.

(٨) عليها فيه حذف أي: على الكلام المفيد لها.

(٩) أي: بشرط أنْ لا يصير الخ فالحيثية للتقييد.

(١٠) أي: التفاتاً تاما بعد فهم المعنى، فالمشروط عدمه هو الالتفات التام بعد =

الإضافيّ، والمزجيّ، والتقييدي، والإسنادي المتوقف على غيره[١]، نحوُ: إنْ جاء زيد، والمعلوم للسامع[٢]، نحوُ: السماء فوقنا، والمجعول علمًا، نحوُ: برق نحرُه[٣] [بالوضع] المراد به القصد[٤][٥] بأن يقصد المتكلم إفادة السامع[٦]، وهذا هو المشهور، وقيل: المراد به الوضع العربيّ، وهو جعل اللفظ دليلًا على المعنى، ولهذا الخلاف التفاتٌ إلى الخلاف في أنَّ دلالة الكلام عقليةٌ أو وضعيةٌ قيل: والأصح الأول[٧]، وخرج بالوضع على التفسير الأول المفيد بغير الوضع كالمفيد بالطبع، كإفادة أنين الضعيف قوة أَلَمِهِ، وغطيطِ النَّائم استغراقه في النوم، وخرج به أيضاً كلام النَّائم، والساهي، والمجنون، والسكران، وما عُلِمَ من الطيور، وما أشبه

= فهم المعنى، كانتظار المُسْنَد بعد المُسْنَد إليه، أو بالعكس، فخرج الانتظار الناقص كانتظار المفعول، والحال فلا يشترط عدمه، وكذا الانتظار قبل فهم المعنى؛ لأنّه واقعٌ، ولابد.

(١) أي: على لفظٍ آخر غير ما سمعه.

(٢) هو موافقٌ في ذلك لما نُقِل عن سيبويه، وجرى عليه قومٌ منهم الشيخ خالد في كتبه كالأشموني، والفاكهي، فنحوُ المثال المذكور غير كلام عندهم، ويس على التصريح، وصحح أبو حيان أنّه كلام.
انظر حاشية الصبان على الأشموني ج١/ ص٢٠، وتشويق الخلاف ص٩/ ١٠ .

(٣) ومثله تأبط شراً لقبٌ لرجل.

(٤) في النسخة الأخرى س المقصد.

(٥) فهذه قيودٌ أربعةٌ متى، وجدت، وجد الكلام النحوُي، وحيث انتفت أو انتفى واحدٌ منها انتفى الكلام النحوُي.

(٦) السامع: المخاطب أي: يقصد إفهامه معنى من اللفظ يحسن سكوت المتكلم عليه، فمفعول إفادة محذوف، وهو معنى إلخ.

(٧) قال الشيخ: والأصحُ الثاني [عَقْليةٌ] فإن من عرف مسمى زيد مثلا، وعرف مُسَمًّى =

ذلك[١] فلا يسمى شيءٌ من ذلك كلاما في الاصطلاح؛ لأنّه ليس مقصوداً، وخرج به على التفسير الثاني ما ليس بعربي، كالأعجمي، المفيد بالعقل، كإفادة حياة المُتكلم[٢] من وراء جدار، ولا يُقال: بقى على المصنف قيدٌ آخر، وهو أن يقول: لذاته؛ ليحترز به عن الجملة المقصودة لغيرها، كالصلة، نحوُ: وجهه حسنٌ مِنْ جاء الذي وجهه حسن لأنّا نقول: هذه الجملة خرجت بقوله: المفيد [**فذكر بعده الوضع؛ للاهتمام بشأنه لا للاحتياج إليه، أو بقوله**][٣]: بالوضع إذ المتبادر منه كونه مقصوداً لذاته.

ما يتركب منه الكلام[٤]

وأقلُّ ما يتركب الكلام من اسمين كزيدٌ قائمٌ، وتسمى جملةً اسمية،

= قائم، وسمع قائم بإعرابه المخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الكلام. أ.هـ.
انظر شرح خالد على الآجروميّة ص٩ .
أي: إذا كان دلالة الكلام وضعية يكون المراد بالوضع الوضع العربي أو عقلية فيكون المراد منه القصد.

(١) أي ما أشبه ما تقدم من كلام النائم، وما معه أي: وما أشبه ذلك من كل ما ليس مقصودًا في نفسه كجملة الصلة.

(٢) ثمَّ إنَّ إضافة إفادة إلى حياة من إضافة المصدَر إلى مفعوله بعد حذف الفاعل أي: إفادة اللفظِ المسموعِ حياةَ المتكلم به الغير مشاهد؛ ولذا قال من وراء جدار أي: ونحوُه من كل ساترٍ، فهو من ذكر الخاص، وإرادة العام، والمراد أنَّ هذا لا يسمّى كلاما بالنسبة إلى هذه الإفادة أي: إفادة حياة المتكلم، وإن سَمّي كلاما بالنسبة إلى إفادة المعنى الذي طريقه الوضع.

(٣) ما بين القوسين سقط من النسخة س.ا.هـ

(٤) تنبيه :العنوان من وضعي. م.

أو من فعلٍ، واسمٍ، كقام زيدٌ، ويسمى جملةً فعليةً، ومنه قم فإنَّه مركبٌ من فعلِ الأمر المنطوق به، ومن ضمير المُخاطب المُستتر المُقدر بأنت، وكذا [فهو مركب من فعل، أو اسم بل، واسمين].

أَقْسَامُ الكَلَامِ(١)

[وَأَقْسَامُهُ](٢) أي: الكلام يعني: أجزاءه التي يتركب منها(٣)، ولا يصحُّ إنَّ تكون الأقسام بمعنى الأنواع(٤)؛ لأن من شروط النوع انطلاق اسم المقسوم عليه، فيصح وقوع اسم الكلام على الاسم وحده، والفعل،

---

(١) تنبيه: العنوان من وضعي. م

(٢) وأقسامه الواو للاستئناف، وأقسامُ مبتدأ مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه ضمةٌ ظاهرة في آخره، وأقسام مضافٌ، والهاء مضافٌ إليه مبنيٌ علي الضمِّ في محل جر، فإنَّه اسمٌ مبنيٌ لا يظهر فيه إعرابٌ.

(٣) أي: يتركب من مجموعها لا من جميعها، وهذا من باب تقسيم الكل إلى أجزائه العُرْفِيَّة؛ لوجود ضابطه، وهو عدمُ صحة الإخبار بالمُقْسَم عن كلٍّ واحدٍ من الثلاثة، فلا يصحُّ أن يُقال: الاسم كلامٌ لِمَ بينها من المغايرة فإن الاسم يشترطُ فيه الإفراد، والكلام يشترطُ فيه التركيب، وهذا كله بناء على ما ذهب عليه الشارح من عود الضمير إلى الكلام، فإن فرضنا رجوعه إلى اللفظ كان من قبيل تقسيم الكيِّ إلى جزئياته؛ لوجود ضابطه حينئذٍ، وهي صحة الإخبار بالمَقْسم عن كل من الثلاثة، فيصحُّ أنْ يقال: الاسم كلمةٌ، والفعل كلمةٌ.

(٤) في النسخة س أنواع.ا.هـ

وحده، والحرف وحده، وليس كذلك [ثَلَاثَةٌ][١] لا رابع لها[٢] [اسْمٌ][٣] هو كلمةٌ أو ما قوته قوة كلمةٍ[٤] دالةٍ على معنى في[٥] نفسها، ولم تتعرض ببنيتها لزمان؛ وإنما قدمه لسمُوه أي[٦]: عُلُوّه على قسميه بالإخبار به عنه[٧]، و لأنّه ذات، والفعل صفة، والذات أولى بالتقديم، ولأنّه يقوم به كلام تام، نحوُ: زيدٌ قائمٌ، [وَفِعْلٌ]، وهو كلمةٌ أو ما قوته قوة كلمةٍ تدل على معنى في نفسها، وتتعرض ببنيتها لزمان، وقدمه على الحرف؛ لأنّه

---

(١) خبر مبتدأ مرفوعٍ، وعلامة رفعه ضمةٌ ظاهرةٌ في آخره.

(٢) لأن علماء الفن تتبعوا ألفاظ العرب فلم يجدوا غيرها قال الشيخ خالد الأزهري: لا رابع لها بالإجماع، ولا التفات لمن زاده، وسماه خالفة فإنّه خلف عن اسكت. أ.هـ. انظر شرحه على الآجروميّة ص١١ .
المقصود بمَن زاد رابعاً هو أبو جعفر بن صابر، وهذا قولٌ حدث بعد الإجماع على الثلاثة.

(٣) بدلٌ من ثلاثة بدل بعض من كل أو بدل مفصلٍ من مجملٍ، وبدل المرفوع مرفوعٌ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره.

(٤) يعني به ما في تأويلِ الاسم، كقوله تعالى ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: من الآية١٨٤] فإنّه مؤولٌ بصيامكم خيرٌ لكم فهو في قوة الاسم.

(٥) في بمعنى الباء أو الظرفية مجازٌ عن دلالة اللفظ عليه بلا حاجة إلى الغير، والنفس تطلق حقيقةً على معانٍ من جملتها الذات، كسكنت البصرة، ومنه قوله ﴿وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ﴾ [المائدة: من الآية١١٦].

(٦) في هامش النسخة س. ، وارتفاعه على مذهب البصريين، وأَخَّرَ الحرف؛ لأنّه مأخوذٌ من حرف الشيء، وهو الطرف فلم يبق للفعل مرتبة إلا الوسط، وهذا بناءً على أنَّ الواسطة تقتضي الترتيب، وهو خلاف مذهب سيبويه راجع الشريف شارح الكتاب. انتهى.

(٧) وكذلك لعلوه على أخويه؛ لاستغنائه عنهما، وافتقارهما إليه

ركنٌ للإسناد، ودخل بقولي: أو ما قوته قوة كلمة الحركة الباقية من فعل الأمر مما فاؤه واو، وعينه همزةٌ، ولامه حرف علةٍ، نحوُ أ ءِ بهمزةٍ مكسورةٍ من، وأي إذا، وعد حيث نقلت حركتها إلى الساكن قبلها ثم حذفت، نحوُ: قل بكسر اللام أي: [قل][1] عِد بالخير، [وَحَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنًى] هو كلمةٌ لا تدلُّ على معنىً إلا في غيرها، وهو ثلاثة أقسام: مشتركٌ بين الأسماء، والأفعال، نحوُ: هل، ولا يعمل شيئًا إلا المشبهة بليس[2]، ومختصٌ بالاسم، نحوُ: في، ومختص بالفعل نحوُ: لم، وحق ما اختص بفعلٍ، ولم يكن كالجزء منه أن يعمل فيه، واحترز بقوله: جاء لمعنى من حروف التهجي، كالزاي من زيدٍ، والعين من عمرو، ولمَّا كان الحرف قد يفتقر إليه تأليف الكلام في بعض المواضع بحيث لا يتمُّ معناه إلَّا به جُعِلَ بهذا الاعتبار جزءًا، وبيان الحصر في الثلاثة أنَّ الكلمة إن لم تكن ركناً للإسناد فهي الحرف، وإن كانت ركناً له فإن قبلته بطرفيه فهي الاسمُ، و إلَّا فهي الفعل.

علامات الاِسْم[3]

[فَالْاسمُ] الفاء رابطة للشرط المقدر بجزائه الظاهر، والتقدير إن أردت معرفة هذه الثلاثة فالاسم [يُعْرَفُ] من قَسِيْمَيْه[4] [بِالخَفْضِ] في آخره،

---

(١) ما بين القوسين ساقط من النسخة س.

(٢) في النسخة س المشتبهة.ا.هـ

(٣) تنبيه: العنوان من وضعي. م.

(٤) أي: يُمَيَّز عن الفعل، والحرف بعلاماتٍ كثيرةٍ أوصلها بعضهم إلى ثلاثين علامة، =

والمراد به الحركة التي يُحْدِثها عامل الخفض[١] سواءٌ أكان العامل حرفًا، نحوُ: بزيدٍ، أو مضافًا، نحوُ: غلام زيدٍ، ولا خفض بغيرهما[٢]، والخفض عبارةٌ كوفيَّةٌ، والجر عبارةٌ بصريَّة.

[وَالتَّنْوِينِ][٣] في آخرة، وهو نونٌ ساكنةٌ تلحق الآخر لفظاً لا خطاً[٤] لغير توكيد[٥].

= وقد ذكر المصنف منها خمسةً.

(١) من كسرةٍ أو ما ناب عنها، كالفتحة فيما لا ينصرف، والياء في الجمع الصحيح، والمثنى، والأسماء الخمسة.

(٢) قال الشيخ خالد الأزهري: ولا ثالث لهما على الأصحّ، وقال العطار عليه: مقابله إثبات الخفض بنفس الإضافة أو بالجر المقدر، وإثبات الخفض بالتبعية، نحوُ: مررت بزيدٍ الفاضل، وغلام هند الفاضلة، وبالمجاورة، نحوُ هذا جُحْرُ ضَبٍّ خربٍ بمجاورته لضب المجرور، وكان حقُّه الرفع؛ لأنَّه نعت لجحر المرفوع على الخبرية، وبالتوهم، نحوُ ليس قائماً، ولا قاعدٍ على توهم دخول الباء في خبر ليس؛ لأن التابع في غير البدل مجرور بما جر به متبوعه، وهو إمَّا الحرف أو الاسم، وفي البدل بحرف أو اسم مماثلٌ لجرّ متبوعه لا بالتبعيَّة، وأن الجر يرجع للجر بالمضاف، فالحركة في خربٍ ليست حركة إعرابٍ بل حركة الإعراب وهي الضمَّة مقدرةٌ منع من ظهورها حركة المجاورة، والجر بالتوهم يرجع للجر بالحرف المتوهم لا بنفس التوهم، فقاعد معطوفٌ على قائمًا منصوبٌ تقديرًا بفتحةٍ مقدرةٍ على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة التوهم. ص١٩/ ٢٠ .

(٣) التنوين في اللغة: مصدر نون ينون تنوينًا إذا أدخِلْ النون، فهو في اللغة: إدخال النون، وأمَّا المعنى الاصطلاحي فما قاله الشارح.

(٤) فقيدُ لا خطاً فصلٌ مخرجٌ للنون في نحوُ ضيفن اسمٌ للطفيلي،وهو الذي يجيء مع الضيف متطفلا، وللنون اللاحقة للقوافي أي: التي آخرها حرف مدٍّ عوضًا عن مدة الإطلاق في لغة تميم، وقيس، كقوله:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالعَتَابَنْ وَقُولِي إن أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ

الأصل العِتَابَا، وَأَصَابَا

(٥) وقيد: لغير توكيد فصلٌ آخر مخرجٌ لنون التوكيد الثابتة في اللفظ دون الخط، =

أنوَاعُ التَنوِينِ[١]

وأقسامه المرادة[٢] هنا أربعة[٣]: تنوين التمكين، وهو الذي يكون في الاسم المُتَمَكِّن الأمكن[٤]، أي: المُعْرب المُنْصَرف، نحوُ: زيدٌ، ورجلٌ، وكلٌ، وبعضٌ[٥]، ولا يرد قوله:

أُلامُ على لوٍ ولو كنت عالمًا بصيرورة لو هذه اسمًا للو التي للتمني بدليل التشديد.

وتنوين التنكير، وهو الذي يلحق الأسماء المبنية فرقا بين معرفتها، ونكرتها، نحوُ: سيبويه في المعرفة[٦]، وسيبويهٍ في نكرتها[٧].

وتنوين المقابلة، وهو الذي يكون[٨] في ما جمع بألف، وتاء مزيدتين، نحوُ: مسلمَات جعلوه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم[٩].

= نحوُ: لنسفعاً.

(١) تنبيه: العنوان من وضعي. م.

(٢) في النسخة س. المراد.ا.هـ

(٣) ذكر المشهور الكثير الوقوع.

(٤) سمي بذلك؛ لأنه يدل على مكانة، ورسوخ قدمه في الاسميّة، والإعراب فلم يشبه الحرف فيبنى، ولا الفعل فيمنع من الصرف.

(٥) في النسخة س كل بعض.ا.هـ

(٦) سيبويه بلا تنوين إذا أرادت شخصًا معينًا اسمه سيبويه.

(٧) إذا أردت شخصًا ما اسمه سيبويه، ولابد من تنوينه.

(٨) في النسخة س الذي يكون فيه.

(٩) في النسخة س أي: لتمام الاسم.

وتنوين العوض، وهو على قسمين: عوض من حرف، وهو الذي يكون في كلّ اسمٍ فيه مانع صرف[١]، وآخره ياءٌ: قبلها كسرة، نحوُ: جَوَارٍ، وغواشٍ، وعوضٌ من جملةٍ، وهو الذي يلحق إذ، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴿٨٤﴾﴾ [الواقعة: ٨٤] أي: حين إذ بلغت الروح الحلقوم، وأطلق المصنف لفظ التنوين اعتمادًا على كثرة استعمال هذه الأربعة المختصة حتى كأنها تفهم منه بغير قرينة.

[وَدُخُولِ الأَلِفِ، وَاللَّامِ][٢] في أوله، نحوُ: الرجل، والكتاب[٣]، وتعبيره بهذا أولى من التعبير بألة التعريف لتناوله الزائدة، نحوُ: الوليد بن اليزيد، الموصولة، نحوُ: الضارب، وفي معنى الألف، واللام بدلها أم في لغة قوم[٤][٥].

---

(١) سواءٌ أكان مَنْعُه من الصرف لكونه صيغة منتهى الجموع، نحوُ: جوارٍ، وغواش، ودواع، ونواهٍ، أم كان منعه من الصرف للعلمية، ووزن الفعل نحوُ أعيم، ويعيل أصابهما تصغير أعمى، ويعلى ثم سمي بهما فصار علمين موازنين لنحوُ أبيطر، ويبيطر مضارع بيطر.
عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ج١/ص١٤ .

(٢) لو عبر بأل كان أولى؛ لأن ما، وُضِعَ على حرفٍ بطريق الأصالة يعبر عنه باسمه لا بلفظه، فيقال: الباء للجر، ولا يقال ب للجر، وما وضع على أكثر من حرفٍ يعبر عنه بلفظه، فيقال للمركب من الألف، واللام: أل، ولا يقال: الألف، واللام، وقد يعتذر عنه بأنّه عبر بما هو الأشهر عند المبتدى، والأقرب لفهمه.

(٣) وإنما اختصت أل المعرفة بالاسم حتى صح جعلها علامةً عليه؛ لأنها موضوعةٌ للتعريف، ورفع الإبهام، وإنما يقبل ذلك الاسم دون الحرف، والفعل.

(٤) وهي لغة طيء، ومنه [ليس من أمبر أمصيام في أمسفر].
الأشموني على الألفية ج١/ص٣٧ .

(٥) في النسخة لما ذكر شرع الخ.ا.هـ

ودخول[١] [حُرُوْفِ الخَفْضِ] في أوله أيضاً.

ولمَّا ذكر أن من علامات الاسم دخول حروف الخفض شرع في بيانها فقال: [وَهِيَ] أي: حروف الخفض يعني أشهرها [مِنْ]، ومن معانيها ابتداء الغاية في المكان[٢]، نحوُ قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ ٱلَّذِيٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الإسراء: من الآية١]، وفي الزمان[٣]، نحوُ قوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة: من الآية١٠٨][٤].

والتبعيض[٥]، نحوُ: شربت من المَّاء أي: بعضه.

وبيان الجنس[٦]، نحوُ قوله تعالى: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾ [الحج: من الآية٣٠] أي: الذي هو الأوثان.

---

(١) نبه بإعادة المضاف الذي هو لفظ دخول؛ إشارةً أن حروف الخفض معطوفةٌ على الألف، واللام.

(٢) ابتداء الغاية يعني المسافة لا معناها الحقيقي الذي هو آخر الشيء، فهو من تسمية الكل باسم الجزء، وعلامتها أنْ يحسن في مقابلها إلى، أو ما يفيد فائدتها، نحوُ [أعوذ بالله من الشيطان الرجيم]؛ لأن معنى أعوذ بالله ألتجئ إليه، فالياء إفادة معنى الانتهاء.

(٣) خلافًا لأكثر البصريين.

(٤) إن أريد بالتأسيس البناء فالابتداء ظاهرٌ أو مجردُ وضع الأساس فمن بمعنى في كما قاله الرضي قال: ومن في الظروف كثيرًا ما تقع بمعنى في نحوُ: جئت من قبل زيد، ومن بعده، ﴿وَمِنۢ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾ [فصلت: من الآية٥].
الصبان على الأشموني ج٢/ص٢١١ .

(٥) وعلامتها أن يصح أن يخلفها بعض، كقراءة ابن مسعود ﴿حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾.

(٦) وعلامتها أن يصحَّ أن يخلفها اسم موصولٍ.

والزيادة في كلام منفي أو شبهه[١]، نحوُ: ما جاءني من أحدٍ أي: ما جاءني[٢] أحدٌ.

[وإلى]، ومن معانيها انتهاء الغاية في المكان، نحوُ: سرت من الكوفة إلى البصرة، وفي الزمان، نحوُ: صمت من يوم الخميس إلى يوم الاثنين.

و[عن]، ومن معانيها المجاوزة[٣]، نحوُ: رميت السهم عن القوس أي: جاوزت الرمي عنه[٤].

وكونها بمعنى بعد، نحوُ قوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴿١٩﴾﴾ [الانشقاق: ١٩] أي: بعد طبق.

وبمعنى على، نحوُ: تحلُّ عنه أي: عليه، وقد يكون اسمًا إذا دخل عليها حرف الجر. نحوُ: دخلت من عن يمينه.

و[على]، ومن معانيها الاستعلاء، نحوُ: جلست على السرير[٥].

وكونها بمعنى عن، نحوُ:

---

(١) وهو النهي، والاستفهام.

(٢) ومن شروطها: أن يكون مجرورها نكرةً كما في المثال الذي ذكره الشارح.

(٣) المجاوزة، وهي بعد شيءٍ عن المجرور بها بسبب اتحاد مصدر الفعل المتعدي بها، فمعنى سافرت عن البلد ابعدت عن البلد بسبب السفر.

(٤) ولم يذكر البصريُّون سواه.

(٥) الاستعلاء إمَّا على المجرور، وهو الغالب، ومنه المثال الذي ذكره، أو الاستعلاء على ما يقرب منه، نحوُ قوله تعالى: ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى﴾ [طه: من الآية١٠]، وقد يكون الاستعلاء معنويًا ﴿وَلَهُمْ عَلَىَّ ذَنۢبٌ﴾ [الشعراء: من الآية١٤].

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ[١]

أي: عنى.

وكونها بمعنى في، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [القصص: من الآية١٥] أي: في حين غفلةٍ.

وكونها بمعنى عند، كقوله: يا رسول الله إنَّ ابني كان عسيفًا على هذا[٢] أي: أجيراً عنده، وقد تكون اسماً إذا دخل عليها مِن، نحوُ: غدت من عليه، وقد تكون فعلًا متصرفاً، نحوُ علىٰ زيد الفرس.

و[فِي]، ومن معانيها الظرفيَّة حقيقة[٣]، نحوُ: الماء في الكوز، والمال في الكيس، ومجازاً، نحوُ: النجاة في الصدق، والنظر في الكتاب.

وكونها للسببية[٤]، نحوُ قوله ﷺ: دخلت امرأة النار في[٥] هرة حبستها[٦].

وبمعنى على، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: من الآية٧١] أي: عليها[٧].

---

(١) قال قحيف العامري من الوافر.

(٢) أخرجه الطبراني في الكبير جـ٥/ح [٥١٨٩].

(٣) في النسخة س سقطت لفظة حقيقة.

(٤) وهي تؤدي معنى لام العلة.

(٥) أي: بسببها أو لأجلها.

(٦) أخرجه البخاري ح[٣١٤٠].

(٧) لأن الصلب لا يكون في بطنها، وقيل: فرعون كان يشق الجذع، ويضع فيه الشخص، وحينئذٍ تكون في للظرفية.

وبمعنى إلى، نحوُ قوله تعالى ﴿فَرَدُّوٓا۟ أَيْدِيَهُمْ فِىٓ أَفْوَٰهِهِمْ﴾ [إبراهيم: من الآية٩][(١)].

[وَرُبَّ][(٢)]، ومن معانيها التقليل قليلًا، والتكثير كثيراً[(٣)]، نحوُ قولك: رُبَّ رجلٍ كريم لقيته، وقوله صلى الله عليه، وسلم: يا رب كاسيةٍ في الدنيا عارية يوم القيامة[(٤)]، وهي مختصَّة بالنكرات[(٥)]، ولا تستعمل إلا في صدر الكلام[(٦)]، وقد تدخل عليها التاء، وقد تضمر، ويبقى عملها، وإضمارها بعد الفاء كثير، نحوُ قوله:

فَمِثْلُكِ حُبْلَى، وبعد الواو أكثر، نحوُ قوله:

---

(١) أي: إليها.

(٢) [ربَّ]، وما ذكره المصنف من أنها حرف جرٍ هو ما ذهب إليه البصريُّون خلافًا للكوفيِّين في دعوى اسميتها.
انظر مغني اللبيب ج١/ص٣١١ .

(٣) وعبارة ابْن هشام: وليس معناه التقليل دائما خلافًا للأكثرين، ولا التكثير دائمًا خلافا لابن درستويه، وجماعة، بل يرد للتكثير كثيرًا، وللتقليل قليلًا. أ. هـ.
قال الدسوقي عليه: وهل ذلك بحسب الوضع أولا، وقال الرضي: التقليل أصلها، ثم استعملت حتى صارت فيه كالحقيقة، وفي التقليل كالمجاز المحتاج لقرينة، ولبعضهم أنَّ رُبَّ لمجرد الإثبات، والتقليل والتكثير بالقرائن.
مغني اللبيب ج١/ص٣١٦ .

(٤) أخرجه البخاري ح [٥٨٦٤] والبيهقي في شعب الإيمان ح [٣٠٨٥].

(٥) أي: إنَّه يجب تنكير مجرورها الذي باشرته فلا يرد اتفاقهم على جواز رب رجل وأخيه؛ لأنهم يتسامحون في الثواني، ويَغْتَفِرُونَ في التوابع، وندرت حكاية الأصمعي: رب أبيه، وأخيه.

(٦) أي: في الجملة التي وقعت فيها، وهذا لا ينافي وقوع تلك الجملة خبرا: أني رُبَّ رجل كريم لقيته.

ولـــيـــلٍ كَـــمَـــوْجِ الـــبَـــحْـــرِ[١]

وبعد بل قليل، نحوُ:

بَـــلْ بَـــلَدٍ مِـــلْءِ الـــفِـــجَـــاج

[قَتَمُهْ]، وبدون شيء أقل، كقوله:

[رَسْـــمِ دَارٍ، وَقَـــفْـــتُ فِـــي طَـــلَلِهْ][٢].

و[الباءُ]، ومن معانيها الإلصاق[٣]، نحوُ: مررت بزيد.

والاستعانة[٤]، نحوُ كتبت بالقلم، والمقابلة[٥]، نحوُ: اشتريت هذا بهذا.

والتعدية[٦]، نحوُ: ذهبت به.

والمصاحبة، نحوُ: جاء الأمير بعشيرته[٧].

---

(١) منسوب لامرىء القيس، وهو من معلقته من بحر الطويل.

(٢) منسوب لجميل بثينة، و هو من بحر الخفيف.

(٣) قال ابن هشام: قيل: وهو معنى لا يُفارقها فلهذا اقتصر عليه سيبويه: قال الدسوقي على ابن هشام قوله: لا يُفارقها: أي: في شيء من موارد استعمالها، فيظهر بذلك أنه معناها الأصلي الموضوعة له.
مغني اللبيب ج١/ ص٢٢٩ .

(٤) الاستعانة، وهي الداخلة على ألة الفعل، ومنه باء البسملة؛ لأن الفعل لا يتأتى على وجه الأكمل إلا به.

(٥) المقابلة، وهي الداخلة على الأعواض، وتسمى هذه الباء باء العوض.

(٦) وتسمى باء النقل أيضًا، وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولًا،وأكثر ما تُعَدِّى الفعل القاصر.

(٧) ولها علامتان: إحداهما: أنْ يحسن في موضعها مع. =

والزيادة في الفاعل[١]، نحوُ: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا﴾ [النساء: من الآية٨١] أي: كفى الله وكيلًا، وفي المفعول[٢] كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: من الآية١٩٥] أي: أيديكم، وفي خبر ليس، نحوُ: ليس زيد بقائم[٣]، وفي المبتدأ، نحوُ: بحسبك درهم، وما في القرآن من ذلك فهو للتحسين.

[وَالكَافُ]، ومن معانيها التشبيه حقيقة[٤]، نحوُ: هذا الدرهم كهذا، إذا كانا من فضةٍ واحدة، ومجازاً، نحوُ: زيدٌ كالأسد، والكريم كالغيث، والسخي كالبحر، وقد تكون اسماً[٥] إذا دخل عليها حرف جَرٍّ، نحوُ:

يَضْحَكْنَ[٦] عَنْ كَالبَرَدِ[٧][٨]

= والثانية: أن يغني عنها وعن مصحوبها الحال.

(١) وزيادتها فيه: واجبةٌ، وغالبةٌ، وضرورةٌ، فالواجبة في، نحوُ: أحسن بزيد في قول الجمهور: إنَّ الأصل: أحسن زيد بمعنى صار ذا حسن ثم غيرت صيغة الخبر إلى الطلب، والغالبة في فاعل كفى.
والضرورة كقوله:
أَلَمْ يَأْتِيكَ والأَنْبَاءُ تُنْمَى بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

(٢) وكثرت زيادتها في مفعول عرفت ونحوِه مِمَّا يتعدى لواحدٍ فقط كعَلِمَ بمعنى عرف.

(٣) أي: قائمًا.

(٤) التشبيه: هو إلحاق ناقصٍ بكاملٍ في معنى، نحوُ: زيد كالأسد، فأُلحقَ بالحيوان المفترس في الجراءة، والشجاعة.

(٥) وهي مرادفة لمثل، ولا تقع كذلك عند سيبويه، والمحققين إلا لضرورة.

(٦) يضحكن أي: النسوة.

(٧) كالبرد: هو حبُّ الغمام أي: عن أنياب مثل البرد في اللمعان، فالكاف في محلِّ جرٍ، وعن حرف جرٍّ.

(٨) هذا الشاهد من كلام العجاج بن رؤية الراجز المشهور وهو يصف فيه نسوة.

أي: مثل البرد، وتختصّ الكاف بالظاهر[١]، وقد تدخل على ضمير الغائب[٢].

[واللَّامُ][٣]، ومن معانيها المِلك، نحوُ: الدار لزيد[٤].

والاستحقاق، مثل: المغفرة لزيد[٥].

وشبه الملك أي: الاختصاص، نحوُ: الجل للفرس أي: مختص بها[٦].

والتعدية، نحوُ: وهبت لزيد مالًا[٧].

والتعليل، نحوُ: جئتك لعلمك[٨]، والزيادة، نحوُ قوله تعالى:

---

(١) مثاله: رأيت زيدًا كالأسد.

(٢) قال الأشموني: وقد جرت الكاف ضمير الغيبة قليلا كقوله: وَأَمَّ أو عالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا.
وقوله: ولا تَرَى بعلًا وَلا حَلائِلا.. كَه ولا كَهُنَّ إلا حاظَلا
وهذا مختصّ بالضرورة.
شرحه على الألفية ج٢/ ص٢٠٩ .

(٣) وقد ذكر لها ابن هشام اثنين وعشرين معنى فليراجع، مغنى اللبيب ج١/ ص٤٧٧ .

(٤) لام الملك هي الواقعة بين ذاتين تصلح أن تكون الواقعة منهما بعد اللام مالكة للأخرى كما في المال لزيد.

(٥) وهي الداخلة بين الذاتين لا يصح أن يكون الداخلة عليها اللام منها مالكة للأخرى سواء صح ملكها لغيرها أم لا كما في المثال المذكور.

(٦) وهي الواقعة بين معنى وذات، فالمغفرة معنى، والله ذات.

(٧) أي: للتعدية فلا ينافي في أنها في بقية المواضع للتعدية لكن مع إفادة شيء آخر.

(٨) وهي الداخلة على علة الشيء.

﴿رَدِفَ لَكُم﴾ [النمل: من الآية٧٢] أي: ردفكم[1]، وتكسر هذه اللام مع الاسم الظاهر، ومع ياء المتكلم، وتفتح فيما عدا ذلك.

[وَحُرُوْفُ القَسَمِ] بالرفع عطفاً على من فيفيد أنها مِن حروف الخفض، وبالجر عطفاً على الألف واللام أي: ودخول حروف القسم، أو على الخفض أي: ويعرف بحروف القسم، [وهي] ثلاثة: [الواو]، ولا تستعمل إلا مع الظاهر فلا تقول وك لأفعلن، ولا يذكر معها فعل القسم، فلا تقول: أقسمت والله لأفعلن.

و[البَاءُ] الموحدة، وهي أم الباب؛ لأنها تستعمل مع الظاهر، نحوُ: بالله، ومع المضمر، نحوُ: بك، ويذكر معها فعل القسم، نحوُ: أقسمت بك لأفعلن.

[وَالتَّاءُ] المثناة فوق، وهي مختصة بلفظ الجلالة، ولا تدخل على غيره على الصحيح، وأمّا نحوُ: ترب الكعبة، وتربي فشاذ، ولا يذكر معها فعل القسم، ثم جواب القسم إمّا أنْ يكون مثبتا أو منفيا فإن كان مثبتا كان بإن، كقوله تعالى ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢﴾ [العصر: من الآية ١]، أو باللام كقوله تعالى ﴿تَٱللَّهِ لَتُسْـَٔلُنَّ﴾ [النحل: من الآية٥٦]، أو باللام، وقد كقوله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ﴾ [يوسف: من الآية٩١]، وقد تحذف اللام، نحوُ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن

---

(١) قال ابن هشام: وليس منه ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ خلافا للمبرد بل ضمن معنى أقرب فهو مثل اقترب للناس.

مغني اللبيب ج١/ ص٤٩١ .

زَكَّىٰهَا ﴿٩﴾﴾ [الشمس: ٩]، ويحذفان معا[١]، نحوُ: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ﴿٤﴾ ٱلنَّارِ﴾ [البروج: من الآية٤] التقدير: لقد قتل كذا نُقِلَ، وإن كان منفيا كان بما، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَٱلضُّحَىٰ ﴿١﴾ وَٱلَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ﴿٢﴾ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴿٣﴾﴾ [الضحى: من الآية ١] أو بلا نحوُ: والله لا أفعله، وقد تحذف لا، كقوله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا﴾ [يوسف: من الآية٨٥] أي: لا تفتؤ، أو ببلى، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُ بَلَىٰ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا﴾ [النحل: من الآية٣٨]، أو بإن، كقوله تعالى: ﴿إِن كِدتَّ﴾ [الصافات: من الآية٥٦]، أو بلن، نحوُ قوله:

[واللهِ لَنْ يَصِلُوا إليكَ بِجَمْعِهِم].

ومن علامات الاسم أيضا في أوله: أدوات النداء[٢]، ونواسخ الابتداء، ولولا، ولو ما الامتناعيتان، نحوُ: لولا زيد لأكرمتك، وأمَّا التفصيليَّة، نحوُ قوله: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴿٩﴾ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴿١٠﴾﴾ [الضحى: من الآية٩]، وفي وسطه ياء التصغير، وألف التكسير، وفي آخره علامة التثنية، والجمع، وألف التأنيث الممدودة، والمقصورة، وياء النسب، وتاء التأنيث التي تبدل هاء في الوقف، وزيادة الندبة، وألف الإلحاق، وفي معناه كونه فاعلًا، وكونه مفعولا، وكونه مضافًا، ومضافًا

---

(١) في النسخة الأخرى س معًا علينا.

(٢) النداء: الدعاء، وكسر النون أكثر من ضمها، والمد فيهما أكثر من القصر، فَعُلِم أنَّ لغاته أربع، وهو هنا الدعاء بيا أو إحدى أخواتها.

إليه، وكونه مجموعًا، وكونه معرَّفًا، وكونه منكَّرًا، وكونه مبتدأ[١]، أو عود ضمير عليه، نحوُ ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [الأعراف: من الآية١٣٢] فمهما اسمٌ لعود الضمير المجرور بالباء عليها، و كونه مفردًا، و كونه مثنى، وكونه مُخبَرًا عنه، قال بعضهم: وهذا تداخل؛ لأن معنى الإخبار عنه كونه فاعلًا أو مفعولًا، أو مبتدأ، و قد ذكرت. انتهى.

وكونه مذكرا، وكونه مؤنثا، وكونه منعوتًا، أو ظرفًا، أو مشارًا، ويحسن معه نفعني أو ضربني.

علامات الفِعْلِ[٢]

ولمَّا ذكر ما يعرف به الاسم شرع يذكر ما يعرف به الفعل[٣] فقال [وَالفِعْلُ يُعْرَفُ] من قَسِيمَيه [بِقَدْ] أي: الحرفية[٤]، وتدخل على الماضي، نحوُ: قد قام، وعلى المضارع، نحوُ قد يقوم، وهي تُقَرِّب

---

(١) في النسخة الأخرى وكونه مبتدأ، وهي ساقطة في ع الأصل المعتمد عليها.

(٢) تنبيه: العنوان من وضعي. م

(٣) الفِعْل: بكسر الفاء لغة: الحدث الذي يحدثه الفاعل من قيام وقعودٍ وغير ذلك، واصطلاحًا: كلمةٌ دلت على معنى في نفسها، واقترنت بزمانٍ وضعًا، وخرج بقوله وضعا اسم الفاعل، واسم المفعول، كضارب، ومضروب، وخرج به أسماء الأفعال كهيهات فإن اقترانها بالزمان ليس بحسب الوضع؛ لأنها موضوعةٌ للفظ الفعل، ولفظه غير مقترن.

(٤) أي: بقبوله دخول قد الحرفيّة، وهي المفهومة عند الإطلاق فتقيد الشارح لها لبيان الواقع، وإلا فهي المرادة للمصنف فلا اعتراض عليه؛ لأن المراد يدفع الإيراد إذا دلَّ عليه دليل، والدليل هنا انصراف الاسم إليها عند الإطلاق.

الماضي من الحال، وتحققه في غالب الأحوال، وتفيد التقليل في فعل الاستقبال، والتقليل ضربان: تقليل وقوع الفعل[١]، نحوُ: قد يصدق الكذوب، وقد يجود البخيل، وتقليل متعلقه[٢]، نحوُ قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾[٣] [النور: من الآية٦٤] أي: ما هم عليه هو أقلُّ معلوماته سبحانه[٤][٥]، وقد زعم بعضهم أنها في هذه الأمثلة ونحوها للتحقيق، وأن التقليل في المثالين الأولين لم يستفد من قد بل من قولك: البخيل يجود، والكذوب يصدق، فإنَّه إنْ لم يحمل على أنَّ صدور ذلك منهما قليل كان فاسدًا؛ إذا آخر الكلام مناقضٌ أوله، أمَّا قد الاسميَّة فهي مختصَّة بالأسماء[٦]؛ لأنها إمَّا اسم بمعنى حسب، نحوُ: قد زيدٌ درهمٌ، وإمَّا اسم فعل بمعنى يكفي[٧] يُقال: قد زيدًا درهم[٨].

---

(١) ولا يكون إلا في غير كلام الله عز، وجل.

(٢) مع تحقق وقوع الفعل.

(٣) في النسخة الأخرى س ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ لأنه جزء من العلم أي أنما هم عليه الخ.

(٤) فقد أفادت في هذا المثال التحقيق، والتقليل معًا، لكن الأول باعتبار الفعل، والثاني باعتبار متعلقه.

(٥) في النسخة الأخرى س سقطت لفظة قد.

(٦) وتستعمل مبنية، وهو الغالب؛ لشبهها بقد الحرفيَّة في لفظها، ولكثيرٍ من الحروف في وضعها، وتستعمل معربة؛ لإضافتها المانعة من تحتم البناء، فتقول: قدُ بضم الدال.

(٧) فترفع الفاعل، وتنصب المفعول.

(٨) أي: يكفيه درهم.

[وَالسِّينُ، وَالسَوْفَ][(١)] في أوله أيضًا[(٢)]، وتختصان بالمضارع، ويخلصانه للاستقبال، لكن سوف أكثر مهلةً من السين، مثال السين، نحوُ قوله: ﴿سَيَجْعَلُ ٱللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ [الطلاق: من الآية٧] مثال سوف، نحوُ قوله تعالى ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: من الآية٥٤]، وقد تدخل على سوف الفاء، فيقال: فسوف كما في هذه الآية، وقد تحذف الفاء الأخيرة، فيقال سو، وسي بقلب الواو ياءً، وجاء حذف الواو مع تسكين الفاء المتحركة للساكنين.

[وَتَاءِ التَّأنيث[(٣)] السَّاكِنَةِ[(٤)]] في آخره، وتختص بالماضي، كقوله تعالى: ﴿قَالَتْ إِحْدَىٰهُمَا﴾ [القصص: من الآية٢٦]، ومثل هذه التاء تاء

---

(١) أل للعهد الذهني أي: السين المعهودة عند النحاة، وهي سين الاستقبال التي معناها التنفيس، فخرج السين الهجائية، وسين الصيرورة، كاستحجر الطين أي: صار حجرًا، وغيرها.

(٢) فسوف: تدل على الاستقبال البعيد دون السين، فإنها تدل على الاستقبال القريب فهي أكثر تنفيسًا؛ لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى، ومعنى التنفيس تأخير الفعل في الزمان المستقبل، وعدم التضييق في الحال يقال نفسته أي: وسعته، ونفست له أي: وسعت له.

(٣) أي: التاء الدالة على تأنيث المسند إليه أي: كونه مؤنثا فاعلًا كان أو نائبًا عنه أو اسما فخرجت ثمت؛ لأنها لتأنيث اللفظ.

(٤) قوله الساكنة أي: أصالةً فلا يضر تحريكها نحوُ: ﴿وَقَالَتِ ٱخْرُجْ﴾ [يوسف: من الآية٣١]، ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: من الآية١١]، واحترز بالساكنة عن المتحركة أصالة فإنها تلحق الأسماء، كقائمة، وفاطمة.

الفاعل سواء كانت مضمومةً أو مفتوحةً أم مكسورةً[١]، وبهاتين العلامتين تبين أن ليس وعسى فعلان؛ لقبولهما إياهما[٢]، وبالعلامة الأولى منها تبين أن نعم وبئس كذلك[٣] خلافًا لمن زعم حرفيَّة الأولين[٤]، واسميَّة الآخرين[٥]، واحترز بالساكنة من المتحركة سواء أكانت حركتها حركة إعراب أم بناء؛ لأن الأولى مختصة بالاسم، والثانية تكون في الاسم، نحوُ: لا قوة، وفي الحرف، نحوُ: لات، وتسكينها مع رُبَّ وثم قليل، ولا اعتداد بحركة النقل، ولا بحركة التقاء الساكنين؛ لعروضهما قال البجائى، وتبعه غيره: إنَّ [تبارك] تقبل التائين، نحوُ: تباركت ياالله،

---

(١) في النسخة الأخرى س سواء أكانت مضمومة أم مفتوحة أم مكسورة.

(٢) وأيضا لاتصالهما بضمائر الرفع، نحوُ: ﴿لَيَسُوٓاْ سَوَآءً﴾ [آل عمران: من الآية١١٣]، ﴿لَسْتُ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ﴾ [الأنعام: من الآية٦٦]، ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ﴾ [محمد: من الآية٢٢].

(٣) وفي الحديث [من توضأ يوم الجمعة فبها، ونعمت]، وقوله ﷺ: «أعوذ بك من الخيانة فإنها بئست البطانة».

(٤) فعسى عنده حرف ترج، كلعل وليس حرف نفي كما النافية؛ لعدم دلالتهما على الحدث والزمان، ولأنَّ إفادة معناهما متوقفة على غيرهما، وأجيب بمنع الأول، ولو سلم فعدم دلالتهما على الحدث عارض، وبأن توقف إفادة معناهما على ذكر المتعلق بعدهما إنما هو لشبههما بالحرف في عدم التصرف فلمَّا شابهاه أعطيا حكمه في التوقف إذ بعض الكلمات قد يعطي حكم بعض آخر؛ لمشابهة بينهما كالمضارع.
شرح الفاكهي على قطر الندى ج١/ ص٦٦ .

(٥) لدخول حرف الجر عليهما في قوله: ما هي بنعم الولد، ونعم السير على بئس البعير، وأجيب بأن مدخول حرف الجر محذوف أي: بمقول فيه نعم الولد، وعلى عير مقول فيه بئس العير.
شرح الفاكهي على قطر الندى ج١/ ص٦٥ .

وتباركت أسماء الله. انتهى.

لكن قال ابن مالك في شرح الكافية: وقد انفردت -يعني تاء التأنيث الساكنة- بلحاقها نعم وبئس كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها تبارك. انتهى.

ومن علامات الفعل أيضا في أوله أدوات العرض[١]، وأدوات التخضيض، والنواصب، والجوازم، وحروف المضارعة، ولو التي هي حرف امتناع لامتناع، وطالما، وقلما، وفي وسطه التصريف، وهي[٢] اختلاف أبنيته؛ لاختلاف أزمنته، وفي آخره ياء المخاطبة، ونون التوكيد الثقيلة، و الخفيفة، والجزم، واتصال الضمائر المرفوعة البارزة به على حدٍّ فعلا، وفعلن[٣]، وبناءه من غير عارضٍ يعرض له، وفي معناه كونه ماضيًا، وكونه مضارعًا، وكونه أمرًا، وكونه لا يخبر عنه، وكونه لا يضاف، ولا يضاف إليه، وبعض الأسماء تؤخذ بالبراهين، نحوُ: كيف لا يصح أنْ تكون فعلا؛ لأن الفعل يليها من غير حاجز، والفعل لا يلي الفعل، ولا حرفًا للإخبار بها، نحوُ: كيف زيد، والحرف لا يخبر به، وإذا انتفى الفعل، والحرف تعين الاسم[٤]، وكذلك أيان، وأني، ونحوُ: نَزَالِ، ودَارَكِ[٥] مِمَّا أفهم معنى فعل، ولم يقبل شيئًا من علاماته لا يصحّ

---

(١) في النسخة الأخرى س العروض.

(٢) في النسخة الأخرى س، وهو.

(٣) في النسخة الأخرى س، وفعلوا، وفعلن.

(٤) لانحصار هذه الثلاثة: الفعل والحرف والاسم بالإجماع، وحيث انتفى الاثنان تعين الثالث حتما.

(٥) فهما اسما فعل.

أن يكون فعلًا؛ لعدم قبوله علامته[١]، ولا حرفاً؛ لتحمله[٢] الضمير، والحرف لا يتحمل الضمير.

عَلَامَةُ الحَرْفِ[٣]

[الحَرْفُ[٤][٥] مَا لَا يَصْلُحُ مَعَهُ دَلِيلُ الاسمِ، وَلَا دَلِيلُ الفِعْلِ]

فعلامته عدميَّة، وسبيلها سبيل ما يميز الحاء المهملة من الجيم، والخاء المعجمة خطًا، وهو عدم النقط[٦]، والحروف قليلة لا تكاد تبلغ مائة، ولا يلتبس غيرها بها، وهي[٧] من الأحاديَّة إلى الخماسيَّة فالأحاديَّة يجمعها قولك: يكشف سألتمونيها، والثنائيَّة ثلاثة وعشرون حرفًا: أل، إي، أي، أو، أم، بل، هل، قد، أنْ، كي، لن، إنَّ، لم، ما، لا، لو، يا، وا، ها، عن، من، في، مذ، والثلاثيَّة عشرون حرفًا: ألا، أما، أيا، هيا، أجل، جير،نعم، بلى، أنَّ، إنَّ، ليت، إذن، منذ، رُبَّ، إلى،

---

(١) في النسخة الأخرى س علاماته.

(٢) في النسخة الأخرى س لتحمل الضمير.

(٣) تنبيه: العنوان من وضعي. م

(٤) الحرف لغة: الطرف، واصطلاحا: ما دل على معنى في غيره.

(٥) ما أي: كلمة لا يصلح معها، فاندفع بذلك إيراد الجملة فإنها يصدق عليها ما لا يصلح معها علامة الفعل والاسم، فكان حقه التعبير بتأنيث الضمير معه إلا أنَّه ذَكَّرَهُ مراعاة للفظ.

(٦) في النسخة الأخرى س النقطة.

(٧) على هامش الأصل: وهي الباء، والكاف، والفاء، والسين، والهمزة، واللام، والتاء، والميم، والواو، والنون،والياء، والهاء، والألف.

على، ثُمَّ، سوف، عدا، خلا، والرباعيَّة أربعة عشر: إلَّا، هلَّا، لولا، لوما، إمَّا، أمَّا، لكنْ، لعلَّ، كأنَّ، لمَّا، إذ ما، حتَّى، حاشا، والخماسيَّة لكنَّ[١] فقط.

بَابُ الإِعْرَاب[٢]

الباب فرجة في ساتر يُتَوصَّلُ منه من خارجٍ إلى داخلٍ، ومن داخلٍ إلى خارجٍ، وإن شئت قلت: هو كنايةٌ عن المدخل إلى الشيء أو المخرج عنه، وهو حقيقةٌ في الأجسام، كباب المسجد، ومجاز في المعاني، كباب الصلاة، والإعراب[٣] في اللغة له معان[٤] منها: الإبانة يقال أعرب الرجل عن حاجته إذا أبان عنها[٥]، والتحسين، كقولهم: جاريةٌ عَرُوب[٦] أي: حسنةٌ، والتغيير، كقولهم: أعربت معدة البعير، إذا تغيرت، والانتقال، كقولهم: أعربت الخيل إذا انتقلت من مرعاها، والعرفان،

---

(١) لكنَّ المشددة خماسيَّة مكونة من اللام، والألف، والكاف، والنون المشدودة بحرفين، بخلاف المخففة فهي رباعية كما سبق ذكره.

(٢) هذا العنوان من متن الآجرومية لا من وضع الشارح والمحقق.

(٣) قدم الإعراب؛ لأصالته ولشرفه باندفاع الخطأ في اللفظ به، وشرف محله الذي هو الاسم.

(٤) قال يس، وقد أنهى بعضهم معاني الإعراب إلى عشرة.
حواشي يس على الفاكهي ج١/ص٣١ .

(٥) والمناسب من المعاني الإبانة إذ القصد به إبانة المعاني المختلفة انتهى.
وقال الفاكهي: إنَّ التغيير أنسب بالمعنى الاصطلاحي.
الفواكه الجنيَّة ص٧ .

(٦) في النسخة الأخرى س عروبة.

كقولهم: أعرب الرجل إذا كان عارفًا بالخيل العتاق، وزوال عَرَب[١] الشيء أي: فساده، والمتكلم بالعربيَّة، وأمَّا في الاصطلاح ففيه مذهبان:

أحدهما: أنَّه لفظيٌّ، واختاره ابن مالك، ونسبه إلى المحققين، وحُدَّ بأنَّه: أثرٌ[٢] ظاهرٌ[٣] أو مقدَّرٌ[٤] يجلبه العامل[٥] في آخر الكلمة[٦].

والثاني: أنَّه معنوي[٧]، وهو ظاهر قول سيبويه، واختيار الأعلم، وكثير من المتأخرين وحده بما ذكره المصنف بقوله [**الإِعْرَابُ: تَغْيِيرُ**

---

(١) عرب بفتحتين يقال: عرب يعرب عربا من باب فرح.

(٢) أثر أي: حركة، أو حرف، أو سكون، أو حذف، لكن ابن مالك فصَّل الأثر، والمصنف أجمله، وزاد بيان محله، وأنَّه يكون ظاهرا أو مقدرا مع الإيجاز فلله دره.

(٣) ظاهر أي: موجود؛ لأن السكون والحذف غير ملفوظ بها، وإن تعلقا بملفوظ، ولو عبر بموجود كان أولى؛ لأن المتبادر من الظاهر معنى الملفوظ بقرينة مقابلته بمقدر.

(٤) أي: مقدر معدوم مفروض الوجود.

(٥) يجلبه العامل أي: يطلبه ويقتضيه لا يحدثه بعد أن لم يكن، واحترز به عن حركة النقل والاتباع والتخلص من الساكنين فلا تكون إعرابا؛ لأن العامل لم يجلبها.

(٦) وجه كون الإعراب لفظيا بأن الاحتياج إلى الإعراب إنما هو لتمييز المعاني، والتمييز يكون بالأثر ولو مقدرا، وهو في حكم الملفوظ، وأيضا قد اتفقوا على أن أنواع الإعراب رفع، ونصب، وجر، ونوع الجنس يستلزم حقيقته أي: توجد حقيقة الجنس في النوع، فوجب كونه لفظيا.

(٧) أي: والحركات دلائل عليه.

أَوَاخِرِ الكلم](١) حقيقةً أو حكمًا(٢)، والمراد بالكلم(٣): الاسم المتمكن(٤)، والفعل المضارع إذا لم يتصل بآخره نون الإناث(٥)، ولم تباشره نون التوكيد(٦)، وقوله: أواخر بيانٌ لمحل الإعراب، أو تحرز من الأول، والحشو(٧) فلا يكون فيهما إعراب؛ لأن من ألقابه الجزم، وهو يكون بالسكون، والعرب لا تبتدئ بساكن، والحشو إمَّا أنْ يكون ساكنا فلا يسكن بسكون آخر، ومحركًا فلا يحرك بحركةٍ أخرى، فإذا انتفيا تعين الآخر؛ لأنَّه محل التغيير، ولأن الإعراب طارئٌ على الكلمة دالٌّ على معنى فيها، وحقُّ الطارئ أنْ يكون في الآخر.

وقوله(٨): [**لاخْتِلاف العَوامِلِ الدَّاخِلَةِ عليها**](٩) أي: الكلم يعني:

---

(١) وتغيير الأواخر هو صيرورتها مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة أو مجزومة، وسواء كان التغيير حقيقة كالدال من [زيد) أم حكما كالميم من [دم) [وفم) فإن أصلهما دمي، وفمو أو فمي.

(٢) حكما، وهو ما لا يظهر أثره في الآخر بل يُنوي ويقدَّر، كالحركات المقدرة في آخر الفتى من نحوُ: جاء الفتى، ورأيت الفتى، ومررت بالفتى.

(٣) في النسخة الأخرى س زيادة هنا بعد الكلم، وهي ساقطة من الأصل ع.

(٤) أي: المعرب سواء كان أمكن أي: منصرفا كزيد أو غير منصرف كأحمد.

(٥) أي: نون النسوة، والمراد النون الموضوعة لهن، وإن استعملت في الذكور.

(٦) أي لم تباشره نون التوكيد لفظا أو تقديرا مما لم تباشره، نحوُ: ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾ [آل عمران: من الآية١٨٦]، ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾ [القصص: من الآية٨٧] فهما من المعرب.

(٧) أي، وسطا.

(٨) في النسخة الأخرى س سقط منها (قوله).

(٩) الداخلة عليها صفة للعوامل، وجاز ذلك وإن كان الموصوف جمعا؛ لأن جمع =

تعاقبها عليها علة لقوله: تغيير[١]، واحترز به من التغيير الحادث تغيرُ عامل، كحركة النقل كقراءة ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة: من الآية٦٢] بنقل حركة الهمزة للساكن الصحيح قبلها، وحركة الإتباع، كقراءة ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: من الآية٢] إتباعا للام[٢]، وحركة الحكاية، كقولك لمن قال: رأيت زيدًا من زيدًا [لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً] يعني أنَّ التغيير المذكور قد يكون لفظًا، وقد يكون تقديرًا، وأن العامل قد يكون لفظًا، وقد يكون تقديرًا، ففي الحدِّ حذف من الأوَّل لدلالة الثاني عليه، والأصل تغيير أواخر الكلم لفظًا أو تقديرًا، [لاخْتِلافِ العَوَامِلِ الدَّاخلةِ عَلَيْهَا لفظًا أو تَقْدِيرًا][٣]، فالتغيير اللفظي، نحوُ: زيد يركب، ولن أهين بكرا، ولم أذهب بعمرو، والتقدير كأن يكون الاسم مقصورا، وهو [كلٌ][٤] اسم متمكن آخره ألفٌ لازمةٌ غير مهموزةٍ فخرج نحوُ: يخشى، وعلى، وذا، وتاء، ورأيت أخاك، وأقبل عبداك، ورشى، وخطا، وذلك، نحوُ[٥]: الفتى يقول، وجاء الفتى، ورأيت الفتى[٦]، ومررت بالفتى، فالضمة في

= ما لا يعقل يعامل معاملة الواحد ممن يعقل، والضمير في عليها راجع إلى الكلم، والكلم اسم جنس جمعي يجوز في ضميره التذكير والتأنيث، والتذكير أحسن.

(١) أي: علة لوجوده وتسميته إعرابا فمتى وجد اختلاف العامل وجد التغيير، ومتى انعدم الاختلاف انعدم التغيير.

(٢) في النسخة الأخرى س فيها: كقراءة الحمد لله بكسر الدال إتباعًا.

(٣) ما بين القوسين سقط من النسخة الأخرى س.

(٤) ما بين القوسين سقط من النسخة الأخرى س.

(٥) سقط من النسخة الأخرى س قوله نحوُ.

(٦) سقط من النسخة الأخرى س قوله رأيت الفتى.

الأول، والفتحة في الثاني، والكسرة في الثالث مقدرةٌ على الألف منع من ظهورها التعذر، فإن كانت الألف محذوفة، نحوُ: جاء فتى، ورأيت فتىً، ومررت بفتىً، قدرت الحركات على الألف المحذوفة؛ لالتقاء الساكنين، وكأن يكون الاسم منقوصًا[١]، وهو كلُّ اسمٍ متمكنٍ آخره ياءٌ خفيفة قبلها كسرةٌ لازمةٌ فخرج، نحوُ: يرمى، وفي، والذي،وكرسي، وظبي، ومررت بأخيك،وذلك نحوُ:القاضي تقول: جاء القاضي، ومررت بالقاضي فالضمَّة في الأول، والكسرة في الثاني مقدرةٌ على الياء منع من ظهورها الاستثقال[٢]، فإن كانت الياء محذوفةً، نحوُ: جاء قاضٍ، ومررت بقاضٍ[٣] قدرت الضمَّة في الأول، والكسرة في الثاني على الياء المحذوفة؛ لالتقاء الساكنين، وأمَّا نصب المنقوص فيظهر،[٤]، وكأن يكون الاسم مضافًا إلى ياء المتكلم، وليس مثنى، ولا جمع مذكرٍ سالما، ولا منقوصًا، ولا مقصورًا، وذلك كغلامي تقول: جاء غلامي، ورأيت غلامي، ومررت بغلامي، فالضمة في الأول، والفتحة في الثاني، والكسرة في الثالث مقدرةٌ على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة[٥]، وكأن يكون الفعل المضارع معتلًا، وهو ما آخره

---

(١) في النسخة الأخرى س ناقصًا.

(٢) الاستثقال الثقل في النطق بالياء مضمومة أو مكسورةً.

(٣) ومنه قوله تعالى ﴿لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ [النور: من الآية٣] فإن زانٍ فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة؛ لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل إذ أصله زاني بوزن فاعل فُعِلَ به ما فُعِلَ بقاض.

(٤) أي: يظهر بسبب خفته.

(٥) وذهب ابن مالك إلى أن المضاف للياء تقدر فيه الفتحة والضمة فقط، وتظهر =

ألف، كتخشى أو واو، كيدعو أو ياء، كيرمي[١] تقول: زيد يخشى، وعمرو لن يخشى، فالضمة في الأول والفتحة في الثاني مقدرةٌ على الألف منع من ظهورها التعذر، وتقول: هو يرمي، ويدعو، فالضمَّة مقدرةٌ على الياء، والواو منع من ظهورها الاستثقال، وجزم الجميع بحذف أواخرها، وتظهر الفتحة في الياء والواو، والإعراب اللفظي والتقديري إنما يكون في المعرب، أمَّا المبني فإعرابه محلي، والفرق بين التقديريِّ والمحلي أنَّ المانع في التقديريِّ هو آخر الكلمة، وفي المحليِّ هو الكلمة بتمامها، والعامل اللفظيّ كما تقدم، والتقديريّ، نحوُ قولك: زيدٌ أو زيدًا أو زيدٍ لمن قال: من جاءك، أو من رأيت، أو بمن مررت، وكقولك: والله لأفعلن كذا أي: والله، فتحذف الجار، ويبقى عمله.

أنوَاعُ الإِعْرَابِ[٢]

[وَأَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ: رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، وَخَفْضٌ، وَجَزْمٌ، فَلِلأَسْمَاءِ مِنْ ذَلِكَ الرَّفْعُ، وَالنَّصْبُ، و الخَفْضُ، وَلَا جَزْمَ فِيهَا، وَلِلأَفْعَالِ مِنْ ذَلِكَ الرَّفْعُ، والنَّصْبُ، وَالجَزْمُ، وَلَا خَفْضَ فِيهَا][٣].

= الكسرة في حالة الجر. أ. هـ.
قال أبو حيان: ولا أعرف له سلفا في هذا المذهب.
شرح الأزهرية مع حاشية العطار ص٣٨ .

(١) في النسخة الأخرى س أو ياء كيرمي أو واو يدعو.

(٢) تنبيه: هذا العنوان من وضعي. م.

(٣) تنبيه :هذه الجملة من المتن من وضعي. م.

[وَأَقْسَامُهُ] أي: الإعراب[١] بمعنى أنواعه، وفي بعض النسخ [وَأَلْقَابُهُ]، وفي بعضها [وعلاماته][٢] قال بعضهم: وكلا التعبيرين أولى من الأول؛ لأنّه جعل الإعراب معنى، وأمّا من جعل الإعراب نفس الحركات فالأولى له أنْ يقول: وأقسامه كابن الحاجب، وابن مالك [أَرْبَعَةٌ رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، وَخَفْضٌ، وَجَزْمٌ][٣]، وألقاب البناء أربعةٌ أيضًا: ضمٌ، وفتحٌ، وكسرٌ، وسكونٌ، وهي علامات ألقاب الإعراب، وقد يسمُّون ألقاب الإعراب بألقاب البناء، وألقاب البناء بألقاب الإعراب توسعًا، والحقيقة ما تقدم ثمَّ فصل ذلك بقوله: [فَلِلأَسْمَاءِ مِنْ ذَلِكَ] أي: من أقسام الإعراب [الرَّفْعُ][٤]، نحوُ: قام زيدٌ [والنَّصْبُ][٥]، نحوُ: إنَّ زيدًا، [وَالخَفْضُ][٦]، نحوُ: مررت بزيدٍ، ولا جزم فيها أي: الأسماء، [وَلِلأَفْعَالِ مِنْ ذَلِكَ] أي: من أقسام الإعراب [الرَّفْعُ]، نحوُ:

---

(١) سواء كان في الفعل، وسواء كان بالضمة أو بغيرها فالمقسم الإعراب المطلق لا بخصوص كونه ضمة مثلا؛ لئلا يلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره.

(٢) في النسخة الأخرى س، وعلاماته أربعة رفع، ونصب، وخفض، وجزم كذا قال بعضهم، وكلا التعبيرين الخ.

(٣) في النسخة الأخرى س سقط ما بين القوسين.

(٤) الرفع لغة: العلو، والارتفاع، واصطلاحا على أن الإعراب لفظي نفس الضمة، وما ناب عنها، وعلى أنّه معنوي تغيير مخصوص علامته الضمة، وما ناب عنها.

(٥) النصب لغة: الاستقامة، والاستواء، واصطلاحا على أنّ الإعراب لفظيٌّ نفس الفتحة، وما ناب عنها، وعلى أنّه معنوي تغيير مخصوص علامته الفتحة، وما ناب عنها.

(٦) الخفض لغة: نقيض الرفع، واصطلاحا على أنّ الإعراب لفظيٌّ نفس الكسرة، وما ناب عنها، وعلى أنّه معنويٌّ تغيير مخصوص علامته الكسرة، وما ناب عنها.

يقومُ، [والنَصْبُ]، نحوُ: لن يذهب [وَالجَزْمُ][١]، نحوُ: لم يضربْ، [وَلَا خَفْضَ فِيهَا] أي: الأفعال، وإنما اختصَّ الخفض بالأسماء، والجزم بالأفعال؛ لأن الاسم خفيفٌ، والخفض ثقيلٌ فأعطي الخفيف الثقيل، والجزم حذف حركة أو حرف فهو خفيفٌ، والفعل ثقيلٌ؛ لأن لفظه مفردٌ، ودلالته مركبةٌ؛ لأنّه يدل على الحدث والزمان والمكان، وما دلالته مركبةٌ فهو ثقيلٌ فأعطى الثقيل الخفيف طلبا للتعادل؛ ولأن المجرورَ مخبرٌ عنه، والفعل لا يُخْبَرُ عنه، وجعل الجزم للفعل كالعوض من الخفض، ولأن الخفض يكون بالإضافة، وهي [قد][٢] تكون بمعنى اللام، وهي للملك أو للاستحقاق، والفعلُ معنى من المعاني لا يملك، ولا يستحق، والجزم قد يكون بلم، وهي للنفي، والاسم قد يكون ذاتًا، والذات لا تنفى،وإنما ينفى المعنى القائم بها، فتعين أنَّ لا جزم في الاسم، ولا خفض في الفعل، وحدُّ البناء[٣] لفظًا[٤] ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه[٥] الإعراب وليس حكايةً[٦]

---

(١) الجزم لغة: القطع، واصطلاحا على أنَّ الإعراب لفظيُّ نفس السكون، وما ناب عنه، وعلى أنّه معنويُّ تغيير مخصوص علامته السكون، وما ناب عنه.

(٢) ما بين القوسين سقط من النسخة س.

(٣) البناء في اللغة: وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت.

(٤) لفظا: حال من حد أي: حد البناء حال كونه لفظيا.

(٥) شبه بكسر فسكون أو بفتحتين أي: مشابهة.

(٦) أي، وليس ما جيء به لأجل الحكاية، نحوُ: من زيدا فإن الحركة المذكورة ليست إعرابا، ولا بناء، وكذا بقية الحركات المذكورة لكن ما هي فيه معرب تقديرا،=

أو نقلًا[١] أو اتباعًا[٢] أو تخلصًا من سكونين[٣]، وحدُّه معنىً لزوم[٤] آخر الكلمة حركةً أو حرفاً[٥] أو سكونًا أو حذفًا لغير عاملٍ، ولا اعتلالٍ. والأصل[٦] في الأسماء الإعراب، وما بُنِيَ منها فعلى خلاف الأصل، والمبني منها ستةٌ: المضمرات[٧]، وأسماء

= وتلك الحركات مانعة من ظهور الإعراب، فهو مقدر؛ للتعذر.

(١) وذلك مثل ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون: من الآية١] عند نقل حركة الهمزة إلى الدال، فقد مبني على سكون مقدر منع من ظهوره حركة النقل.

(٢) كقراءة زيد بن علي ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ بكسر الدال إتباعا لحركة اللام، والصحيح في ذلك أنّه معرب تقديرا إن كان ما فيه الإتباع اسما غير مشبه للحرف أو فعلا مضارعا، وإمّا مبني إن كان غيرهما، وإتباع الشيء للشيء هو الإتيان به تبعا ومناسبا له.

(٣) نحوُ قوله: ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ﴾ [الأنعام: من الآية٣٩]، ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ﴾ [الإسراء: من الآية١١٠].

(٤) قوله لزوم جنس، وخرج بإضافته للآخر لزوم ما عداه حركة واحدة فليس بناء كما أنّه ليس إعرابا، وخرج بقوله حالة واحدة المعرب المختلف الآخر، وبقوله: لغير عامل ما لزم حالة واحدة للزومه عاملا واحدا، كالظروف غير المنصرفة، وما لزم النصب على المصدرية، وقوله: ولا اعتلال لا حاجة إليه، لأن المعرب المعتل مختلف لفظه فالاحتراز عنه من هذه الحيثية.

حواشي الشيخ يس ج١/ ص٤٠ .

(٥) في النسخة الأخرى س جزمًا.

(٦) أي: الغالب في الأسماء، ولهذا قدّمه.

(٧) فإنها مبنية كلها متصلها ومنفصلها؛ لشبهها بالحروف، لأن منها ما هو على حرف واحد، والحرف الواحد لا يصلح فيه الإعراب، ولتضمنها معاني حقها أن تؤدي بالحرف كالتكلم في أنا، والخطاب في أنت.

الإشارة[١]، وأسماء الشرط[٢]، وأسماء الاستفهام[٣]، وأسماء الأفعال[٤]، والموصولات[٥]، وزاد ابن مالك سابعًا، وهو الأسماء قبل التركيب[٦]، والأصل في الأفعال البناء، وما أُعْرِبَ منها فعلى خلاف الأصل،[٧]، والحروفُ كلّها مبنيةٌ لا حظَّ لها في الإعراب.

بَابُ مَعْرِفَةِ علامات الإِعْرَابِ[٨]

[**بَابُ مَعْرِفَةِ علامات**] أي: أمارات [**الإِعْرَابِ**][٩] لمَّا ذكر قبل هذا أنَّ

---

(١) فإنها مبنية؛ لشبهها بالحرف الذي هو إنْ الشرطية في المعنى.

(٢) كذا، وذي، وهؤلاء فإنها مبنية؛ لشبهها بالحرف في المعنى؛ لأنها تضمنت معنى حقه أن يؤدى بالحرف.

(٣) كمن، وما، وأين فإنها مبنية؛ لشبهها بالحرف الذي هو همزة الاستفهام.

(٤) كصه، ومه، وهيهات فإنها مبنية؛ لشبهها بالحرف في الاستعمال؛ لأنها استعملت استعمال الحروف من حيث إنها نائبة عن فعل، ولا يدخل عليها عامل كليت، ولعل.

(٥) كالذي، والتي، واللاتي فإنها مبنية؛ لشبهها بالحرف من حيث إنها مفتقرة إلى ما يتمم معناها، وهو الصلة فأشبهت الحروف في افتقارها في إفادة معناها إلى ذكر متعلقها، ويستثنى من الموصولات أي: الموصولة فإنها معربة إلا إذا أضيف، وحذف صدر صلتها.

(٦) قال الشيخ الفاكهي: اختلف في الأسماء قبل التركيب فقيل: مبنية لوجود الشبه الإهمالي فيها؛ لأنها لا عاملة، ولا معمولة، واختاره ابن مالك، وقيل: معربة، وقيل موقوفة؛ لعدم المقتضى للإعراب، وسبب البناء، وهذا هو المثبت للواسطة.
الفاكهي على القطر ج١/ ص٤٣ .

(٧) أي: الغالب في الأفعال.

(٨) تنبيه: هذا العنوان من وضعي. م.

(٩) أصالة، ونيابة، والمراد بالعلامات: الحركات الثلاث والسكون، وما ناب عن =

أقسام الإعراب أربعةٌ شرع يذكر علامات كلِّ قسمٍ منها فقال: [لِلرَفْعِ] أربع علامات بدأ به؛ لأنَّه أعلى مراتب الإعراب لكونه للفاعل أو ما ألحق به، ولكونه أول ما [يدخل][1] في الكلام[2].

[الضَمَّةُ، وَالوَاوُ، وَالأَلِفُ، وَالنُّونُ] قدم الضمَّة؛ لأنها الأصل[3] في الرفع، وثنيَّ بالواو[4]؛ لأنها تنشأ[5] عن الضمَّة إذا أشبعت فهي بنتها[6]، وثلَّث بالألف[7]؛ لأنها أخت[8] الواو في المَدِّ، واللين[9]، ولأنها تبدل

= ذلك، وإنما تكون علامات إذا قلنا: الإعراب معنوي، وهو الذي مشى عليه المصنف، وإلا فهي الإعراب نفسه.

(١) في النسخة الأخرى س سقط ما بين القوسين.

(٢) لأن الكلام لا يستغنى عن المرفوع إذ لا يتصور كلام لا مرفوع فيه، ولهذا يسمى المرفوع عمدة، وغيره فضلة.

(٣) ومعنى أصالتها أي: أرجحيتها في الدلالة على الرفع دون غيرها.

(٤) وثنى أي: أتى بالواو ثانيا.

(٥) تنشأ أي: تحدث.

(٦) أي: لتولدها عنها، وهذا التعليل تبع فيه الشارح قول ابن جني في الخصائص: وهو أنَّ حروف العلة ناشئة عن الحركات مركبة فيها فالواو مركبة من ضمتين، والألف من فتحتين، والياء من كسرتين، وهو قول ضعيف، والصحيح أنها بسائط لا تركيب فيها، فيقال: ثنى بالواو؛ لكونها فرعا في النيابة عن الضمة.
حاشية الشيخ أبو النجا علي الأزهري للآجرومية ص٢٦ .

(٧) وثلث بالألف أي: ذكرها ثالثة.

(٨) حقيقة الأخت والأخ هو المشارك لغيره في الولادة أو الرضاع، ويستعار لكل مشارك لغيره في شيء كما هنا،فإن الألف أخت الواو أي: مشاركتها في المد إلخ ففيه استعارة مصرحة.

(٩) عطف عام على خاص؛ لأن الواو والألف والياء حروف علة مطلقا، وحروف لين أيضا إن سكنت الواو والياء مطلقا، وحروف مد أيضا إن جانس الواو والياء ما =

منها، في نحوُ: قال أصله قول تحركت الواو، وانفتح ما قبلها قلبت ألفا، وأخّر النون؛ لأنها من علامات الأفعال المختصة بها، والأفعال متأخرةٌ عن الأسماء، وإنما جعلت الألف علامة للرفع لكونها مع الفعل ضمير رفع، وجعلوا النون علامةً للرفع؛ لشبهها بحرف العلة في الغنة إذا سكنت[١].

مَوَاضِعُ الضمَّةِ[٢]

[فَأَمَّا الضَّمَّةُ فَتَكُوْنَ عَلَامَةً للرفْعِ[٣] فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ][٤].

الأول في: [الاسْمُ المُفْرَدُ][٥][٦]، وسواءٌ أكان متصرفًا[٧]؛ نحوُ: قام زيدٌ، والفتى، وهندٌ، ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ [النحل: من الآية١]، ﴿إِذَا جَآءَ

= قبلها، فإن انضم ما قبل الواو، وانكسر ما قبل الياء كان حرف مد حرف لين، فكل حرف مدٍّ فهو حرف لين ولا عكس، وكل حرف لين حرف علة، ولا عكس.

(١) وهذا يفيد أنَّ حروف العلة فيها غنة، وأن النون إذا سكنت كذلك فأشبهت النون حروف العلة، وهذا شبه ضعيف فأخرت النون لذلك.

(٢) تنبيه: هذا العنوان من وضعي. م.

(٣) ظاهرا أو مقدرا.

(٤) لا زائد على هذه الأربعة.

(٥) الاسم المفرد هنا ما ليس مثنى، ولا مجموعا، ولا من الأسماء الستة.

(٦) سقط من النسخة الأخرى س المنفرد.

(٧) وهو ما دخله الصرف الذي هو التنوين، والجر بالكسر.

﴿نَصْرُ ٱللَّهِ﴾ [النصر: من الآية١][(١)]، أم غير متصرفٍ[(٢)]، نحوُ: ﴿دَعَا زَكَرِيَّا﴾ [آل عمران: من الآية٣٨]، وجاءت حبلى.

والثاني [فِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ] وهو ما تغير فيه بناء مفرده لفظًا أو تقديرًا، ودلَّ على أكثر من اثنين سواء أكان لمذكرٍ، نحوُ: جاء الرجال، والأسارى[(٣)] أم لمؤنثٍ، نحوُ: جاء الهنود، والعذاري[(٤)].

وهو ستة أقسامٍ[(٥)].

[الأول] التغيير بالزيادة على المفرد من تغيير شكل، نحوُ: صنو، وصنوان[(٦)].

[الثاني] التغيير بالنقص عن المفرد من غير تغيير شكلٍ، نحوُ: تُخْمَةٌ،

---

(١) اعلم أنَّ الشارح رحمه الله تعالى كثيرا ما يمثل بالآيات القرآنية، ولعل غرضه بذلك التبرك بالقرآن.

(٢) وهو ما لا يدخله الصرف بسبب وجود علتين من علل تسع أو واحدة منها تقوم مقام العلتين.

(٣) الأساري: بفتح الهمزة وضمها جمع أسرى بفتح الهمزة جمع أسير بفتح الهمزة فالأساري جمع الجمع.

(٤) العذارى: جمع عذراء، وهي البكر.

(٥) وهذا التقسيم إلى الستة بحسب الوجود لا بحسب القسمة العقلية، وإلا فهي ثمانية لأنها إمَّا بزيادة فقط، أو بنقص فقط، أو بهما معا، أو بعدمهما، وكل منها إمَّا مع تغيير شكل أولا، لكنه أسقط منها قسمين لعدم وجودهما في كلامهم وهما وجود الزيادة والنقص، وعدمهما مع عدم التغيير فيهما.

(٦) الصنو: فرع الشجرة، والصنوان يستعمل مثنى، وجمعا، ويفرق في الجمع بالإعراب بالحركات الظاهرة عليها، وبعدم التنوين في النون مع كسرها، والإعراب بالحروف في المثنى.

وَتُخَمٌ[١].

[الثالث] بتبديل الشكل غير زيادة [ولا نقص][٢]، نحوُ: أَسَدٌ، وَأُسُد[٣].

[الرابع] التغيير بالزيادة على المفرد مع تغيير الشكل، نحوُ: رجلٌ، ورجالٌ.

[الخامس] التغيير بالنقص عن المفرد مع تغيير الشكل، نحوُ: كتابٌ، وكتبٌ.

[السادس] التغيير بالزيادة والنقص وتغيير الشكل، نحوُ: شهيد، وشهداء، ومثال التغيير التقديري، نحوُ: فُلك دلاصٍ[٤]. ففلك إن كان جمعًا جعلت ضمته كضمة أُسُدٍ، وإن كان مفردا جعلت ضمته كضمة قفل[٥]، وُيُعْرَفُ الجمع من المفرد بالضمير أو بالنعت[٦]، ومِمَّا يُعْرَبُ إعراب جمع التكسير اسم الجمع، وهو الذي لا واحد له من لفظه، نحوُ: أقبل القوم، وجاء الرهط، وقال نسوة، واحتجت النِّساء، واسم الجنس،

---

(١) تخمة مفرد، وتخم جمع.

(٢) ما بين القوسين سقط من النسخة الأخرى س.

(٣) أَسَد بفتحتين: اسم للحيوان المفترس، والجمع أُسُد بضمتين، ويخفف بإسكان السين المهملة.

(٤) الدلاص على وزن كِتاب، وهي تجمع على دُلُص كما أنَّ فلك يجمع على فُلُك.ا.هـ

(٥) فالتغيير أمر اعتباري؛ لأنه يقدر زوال الضمة الكائنة في الواحد، وتبدلها بضمة مشعرة عند سيبويه.

(٦) تقول: فُلْك سائرة للمفرد، فُلُك سائرات للجمع.

وهو الذي يفرق بينه، وبين مفرده التاء غالبًا، نحوُ: هذه الشجرة، وكثر[١] الثمر، وقد يفرق بينها بياء النسب، كروم، وزنج، والموضع [الثَّالثُ] في جمع المؤنث السالم، وهو جمع بألف، وتاء مزيدتين، نحوُ: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾ [الممتحنة: من الآية١٢]، ﴿فَٱلصَّٰلِحَٰتُ قَٰنِتَٰتٌ حَٰفِظَٰتٌ﴾ [النساء: من الآية٣٤]، وجاءت زوجاتي، وهؤلاء بناتي، فزوجاتي وبناتي مرفوع بضمَّةٍ مقدرةٍ[٢] على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وتقييد الجمع بالتأنيث والسلامة جرى[٣] على الغالب، وإلا فقد يكون لمذكر، نحوُ: اصطبلات، وحمامات جمع اصطبل[٤]، وحمَّام، وقد يكون مكسرًا، نحوُ: حُبليات[٥] وصحراوات جمع حبلى، وصحراء.

والرابع [فِي الفِعْلِ المُضَارِعِ الذِي]، وفي بعض النسخ [إِذَا لَمْ يَتَّصِل بِآخِرِهِ شَيءٌ]، نحوُ: يضرب، ويخشى، وخرج بقوله[٦]: لم يتصلْ بآخره

---

(١) في النسخة الأخرى س، وكثرة الثمر.

(٢) في النسخة الأخرى س سقطت لفظة مقدرة.

(٣) لكن هذا الجواب من الشارح لا يحتاج إليه بعد تفسيره له بما جمع بألف وتاء الخ؛ لأن عمومه حينئذ شامل لما أورده، وليس خارجا عنه حتى يحتاج إليه بعد تفسيره له بما جعل التعريف بالنظر للغالب.

(٤) إصطبل بقطع الهمزة، وهو موقف الدابة.

(٥) فحبليات تغييره بقلب ألف المفرد، وهو حبلى في الجمع.

(٦) أي: على ما هو مذكور في بعض النسخ كما نبه عليه هو.

شيءٌ ما[١] إذا اتصل به ما يوجب بناءه[٢]، وهو نون النسوة[٣]، نحوُ: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة: من الآية٢٣٣]، ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: من الآية٢٢٨]، أو نون التوكيد المباشرة نحوُ: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف: من الآية٣٢]، أو بنقل إعرابه من الرفع بالضمَّة إلى الرفع بالنون، وهو ضمير تثنية أو ضمير مؤنثة مخاطبة، وسيأتي.

نِيَابَةُ الوَاوِ عَنِ الضَّمَّةِ[٤]

[وأمَّا الوَاوُ[٥] فَتَكُونُ عَلَامَةً للرَّفْعِ[٦] فِي مَوْضِعَيْنِ]: الأول في جمع المذكر السالم، نحوُ قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١﴾ [المؤمنون: ١]، ﴿وَجَآءَ ٱلْمُعَذِّرُونَ﴾ [التوبة: من الآية٩٠]، و ﴿سَيَقُولُ ٱلْمُخَلَّفُونَ﴾ [الفتح: من الآية١٥]، و ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ﴾ [المنافقون: من الآية١]، و ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: من الآية١]، وسمي سالمًا؛ لسلامة بناء المفرد[٧]

---

(١) ما فاعل خرج، وإنما نبهت عليه لخفائه على المبتدى.

(٢) أي: يوجب بناء ه على الفتح.

(٣) أي: يوجب بناءه على السكون.

(٤) تنبيه: هذا العنوان من وضعي. م.

(٥) أي: الواو المضموم ما قبلها لفظا كالزيدون، أو تقديرا كالمصطفون.

(٦) فتكون علامة للرفع أي: على الرفع فاللام بمعنى على أي: أمارة عليه على سبيل النيابة.

(٧) أي: لوجود صيغة المفرد فيه سالم من التغيير.

مع قطع النظر عن الواو والنون أو الياء[١]، والنون وشرط إعرابه بما ذُكِرَ إنْ كان اسمًا أنْ يكون علمًا لمذكر عاقل خاليًا من تاء التأنيث[٢]، ومن التركيب[٣]، وإن كان صفةً أنْ تكون صفةً لمذكرٍ عاقل خاليًا من تاء التأنيث ليس من باب أَفْعَل فَعْلَى، ولا من بابِ فَعْلان فَعْلَى، ولا مِمَّا يستوِي فيه المذكر والمؤنث، كصبور، وقتيل، وألحقوا بهذا الجمع أربعةً:

[**أحدهما**]: أسماء جموع، وهو: أولو[٤]، وعالمون[٥]، وعشرون، وبابه[٦] إلى التسعين.

[**والثاني**] جموع تكسير، وهو: بنون[٧]، وآحرون[٨]، وأرضون،

---

(١) هذا دفع لما يقال: إنَّ هذا الجمع غير سالما؛ لأنه زاد على المفرد، ووجهه قطع النظر عن هذه الزيادة أنَّ الواو أتى بها نيابة عن الحركة، ودلالة على جماعة الذكور، والنون أتى بها خبرا لما فاته من الإعراب بالحركات وفوات التنوين، فلم يؤت بهما لمحض الجمعية، والذي يجعل المفرد به متغيرا هو الذي يؤتى به لمحض الجمعية، كصنوان لجمع صنو.

(٢) أي: التي، ليست عوضا عن غيرها.

(٣) أي: ومن التركيب الإسنادي والمزجي.

(٤) لأنه اسم جمع أولى، ويكتب بالواو بعد الهمزة؛ للفرق بينه وبين إلى الجارة في الرسم نصبا وجرا، وحمل عليهما الرفع.

(٥) لأنه إمَّا أن يكون جمعا لعالم بل يكون اسم جمع له؛ لأنه أخص منه إذ لا يقال إلا على العقلاء، والعالم كل ما سوى الله، ويجب كون الجمع أعم من مفرده أو يكون جمعا له باعتبار تغليب من يعقل، فهو جمع لغير عَلَمٍ ولا صفة.

(٦) بابه أي: نظيره.

(٧) وقياس جمعه جمع السلامة ابنون، كما يقال في تثنية ابنان، ولكن خالف التصحيح لعلة تصريفية أدت إلى حذف الهمزة.

(٨) إحرون بكسر الهمزة، وحكى فتحها، وبفتح الحاء وتشديد الراء جمع إحره =

وسِنُون، وبابه فإن هذا الجمع مطردٌ في كلّ ثلاثي حُذِفَتْ لامه، وعوض عنها هاءُ التأنيث، ولم يكسر، نحوُ: عِضة، وعضين[١]، وعِزَة، وعزين[٢]، وثبة، وثبين[٣].

والثالث: جموع تصحيح لم تستوف الشروط، كأهلون[٤]، ووابلون؛ لأن أهلا ووابلا ليسا علمين ولا صفتين، ولأن وابلًا لغير عاقل.

والرابع: ما سُمِّي به من هذا الجمع، وما ألحق به، كعلِيُّون، وزيدون مسمًّى به[٥].

= وكسر الهمزة، وهي الأرض ذات السواد.

(١) وأصل عضه عضو من العضو واحد الأعضاء أي: إنَّ الكفار جعلوا القرآن أعضاء أي: مفرقا، يقال: عضيته، وعضوته تعضية من العضة، وهو البهتان، والعضة أيضا السحر في لغة قريش.

(٢) وأصل عزة - وهي الفرقة من الناس - عزو.

(٣) وأصل ثبة، وهي الجماعة - ثبو، وقيل: ثبى من ثبيت، والأول أقوى، وعليه الأكثرون؛ لأن ما حذف من اللامات أكثره واو.

(٤) فهو اسم جنس جامد للقريب بمعنى ذي القرابة.

(٥) قال ابن هشام: ويجوز في هذا أنْ يجري مجرى غسلين في لزوم الياء، والإعراب بالحركات على النون منونة، ودون هذا أن يجري مجرى عربون في لزوم الواو، والإعراب على النون منونة كقوله:

واعترتني الهموم بالماطرون ودون هذه أن تلزمه الواو وفتح النون

قال الشيخ محمد الدين عبد الحميد:

ومن العرب من يلزم هذا النوع، وهو جمع المذكر السالم المسمى به - الواو، ويلزمه مع ذلك فتح النون في كل الأحوال ذكر ذلك أبو سعيد السيرافي، وزعم أنَّ ذلك صحيح من كلام العرب، وجعل النحاة هذه اللغة نظير اللغة التي تلزم المثنى الألف، وكسر النون في الأحوال كلها، وعلى ذلك يكون رفع جمع المذكر السالم =

نِيَابَةُ الوَاوِ عَنِ الضَّمَّةِ(١)

الموضع الثاني [فِي الأَسْمَاءِ الخَمْسَةِ](٢)، وفي بعض النسخ: الستة [وَهِيَ أَبُوك، وَأَخُوكَ، وَحَمُوكَ، وَفُوكَ، وذُو مَالٍ]، نحوُ قوله تعالى: ﴿قَالَ أَبُوهُمْ﴾ [يوسف: من الآية٩٤]، ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ [القصص: من الآية٢٣]، ﴿أَنَا أَخُوكَ﴾ [يوسف: من الآية٦٩]، ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾ [الطلاق: من الآية٧]، ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [النمل: من الآية٧٣]، وتقول: جاء حموك(٣)(٤)، وانفتح فوك، وشرط إعرابها بما ذُكِرَ كونها مفردةً مكبرةً مضافةً لغير ياء المتكلم،

= ونصبه وجره بضمة أو فتحة أو كسرة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل في الرفع والجر معاملة للمنصوب معاملة المرفوع، والمجرور في حالة النصب، وقد اعترض على ذلك باعتراضين:
أحدهما: أنّه يلزم على ذلك تقدير الإعراب وسط الكلمة.
ثانيهما: أنْ يكون في الأسماء ما آخره واو قبلها ضمة تقدر عليها حركات الإعراب، ولا نظير لذلك في العربية.
أوضح المسالك مع حاشية الشيخ محمد محي الدين.
ج١/ ص٥٢/ ٥٣/ ٥٤ .

(١) تنبيه :هذا العنوان من وضعي. م.

(٢) هو علم بالغلبة على هذه الأمثلة كالعبادلة على عبد الله ابن عباس، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعبد الله بن الزبير، والشيخين على أبي بكر، وعمر رضي الله عنهم أجمعين.

(٣) حموك بكسر الكاف قريب الزوج الذكر على المشهور فلا يضاف إلا إلى المرأة أي: على المشهور، أمّا الكاف في البقية فإن أضفتها إلى مذكر فتحت أو إلى مؤنث كسرت.

(٤) في هامش الأصل: بنسخة المؤلف حموها.

وهذه الشروط تستفاد من ذكر المصنف لها كذلك فإن كانت مثناةً أُعْرِبَتْ إعراب المثنى، أو مجموعةً أُعْرِبَتْ إعراب ذلك الجمع[١]، أو مصغرةً أو غيرَ مضافةٍ[٢] أُعْرِبَت بحركاتٍ ظاهرةٍ، أو مضافةً إلى ياءِ المتكلم أُعْرِبَتْ بحركاتٍ مقدرةٍ على ما قبل الياء تعذرًا[٣]، وأشار بقوله: وفوك إلى أنَّ شرط إعرابه بما ذُكِرَ أنْ تفارقه الميم، وبقوله: ذو مالٍ إشارة إلى أن[٤] شرط ذو أنْ يكون بمعنى صاحب احترازًا من ذو الموصولة في لغة طيء فإنها مبنية على الأعرف، وأسقط[٥] الهن على التعبير بالخمسة تبعًا للفراء والزجاجي؛ لأن إعرابه بالحروف لغةٌ قليلةٌ[٦]، وهذه الأسماء تستعمل مفردةً، ومضافةً إلَّا ذو

---

(١) فإن جمعت جمع تصحيح أعربت بالحروف، أو جمع التكسير أعربت بالحركات الظاهرة، وعن ابن قاسم: أنها إن جمعت بالألف، والتاء بأن أريد بها من لا يعقل أعربت إعراب الجمع بالألف، والتاء وأنها لا يجمع منها سلامة المذكر إلا الأب، والأخ، والأم.
حاشية أبو النجا على الشيخ خالد الأزهري على الآجرومية ص٢٨ .

(٢) في النسخة الأخرى س إلى ياء المتكلم أعربت الخ.

(٣) وذكر الشارح أربعة شروط، ويزاد عليها: أن تكون غير منسوبة فلو كانت منسوبة أعربت بالحركات الظاهرة، كجاء أبويك.

(٤) في النسخة الأخرى س زيادة لفظة من شرط ذو الخ.

(٥) المراد بالإسقاط عدم الذكر، أي: تركه، ولم يأت به.

(٦) والأفصح في الهن إذا استعمل مضافا لغير الياء النقص، وهو حذف آخره أي: الواو، والألف، والياء؛ لأن كلا منها لام الكلمة، فإذا حذفت صارت الكلمة ناقصة، وبعد الحذف يجعل ما قبل المحذوف كأنَّه هو آخر الكلمة، ويكون الإعراب بالحركات الظاهرة على النون التي هي في الأصل عين الكلمة، تقول: هذا هنك، ورأيت هنك، ومررت بهنك، وإنما حسن النقص فيه؛ لأنَّه حال الإفراد منقوص عند العرب، والأصل في ما نقص في حالة الإفراد أنْ يبقى على نقصه في حالة الإضافة، ولأنَّه هو المشهور في لسان العرب.

فإنها لا تستعمل إلَّا مضافة إلى اسم جنسٍ ظاهرٍ، وقد تقع مضافةً إلى مضمرٍ، كقوله: اللهمَّ صلِّ على سيدنا محمدٍ وذويه.

واعلم أنَّ في إعراب هذه الأسماء مذاهب أشهرها: مذهبان.

أحدهما: أنَّ إعرابها بحركاتٍ مقدرةٍ على الواو والألف والياء، وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين، قال ابن مالك في شرح التسهيل[١]: وهو الأصحُّ.

والثاني: وهو ما جرى عليه المصنِّف ككثير من المصنِّفين إنَّ هذه الحروف علامات[٢][٣] الإعراب؛ لأنها تختلف باختلاف العامل[٤] كالحركات فوجب أنْ تكون علامة الإعراب كالحركات، ولأن الإعراب إنما جيء به؛ ليدل على المعنى الحادث بالتركيب، وهذه الأحرف صالحةٌ لذلك كصلاحية الحركة فلا مانع من جعلها علامة له، لا يقال: يلزم عليه أنْ تكون لها حرف إعرابٍ، وأن يكون الاسم في بعضها على حرفٍ

---

(١) لأن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات ظاهرة أو مقدرة فمتى أمكن تقديرها لم يعدل عنه.

(٢) قال في التسهيل: وهذا أسهل المذاهب، وأبعدها عن التكلف. أ.هـ.
أي: بخلاف مذهب سيبويه فإن فيه تكلف حركات مقدرة مع الاستغناء عنها بنفس الحروف لحصول فائدة الإعراب بها، وهي بيان مقتضى العامل، ولا محذور في جعل الإعراب حرفا من نفس الكلمة إذا صلح له كما جعلوه في المثنى، والمجموع على حده من نفسها.
انظر الأشموني مع الصبان ج١/ ص٧٤ .

(٣) في النسخة الأخرى س علامة.

(٤) في النسخة الأخرى س عوامل.

واحدٍ، وهو فوك، وذو[١]، ولا نظير لذلك؛ لأنا نجيب عن الأول بأن المعرب إنما يقتضي حرف إعرابٍ إذا كان علامةُ إعرابه حركةً؛ لاقتضائها محلًا بخلاف الحرف إذا جُعِلَ علامةً لقيامة بنفسه، وعن الثاني بأن لزوم حرف العلة لفو وذو قائمٌ مقام حرفٍ آخر، ولذلك لا يفرد فو إلا معوضًا عن واوه ميم، ولا تنفرد ذو بوجهٍ، وفي أبوك وأخوك وحموك[٢] لغتا[٣] أخريان القصر، وهو أنْ يعرب بحركاتٍ مقدرةٍ على الألف تعذرًا، والنقص، وهو حذف اللام، وإعرابها بحركاتٍ ظاهرةٍ. ، والحمو أبو الزوج ونحوُه من أقاربه، وقد يطلق على أقارب الزوجة.

نِيَابَةُ الأَلِفِ عَنِ الضَمَّةِ

[وأمَّا الأَلِفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً للرَّفْعِ فِي تَثْنِيَةِ الأَسْمَاءِ خَاصَّةً][٤]، نحوُ: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ﴾ [الحج: من الآية١٩]، و ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ [المائدة: من الآية٢٣]، و ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾ [المسد: من الآية١] فالألف فيها ثلاثُ علاماتٍ هي حرف الإعراب، وعلامة التأنيث، وعلامة الرفع، وقوله: في تثنية من إطلاق المصدر على اسم المفعول[٥] أي: المثنى، وهو كل

---

(١) في النسخة الأخرى س، وهوذو، وفو.

(٢) في النسخة الأخرى س، وحموها.

(٣) في النسخة الأخرى س لغتان.

(٤) خاصة من المصادر التي جاءت على فاعلة، كالعافية، والعاقبة، وإعرابها منصوبة على أنها مفعول مطلق بمحذوف تقديره أخص تثنية الأسماء بكون الألف علامة لرفعها خاصة بناء على المشهور من جواز حذف عامل المؤكد خلافا لابن مالك.

(٥) كالخلق بمعنى المخلوق، فالإضافة للأسماء من إضافة البعض إلى الكل، فهي =

اسم[١] أُلحِقَ آخره أَلِفٌ، أو ياءٌ مفتوح ما قبلها، ونونٌ مكسورة[٢]؛ ليدلَ على أنَّ معه مثله من جنسه[٣]، أو هو اسمٌ دالٌ على اثنين بزيادةٍ في آخره صالحٌ للتجريد وعطف مثله عليه، ولك أنْ تقول: هو ما دلَّ على اثنين، وأغنى عن المتعاطفين، وللتثنية شروطٌ ثمانية: الإفراد[٤]، والإعراب فلا يُثَنَّى المبني، وأمَّا هذان، واللذان[٥]، ونحوُهما فصيغٌ موضوعةٌ للمثنى لا أنها مثناةٌ حقيقة[٦][٧]، وعدم التركيب فلا يثنَّى المركب تركيب إسنادٍ أو مزجٍ، وأمَّا المركب تركيب إضافةٍ فيستغنى بتثنية المضاف عن تثنية المضاف[٨] إليه، والتنكير فلا يثنَّى العلم باقيًا على علميَّته[٩]، ولهذا لا

= على معنى من أي: في المثنى من الأسماء، أو من إضافة الصفة إلى الموصوف أي: في الأسماء المثناة.

(١) أي: اسم معرب فخرج بالمعرب المبني، نحوُ: ذان، وتان، واللذان، واللتان.

(٢) خرج به كلتا، وكلا فإن دلتهما على الصيغة من نفس الصيغة لا من زيادة الألف والنون أو الياء والنون.

(٣) خرج بهذا القيد ما دل على واحد، نحوُ: زيدان علمًا على رجل، وكلبتان بالباء الموحدة اسم للآلة المعروفة، وخرج به قمران تثنية شمس وقمر على سبيل التغليب، ومثله الأبوان للأب والأم، والمشرقان للمشرق والمغرب فهذا من قبيل الملحق بالمثنى لا من المثنى حقيقة.

(٤) فلا يجوز تثنية المثنى، ولا المجموع على حده، ولا الجمع الذي لا نظير له في الآحاد، وهو ما كان على صيغة منتهى الجموع.

(٥) أي: من أسماء الإشارة أو الأسماء الموصولة.

(٦) في النسخة الأخرى س لأنها بدل لا أنها.

(٧) على الأصح عن جمهور البصريين.
حاشية أبو النجا على الأزهري على الآجرومية ص٢٩ .

(٨) بأن تثنى صدره، وتضيف إليه عجزه، فتقول عبدا لله.

(٩) بل إذا أريد ذلك قدر تنكيره بأن تقدر فيه الشيوع، ولذلك تدخل عليه بعد =

يثنّى الكناية عن الأعلام، نحوُ: فلان، وفلانة، واتفاق اللفظ، واتفاق المعنى، فلا يثنّى المشترك، ولا الحقيقة والمجاز على مذهب أكثر المتأخرين، لكن قال ابن مالك في شرح التسهيل: الأصحُّ الجواز، وممن صرح بجواز ذلك أبو بكر بن الأنباري، وأن[١] يستغنى عن تثنيته بتثنية[٢] سي فقالوا سِيَّان، وأن يكون له ثان في الوجود، وأمَّا نحوُ: القمران فمجازٌ[٣]، وحمل على المثنّى شيئان:

أحدهما بلا شرطٍ، وهو اثنان، واثنتان.

والثاني بشرط أنْ تضاف إلى مضمرٍ، وهو كلا[٤] [وكلتا][٥][٦] نحوُ: جاءني الرجلان كلاهما، والمرأتان كلتاهما قال تعالى: ﴿إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ ٱلْكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا﴾ [الإسراء: من الآية٢٣] فإن أُضِيفَا إلى ظاهرٍ أُعْرِبا إعراب المقصور[٧]، واعلم أنَّ كلا، وكلتا مفردان لفظًا مثنيان معنى

= التثنية الألف واللام، فتقول الزيدان عوضا عما سُلِبَ من تعريف العلمية.

(١) في النسخة الأخرى س وأن لا يستغنى.

(٢) في النسخة الأخرى س عن ثنيته بتثنية غيره نحوُ سوا فإنهم استغنوا عن تثنيته بتثنية سي الخ

(٣) وأمّا نحوُ: الأبوان للأب والأم فمن باب التغليب.

(٤) وألف كلا قيل: بدل عن واو، وقيل: عن ياء.

(٥) ما بين القوسين ساقط في النسخة س.

(٦) وألف كلتا للتأنيث، والتاء بدل عن واو، وقيل: عن ياء.

(٧) أي: بحركات مقدرة على الألف رفعا، ونصبا، وجرا، وبعضهم يعربهما إعراب المثنى في هذه الحالة أيضا، وبعضهم يعربهما إعراب المقصور مطلقا.
انظر الأشموني ج١/ ص٧٧ .

مضافان أبدًا إلى مثنًى لفظا، ومعنى[١]، أو معنى فقط[٢]، ومنه:

إنَّ لِلخَيْرِ وَالشَّرِّ مُدَىً[٣] وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبَلْ[٤][٥][٦]

بلا تفرق، وشذ:

كَلَا أَخِيْ وَخَلِيْلِي[٧]

ويجوز في الضمير العائد عليهما مراعاة أحد الأمرين[٨]،

---

(١) نحوُ: كلا الرجلين.

(٢) نحوُ: كلانا.

(٣) مدى أي: غاية.

(٤) منسوب لعبد الله بن المعتز، وهو من بحر الرمل.

(٥) وكلا ذلك أي: كلاهما وجه أي: يواجهه الإنسان، ويعرفه، وقوله قبل: بفتح القاف، والباء يطلق على الطريق الواضح البين فكأنّه قال: وكلاهما يواجهه الإنسان، ويعرفه؛ لأنّه، واضح لا يخفى، وضبطه بعضهم بكسر القاف، وفتح الباء على أنّه جمع قبلة أي: أنّ كلا من الخير والشر أمر يواجهه الإنسان ويستقبله كالقبلة للمصلي.

الدسوقي على مغني اللبيب ج١/ ص٤٦٦ .

(٦) الشاهد منه كلا ذلك - فإن ذلك حقيقة في الواحد، وأشير بها إلى المثنى على معنى، وكلانا ذكر على حدة في قوله تعالى ﴿لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: من الآية٦٨] أي: ما ذكر من الفارض، والبكر.

انظر مغني اللبيب ج١/ ص٤٦٦ .

(٧) خليلي أي: صديقي من الخلة، وهي صفاء المودة.

(٨) أي: أنّه يجوز في ضميرهما اعتبار المعنى فيثنى، واعتبار اللفظ فيفرد، وقد اجتمعا في قوله:

كَلَاهُمَا حَيْنَ جَدَّ الجَرْيُ بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وكِلَا أَنْفَيْهِمَا رَابِي

الشاهد في موضعين: الأول أنّه اعتبر معنى كلا، وثنى الخبر حيث قال: قد أقلعا. الثاني أنّه اعتبر لفظ كلا، ووحد الخبر حيث قال رابي، إلا أنّ اعتبار اللفظ أكثر، وبه جاء القرآن قال تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: من الآية٣٣]، ولم يقل آتتا.

وإنما [جعلت][١] الألف دون الواو علامةً لرفع المثنَّى؛ ليحصل الفرق بينه وبين جمع المذكر السالم[٢].

نَيَابَةُ النُّونِ عَنِ الضَّمَّةِ[٣]

[وأمَّا النُّونُ فَتَكُونُ عَلَامَةً للرَّفْعِ فِي الفِعْلِ المُضَارِعِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ تَثْنِيَةٍ]، وهو الألف، نحوُ: يأكلان، وتأكلان بالمثناة التحتانيَّة، والفوقانيَّة[٤]، **[أَوْ ضَمِيرُ جَمْعٍ]** لمذكرٍ، وهو الواو، ونحوُ: ﴿تُبْصِرُونَ﴾[٥] **[الأنبياء: من الآية٣]**، ﴿وَيُبْصِرُونَ﴾ **[القلم: من الآية٥]** بالمثناة التحتانيَّة، والفوقانيَّة، **[أَوْ ضَمِيرُ المُؤَنَّثَةِ المُخَاطَبَةِ]**، وهو المثناة التحتانيَّة، نحوُ: تعبدين[٦]، وإنما كانت النون علامةً عند جمهور النحوُيين؛ للضرورة التي دعتهم إلى ذلك، وهي أنَّ الضمَّة لا يمكن تقديرها في الضمائر التي قبل هذه النون؛ لأنها من المبنيات،

---

(١) ما بين القوسين ساقط من النسخة س.

(٢) قال الأشموني: وخص إجراهما مجرى المثنى بحالة الإضافة إلى المضمر؛ لأن الإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركات، والإضافة إلى المضمر فرع الإضافة إلى الظاهر، لأنه أصل المضمر فجعل الفرع مع الفرع، والأصل مع الأصل؛ مراعاة للمناسبة.

شرح الأشموني على الألفية جـ١/ ٧٨ .

(٣) تنبيه : هذا العنوان من وضعي. م.

(٤) في النسخة الأخرى س الفوقية والتحتانية.

(٥) في النسخة الأخرى س تضربون بدل تنصرون.

(٦) في التنزيل ﴿فَانظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ﴾.

والمبني لا يصحُّ الإعراب فيه، فلمَّا امتنع تقدير الضمة اضطروا إلى أن يعوضوا منها حرفًا بعد تلك الضمائر[١]، وكانت النون أولى بذلك من غيرها؛ لأنها شبيهةٌ بالواو[٢]؛ لأنها تدغم فيها، نحوُ: ﴿مِن وَالٍ﴾ [الرعد: من الآية١١]، و ﴿مِن وَاقٍ﴾ [الرعد: من الآية٣٤]، والواو فرع الضمَّة التي هي أصلٌ للرفع، فلمَّا أشبهتها النون كانت أولى بذلك من غيرك[٣] من الحروف.

وتسمَّى هذه الأفعال الخمسة[٤]. وكلها يقال فيها فعلٌ، وفاعلٌ، والنونُ علامة رفعٍ، وهي معربةٌ عند سيبويه، ولا حرف إعراب لها بل النون علامةٌ للإعراب، للشبه المذكور قبل، فالنون قائمةٌ مقامَ الحركة كما قامت الحركة مقام الحرف في نحوُ: حلب، وسقر فامتنع من الصرف.

---

(١) قال الشيخ الصبان: لأنها لو أعربت بالحركات لكانت إمَّا مقدرة على الضمائر أو على ما قبلها، ولا سبيل إلى الأول؛ لأن الضمائر كلمات في ذاتها، ولا يقدر إعراب كلمة على كلمة أخرى، ولا إلى الثاني؛ لأن ضمائر الرفع المتصلة شديدة الاتصال بالأفعال فكان ما قبلها حشوا، والإعراب لا يقع في الحشو.
حاشية الصبان على الأشموني، ج١/ ص٧٩/ ٨٠ .

(٢) أي: في أنها حرف العلة.

(٣) في النسخة الأخرى س من غيرها.

(٤) في النسخة الأخرى المعتمد عليها الأفعال.

عَلامَةُ النَّصْبِ

[وَلِلنَّصْبِ[١][٢] خَمْسُ علامات: الفَتْحَةُ، وَالأَلِفُ، وَالكَسْرَةُ، وَالياءُ، وَحَذْفُ النُّونِ] لمَّا فرغ من علامات الرفع أتى بعدها بعلامات النصب؛ لأنَّه بعد الرفع فهو أولى بالتقدم[٣] من الخفض، والجزم؛ لأنَّه مشتركٌ، وهما مختصان، وقدم الفتحة؛ لأنها أصل الباب، وأتى بعدها[٤] بالألف؛ لأنها فرعها[٥]، وأتى بعد الألف بالكسرة؛ لأنها أخت[٦] الفتحة في التحريك، وأتى بعد الكسرة بالياء؛ لأنها ناشئةٌ وفرعٌ عنها، وختم بحذف النون؛ لبعد المشابهة، ولأنَّه من علامات إعراب الأفعال، وهي بعد الأسماء.

الفتحة ومواضعها[٧]

[فَأَمَّا الفَتْحَة فَتَكُونُ عَلَامَةً للنَّصْبِ فِي ثَلَاثَةِ مَواضِعَ: الاسمُ

---

(١) للنصب أي: من حيث هو لا بقيد كونه في الفعل فقط، أو في الاسم فقط، أو فيهما؛ لأنَّه على الأول اثنان، وعلى الثاني أربعة، وعلى الثالث ستة.

(٢) النصب لغة: الاستواء، والاستقامة.
واصطلاحا على القول بأن الإعراب لفظي نفس الفتحة، وما ناب عنها.
وعلى القول بأنَّه معنوي: تغيير مخصوص علامته الفتحة، وما ناب عنها.

(٣) في النسخة الأخرى س بالتقديم.

(٤) في النسخة الأخرى س بعد بدل بعدها.

(٥) أي لأن الألف تنشأ من الفتحة كمنشأ الفرع عن الأصل.

(٦) أي: مشاركتها في مطلق التحريك.

(٧) تنبيه: هذا العنوان من وضعي لا من وضع الشارح.

المُفْرَد][1]، نحوُ: أكرمت زيدًا، وعبد الله، والغازي، وموسى، وعيسى، وفي التنزيل ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا﴾ [إبراهيم: من الآية٢٤]، ﴿دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُۥ﴾ [آل عمران: من الآية٣٨]، ﴿إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ﴾ [البقرة: من الآية١٣٣]، ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة: من الآية١٢٤]، والموضع الثاني في [جَمْعِ التَكْسِيرِ]، وما أُعْرِبَ بإعرابِهِ مِمَّا تقدم، نحوُ: أكرمت الرجال، والقوم، وغرست الشجر، ورأيت العذارى، وفي التنزيل ﴿بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا﴾، [الإسراء: من الآية٥]، ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ﴾، [الجن: من الآية١٨]، ﴿أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْكَهْفِ وَٱلرَّقِيمِ﴾، [الكهف: من الآية٩]، ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ﴿٣١﴾ حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا ﴿٣٢﴾ وَكَوَاعِبَ أَتْرَابًا ﴿٣٣﴾﴾ [النبأ: من الآية٣١] [و] الموضع الثالث في [الفِعْلِ المُضَارِعِ[2] إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ[3]، وَلَمْ يَتِصل بِآخِرِه شَيءٌ] مما تقدم في علامات الرفع[4]، نحوُ: لن يضرب، ولن يخشى، وفي التنزيل ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾ [النساء: من الآية٢٨]، ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ﴾ [الأحزاب: من الآية٣٣]، ﴿لَن يَنَالَ ٱللَّهَ

---

(١) ولا فرق في الاسم المفرد بين كونه مضافا، أو غير مضاف، ظاهر الإعراب، أو مقدرا؛ للتعذر أو للمناسبة، منصرفا أو غير منصرف.

(٢) سواء كان المضارع صحيح الآخر أو معتله.

(٣) لا حاجة إليه؛ لأن الشيء لا ينصب إلا بناصب؛ لكنه ذكره توضيحا.

(٤) وهو ما يوجب بناءه أو ينقل إعرابه، وهو نون التوكيد بقسميها، ونون النسوة، وألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المخاطبة، فإن دخل عليه الناصب، وكان متصلا به نون النسوة كان إعرابه محليا، نحوُ ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ﴾ [البقرة: من الآية٢٢٨].

لُحُومُهَا﴾ [الحج: من الآية٣٧]، ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ﴾ [الزمر: من الآية٥٦]، ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ﴾ [يوسف: من الآية٨٠]، ﴿كَىْ نَقَرَّ عَيْنُهَا﴾ [طه: من الآية٤٠]، ﴿طه ۝١ مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ ۝٢﴾ [طه: من الآية١].

نِيَابَةُ الأَلِفِ عَن الفَتْحَةِ(١)

[وأمَّا الأَلِفُ فَتَكُونَ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي الأَسْمَاءِ الخَمْسَةِ]، وفي بعض النسخ "الستة" بشرطها المتقدم، [نحوُ: رأيتُ أباك، وأخاك]، وفي التنزيل ﴿أَلَمْ تَعْلَمُوٓاْ أَنَّ أَبَاكُمْ﴾ [يوسف: من الآية٨٠]، ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءً يَبْكُونَ ۝١٦﴾ [يوسف: ١٦]، ﴿قَالُواْ يَٰٓأَبَانَا مُنِعَ مِنَّا ٱلْكَيْلُ فَأَرْسِلْ مَعَنَآ أَخَانَا﴾ [يوسف: من الآية٦٣]، [وَمَا أَشْبَه ذَلِكَ] نحوُ: رأيت حماك، وفاك، وأخاك(٢).

نِيَابَةُ الكَسْرَةِ عَنِ الفَتْحَةِ(٣)

[وأمَّا الكَسْرَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ فِي جَمْعِ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ]، وهو ما جمع بألف وتاء مزيدتين كما تقدم، نحوُ: أكرم المؤمنات، وفي التنزيل(٤): ﴿وَخَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الجاثية: من الآية٢٢]، ﴿إِذَا نَكَحْتُمُ

---

(١) تنبيه: هذا العنوان من وضعي لا من وضع الشارح.

(٢) في النسخة الأخرى س وذا مالٍ بدل أخاك.

(٣) تنبيه: هذا العنوان من وضعي لا من وضع الشارح.

(٤) في النسخة الأخرى س نحوُ، وهي ساقطة من ع الأصل.

﴿ٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [الأحزاب: من الآية٤٩]، ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [هود: من الآية١١٤] فإن كانت التاء أصليةً كأبيات، وأموات، وأقوات، والألف أصلية، كقضاة، ورماة، وغزاة، فالنصب بالفتحة، وحمل على هذا الجمع شيئان أولات[١]، نحوُ: ﴿وَإِن كُنَّ أُو۟لَٰتِ حَمْلٍ﴾ [الطلاق: من الآية٦]، وما سُمِّي به من ذلك، نحوُ: رأيت عرفات، وسكنت أذرعات[٢]، وإنما جعلوا الكسرة علامة نصب هذا الجمع[٣]؛ لأنه فرع جمع المذكر السالم، وقد حمل نصبه على جره، فلو جعلوا الفتحة علامة نصب هذا للزم أنْ يكون للفرع مزيةٌ على الأصل، وهو غير جائزٍ، ولأدّى إلى التباس الجمع بالمفرد الذي على صورته، نحوُ: مرضاتٍ[٤] في قوله تعالى: ﴿تَبْتَغِى مَرْضَاتَ أَزْوَٰجِكَ﴾ [التحريم: من

---

(١) هو اسم جمع لا واحد له من لفظه بل من معناه، وهو ذات.

(٢) تنبيه: في ذلك خمسة أوجه: الأول كإعرابه قبل التسمية.
الثاني: كغسلين في لزوم الياء، والإعراب بالحركات الثلاث على النون منونة.
الثالث: أن يجري مجرى عربون في لزوم الواو، والإعراب بالحركات منونة.
الرابع: أن يجري مجرى هارون في لزوم الواو، والإعراب على النون غير مصروف للعملية وشبه العجمة.
الخامس: أن تلزمه الواو وفتح النون ذكره السيرافي، وهذه الأوجه مترتبة على كل واحد منها دون ما قبله.
وشرط جعله كغسلين، وما بعده أن لا يتجاوز سبعة أحرف، فإن تجاوزها كاشهيابين: تعين الوجه الأول.
الأشموني ج١/ ص٩٥ .

(٣) مع تأتي الفتحة فيه.

(٤) في النسخة الأخرى س في نحوُ، وهي ساقطة من ع الأصل.

الآية١] قال بعضهم: والذي يجمع بالألف والتاء خمسة أنواع:

[الأول]: ما فيه تاء التأنيث مطلقًا سواءٌ أكان علمًا لمؤنثٍ أو لمذكرٍ، كطلحة، أم اسم جنس، كثمرة، أم صفةً، كنسابة أبدلت تاؤه هاء في الوقف[١]، أم لا، كبنت، وتستثنى من ذلك شاة، وشفة، وأمة[٢].

[الثاني]: علم المؤنث مطلقًا سواءٌ أكانت فيه التاء أم لا لعاقل أم لا[٣].

[الثالث]: صفة المذكر الذي لا يعقل، كـ ﴿وَقُدُورٍ رَّاسِيَٰتٍ﴾، ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَٰتٍ﴾ بخلاف صفة المؤنث كحائضٍ، والعاقل كعالم.

[الرابع][٤]: مصغر المذكر الذي لا يعقل، كدريهمات، بخلاف مصغر المؤنث[٥].

[الخامس][٦]: اسم الجنس المؤنث بالألف سواء أكان اسمًا،

---

(١) في النسخة الأخرى س أم كبنت.

(٢) فلم تجمع هذا الجمع استغناء عنه بجمعها جمع تكسير على شفاه، وشياه، وإمَاء.

(٣) قال الشيخ العطار: علم المؤنث إلا حذام، ووبار، ونحوُهما عند من بناها؛ لأن الجمع يناقض البناء،أمّا على القول بإعرابه إعراب ما لا ينصرف فإنّه يجمع فيقال: حذامات، ووبارات.

حاشية العطار على الأزهر ص٢٢ .

(٤) في النسخة الأخرى س والرابع، والواو ساقطة من ع الأصل.

(٥) لأنّه ملحق بالصفة إذ مفادها الوصف بالصغر.

(٦) في النسخة الأخرى س والخامس، والواو ساقطة من ع الأصل.

كصحراء[١]، أم صفةً، كحُبْلى[٢]، ويستثنى فعلى فعلان، وفعلاء أفعل.

نِيَابَةُ اليَاءِ عَنِ الفَتْحَةِ[٣]

[وأمَّا اليَاءُ فَتَكُونُ عَلَامَةً للنَّصْبِ فِي التَّثْنِيَةِ] بمعنى المثنى، وما حمل عليه مما تقدم، نحوُ: رأيت الزيدَيْن، والزيْديْنَ[٤] منصوبٌ برأيت، وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها، المكسور ما بعدها؛ لأنَّه مثنًى، وفي التنزيل ﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ﴾ [الرحمن: من الآية١٩]، ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا رَّجُلَيْنِ﴾ [الكهف: من الآية٣٢]، ﴿فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ﴾ [الكهف: من الآية٤٢] **[وَفِي الجَمْعِ]** المذكر السالم وما ألحق به مِمَّا تَقَدَّم، نحوُ: رأيت البكرين، فالبكرين منصوبٌ برأيت، وعلامة نصبه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها، لأنَّه جمع مذكر [سَالِمٌ][٥][٦]﴿وَٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: من الآية٦٨]، ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ﴾ [الحجر: من الآية٤٥]،

---

(١) في النسخة الأخرى س كحمراء.

(٢) وهذه يشترط فيها أن يجمع مذكرها جميع تصحيح فخرج فعلاء أفعل فلا يقال في حمراء: حمروات، وفعلي فعلان كسكري فلا يقال: سكريات، وما عدا ذلك مقصور على السماع، كسموات، وحمامات، واصطبلات، وبنات، وأخوات، بخلاف أبيات فليس من هذا الجمع بل هو جمع تكسير؛ لأن تاءه أصلية في مفرده.
حاشية العطار على الأزهرية ص٥٣ .

(٣) تنبيه: هذا العنوان من وضعي لا من وضع الشارح.

(٤) في النسخة الأخرى س فالزيدين.

(٥) ما بين القوسين ساقط من النسخة س.

(٦) في النسخة الأخرى س وفي التنزيل.

﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: من الآية١]، ﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [البقرة: من الآية٥١]، ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: من الآية١٤]، ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف: من الآية١٥٥]، ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: من الآية٤]، وإنما جعلت الياء علامةً للنصب نيابةً عن الفتحة تشبيهًا لها بالألف؛ لأنها أختها من حروف المد واللين، ولأنها تبدل منها، نحوُ قولهِ[١]: هوي، الأصل هواي فأبدل الألف ياء، وأدغمها في الياء، ولمَّا اشترك المثنَّى، وجمع المذكر السالم في علامة نصبهما احتاجوا إلى التفرقة بينهما بأن جعلوا قبل الياء في المثنَّى فتحة، وبعدها كسرة، وجعلوا الجمع على الكسر إزالة اللبس، وفي هذه الياء ثلاث علامات، وهي حرف إعرابٍ، وعلامةٌ للنصب، وعلامةٌ للتثنية أو الجمع، وأطلق المصنِّف الجمع لأنَّه إذا ذُكِرَ مع المثنَّى أنصرف إلى جمع المذكر السالم[٢]؛ لأنَّه أخوه في الإعراب بالحروف[٣]، وتسقط نون التثنية والجمع للإضافة، وقد يسقطان؛ لطول الكلام، ومنه قول الشاعر:

أَبَـنِـيْ كُـلَيْـب إنَّ عَـمـيَ الَّلـذا قَتَلَ المَلُوكَ وَفَكَّكَا الأَغْلالِ[٤]

وقوله:

---

(١) في النسخة الأخرى س سبقوا هوى.

(٢) اعتذار عن إطلاق الجمع مع كون المراد جمع المذكر السالم.

(٣) أي: لأجل أنَّ المثنى شريك جمع المذكر في الإعراب بالحروف.

(٤) هذا حديث من الكامل وهو للأخطل التغلبي النصراني واسمه عياث بن غوث. الشاهد فيه: قوله: اللذا حيث حذف النون من مثنى الذي المرفوع.

وأن الذِي حَانتْ بِفَلْجٍ دماءهم هُو القَوْمِ كُلَّ القَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ[١][٢]

نِيَابَةُ حَذْفِ النُّونِ عَن الفَتْحَةِ[٣]

[وأمَّا حَذْفُ النُّونِ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلنَّصبِ فِي الأَفْعَالِ الخَمْسَةِ بِثَبَاتِ النُّونِ]، وتقدَّم أنها فعلٌ مضارعٌ اتصل به ضمير تثنية، أو ضمير جمع مذكرٍ أو ضمير المؤنثة المخاطبة، نحوُ: لن يفعلا، ولن تفعلا، وقوله: ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: من الآية٩٢]، ﴿وَلَن تُقَٰتِلُواْ مَعِىَ عَدُوًّا﴾ [التوبة: من الآية٨٣]، ﴿أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا﴾ [المائدة: من الآية١٩]، وقولك ﴿قَوْلًا﴾ [البقرة: من الآية٥٩]، ﴿أَن تَذْهَبُواْ﴾ [يوسف: من الآية١٣]، ولن تذهبي.

علامات الخَفْضِ[٤]

[وَلِلخَفْضِ ثَلَاثُ عَلاماتٍ: الكَسْرَةُ، وَالياءُ، وَالفَتْحَةُ].

قدَّم علاماته على علامة الجزم؛ لأنها من خصائص الأسماء، وما اختص[٥] ينبغي أن تقدم على ما اختص بالأفعال[٦]، وقدم الكسرة؛ لأنها

---

(١) الأشهب بن رميلة، وهو من البحر الطويل.

(٢) في النسخة الأخرى س أراد اللذان قتلا، والذين حانت.

(٣) تنبيه: العنوان من وضعي لا من وضع الشارح.

(٤) تنبيه: العنوان من وضعي لا من وضع الشارح.

(٥) في النسخة الأخرى س وما اختص بالأسماء.

(٦) أي: ومعلوم أن الاسم أشرف من الفعل، فما اختص بالاسم ينبغي أنْ يقدم على =

الأصل، وأتى بعدها بالياء، لأنها فرعها، وختم بالفتحة؛ لقلتها في هذا الكتاب، ولكونها أخت الكسرة في التحريك.

الكَسْرَةُ وَمَوَاضِعُهَا(١)

[فَأَمَّا الكَسْرَةُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلخَفْضِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِع]

[الأول]: [فِي الاسْمِ المُفْرَدِ المُنْصَرِفِ]، وهو الاسم المتمكن الأمكن(٢)، نحوُ: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٍ﴾ [الصافات: من الآية٧٩]، ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ﴾ [الأعراف: من الآية٦٥]، ومررت بالقاضي، وسمحت للفتى، وسمي منصرفًا؛ لدخول تنوين الصرف عليه(٣)(٤)، وهو تنوين التمكين.

= ما اختص بالأفعال تقديما للأشرف على غيره.

(١) تنبيه: العنوان من وضعي لا من وضع الشارح.

(٢) الاسم المتمكن: هو العاري عن شبه الحرف فلم يبين، والأمكن الزائد في التمكن، وهو العاري عن شبه الفعل فلم يمنع من الصرف.
والأقسام ثلاثة:
أ- متمكن أمكن، وهو الاسم المعرب المنصرف.
ب- متمكن غير أمكن، وهو المعرب غير المنصرف.
ج- لا متمكن ولا أمكن، وهو المبني، كالمضمرات وأسماء الاستفهام.

(٣) الأولى أن يقول: للحوق تنوين الصرف له؛ لأن الدخول يكون في الأول، والتنوين في الآخر، وإضافة التنوين إلى الصرف من إضافة المسمى إلى الاسم أي: التنوين المسمى بالصرف، وما ذكره من أنَّ الصرف هو التنوين أي: تنوين التمكين كما ذكره بقوله: وهو المسمى بتنوين التمكين هو مذهب المحققين، وقيل هو الجر مع التنوين، وقيل: يطلق على تنوين التمكين والعوض والمقابلة والصرف.
حاشية خالد أبو النجا على الأزهري على الآجرومية ص٣١ .

(٤) في النسخة الأخرى س- فيه بدل عليه.

والثاني: [في جَمْعِ التَّكْسِيرِ]، وما أُعْرِبَ بإعرابه مِمَّا تقدم [المُنْصَرِفُ]، نحوُ: مررت بزيودٍ، وهنودٍ، وانتفعت بالجواري، ومررت بالعذاري، وفي التنزيل ﴿يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ﴾ [الجن: من الآية٦]، ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ﴾ [النور: من الآية٣٦]، وخرج بالمنصرف في الموضعين غيره، وسيأتي[١].

[والثالث][٢]: [في جَمْعُ المُؤَنَّثِ السَّالِمِ]، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَقُل لِّلْمُؤْمِنَاتِ﴾ [النور: من الآية٣١]، ﴿كَمْ تَرَكُوا مِن جَنَّاتٍ﴾ [الدخان: من الآية٢٥]، ولم يشترطوا في هذا أنْ يكون منصرفا كما اشترط قبله[٣]؛ لأن هذا إنْ لم يكن علمًا فلا يكون إلا منصرفًا، وإن كان علمًا فكذلك على اللغة الفصحى، وبعضهم يمنع صرفه[٤].

---

(١) ولم يقل المصنف في الاسم المفرد، وجمع التكسير المنصرفين مع أنه أخصر؛ لزيادة الإيضاح للمبتدى؛ لأنه ربما يتوهم أن المنصرف مجموعهما.

(٢) في النسخة الأخرى س سقطت لفظة في، وهي مثبتة في ع الأصل.

(٣) في النسخة الأخرى س اشترط قبله.

(٤) وذلك، نحوُ: عرفات علمًا لموضوع الوقف، وأذرعات قرية من قرى الشام، واختلف العرب في كيفية إعراب هذا النوع المسمى به على ثلاث فرق فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية، ولم يحذف تنوينه؛ لأنه في الأصل للمقابلة فاستصحب بعد التسمية، وهذه هي اللغة المشهورة، وبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع، ويترك تنوينه ويجره بالفتحة مراعاة للعلمية والتأنيث، وبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف ويترك تنوينه، ويجره بالفتحة مراعاة للتسمية فقط، فالأول راعى الجمعية فقط، والآخر راعي التسمية فقط، والمتوسط توسط بين الآمرين فراعى الجمعية فجعل نصبه بالكسرة، وراعي اجتماع العلمية، والتأنيث فترك تنوينه، وهو وإن لم يكن تنوين صرف إلا أنه مشبه له في الصورة.

نِيَابَةُ اليَاءِ عَنِ الكَسْرَةِ[١]

[وأمَّا الياءُ فَتَكُونُ عَلَامَة خَفْضٍ فِي ثَلَاثَةِ مَواضِعَ] الأول: [فِي الأَسْمَاءِ الخَمْسَة] بشرطها المتقدم، نحوُ قوله تعالى: ﴿ٱرْجِعُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ﴾ [يوسف: من الآية٨١]، ﴿مِن وِعَآءِ أَخِيهِ﴾ [يوسف: من الآية٧٦]، ﴿ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ﴾ [التكوير: من الآية٢٠]، وتقول: مررت بحميها، ونظرت إلى فيك[٢] [والثاني فِي التَّثْنِيَةِ] بمعنى المثنى[٣]، وما حُمِلَ عليه مِمَّا تقَدم، نحوُ قوله تعالى: ﴿كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ﴾ [التحريم: من الآية١٠]، وكقولك: مررت بالاثنين كليهما، وبالاثنتين كلتيهما[٤].

والثالث: [فِي الجَمْعِ] المذكر السالم، وما أُلْحِقَ به مِمَّا تقَدم، نحوُ قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ ﴿١٣٠﴾﴾ [الصافات: ١٣٠]، ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح: من الآية١٨]، ﴿وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: من الآية٤٥]، ﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [المجادلة: من الآية٤][٥]، وأطلق الجمع هنا أيضا؛ لما تقدَّم[٦].

---

(١) تنبيه: العنوان من وضعي لا من وضع الشارح.

(٢) فكل هذه مخفوضة، وعلامة خفضها الياء نيابة عن الكسرة.

(٣) سواء كان لمذكر أو لمؤنث.

(٤) فكل هذه مخفوضة، وعلامة خفضها الياء نيابة عن الكسر.

(٥) فكل هذه مخفوضة، وعلامة خفضها الياء المكسورة ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الكسرة.

(٦) أل في الجمع للعهد الذكري، والقرينة على ذلك ذكره مع التثنية.

نِيَابَةُ الفَتْحَةِ عَنِ الكَسْرَةِ(١)

[وأمَّا الفَتْحَةُ] الظاهرة أو المقدرة [فَتَكُونُ عَلَامَةً للخَفْضِ فِي الْاسِمِ الذِي لَا يَنْصَرِفُ](٢)، وهو ما دخلته علتان فرعيتان من عللٍ تسع، أو واحدةٌ تقوم مقامهما يجمعها قول بعضهم:

رَكِّبْ وَزِدْ عُجْمَةً فَالوَصْفُ قد كملا

وقول آخر(٣):

عَدلٌ وَوَصْفٌ وَتَأنِيثٌ وَمَعْرِفَةٌ وَعُجْمَةٌ ثُمَّ جَمْعٌ ثُمَّ تَرْكِيبٌ(٤)
وَالنُّونُ زَائِدَةٌ مِنْ قَبلِهَا أَلِفٌ وَوَزْنُ فِعْلٍ وَهَذَا القَوْلُ تَقْرِيبٌ

فالاسم الذي لا ينصرف أشبه الفعل من حيث الفرعان، وذلك لأن هذه العلل التسع فروعٌ؛ لأن العدل فرع المعدول عنه، والوصف فرعٌ للموصوف، والتأنيث فرع التذكير، والمعرفة فرع النكرة، والعجمة فرع العربية، والجمع الواحد، والتركيب فرع الإفراد، والألف والنون المزيدتين فرعٌ لما زيد عليه، ووزن الفعل فرع وزن الاسم، فإذا كان في الاسم علتان كانتا بمنزلة فرعين،

---

(١) تنبيه: العنوان من وضعي لا من وضع الشارح.

(٢) سواء كان مفردا أو جمعا أو مكسرا.

(٣) في النسخة الأخرى س
مَوانِعُ الصَّرْفِ تِسْعٌ كُلَّمَا اجتمعت ثِنْتَان مِنْهَا فَمَا للصَّرْفِ تَصْوِيبُ.

(٤) وهذا البيت لابن النحاس.

ومعلومٌ أنَّ في الفعل فرعيتين[١]، وهما اشتقاقه من الاسم[٢]، وعدم إفادته بدونِ الاسم فتحصل المشابهة بينهما، فعلم أنَّ الاسم الذي لا ينصرف نوعان:

أحدهما: ما يمتنع صرفه لعلةٍ واحدةٍ، وهو ما كان على صيغة منتهى[٣] الجموع بأن وازن مفاعل، أو مفاعيل[٤]، كدراهم، ودنانير، أو كان مختومًا بالألف لتأنيث الممدودة[٥]، كصحراء، أو المقصورة، كذكري.

---

(١) في النسخة الأخرى س فرعين.

(٢) هذا عند البصريين القائلين بأن أصل الاشتقاق الاسم أي: المصدر المشتق فرع المشتق منه، وأمَّا عند الكوفيين فالعلة اللفظية شبه التركيب؛ لأن الفعل يدل على الحدث والزمان والنسبة، والاسم يدل على الذات فقط، والمركب فرع المفرد.

(٣) أي: أقصى الجموع أي: الذي لا يمكن أن يجمع جمع تكسير مرة أخرى بعد حصوله على هذه الصيغة، مثل كلب يجمع على أكلب ثم يجمع أكلب على أكالب، ولا يجمع بعد ذلك، وقولنا: جمع تكسير لا ينافي إمكان جمعه جمع سلامة على نحوُ: الصواحبات جمع صواحب، فصواحب لا يجمع جمع تكسير بعد هذه الصيغة التي هو عليها، وإن جُمع جمع سلامة على صواحبات، وإنما لم يكن الجمع خيارا في دعوى أن صيغة صواحب مثلا بلغت أقصى صيغة الجموع مع أنَّه قد بقى من الصيغ صواحبات جمع سلامة فلم تبلغ صواحب أقصاها؛ لأن جمع السلامة لمَّا كان لا يغير الصيغة لم يبطل نهاية الجمعية على جمع التكسير فهو بسبب ذلك كالعدم.

(٤) وضابطه عندهم: كل جمع مكسر بعد ألف تكسيره حرفان، كمساجد، أو ثلاثة أوسطها ساكن، كمصابيح.

(٥) ألف التأنيث الممدودة عند بعضهم: هي الألف التي بعدها همزة، وعند بعضهم ألف قبلها فتحة فتقلب هي همزة، وعلى هذا فإطلاق الممدودة عليها مجاز؛ لأن الممدود ما قبلها لا هي.

والثاني: ما يمنع[١] صرفه لعلتين، وهو ما فيه الوصف[٢]، والعدل، نحوُ: مثنى، وثلاث، ورباع[٣]، أو التعريف والعدل[٤] أعني فُعَل في التوكيد

---

(١) في النسخة الأخرى س يمتنع.

(٢) الوصفية: هو اسم يدل على ذات مبهمة، وحال من أحوالها.

(٣) فمثنى معدول عن اثنين، وثلاث معدول عن ثلاثة، ورباع معدول عن أربعة، ومثلها مثلث، ومربع؛ لأن كلا منهما معدول عن مكرر فإن الأصل تعدد اللفظ عند تعدد المعنى وتكرره، وحيث لم يتعدد اللفظ علم أنّه معدول عن مكرر، واختلفوا فيما وراء ذلك إلى عشار، ومعشر هل جاء أم لا؟، والصواب مجيئه.

(٤) العدل في اللغة: له معان منها: نقيض الجور، وفي الاصطلاح: تحول الاسم عن صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى مع اتحاد المعنى من غير إعلال ولا إلحاق، فخرج بقولنا: مع اتحاد المعنى المشتق، فإنّه يختلف المعنى فيه، وفي المشتق منه فضارب قد خرج عن معنى الضرب كما خرج عن لفظه، بخلاف نحوُ: ثلاثة فإنّه لم يتغير عن المعنى التكراري المستفاد من ثلاثة ثلاثة، وبقوله من غير إعلال ما تغير للإعلال، كمقام فإن أصله مقوم كمذهب نقلت حركة الواو إلى القاف فصار مقوم تحركت الواو بحسب الأصل، وانفتح ما قبلها فأبدلت ألفا فصار مقام، فهذا لا يقال كسر عدل عندهم؛ لأن التغيير؛ للإعلال، وبقولنا: ولا إلحاق، نحوُ: كوثر؛ لأنّه أخرج عن الصيغة بزيادة الواو فيه لغرض الإلحاق بجعفر.

[أنواع العدل]

أ - تحقيقي ب - تقديري

التحقيقي: هو الذي يدل عليه دليل غير منع الصرف.

التقديري: وهو الذي لا يدل عليه دليل إلا منع الصرف.

فالتحقيقي يمنع الصرف مع الوصفية، نحوُ: مثنى، وثلاث، ورباع.

والتقديري يمنع مع العلمية، نحوُ: عمر فإنّه لا يوجد إلا علمًا غير منصرف، ولم يمكن فيه تقدير سبب آخر مع العلمية سوى العدل فقدر فيه؛ لئلا تلزم هدم قاعدتهم من كون الاسم غير منصرف بسبب واحد فقيل: إنّه عدل عن عامر، كزفر معدول عن زافر.

كجُمَع، وكُتَع، وبُصَع، ونُبَع، وسُحَر إذا أريد به سحر[١] يوم بعينه، واستعمل ظرفًا مجردًا من أل والإضافة، كجئت يوم الجمعة سحر، وفُعَلَ علمًا لمذكرٍ إذا سُمِعَ ممنوعَ الصرف، وليس فيه علةٌ ظاهرةٌ غير العلميَّة، نحوُ: عمر، وزفر، وفتم، وفَعَالِ علمًا لمؤنث، كحذام، وقطامِ في لغة بني تميم، فإنهم يمنعون صرفه، فقال سيبويه: للعلميَّة والعدل عن فاعله[٢]، فإن خُتِمَ بالراء، كسفارِ اسمًا لماء، ووبار اسمًا لقبيلة، بنوه على الكسرة إلا قليلًا منهم، وأهل الحجاز يبنون الباب كله على الكسرة[٣]، وأمس إذا كان المراد[٤] به اليوم الذي يليه يومك، ولم تضف، ولم يقرن بالألف، واللام، ولم يقع ظرفًا[٥] فإن بعض بني تميم يمنع صرفه مطلقًا[٦]،

---

(١) السحر: الوقت الواقع قبل الفجر بقليل، وضبطه بعضهم بالسدس الأخير من الليل.

(٢) قال الأشموني: قال المبرد: للعلمية والتأنيث المعنوي، كزينب، وهو أقوى على ما لا يخفى، وهذا فيما ليس آخره راء.
وقال الصبان عليه: أي: لأن التأنيث متحقق فلا حاجة إلى تقدير العدل؛ لأنه إنما يقدر إذا لم يتحقق غيره، وأجاب الدماميني بأن الغالب على الإعلام النقل فلذا جعلها سيبويه منقولة عن فاعلة المنقولة عن الصفة كما تقدم في عمر.
شرحه على الألفية ج٣/ ص٢٦٩ .

(٣) لشبهه بنزال وزنا، وتعريفا، وتأنيثا، وعدلا، وقيل: لتضمنه معنى هاء التأنيث أي: التي في المعدول عنه، وقيل: لتوالي العلل أي: العلمية، والتأنيث، والعدل.
الأشموني، والصبان عليه ج٣/ ص٢٦٨ .

(٤) في النسخة الأخرى س مرادًا به.

(٥) قال الأشموني: ولا خلاف في إعراب أمس إذا أضيف أو لُفِظَ معه بالألف، واللام، أو نُكِّرَ أو صُغِّرَ أو كُسِّرَ.
شرحه على الألفية ج٣/ ص٢٦٨ .

(٦) فتقول: مضى أمس بالضمة، واعتكفت أمس، وما رأيته في أمس بالفتح.

وجمهورهم[١] يخصُّ ذلك بحالة الرفع، والحجازيون يبنونه على الكسر[٢][٣]، أو الوصف الأصلي، وزيادة الألف، والنون أعني فَعْلان بشرطِ أنْ لا تقبل التاء إمَّا لأن مؤنثه فعلى، كسكران، وغضبان[٤]، أو لأنَّه لا مؤنث له، كلحيان[٥].

أو الوصف الأصلي، ووزن الفعل أعني افعل بشرط أنْ لا تقبل التاء[٦] إمَّا لأن مؤنثه فعلاء، كأحمر، أو فعلى، كأفضل، أو لكونه لا مؤنث له، كأكمر[٧].

---

(١) في النسخة الأخرى، وجمهور.

(٢) قال ابن هشام: وزعم الزجاجي أنَّ من العرب من يبني [أمس] على الفتح، وأنشد عليه قوله [مذ أمس]، وهو وهْمٌ، والصواب ما قدمناه من إنَّه معرب إعراب ما لا ينصرف.
شرح قطر الندى، وبل الصدى ص٢٥ .

(٣) في النسخة الأخرى - مطلقًا، وهي ساقطة من ع الأصل المعتمد عليه.

(٤) قال الأشموني: وهذا متفق على صرفه.
قال الصبان عليه: أي بين النحاة على غير لغة بنى أسد، وليس متفقًا عليه بين العرب.
شرح الألفية الأشموني ج٣/ ص٢٣٢ .

(٥) أي: يقال لكبير اللحية لحيان، وهذا فيه خلاف، والصحيح منع صرفه أيضا؛ لأنَّه، وإن لم يكن له فعلي وجودا فله فعلي تقديرا؛ لأنا لو فرضانا له مؤنثا لكان فعلي أولى به من فعلانه؛ لأن باب فعلات فعلي أوسع من باب فعلان فعلانة، والتقدير في حكم الوجود بدليل الإجماع على منع صرف أكمر، مع أنَّه لا مؤنث له، ولو فرض له مؤنث لأمكن أنْ يكون، كمؤنث أرمل، وأن يكون كمؤنث أحمر.
الأشموني على ابن مالك ج٣/ ص٢٣٢ .

(٦) أي: بشرط أن لا تقبل التأنيث بالتاء، فإن أنث، نحوُ: أرمل بمعنى فقير فإن مؤنثه أرملية؛ لضعف شبهه بلفظ المضارع، لأن تاء التأنيث لا تلحقه.

(٧) فهذه الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الأصلي، ووزن أفعل، فإن وزن الفعل =

أو العلميَّة والتأنيث إن كان بالتاء، كفاطمة[١]، أو زائدا على ثلاثة، كزينب[٢]، أو محرك الوسط، كسقر[٣]، أو أعجميًا، كجوراء[٤] أو منقولًا[٥] من المذكر إلى المؤنث، كزيد اسم امرأة، وإلَّا جاز[٦] فيه الصرف وتركه، وهو أولى[٧] نحوُ: هند، ودعد.

= به أولى لأن في أوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم فكان ذلك أصلا في الفعل؛ لأن ما زيادته لمعنى أصل لما زيادته لغير معنى.
انظر الأشموني ج٣/ص٢٣٥ .

(١) وإنما لم يصرفوه؛ لوجود العلمية في معناه ولزوم علامة التأنيث في لفظه، فإن العلم المؤنث لا تفارقه العلامة، فالتاء فيه بمنزلة الألف في حبلي، وصحراء فأثرت في منع الصرف بخلافها في الصفة.

(٢) لأن الرابع ينزل منزلة تاء التأنيث.

(٣) لأن الحركة قامت مقام الرابع خلافا لابن الأنباري فإنَّه جعله ذا وجهين؛ وما ذكره في البسيط من أنَّ سقر ممنوع الصرف باتفاق كذلك ليس كذلك.
انظر الأشموني على الألفية ج٣/ص٥٣ .

(٤) الجور اسم مدينة فيروز آباد ينسب إليها الورد، وجماعة علماء، ومحلة بنيسابور، ومدينة بأصفهان.
القاموس المحيط مادة [ج و ر] ص٣٣٣ .

(٥) لأنَّه حصل بنقله إلى التأنيث ثقل عادل خفة اللفظ، وهذا مذهب سيبويه والجمهور، وذهب عيسى ابن عمرو الجرحي، والمبرد إلى أنَّه ذو وجهين.
الأشموني على ابن مالك ج٣/ص٢٥٣ .

(٦) أي: وأن لم يكن أعجميا، ولا منقولا مذكرا.

(٧) قال الأشموني: والمنع أحق فمن صرفه نظر إلى خفة السكون، وأنها قاومت أحد السببين، ومن منع نظر إلى وجود السببين، ولم يعتبر الخفة، ثم قال: ما ذكره من أنَّ المنع أحق هو مذهب الجمهور، وقال أبو علي: الصرف أفصح، قال ابن هشام: وهو غلط جلي، وذهب الزجاج، وقيل: والأخفش إلى أنَّه متحتم المنع، قال الزجاج: لأن السكون لا يغير حكما أوجبه؛ لأنهم لا يرددون اسم البلدة على =

أو العلميَّة، والعجمة إن كانت علميته في لغة العجميَّة[١]، وزاد على ثلاثة، كإبراهيم، وإسماعيل[٢].

أو العلميَّة والتركيب المزجي[٣]، وهو كل كلمتين جعلتا كلمة واحدة لا بأصل[٤] حروفه، ولا بإسناد بل بتنزيل الثانية من الأولى منزلة تاء التأنيث[٥]، نحوُ: بعلبك، وحضرموت، ومعدي كرب، وأمَّا المزجي العددى فبنى أجزاءه على الفتح، كأحد عشر إلى تسعة عشر إلا اثني عشر فالصدر معرب إعراب المثنى[٦]، وأمَّا المختوم بويه، كسيبويه فمبني على الكسر في الكثير[٧]، أو العلميَّة، وزيادة الألف، والنون، نحوُ: مروان، وعمران، وعثمان[٨]، أو العلميَّة وألف الإلحاق المقصورة، كعلقي،

= غيرها فلم يكثر في الكلام، بخلاف هند.
الأشموني على الألفية ج٣/ص٢٥٤ .

(١) أي: بأن يكون علمًا في لغتهم.

(٢) وأنصرف العلم في العجمة إذا لم يزد على ثلاثة؛ لضعف فرعية اللفظ لمجيئه على أصل ما تبنى عليه الآحاد العربية.

(٣) لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بالتركيب.

(٤) في النسخة الأخرى س بإضافة.

(٥) ولذلك التزم فيه فتح آخر الصدر إلا إذا كان معتلا فإنَّه يسكن، نحوُ: يكرب؛ لأن ثقل التركيب أشد من ثقل التأنيث فجعلوا لمزيد الثقل مزيد تخفيف بأن سكنوا ياء معد يكرب.

(٦) قال الأشموني: وأمَّا تركيب العدد، نحوُ: خمسة عشر فمحتم البناء عند البصريين، وأجاز فيه الكوفيون إضافة صدره إلى عجزه.
الأشموني على الألفية ج٣/ص٢٥١ .

(٧) في النسخة الأخرى س إمَّا بدل أو.

(٨) علامة زيادة الألف والنون سقوطهما في بعض التصاريف، كسقوطهما في رد =

وأرطي[١] علمين، أو العلميَّة ووزن الفعل أعني: ما يخص الفعل، كشَمَر[٢] لفرس، ودَيِلَ لقبيلة، وكانطلق واستخرج وتقاتل أعلاما[٣] أو تكون غالبًا فيه، كأثمد أصبع وأبلم أعلاما، أو مبدوأ بزيادة تدل فيه، ولا تدل في الاسم، نحوُ: أفكل، وأكلب، ثم لابد من كون الوزن لازمًا باقيًا غير مخالف لطريقة الفعل، فخرج بالأول نحوُ: امرء علمًا، وبالثاني[٤] رُدَّ علمًا، وبالثالث نحوُ: أَلْبُبُ بالضم علمًا فهذه كلُّها تخفض بالفتحة نيابة عن الكسرة ما لم تضف أو تتلى أل فإنها حينئذٍ تخفض[٥] بالكسر على الأصل.

عَلَامتَا الجَزْمِ[٦]

[وَلِلْجَزْمِ عَلَامَتَان: السُّكُونُ] على الأصل، وهو حذف الحركة، [وَالحَذْفُ]، وهو حذف[٧] حرف العلة، أو النون للجازم،

= نسيان، وكفران إلى نسى، وكفر، فإن كان فيما لا يتصرف فعلامة الزيادة أن يكون قبلهما أكثر من حرفين أصولا.

(١) أرطي اسم لشجرة، وألفه للإلحاق بجعفر.

(٢) بتشديد الميم علمٌ فرس.

(٣) بمعنى أنَّ الواضع وضعه أصالة للفعل، ولم يوجد في الأسماء العربية من غير شذوذ إلا منقولا.

(٤) في النسخة الأخرى س نحوُ رد.

(٥) في النسخة الأخرى سقط ما بين القوسين.

(٦) العنوان من وضعي.

(٧) الحذف لغة: الإسقاط، والقطع، والوصل، واصطلاحا: سقوط حرف العلة من =

وخرج بقولي للجازم، نحوُ: ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ﴿١٨﴾﴾ [العلق:١٨] فإن الواو حذفت في الخط[١] تبعا لحذفها في اللفظ؛ لالتقاء الساكنين[٢]، ونحوُ ﴿لَتُبْلَوُنَّ﴾[٣] فإن النون حذفت لتوالي النونات.

مَوَاضِعُ الحَذْفِ[٤]

[وأمَّا السُّكُونُ فَيَكُونُ عَلَامَةً لِلجَزْمِ فِي الفِعْلِ المُضَارِعِ الصَّحِيحِ الآخِرِ]، وهو الذي ليس أخره ألفٌ، أو واوٌ، أو ياء إذا دخل عليه جازمٌ، ولم يتصل بآخره شيءٌ[٥] مِمَّا تقدم، نحوُ: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص: من الآية٣].

= الفعل المعتل.

(١) أي: منه.

(٢) علة لحذفها.

(٣) الأصل لتبلوون بواوين خفيفة بوزن ترحمون حذفت ضمة الواو الأولى؛ للثقل فالتقى ساكنان، فحذفت الواو الأولى التي هي لام الفعل، لالتقاء الساكنين، وإنما لم تحذف واو الضمير لأنها نائب الفاعل فهي عمدة وكلمة بخلاف لام الفعل فإنها جزء كلمة، وحذف الجزء أولى من حذف الكلمة، فصار لتبلون فأدخلت نون التوكيد المشددة، وهي بنونين على نون الرفع فاجتمع ثلاثات نونات حذفت نون الرفع لتوالي النونات، ولمَّا حذفت نون الرفع التقى ساكنان الواو والنون المدغمة، ولم تحذف الواو؛ لعدم ما يدل عليها بل حركت بما يناسبها، وهو الضم؛ لكونه حقها فقيل: لتبلون، ولم تحذف النون؛ لفوات الغرض الذي جيء بها لأجله، وهو التوكيد.

(٤) تنبيه: العنوان من وضعي لا من وضع الشارح. م.

(٥) أي: يوجب بناءه أو ينقل إعرابه من نوني النسوة والتوكيد أو ضمائر الفاعلين.

موضع السكون[١]

[وأمَّا الحَذْفُ فَتَكُونُ عَلَامَةً لِلجَزْم موضعين] الأوَّل: [فِي الفِعْلِ المُضَارِعِ المُعْتَلِّ الآخِرِ]، وهو ما آخره ألفٌ، أو واوٌ، أو ياءٌ، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [التوبة: من الآية١٨]، ﴿وَإِن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ﴾ [فاطر: من الآية١٨]، ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: من الآية٧٧] يخش، ويدع، ويقض مجزومةٌ[٢]، وعلامة جزمها حذف حرف العلة من آخرها نيابةً عن السكون، فالحذف من يخش الألف، والفتحة قبلها دليلٌ عليها، [ومن يدع الواو والضمة قبلها دليلٌ عليها][٣]، ومن يقض الياء، والكسرة دليلٌ عليها.

والموضع الثاني [فِي الأَفْعَالِ التي رفْعُهَا بِثَبَاتِ النُّونِ]، وقد تقدمت، نحوُ قوله تعالى: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ﴾ [التحريم: من الآية٤]، ﴿وَإِن يَتَفَرَّقَا يُغْنِ ٱللَّهُ كُلًّا﴾ [النساء: من الآية١٣٠]، ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ [البقرة: من الآية٢٤]، ﴿وَإِن تُؤْمِنُواْ وَتَتَّقُواْ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ﴾ [محمد: من الآية٣٦]، ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ﴾ [البقرة: من الآية١٩٧][٤]، وقد علم أنَّ جميع ما يعرب به الكلام

---

(١) العنوان من وضعي لا من وضع الشارح. م.

(٢) في النسخة الأخرى س مجزوم.

(٣) ما بين القوسين سقط من النسخة الأخرى س.

(٤) في النسخة الأخرى س آخر.

عشرة أشياء: الحركات الثلاث، والسكون، وأحرف العلة الثلاثة، وحذفها للجازم، والنون حذفها له وللناصب.

المعربات[١]

[فَصْلٌ][٢] يضبط ما في الباب الذي قبله، ويحصر[٣] تمرينا[٤] للمبتدى [المُعْرَبَاتُ] كلها، وهي الأسماء المتمكنة، والأفعال المضارعة بشرطها المتقدم [قِسْمَان: قِسْمٌ يُعْرَبُ بِالحَرَكَاتِ][٥] الثلاثة الضمة، والفتحة، والكسرة، أو بالسكون، قدم ما يعرب بالحركات؛ لأنه الأصل، والإعراب بالحروف إنما هي على سبيل النيابة [وَقِسْمٌ يُعْرَبُ بِالحُرُوفِ][٦] الأربعة: الواو، والألف، والياء، والنون أو بالحذف.

---

(١) تنبيه: العنوان من وضعي لا من وضع الشارح.

(٢) الفصل لغة: الحاجز بين الشيئين، واصطلاحا: عبارة عن الألفاظ المعينة الدالة على تلك المعاني المخصوصة.

(٣) في النسخة الأخرى س ويحصرها.

(٤) تمريناً مفعول لأجله أي: ذكر المصنف ذلك لتمرين المبتدى أي تكرير التعليم له؛ليسهل عليه.

(٥) أي: يعرب بالحركات وجودا أو عدما فدخل فيه المعرب بالسكون، وبذلك اندفع ما يقال: إن المعرب بالسكون لا يدخل في المعرب بالحركات.

(٦) أي: يعرب بالحروف وجودا أو عدما فدخل فيه المعرب بالحرف، وبذلك اندفع ما يقال: إنَّ المعرب بالحذف لا يدخل.

المعرب بالحركات[١]

[فالذِي يُعْرَبُ بِالحَرَكَاتِ أَرْبَعَةُ أنواعٍ[٢]: الاسْمُ المُفْرَدُ]، نحوُ: جاء زيد، و[جَمْعُ التَكْسِيرِ] نحوُ جاء الرجال، [وَجَمْعُ المُؤَنَّثِ السالمُ] بالرفع صفةٌ لجمع لا بالجر صفة لمؤنث، نحوُ: جاءت الهندات، [والفِعْلُ المُضَارِعُ الذِي لَمْ يَتَّصِلْ بِآخِرِهِ شَيءٌ]، نحوُ: لن تضرب. قال بعضهم: ولم يذكر اسم الجمع، ولا اسم الجنس [هنا][٣]، ولا في أول الباب؛ لدخولهما في قوله: الاسم المفرد؛ لأن لفظهما لفظ المفرد.

[الأَصْلُ فِي إِعْرَابِ مَا يُعْرَبُ بِالحَرَكَاتِ، وَمَا خَرَجَ عَنْهُ][٤]

[وَكُلها] أي: الأنواع الأربعة، والمراد مجموعها لا جميعها؛ لتخلف بعض الأحكام في بعضها إذ لا خفض في الأخير، ولا جزم في الثلاثة الأول [تَرْفَعُ][٥]، نحوُ: يقوم زيدٌ، ورجالٌ، ومسلمات [وَتُنْصَبُ بِالفَتْحَةِ] أَكْرَهَ زَيْدٌ زَيْدًا[٦] أو رجلًا، و[تُخْفَضُ بِالكَسْرَةِ]، نحوُ: مررت بعمروٍ، وصبيانٍ، ومؤمناتٍ، [وَيُجْزَمُ بِالسُّكُونِ]، نحوُ: لم يضربْ، هذا

---

(١) تنبيه: العنوان من وضعي لا من وضع الشارح.

(٢) أنواع جمع، والمراد أربعة أبواب، ولفظ أنواع زائد؛ للتأكيد، وهذه الأنواع واحد منها للأفعال، وثلاثة للأسماء.

(٣) ما بين القوسين سقط من النسخة الأخرى س.

(٤) العنوان من وضعي.

(٥) في النسخة الأخرى س ترفع بالضمة.

(٦) في النسخة الأخرى س نحوُ: لن أكره زيدًا أو رجلًا.

هو الأصل، وخرج عن ذلك أي[١]: ما يرفع بالضمة، وينصب بالفتحة، ويخفض بالكسرة، ويجزم بالسكون [ثَلَاثَةُ أَشْياءَ: جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمُ يُنْصَبُ بِالكَسْرَةِ] حملًا على الجر، نحوُ: أكرمت الهندات، وكان حقُّه أن ينصب بالفتحة [والاسْمُ الذِي لَا يَنْصرِفُ يُخْفَضُ بِالْفَتْحَةِ] حملا على النصب؛ لمانع فيه، نحوُ: نظرت إلى مساجدَ، وكان حقه أن يخفض بالكسرة، [وَالفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْمُعْتَلُّ الأَخِرَ يُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ]، نحوُ: لم يخشَ، ولم يغزُ، ولم يرمِ، وكان حقُّه أنْ يجزم بالسكون.

المعربات بالحروف[٢]

[والذِي يُعْرَبُ بِالحُرُوفِ أربعةُ أنوَاعٍ][٣] أيضا [التَّثْنِيَةُ] بمعنى المثنَّى، نحوُ: الزيدان [وَجَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمُ] بالرفع صفةٌ لجمع لا بالجرِّ صفةٌ لمذكرٍ، نحوُ: الزيدون، [وَالأَسْمَاءُ الخَمْسَةُ]، وهي أبوك، وأخوك، وحموك، وفوك، وذو مال، وفي نسخة: الستة، وزيادة هنوك، و[الأَفْعَالُ الخَمْسَةُ، وهَي يَفْعلان] بالمثناة تحت [وَتَفْعَلان] بالمثناة فوق [وَيَفْعَلُوْنَ] بالمثناة تحت [وَتَفْعَلُوْنَ] بالمثناة فوق [تَفْعَلِين][٤]، وقد عبر عنه[٥] فيما

---

(١) في النسخة الأخرى س ذلك الأصل.

(٢) تنبيه: العنوان من وضعي لا من وضع الشارح.

(٣) أيضا ثلاثة من الأسماء، ونوع من الأفعال.

(٤) في النسخة الأخرى س والأفعال الخمسة، وهي يفعلان بالمثناة تحت، وتفعلون بالمثناة فوق، وتفعلين بالمثناة تحت لا غير.

(٥) في النسخة الأخرى س عنها.

تقدَّم بعبارة أعم من هذه؛ لشمولها، نحوُ: يفعلان، وتستفعلان، وما أشبههما.

إِعْرَابُ المُثَنَّى[١]

[فَأَمَّا التَّثْنِيَةُ] بمعنى المثنَّى من إطلاق المصدر على اسم المفعول[٢] [فترفَع بالألفِ]، نحوُ: جاء الزيدان، [وَتُنْصَبُ، وَتُخْفَضُ بِالياءِ]، نحوُ: رأيت المرأتين، ومررت بالمرأتين[٣].

إِعْرَابُ جَمْعِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ[٤]

[وأمَّا جَمْعُ المُذَكَّرِ السَّالِمُ فَيَرْفَعُ بِالوَاوِ]، نحوُ: جاء الزيدون، [وينصبُ، ويخفضُ بِالياء]، نحوُ: أكرمت الزيدين، ومررت بالزيدين.

---

(١) تنبيه: العنوان من وضعي لا من وضع الشارح.

(٢) وقال بعضهم: إنَّه في الأصل مصدر نقل إلى الكلمة المخصوصة، وليس من إطلاق المصدر على اسم المفعول مجازا، فعلى هذا يكون حقيقة عرفية لتبادر هذا المعنى، وهو الكلمة المخصوصة إلى الذهن عند الإطلاق، وهو علامة الحقيقة، والحاصل أن إطلاق التثنية على الكلمة المخصوصة إمَّا مجاز أو حقيقة عرفية.

(٣) على اللغة المشهورة، ومقابلها إلزامه الألف، وإعرابه كالمقصور، وعليه [لا، وتران في ليلة] ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: من الآية٦٣]، ومن العرب من يلزمه الألف، ويعربه كالمفردات، فيقول: جاء الزيدانُ بضم النون، ورأيت الزيدانَ بفتحها، ومررت بالزيدان بكسرها، ولو سمي به أي: المثنى جاز إعرابه كأصله، وإعرابه إعراب ما لا ينصرف مع لزوم الألف، كعمران.

(٤) تنبيه: العنوان من وضعي لا من وضع الشارح.

إِعْرَابُ الأَسْمَاءِ الخَمْسَةِ[١]

[وأمَّا الأَسْمَاءُ الخَمْسَةُ]، وفي نسخة[٢]: الستة [فَتُرْفَعُ بِالوَاوِ]، نحوُ: هذا أبوك، [وَتُنْصَبُ بِالأَلِفِ]، نحوُ: أكرمت أخاك، [وَتُخْفَضُ بِالياءِ]، نحوُ: نظرت إلى فيك، وهذا هو الأصل في الإعراب بالحروف، وما خرج عن ذلك فلعلة كما في التثنية حالة الرفع، وحالة النصب، وكما في جمع المذكر السالم حالة النصب.

إِعْرَابُ الأَسْمَاءِ الخَمْسَةِ[٣]

[وأمَّا الأَفْعَالُ الخَمْسَةُ فَتُرْفَعُ بِالنُّوْنِ]، نحوُ: تخشون[٤]، [وَتُنْصَبُ، وَتُجْزَمُ] بحذفها، نحوُ: لن تضاموا، ولم تذهبي.

الأَفْعَالُ وأنوَاعُهَا[٥]

[بَابُ الأَفْعَالِ][٦] إنما قدَّم الأفعال؛ لأن ما بعدها مبنيٌّ عا ها [الأَفْعَالُ

---

(١) تنبيه: العنوان من وضعي لا من وضع الشارح.

(٢) في النسخة الأخرى س وهي في نسخة ستة.

(٣) العنوان من وضعي لا من وضع الشارح.

(٤) في النسخة الأخرى س تحسنون.

(٥) العنوان من وضعي لا من وضع الشارح.

(٦) أي: هذا باب بيان حقائق الأفعال، وإنما قدرنا الأفعال؛ لأنه ذكر حقائق الأفعال، نحوُ: ضرب إلخ.

ثَلَاثَةٌ][1] لا رابع لها.

لمَّا كان الفعل دالًا على الحدث، والزمان، وهو ثلاثة بدليل قوله تعالى ﴿لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا﴾ [مريم: من الآية٦٤] يعني المستقبل، ﴿وَمَا خَلْفَنَا﴾ [الحجر: من الآية٨٥] الماضي، ﴿وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [مريم: من الآية٦٤] الحال.

وقول زهير:

وَأَعْلَمُ مَا فِي اليَوْمِ وَالأَمْسِ قَبْلَهُ وَلَكِنَّنِي عَنْ عِلْمِ مَا فِي غدٍ عَمِي

كان هو أيضًا ثلاثة؛ لأن الحدث يستلزم زمانا بالضرورة، ودليل الحصر أنَّ الفعل إنْ تأخر التلفظ به عن وقوعه، وانقطاعه فهو الماضي، أو قارن بعض وجوده فهو الحال، أو تقدم على الفعل فهو المستقبل.

[مَاضٍ][2]، وهو ما وقع وانقطع، وصلح معه أمس أو قَبِلَ إحدى التاءين[3].

---

(١) الأفعال باعتبار أنواعها ثلاثة لا باعتبار صيغها؛ إذ هي لا تنحصر في ألف فضلا عن كونها منحصرة في ثلاثة من حيث زمانها، لا بالنظر إلى غيره من التجرد، والزيادة، والتمام، والنقصان، والصحة، والاعتلال.

(٢) قدم الماضي على المضارع ثم المضارع على الأمر اقتداء بالكتاب العزيز فإن الله سبحانه، وتعالى ذكر أولا الماضي بقوله ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ﴾ [يس: من الآية٨٢]، وهو ماض ثم ﴿أَن يَقُولَ﴾ [يس: من الآية٨٢]، وهو مضارع ثم ﴿كُن﴾ [يس: من الآية٨٢]، وهو الأمر.

(٣) وقيل: الماضي هو ما دل على حدث مقترن بزمان، وقَبِلَ تاء التأنيث الساكنة، نحوُ: ضربت.

[وَمُضَارِعٌ]، وهو ما دلَّ[١] [على][٢] حدثٍ مقترنٍ بأحد زماني الحال[٣]، والاستقبال[٤]، وقَبِلَ[٥] لم [وَأَمْرٌ][٦]، وهو ما دلَّ[٧] على طلب حدثٍ في[٨] زمن الاستقبال، وَقَبِلَ ياء المخاطبة[٩].

فهذه حقيقة الأفعال الثلاثة، [نحوُ: ضَرَبَ، وَيَضْرِبُ، وَاضْرِبْ]، وأمَّا أحكامها [فَالماضي مَفْتُوحُ الآخِرِ[١٠] أَبَداً][١١] لفظًا، نحوُ: ركع،

---

(١) أي: فعل دل بحسب الوضع بالتضمن على حدث بأن يكون جزء معناه حدثا مقترنا بأحد زمانين بحسب الوضع بأن يكون الحدث وأحد الزمانين مقترنين في المعنى الوضعي.

(٢) ما بين القوسين سقط من س.

(٣) الحال هو المقارن وجود لفظه لوجود جزء معناه، نحوُ: زيد يكتب فيكتب مضارع بمعنى الحال؛ لأن وجود لفظه مقارن لوجود الكتابة لا لوجود جميعها.

(٤) والصحيح عند كثير منهم ابن الحاجب أنَّ المضارع مشترك بين زماني الحال والاستقبال اشتراكا لفظيا فيكون موضعا للحدث والزمان الحالي تارة، وللحدث لاستقبال تارة أخرى، فهو حقيقة فيهما على الأصح عندهم بزمانين بوضعين، وبالنظر إلى كل وضع مقترن بواحد فقول الشارح: مقترن بأحد الخ أي بوضعه فيكون جاريا على الراجح.

(٥) هذا بيان لعلامته بعد ذكر تعريفه، والمراد بقبوله لم صحة دخولها عليه، وآثرها على غيرها؛ لأنها أشهر عوامله، ولأن لها امتزاجا بتغير معناه إلى الماضي حتى صارت كجزئه.

(٦) الأمر لغة: ضد النهي، وجمعه أمور، واصطلاحا ما ذكره.

(٧) أي: فعل دل بحسب الوضع بصيغته.

(٨) قوله: على طلب حدث من إضافة الصفة للموصوف.

(٩) أي: ياء الفاعلة، وهي مضمر عند سيبويه، والجمهور أي: وقبول نون التوكيد.

(١٠) أي: مبني على فتح آخره، ولكونه هو الأصل لم يسأل عن علته.

(١١) أبدا في جميع أحواله.

وسجد، وتضرَّع، أو تقديرًا، نحوُ: رمى، وغزى، ودعى ما لم يتصل به ضميرُ[١] رفع[٢] بارزٌ متحركٌ[٣]، أو واوُ الجماعة فإن اتصل به الضمير المذكور بنى على السكون، نحوُ: [قُمْتُ]؛ لئلا تتوالى أربع حركاتٍ لوازم فيما هو كالكلمة[٤]؛ لأن العرب تُنزل الضمير المذكور منزلة جزء الكلمة؛ لشدة اتصاله بالفعل المَّاضي، وخصوصيته به، ولم يوجد في كلامهم كلمةٌ فيها أربع حركات متوالية، وتسكين أول الفعل يؤدي إلى الابتداء بساكنٍ، وهو لا يمكن، وتسكين وسطه يذهب معرفة وزنه، وتسكين الضمير لا يجوز؛ لأنَّه على حرفٍ واحدٍ فربَّما يلتبس بتاء التأنيث، وإن اتصلت به واو الجماعة ضم، نحوُ: ضربوا للمجانسة، وقال بعضهم: إنَّ على آخر الماضي في هاتين فتحةً مقدرة منع من ظهورها في الأولى الثقل، وفي الثانية ضم المجانسة، فكلام المصنف على هذا على عمومه، وهذا الفعل متفقٌ على بنائه، وإنما بنى على حركة لمزيته على فعل الأمر بوقوعه صلة، وصفةً، وحالًا، وخبرًا، وشرطًا، وجزاءً، وخصَّ بالفتحة؛ لأنها أخفُّ الحركات ثمَّ الضمير المتقدِّم إذا اتصل بالماضي المعتل بالألف، نحوُ: رمى، وغزى قلبت ياءً في اليائي، نحوُ: رميت، وواوًا في الواوي، نحوُ: غزوت، ودعوت، هذا إن لم يزد على

---

(١) خرج بالضمير الاسم الظاهر، كضرب زيد.

(٢) وخرج بالمرفوع المنصوب، نحوُ: ضربه، وضربنا، وضربك.

(٣) وخرج بالمتحرك الساكن ما عدا الواو، ونحوُ: ضربا.

(٤) فضمير الفاعل كجزء من الفعل.

ثلاثة أحرف، وإلَّا قلبت ياءً مطلقًا، نحوُ: استدعيت، وترجيت، [وَالأَمْرُ مَجْزُومٌ أَبداً] يعني: أنَّه مبنيٌّ على السكون، وإلَّا فظاهر كلامه موافقة الكوفيين في أنَّه معربٌ مجزوم بلام الأمر المقدرة[١]، ومذهب البصريين، وهو الصحيح[٢] أنَّ فعل الأمر مبنيٌّ على ما يجزم به مضارعه فيبنى على السكون إنْ كان صحيح الآخر[٣]، وعلى حذف الآخر إن كان معتله، وعلى حذف النون إن كان مسندًا لضمير تثنيةٍ، أو ضمير جمع، أو ضمير المؤنثة المخاطبة، نحوُ قوله تعالى: ﴿اذْهَبَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ﴿٤٣﴾ فَقُولَا لَهُۥ﴾ [طه: من الآية٤٣]، ﴿فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ﴾ [الملك: من الآية١٥]، ﴿فَكُلِى وَٱشْرَبِى وَقَرِّى عَيْنًا﴾ [مريم: من الآية٢٦]، وفي بعض النسخ [والأَمْرُ سَاكِنٌ أبدا]، وهو موافق لمذهب البصريين، وهذا الفعل هو المضارع المجزوم المحذوف منه حرف المضارعة، فإذا أردت أن تصوغ فعل أمرٍ حذفت حرف المضارعة، ثم نظرت فيما بعده، فإن كان متحركًا ابتدأت بتلك الحركة، وسكنت أخره، كدحرج، وجاهد، وتعلم، وباب الأفعال يراعي فيه الأصل المرفوض، وهو رد المحذوف، كأكرم، وأخرج، وأصلح، وإن كان ساكنًا اجتلبت قبله حمزة، وصل تحركها بحسب ثالثه، فإن كان مضمومًا بضمة أصليَّة ضممتها نحوُ: اسجدوا،

---

(١) فأصل اضرب عنده لتضرب حذفت اللام؛ تخفيفا ثم التاء؛ خوف الالتباس بالمضارع ثم أتى بهمزة الوصل عند الاحتياج إليها.

(٢) وضعف المذهب الأول بأن إضمار الجازم كإضمار الجار ضعيف.

(٣) ومحل بناء الصحيح الآخر على السكون إذا لم تباشره نون التوكيد لفظا أو تقديرا فإن باشرته بنى على الفتح، وما لم تباشره نون النسوة فإن باشرته بني على السكون.

واذكروا، وإن مفتوحًا أو مكسورًا بكسرة أصليَّة كسرتها، نحوُ: اعلم، واحذر، وانطلق، واضرب، والضمة العارضة لا مراعاة[١] بها، ولا اعتداد بها، نحوُ: امشوا، افضوا، وكذلك الكسرة العارضة، نحوُ: ادعى، واغزى، وقد نقل إشمام الضمة هنا، **[وَالمُضَارِعُ مَا كَان في أَوَّلِهِ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الأَرْبَعِ]**، وتسمَّى أحرف المضارعة[٢] **[يَجْمَعُهَا قَوْلُك: أنيتُ]** أي: قربت أو أدركت، وشرطها: أنْ تدل الهمزة على المتكلم، والنون على الجمع أو التعظيم، والياء على الغائب، والتاء على الحاضر لتخرج، نحوُ: أكرم، ونرجس[٣]، ويرنا[٤]، وتعلم، فإنها أفعالٌ ماضيةٌ؛ لعدم دلالة الزوائد في أولها على ما ذكر، ويجمعها أيضا نأيت، أو أتين، أو تأنى، أو تيأن، أو أنتي، وأنيت أولى من غيرها؛ لأن كل حرف منها الحرف[٥] الذي بعده ضعفه، فالهمزة للمتكلم وحده مذكرًا كان أو مؤنثًا، والنون لاثنين للمتكلم، ومعه [غيره][٦]، نحوُ قوله تعالى: ﴿قَالَا رَبَّنَآ إِنَّنَا نَخَافُ﴾ **[طه: من الآية٤٥]** أو لمعظم نفسه، نحوُ قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ

---

(١) في النسخة س لها.

(٢) المضارَعِة بفتح الراء أي: المشابهة من إضافة السبب إلى المسبب أي: الأحرف التي هي سبب المشابهة، ويجوز كسر الراء على معنى أحرف الكلمة المضارعة أي: التي تزاد في الكلمة المشابهة للاسم.

(٣) النرجس: زهر البصل.

(٤) ويرنا بالفتح مهموزة يقال: يرنأتُ الشيب إذا خضبته باليرنا أي: الحناء.

(٥) سقطت من النسخة الأخرى س.

(٦) سقطت من النسخة الأخرى. س.

نَرِثُ ٱلْأَرْضَ﴾ [مريم: من الآية٤٠]، ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْىِۦ ٱلْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ﴾ [يس: من الآية١٢]، ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْىِۦ وَنُمِيتُ﴾ [ق: من الآية٤٣]، ﴿نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [البقرة: من الآية٥٨]، والياء لأربعٍ للمذكر الغائب، ولجمع النِّسوة الغائبان، والتاء لثمان: المذكر المخاطب، ولمثناه، ولمجموعه، وللمؤنثة المخاطبة، ولمثناها، ولمجموعها، وللغائبة، وللغائبين، وزاد بعضهم المسند إلى جمع المؤنث السالم، نحوُ: تقوم الهندات، ومنه ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ [مريم: من الآية٩٠] قال البجائي وفيه نظرٌ، وهذه الحروف تكون مضمومةً في فعل ماضيه على أربعةِ أحرفٍ، نحوُ: أكرم، وتكون مفتوحةً فيما عدا ذلك، [وَهُوَ] أي: المضارع [مَرْفُوعٌ أَبَدًا]؛ لتجرده من الناصب والجازم[1]، وقيل: بوقوعه موقع الاسم[2] ألا ترى أنك إذا قلت: زيدٌ كاتبٌ صلح أنْ تقول: زيدٌ يكتب حتى يدخل عليه ناصب فتنصبه، أو جازمٌ فيجزمه، وإنما أعرب؛ لشبهه بالاسم في الشيوع، والتخصيص، ودخول لام الابتداء، والجريان مع اسم الفاعل في الحركات والسكنات وعدد الأحرف، وبيان ذلك أنَّ النكرة شائعةٌ في الجنس لا تخص واحدًا بعينه، وكذلك المضارع شائعٌ في الحال، والاستقبال، والنكرة تتخصص بالإضافة أو بالنعت أو بالألف واللام، والمضارع يتخصص بالحال بقرينة، نحوُ: الآن، والساعة، وهذا الوقت، ولهذا الحين، ويتخصص بالاستقبال بحرف من حروف التنفيس، وهي

(١) كما ذهب إليه حذاق الكوفيين منهم الفراء.

(٢) قاله البصريون.

السين، وسوف، وسو، وسي، وبالنواصب كلها، وبالجوازم كلها إلا لم، ولمَّا، وبنون التوكيد الخفيفة، والثقيلة، ولا النافية في الأكثر، ونحوُ ذلك، ولام الابتداء تدخل عليهما، نحوُ: ﴿وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ﴾ [الليل: الآية١٣]، ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ﴾ [النحل: ١٢٤]، والجريان، نحوُ: ضارب، ويضرب، ومكرم، ويكرم، وشرط إعرابه أنْ لا يتصل به نون إناث، كيذهبن فإن اتصلت به بنى على السكون، وألا يؤكد بنونٍ مباشرةٍ، فإن باشرته بأن أسند إلى ظاهرٍ، نحوُ: ﴿لَيَقُولَنَّ ٱلَّذِينَ﴾ [الروم: من الآية٥٨] أو إلى ضميرِ مفردٍ مذكرٍ ﴿كَلَّا لَيُنۢبَذَنَّ﴾ [الهمزة: من الآية٤] بنى على الفتح، لخفته، وثقل التركيب.

نَوَاصِبُ المُضَارِعِ[1]

[فَالنَّوَاصِبُ][2] للمضارع [عَشَرَةٌ]، وهي قسمان: قسمٌ ينصب بنفسه، وهو الأربعة الأول، وقسم ينصب بإضمار أنْ بعده، وهو بقيَّة العشرة فنسبة النصب إليها[3]؛ للتقريب على المبتدى، وللجري على مذهب ضعيف، وهي [أن] بفتح الهمزة، وسكون النون، وهي أمُّ الباب؛ لكونها تعمل ظاهرةً، ومضمرةً، بخلاف بقيَّة النواصب فإنها لا تعمل إلا ظاهرة،

---

(١) تنبيه: العنوان من وضعي لا من الشارح.

(٢) الفاء رابطة لجواب شرط مقدر، وأل فيه للعهد الذكرى؛ لتقدم ذكره بذكر مفرده، والنواصب جمع ناصب بمعنى لفظ ناصب، ويجوز، وأن تكون جمع ناصبة.

(٣) إليها إلى أي: العشرة.

وهي موصولٌ حرفي تسبك مع منصوبها بمصدر فلذلك تسمَّى مصدريةً[١] مثال النصب بها نحوُ قوله تعالى: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ﴾ [الزمر: من الآية٥٦]، ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا﴾ [البقرة: من الآية٢٨٢]، ﴿قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ﴾ [القيامة: من الآية٤]، ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ [النور: من الآية٢٢]، ﴿وَٱلَّذِيٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيٓـَٔتِي﴾ [الشعراء: من الآية٨٢]، ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾ [النساء: من الآية٢٨]، وقد تكون أنْ المصدرية مخففةً من الثقيلة، وهي الواقعة بعد فعل علمٍ[٢]، ويجب رفع ما بعدها وفصله منها بحرف من حروف أربعة، وهي حرف التنفيس، نحوُ: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [المزمل: من الآية٢٠]، وحرف النفي نحوُ ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ﴾ [طه: من الآية٨٩]، وقد نحوُ: علمت أنْ قد يقوم زيد، ولو نحوُ: ﴿أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ [الرعد: من الآية٣١]؛ لأن قبله ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ﴾ [الرعد: من الآية٣١] ومعناه أفلم يعلم كما قال المفسرون، ويؤيده قراءة ابن عباس أفلم يتبين، وإنكار كون ييأس بمعنى

---

(١) والتقييد مخرج للمفسرة، والزائدة، فالأولى المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه المتأخرة عنها جملة، ولم تقترن بجار، نحوُ ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: من الآية٢٧]، والثانية هي التالية لِلمّا، نحوُ: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾ [يوسف: من الآية٩٦]، والواقعة بين الكاف، ومجرورها، كقوله:

كأن ظبية تعطو [تميل] إلى وراق السلم

في رواية الجر، وبين القسم، ولو كقوله:

فأقسم أنْ لو التقينا وأنتم لكان لكم يوم من الشر مظلم

(٢) أي: بلفظ دال على اليقين، وإن لم يكن لفظ العلم.

يعلم ضعيف، فإن وقعت بعد ظن[١]، نحوُ: ﴿وَحَسِبُوٓا۟ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: من الآية٧١] جاز أنْ تكون مخففةً من الثقيلة، وأن تكون ناصبةً، وهو الأرجح في القياس، والأكثر في كلامهم[٢]، ولهذا أجمعوا على النصب في قوله تعالى ﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟﴾ [العنكبوت: من الآية١]، وخرج بالمصدرية المفسرة، وهي، المسبوقة بجملة فيها[٣] معنى القول[٤] دون حروفه، نحوُ قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: من الآية٢٧][٥]، والزائدة، وهي الواقعة بعد لمَّا نحوُ: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾ [يوسف: من الآية٩٦]، وبين القسم ولو، نحوُ: أقسم أنْ لو يأتيني زيد لأكرمته، فإنهما لا ينصبان المضارع.

[ولن] حرف نفي ونصبٍ واستقبالٍ، ولا تأبيد لنفيها عند أهل السنة؛ لوقوع الغاية بعدها[٦]، نحوُ: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِىٓ

---

(١) أي: بلفظ دال على الظن، وإن لم يكن بلفظ الظن.

(٢) وجه ذلك أنهم اجروا الظن مجرى العلم؛ لتأويله به بأن يحمل الظن على الغالب القريب من العلم، ولو بطريق الادعاء والمبالغة.

(٣) خرج بقوله بجملة، نحوُ ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: من الآية١٠] فآخر مبتدأ، ودعواهم مضاف إليه، وأن مخففة من الثقيلة، وهي عاملة في ضمير شأن مقدر، وجملة الحمد لله من المبتدأ، والخبر خبر أنْ، وهي وخبرها خبر آخر دعواهم.

(٤) خرج بقوله: معنى القول، نحوُ: قلت له إنْ أفعل لوجود حروف القول.

(٥) الجملة مفسرة لا محل لها من الإعراب.

(٦) قال الشيخ الصبان - رادا على الزمخشري - في ادعائه على التأبيد بأنّه لا دليل =

أَبَتِ﴾ [يوسف: من الآية٨٠]، ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: من الآية٩١]، ﴿لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: من الآية٩٢]، وتختص بتقديم معمولها عليها، نحوُ: زيدا لن اضرب[١]، ولا تقع للدعاء خلافًا لابن السراج، ولا حجة له فيما استدل به من قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَىَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ ﴿١٧﴾﴾ [القصص:١٧] مدعيًا أن معناه فاجعلني لا أكون لإمكان حملها [على النفي المحض، ويكون ذلك معاهدة منه لله تعالى][٢] أنْ لا يظاهر مجرمًا؛ لجزاء النعمة التي أنعم بها عليه[٣].

[إِذَنْ] حرف جواب[٤] وجزاء[٥] عند سيبويه قال الشلوبين في كلّ موضعٍ، وقال الفارسي في الأكثر، وقد تتمحض للجواب بدليل أنّه يقال:

= عليه، وبأنها لو كانت للتأبيد للزم التناقض بذكر اليوم في ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مريم: من الآية٢٦]، وأمّا التأبيد في ﴿لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا﴾ [الحج: من الآية٧٣] فلأمر خارجي لا من مقتضيات لن، ويجاب عن التناقض بأن القائل بالتأبيد إنما يقول به عند إطلاق منفيها، وخلوه عن مقيداته.

(١) هذا مذهب الجمهور من النحاة، وبذلك استدل سيبويه على بساطتها، ومنع ذلك الأخفش الصغير.
الأشموني على الألفية ج٣/ ص٢٧٨ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من س.

(٣) قال الأشموني: لأن فعل الدعاء لا يسند إلى المتكلم بل إلى المخاطب أو الغائب.
الأشموني على الألفية ج٣/ ص٢٧٨ .

(٤) أي: لكلام آخر ملفوظ أو مقدر سواء وقعت في الصدر أو الحشو أو الآخر.

(٥) أي: المجازاة لمضمون كلام آخر، وفي كلامه مسامحة أي: ربط الجواب الخ.

أحبك فتقول: إذًا أظنُّك[١] صادقًا إذ لا مجازاة ها هنا، وإنما تكون ناصبةً بثلاثة شروطٍ:

الأول: أنْ تكون واقعةً في صدر الكلام [أي: في صدر[٢] الجواب][٣]، فلو قلت: زيدٌ إذن قلت أكرمُه [بالرفع، فإن تقدمها الواو، والفاء جاز العمل أي: النصب، والإلغاء أي: الرفع، وهو المشهور][٤]، وبه قرأ السبعة قال تعالى ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: من الآية٧٦]، ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾ [النساء: من الآية٥٣]، وقرئ شاذا ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ﴾[٥]، وقال بعضهم: التحقيق أنَّه إذا قيل: إن تزرني أزرك، وإذن أحسن إليك، فإن قدرت العطف على الجواب جزمت، وألغيت إذن؛ لوقوعها حشوًا، أو على الجملتين جميعًا فالمذهبان، ومثل ذلك: زيدٌ يقوم، وأذن أحسن إليه إنْ عطفت على الفعلية رفعت أو على الاسمية فالمذهبان[٦].

---

(١) برفع أظنك، لأنَّه للحال.

(٢) مصدرة بحيث لا يسبقها شيء له تعلق بما بعدها، وإنما لم يعمل غير مصدرة؛ لضعفها بعدم تصدرها عن العمل.

(٣) ما بين القوسين ساقط من س.

(٤) ما بين القوسين ساقط من س.

(٥) ما بين القوسين ساقط من س.

(٦) وإنما جاز النصب، والرفع؛ لأنك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة فمن حيث كون إذن في الابتداء جملة مستقلة هو متصدر فيجوز انتصاب الفعل بعده، ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب رابط العاطف بعض الكلام ببعض هو متوسط فيرتفع لفقد الشرط، وإلغاؤها أجود؛ لأنها غير متصدرة في الظاهر.

الثاني: أنْ يكون الفعل بعدها مستقبلًا[١] فلو حدثك شخصٌ بحديث فقلت: إذن تصدق[٢] رفعت إذ المراد به الحال.

الثالث: أن يتصلا[٣] أو يفصل بينهما القسم أو لا النافية[٤]، نحوُ: إذن أكرمك، أو إذن والله أكرمك، وإذن ألا أهنيك، فلو قلت إذن يا زيد، وإذن في الدار، وإذن يوم الجمعة، قلت: أكرمُك بالرفع، وعن بعض العرب إلغاؤها، ولو استوفيت الشروط، ومنه إذن يحلف يا رسول الله.

[وَكي] وإنما تكون ناصبةً إذا كانت مصدرية[٥] مثل أنْ؛ بأن دخلت عليها لام التعليل لفظًا، كقوله تعالى: ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب: من الآية٣٧]، ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا﴾ [الحديد:٢٣] أو تقديرًا، نحوُ: جئتك كي تكرمني إذا قدرت أنَّ الأصل لكي، وأنك حذفت اللام استغناء عنها بنيتها، فإن لم تقدر اللام كانت كي حرف جر بمنزلة اللام في الدلالة على التعليل، وكانت أنْ مضمرة بعدها إضمارا لازما[٦]، وتتعين التعليلية إن كانت بعدها ما الاستفهاميَّة، أو المصدريَّة،

---

(١) إجراء لها مجرى سائر النواصب، وإنما لم تعمل النواصب في فعل الحال؛ لأن له تحققا في الوجود كالأسماء فلا يعمل فيه عوامل الأفعال.

(٢) أي: لأنَّه حال، ومن شأن الناصب أنْ يخلص المضارع للاستقبال.

(٣) أي: لضعفها مع الفصل عن العمل.

(٤) لأن القسم تأكيد لربط إذن، ولا لم يعتد بها فاصلة في أن فكذا فى إذن

(٥) قيدها بذلك لتخرج كي المختصرة من كيف كقوله: كي تجنون إلى.....
ولتخرج التعليلية فإن الناصب للفعل أن مضمرة بعدها لا هي.

(٦) لئلا يلزم دخول حرف الجر على مثله مع إمكان الاحتراز منه.

أو اللام، [وَلَامُ كَيْ][1] إضمار أنْ على قسمين: جائزٍ وواجبٍ، فالجائز في خمس مسائل:

[الأولى]: أنْ تقع بعد لام كي سواء أكانت لتعليل، كقوله: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ [النحل: من الآية٤٤]، ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ﴾ [الفتح: من الآية١][2]، أم للعاقبة[3]، كقوله تعالى: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: من الآية٨]، واللام هنا ليست للتعليل، لأنهم لم يلتقطوه لذلك، وإنما التقطوه؛ ليكون لهم قرة عينٍ، وكانت عاقبته أنْ صار لهم عدوًا، أم زائدةً[4]، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ﴾ [الأحزاب: من الآية٣٣] فالفعل في هذه المواضع منصوبٌ بأن مضمرة، ولو أظهرت في الكلام لجاز، ولو كان الفعل الذي دخلت عليه اللام مقرونًا بلا وجب إظهار أنْ

---

(١) المراد اللام الموضوعة للتعليل سواء استعملت فيه، نحوُ: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ﴾ [الفتح: من الآية٢]، أو كانت زائدة، نحوُ: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: من الآية٧١] أو كانت للصيرورة، نحوُ: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ﴾ [القصص: من الآية٨].

(٢) قال ابن هشام: فإن قلت ليس فتح مكة علة للمغفرة قلت: هو كما ذكرت، ولكنه لم يجعل علة لها، وإنما جعل علامة لاجتماع الأمور الأربعة للنبي ﷺ، وهي المغفرة، وإتمام النعمة، والهداية إلى الصراط المستقيم، وحصول النصر العزيز، ولا شك أنْ اجتماعها له عليه الصلاة، والسلام حصل حين فتح مكة عليه.
شرح شذور الذهب ص ١٩٨ .

(٣) وتسمى لام الصيرورة، ولام المآل، وهي التي يكون ما بعدها نقيضا لمقتضى ما قبلها.

(٤) وهي الواقعة بعد فعل متعد.

بعد اللام سواء كانت لا نافية، كقوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ﴾ [النساء: من الآية١٦٥] أم زائدةً، كقوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: من الآية٢٩] أي: ليعلم، والأربعة الباقية أنْ تقع بعد أو، أو الواو، أو الفاء، أو ثم، إذا عطف بها على اسم خالصٍ من التقدير بالفعل[١]، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: من الآية٥١] في قراءة من نصب يرسلَ بإضمار أنْ عطف على وحيًا أي: وحيًا أو إرسالًا ووحيًا ليس في تقدير الفعل، ولو أظهرت أنْ في الكلام لجاز، وكقوله:

لُبْسُ عِبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي[٢]

تقديره: لبس عباءة، وأن تقرَّ[٣]

وكقوله:

لَولا توقعُ مُعْتَرٍ[٤] فأرضِيَه[٥][٦]

---

(١) سواء كان الاسم مصدرا كما مثل أو غير مصدر كقوله:
ولولا رجالٌ من رِزامٍ أعِزةٍ وآلُ سُبَيْعٍ أو أسُوءُكَ عَلْقَما

(٢) هذا البيت لامرأة اسمها ميسون بنت بهدل، وكانت امرأة من أهل البادية فتزوجها معاوية بن أبي سفيان، ونقلها إلى الحاضرة فكانت كثيرة الحنين إلى أهلها، ويشتد بها الوجد في حالتها الأولى.

(٣) فقد نصب وتقر الفعل المضارع بأن مضمرة بعد واو العطف على اسم خالص من التقدير بالفعل، وهو قوله: لبس، وهذا الإضمار جائز لا واجب فيجوز أنْ تقول، ولبس عباءة، وأن تقر عيني.

(٤) المعتر بالعين المهملة المتعرض لسؤال المعروف.

(٥) الشاهد في: فأرضيه حيث نصب بعد الفاء التي عطف بها على اسم غير شبيه بالفعل.

(٦) منسوب لعمرو بن كلثوم، وهو من البحر الوافر.

وكقوله:

إِنِّـي وَقَـتْـلِي سُـلَيْـكـاً ثـم أَعْـقِـلَـهُ[١]

والإضمار الواجب بعد كي الجارة، وبعد الخمسة الآتية في كلام المصنف، وهي لام الجحود[٢] أي: النفي، وهي المسبوقة بما كان، أو لم يكن من كلٍّ كونٍ ناقصٍ ماضٍ منفي[٣]، نحوُ قوله: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: من الآية٣٣]، ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ﴾ [النساء: من الآية١٣٧]، وسميت هذه لام الجحود؛ لكونها مسبوقةً بالكون المنفي، والنفي يسمَّى جحودا.

[وَحَتَّى] إنْ كان الفعل مستقبلًا بالنسبة[٤] إلى ما قبلها سواءٌ أكان مستقبلًا بالنسبة إلى زمن التكلم أم لا، فالأول، كقوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَـٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴿٩١﴾﴾ [طه: ٩١] فإن رجوع موسى

---

(١) قاله أنس بن مدركة الخثعمي من البسيط، وسُلَيكاً - اسم رجل - مفعول المصدر المضاف إلى فاعله، والشاهد في: ثم أعقله حيث نصب بعد ثم التي عطف بها على اسم غير شبيه بالفعل.

(٢) الجحود مصدر جحد، وهو لغة: إنكار ما علم، وأمّا اصطلاحا فقد ذكرها الشارح بقوله: وهي المسبوقة الخ.

(٣) ولابد مع ذلك أنْ يكون فاعل الفعل الذي قبلها والفعل الذي بعدها واحدا بأن يكون فاعل الكون الذي قبلها والفعل الذي بعدها متحد كما في الآيتين خلافا للكسائي فإنه لا يشترط هذا الشرط فقراءة ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾ [إبراهيم: من الآية٤٦] بكسر اللام ونصب تزول على مذهبه لا على الراجح؛ لعدم اتحاد الفاعل مع أنَّ قراءته بفتح اللام، ورفع تزول.

(٤) الاستقبال بالاعتبار؛ لأن نصبه للمضارع بإضمار أنْ، وهي تخلص الفعل للاستقبال.

مستقبلٌ بالنسبة إلى الأمرين جميعا[١]، والثاني، كقوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: من الآية٢١٤]؛ لأن قول الرسول وإن كان ماضيًا بالنسبة إلى زمن التكلم[٢][٣] إلَّا أنَّه مستقبل بالنسبة إلى زلزالهم، وحتَّى هذه إمَّا بمعنى كي إذا كان ما قبلها علةً لما بعدها، نحوُ: أسلم حتى تدخل الجنة[٤]، أو بمعنى إلى إذا كان ما بعدها غايةً[٥] لما قبلها، كقوله تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: من الآية٩١]، وقد تصلح للمعنيين معًا، كقوله تعالى: ﴿فَقَٰتِلُوا ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات: من الآية٩][٦] [وَحَتَّى] في الكلام على ثلاثة أضربٍ: جارةٍ[٧]، وهي المتقدمة، والداخلة على الاسم الصريح بمعنى إلى، وعاطفة، وسيأتي في حروف العطف، وابتدائيَّة، وهي الداخلة على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها، كقوله:

---

(١) وهذا حكاية لكلامهم، وعباراتهم الصادرة منهم.

(٢) في النسخة الأخرى س زمن الأخبار بدل التكلم.

(٣) المراد بزمن التكلم في الآية السابقة ليس زمن القص بل زمن التكلم المحكي عنهم.

(٤) لأن الأمر سبب الإسلام، والإسلام سبب دخول الجنة، والمراد بالسبب ما يكون مفضيا إلى المقصود في الجملة وإن لم يكن مستلزما له.

(٥) أي: أن ما قبلها ينتهي عند حصول ما بعدها، فما بعدها غاية له، وهذا هو الغالب فيها.

(٦) فحتى حرف جر، وأن الفعل في محل جر بها متعلق بقاتلوا إمَّا تعلق الغاية أي: إلى أن تفيء، وهو الظاهر المناسب لسياق الآية، وإمَّا تعلق التعليل أي: كي تفيء فيكون للتعليل.

(٧) وهي ثلاثة أقسام غائية، وتعليلية، واستئنافية.

فما زَالَتْ القَتْلَى تَمُجُّ دِمَائها بِدِجْلَةَ حَتَّى ماءُ دِجْلَةَ أَشْكَلُ[١]

ويرفع المضارع بعد حتى بثلاثة شروط:

الأول: كونه مسببًا عمَّا قبلها، فيمتنع الرفع[٢] في نحوُ: ما سرت حتى أدخل البلد؛ لأن انتفاء السير ليس سببًا للدخول.

والثاني: أن يكون زمن الفعل الحال تحقيقًا كان، كقولك في حالة الدخول: سرت حتَّى أدخلها[٣]، أو تقديرًا، كقولك هذا القول بعد مضي السير والدخول، ولكنَّك أردت حكاية الحال، وعلى هذا جاء الرفع في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: من الآية٢١٤]؛ لأن الزلزال، والقول مضياً.

والثالث: أنْ يكون ما قبلها تاما[٤]، ولهذا امتنع الرفع في نحوِ: سيري حتَّى أدخلها، وفي: كان سيرى حتَّى أدخلها إن حمل كان على النقصان دون التمام.

---

(١) قاله جرير بن الخطفي من قصيدة من الطويل يهجو بها الأخطل، وتمج أي تقذف: خبر ما زالت، والباء في بدجلة: ظرفية، وهي نهر العراق، وحتى ابتداء، وفيه الشاهد حيث دخلت على الجملة الاسمية، الأشكل: الذي تخالطه حمرة، وعين شكلاء: إذا خالط بياضها حمرة.

(٢) أي: ليحصل الربط في المعنى، ويؤخذ من كلامهم أنَّه لابد من وقوع السبب خارجا.

(٣) ويجب الرفع حينئذ ما لم يؤول بالمستقبل.

(٤) لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر، لأنَّه إذا رفع الفعل كانت حرف ابتداء، فالجملة بعدها مستأنفة.

[وَالجَوَابُ بِالفَاءِ][(١)] المفيدة للسببيَّة[(٢)] [وَالواوُ المُفِيدَة] للمعيَّة[(٣)] إذا وقعتا بعد نفي محضٍ[(٤)]، أو طلب محض[(٥)]، فالنفي، كقوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟﴾ [فاطر: من الآية٣٦]، ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: من الآية١٤٢]، والطلب يشمل ثمانية أشياء[(٦)]: وهي الأمر، نحوُ: زرني فأكرمك، وأكرمك، والنهي، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ﴾ [طه: من الآية٨١]، ﴿لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم﴾ [طه: من الآية٦١].

وقول الشاعر:

لَا تَنْهَ عن خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ[(٧)]

والدعاء، نحوُ قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ

---

(١) قوله: والجواب بالفاء والواو فيه قلب، والأصل: والفاء والواو في الجواب.

(٢) أي: أن ما قبلها سبب لما بعدها، والمراد السببية مع العطف، لأنها مع إفادتها السببية عاطفة مصدر مقدرا على مصدر متوهم

(٣) أي: أن ما قبلها مصاحب لما بعدها مجموعين في زمان واحد، فخرجت العاطفة والاستئنافية.

(٤) المراد من النفي المحض أنْ يكون خالصا من معنى الإثبات، فخرج النفي المنتقض بإلا، والمتلو بنفي، نحوُ: ما أنت تأتينا إلا فتحدثنا، ونحوُ: ما تزال تأتينا فتحدثنا.

(٥) والمراد بالطلب المحض: أنْ يكون بالفعل، فخرج الطلب باسم الفعل، وبالمصدر، وبما لفظه خبر، نحوُ: صه فأكرمك، وحسبك الحديث فينام الناس، ونحوُ: سكوتا فينام الناس، ونحوُ: رزقني الله مالا فأنفقه في الخير، فلا يكون شيء من ذلك جوابا منصوبا.

(٦) وهذه المسألة تسمى مسألة الأجوبة الثمانية.

(٧) هذا البيت من كلمة لأبي الأسود الدؤلي الذي ينسب إليه وضع علم النحو وهو من أصحاب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وأحد عماله، =

فَلَا يُؤْمِنُوا﴾ [يونس: من الآية٨٨] ونحوُ: اللهمَّ اغفر لي، وأدخل الجنَّة، والاستفهام، نحوُ قوله تعالى: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا لَنَآ﴾ [الأعراف: من الآية٥٣]، ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ﴾ [البقرة: من الآية٢٤٥] على قراءة من نصب فيضاعفه، وقولك: هل من صديقٍ مخلصٍ فيسعفنا، والعرض، وهو الطلب برفق، نحوُ قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾ [المنافقون: من الآية١٠].

وقول الشاعر:

يَا ابنَ الكِرَامِ أَلَا تُدنُوا فَتُبْصِرَمَا قد حَدَّثُوكَ فَمَا رَاءٍ كَمَن سَمِعَا[1]

وقولك: أَلا تنزل عندنا فتصيب خيرًا، والتحضيض: وهو الطلب بشدة، نحوُ قوله تعالى ﴿لَّوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: من الآية٧] وقولك: هلا أسلمت فتدخل الجنة، والتمني نحوُ قوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾ [النساء: من الآية٧٣]، ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ﴾ [الأنعام: من الآية٢٧]

= وشيعته، وبعض الناس ينسب هذا البيت للمتوكل الكناني.

(١) قال الشيخ محمد محي الدين: هذا الشاهد أيضا من الأبيات التي لم أجد أحدا نسبها إلى قائل معين.

حاشية على قطر الندى، وبل الصدى ص٨٣/ ص٨٤ .

الشاهد في البيت في فتبصره حيث نصب؛ لأنه جواب العرض، وعائد ما الموصول محذوف تقديره ما قد حدثوك به، والفاء في فما للتعليل.

بالنصب، والترجي[١]، نحوُ قوله تعالى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: من الآية٣٦] بالنصب، وقولك لعلي أدخل الجنة فأتمتع بالنظر إلى وجهه الكريم، وهذه التسعة جمعها بعضهم في بيت وهو:

مُرْوانَهَ وَادْعُ وَسَلْ وَاْعرض بِخَضْهِم تَمَنَّ وَارْجُ كَذَاكَ النَفْيُ قَدْ كمِلَا

والمراد بالسؤال في البيت الاستفهام، وخرج بالتقييد النفي، والطلب المحض، نحوُ: [ما تزالُ تأتينا فتحدثُنا][٢] وما تأتينا إلَّا، وتحدثنا فيجب رفعهما، لأن معناها الإثبات، أمَّا الأوَّل فلأن زال للنفي، وقد دخل عليها النفي، ونفي النفي إثبات، وأمَّا الثاني فلانتقاض النفي بإلا، ونحوُ: نزال فنكرمك[٣]، وصه فتحدثك، فلا يجوز نصبه خلافًا للكسائي، وغيره[٤]،

---

(١) وزاد الفراء الترجي، وقال ابن مالك لثبوت ذلك سماعا.
الفاكهي على قطر الندى ج١/ص١٦٥ .

(٢) فإنَّه بمعنى الإيجاب، وكذا ما يجري مجراه في الاستعمال، نحوُ: قلما تلقاني فأكرمك.

(٣) أي: مما انتقض النفي فيه بإلا قبل الفعل بخلاف المنتقض بإلا بعده، نحوُ: ما تأتينا فتحدثنا إلا في الدار، فيجوز فيه الرفع والنصب خلافا لابن مالك، وولده حيث أوجبا الرفع.
حواشي يس على القطر ص١٦٤ .

(٤) قال الأشموني: أجاز الكسائي النصب بعد الفاء المُجَاب بها اسم فعل أمر، نحوُ: صه، أو خبر بمعنى الأمر نحوُ: وحسبك، وذكر في شرح الكافية أنَّ الكسائي انفرد بجواز ذلك، لكن أجاز ابن عصفور في جواب نزال ونحوُه من اسم الفعل المشتق، وحكاه ابن هشام عن ابن جني فما انفرد به الكسائي ما سوى ذلك.
الأشموني على ابن مالك ج٣/ص٣١٢ .

وإذا أسقطت الفاء بعد الطلب وقُصِدَ الجزاء جزم، نحوُ قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾ [الأنعام: من الآية١٥١]، وشرط الجزم بعد النهي صحة حلول أنْ محله، نحوُ: لا تدن من الأسد تسلم، بخلاف يأكلك، ولو قال المصنِّف: والفاء، والواو في الجواب لكان أوضح إذ الجواب منصوب لا ناصب[١]، ولكنَّه سماه ناصبًا؛ لاشتماله على الناصب فهو من مجاز المجاورة، [وَأَوْ] التي بمعنى إلى، أو إلا، فالأوَّل، نحوُ قولك: لألزمنك أو تقضِيَ حقِّي أي: إلى أنْ تقضيني حقي.

وقول الشاعر:

لأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُبْلَغَ المُنَى فَمَا انقادَتِ الآمالُ إِلَّا لِصَابِرِ[٢]

والثاني نحوُ قولك: لأقتلن الكافر أو يسلم أي: إلا أنْ يسلم، والفرق بينهما[٣] أنَّ ما قبل أو في[٤] الأولى ينقضي شيئا فشيئا، وفي الثاني[٥] ينقضي دفعة، وأو هذه عاطفة مصدرا مؤولا[٦] على مصدر مقدر[٧]،

---

(١) والكلام في عد الناصب لا المنصوب.

(٢) هذا البيت قد استشهد به كثير من النحاة، ولم أجد أحدا ممن استشهد به قد نسبه إلى قائل معين.
حاشية محمد محي الدين عبدالحميد على قطر الندى ص٧٨ .

(٣) أي: بين أو التي بمعنى إلى، وأو التي بمعنى إلا.

(٤) أي: أو التي بمعنى إلى.

(٥) أي: أو التي بمعنى إلا.

(٦) أي: مصدر متصيد مما قبلها.

(٧) أي: مؤول من أنْ، والفعل بعدها.

والتقدير ليكون قتلٌ مني للكافر أو إسلامٌ منه، وكذلك ما أشبهه، وقول المصنف: وأو ليس في موضع خفضٍ عطفًا على بالفاء لتكون أو جوابيَّة إذ لا يعلم فيها ذلك، وإنما هو في موضع رفع عطفًا على أنْ في قوله: وهي أنْ.

جَوَازِمُ المُضَارِعِ(١)

[وَالجَوَازِمُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ] جازمًا، وهي قسمان: ما يجزم فعلًا واحدًا(٢)، وهي ستةٌ(٣) [لَمْ]، نحوُ: ﴿لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ﴾ [الأنعام: من الآية١٥٨]، وهي حرف ينفي(٤) المضارع، ويجزمه(٥)، ويقلب معناه ماضيا(٦)، ونفيها متصلٌ(٧)، ومنقطعٌ، نحوُ: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾ [الإخلاص: ٣]، ﴿عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝٥﴾ [العلق: ٥]، ومثل جماعة منهم ابن مالك، وأبو

---

(١) تنبيه: العنوان من وضعي لا من وضع الشارح.

(٢) فعلا واحدا أي: بالأصالة أي: بغير تبعية، وإلا فقد يتعدد المجزوم به بالعطف أو غيره.

(٣) عده لها ستة باعتبار الصورة الظاهرة للأداة فإن صورة لم غير صورة ألم، وصورة لمّا غير صورة ألمّا، وصورة لام الأمر ولام الدعاء واحدة، وكذا لا الناهية، ولا الدعائية فعد الأربعة الأول أربعة، والأربعة الثانية اثنتين.

(٤) أي: يدل على انتفاء معناه الضمني الذي هو الحدث أي: على عدم وقوعه من الفاعل.

(٥) تجزمه غالبا لا دائما، وقد يرفع الفعل بعدها كقوله: [يوم الصليفاء لم يوفون بالجار]، وقيل: ذلك لغة، وقيل ضرورة حملا للم على ما أولا.

(٦) أي: تقلب زمنه إلى المضي.

(٧) أي: متصل بالحال.

حيان لانقطاع النفي بقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ۝١﴾ [الإنسان:١]؛ لأن المعنى أنه كان بعد ذلك شيئًا مذكورًا(١)(٢)، ولم ينقطع ذلك [شيئا أصلا](٣)، [وَلَمَّا] مثل لم فيما ذُكِرَ، وتفارقها في أربعة أمور:

أحدها: أنَّ المنفي بها مستمر الانتفاء إلى زمن التكلم، بخلاف المنفي بلم كما تقدَّم، ولهذا امتنع أنْ يقول لمَّا يقم ثُمَّ قام لمَّا فيه من التناقض(٤)، وجاز لم يقم ثُمَّ قام.

والثاني: أنها تؤذن كثيرًا بتوقع ثبوت ما بعدها، نحوُ: ﴿لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ﴾ [ص: من الآية٨] أي: الأن ما ذاقوه، وسوف يذقونه(٥)، ولم لا تقتضي ذلك.

والثالث: أنَّ الفعل يحذف بعدها يقال: هل دخلت البلد فتقول

---

(١) يشير الشارح إلى إشكال أورد على التمثيل بالآية أبداه البهاء السبكي تلميذ ابن مالك حاصله: أنَّ الحال مقيدة بالحين، ولم يكن فيه شيئا مذكورا، ولم ينقطع ذلك أصلا كقولك لم يقم زيد أمس.

(٢) في النسخة الأخرى س: قال بعضهم: وهو عجيب فإن النفي هنا مقيد بالحين لم يكن فيه شيئًا مذكورًا.

(٣) ما بين القوسين ساقط من س.

(٤) قال الشيخ الفاكهي: لأن امتداد النفي واستمراره إلى زمن التكلم يمنع من الإخبار بأن ذلك المستمر نفيه وجد في الماضي نعم الإخبار بأنّه سيكون فيما يستقبل صحيح، ولا ينافي استمرار النفي في الحال.
حاشية الفاكهي على قطر الندى ج١/ ص١٧٢ .

(٥) فلا يقال لمَّا يجتمع الضدان؛ لأنه لا يتوقع اجتماعهما.

قاربتها، ولمَّا، يرد ولمَّا أدخلها، ولا يجوز قاربتها، ولم[١].

والرابع: أنها لا تقترن بحرف الشرط، بخلاف لم، تقول: إنْ لم تقم قمت، ولا يجوز إنْ لمَّا تقم قمت.

[وَأَلَمْ]، نحوُ قوله: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ [الشرح: من الآية١].

إِلَيْكُمْ يَا بَنِي بِكْرٍ إِلَيْكُمْ أَلَمَّا تَعْرِفُوا مِنَّا اليَقِينَا[٢]

وقوله:

عَلَى حِينِ عَاتَبْتُ المَشِيْبَ عَلَى الصِبَا فَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحَ وَالشَيْبُ وَازِعُ[٣]

وألم، وألمَّا هما لم.

ولمَّا دخلت عليها همزة الاستفهام للتقرير[٤]، وهي كلمةٌ أخرى لا دخل لها في العمل، وإنما لها دخل في المعنى، وإنما كررهما معها تقريبًا على المبتدى.

[ولَامُ الأَمْرِ][٥]، نحوُ قوله تعالى: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق: من الآية٧]، وإذا تقدَّمها فاء العطف، أو واوه جاز تسكينها، نحوُ قوله تعالى: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لِى وَلْيُؤْمِنُوا۟ بِى﴾ [البقرة: من الآية١٨٦]، وكذا ثُمَّ كقراءة قالون ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا۟﴾ [الحج: من الآية٢٩].

---

(١) وقد يجوز ذلك في لم للضرورة كقوله:

احْفَظْ وَدِيعَتَكَ التِي اسْتَوْدَعْتَهَا يَوْمَ الأَعَازِبِ إنْ وَصَلْتَ وأن لَمْ

(٢) منسوب لعمرو بن كلثوم وهو من الوافر

(٣) منسوب للنابغة الذبياني، وهو من البحر الطويل.

(٤) التقرير: هو حملك المخاطب على الاعتراف بأمر استقر عنده ثبوته ونفيه.

(٥) المراد اللام الموضوعة لطلب الفعل.

[وَلَامُ الدُّعَاءِ][1]، نحوُ قوله تعالى: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: من الآية٧٧].

[وَلَا] المستعملة [في النَّهْيِ]، نحوُ قوله تعالى: ﴿فَلَا يُسْرِف فِّي ٱلْقَتْلِ﴾ [الاسراء: من الآية٣٣]، ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓاْ﴾ [هود: من الآية١١٣]، ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: من الآية٣٧]، ﴿وَلَا تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [النساء: من الآية١٧١][2].

ولا المستعملة [فِي الدُّعَاءِ]، نحوُ قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [البقرة: من الآية٢٨٦]، ﴿وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ﴾ [البقرة: من الآية٢٨٦]، ﴿وَلَا تُحَمِّلْنَا﴾، ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾ [آل عمران: من الآية٨] ثم الأمر والنهي ما كان من الأعلى للأدنى، والدعاء ما كان بعكس ذلك، والالتماس ما كان من المتساويين، وقد قلَّ دخول اللام ولا على فعل المتكلم المبنيين للفاعل[3]، فدخول اللام نحوُ: قوموا فَلأُصلِّ لكم[4] على إحدى الروايات قال البجائي: وتدخل على المفتتح بالنون من غير

---

(١) وهي لام الأمر إلا أنها من الأدنى إلى الأعلى، فتسمى لام الدعاء تأدبا.

(٢) سقطت من النسخة الأخرى س.

(٣) قال الأشموني: وقد أشعر كلامه - ابن مالك-: أنهما لا يجزمان فعل المتكلم، وهو كذلك في لا، وأمَّا اللام فجزمها لفعلي المتكلم مبنيين للفاعل جائز في السعة لكنه قليل.

شرحه على الألفية ج٤/ص٢/ ٣ .

(٤) قال الصبان: الأولى كون اللام للتعدية؛ لأن الصلاة بمعنى الدعاء بخير كما هنا تتعدى باللام.

حاشية الصبان على الأشموني: ج٤/ص٣ .

قلةٍ، نحوُ: ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [العنكبوت: من الآية١٢]، ومن دخول النهي عليه أيضا قول الشاعر:

إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلَا نَعُدْ لَهَا أَبَداً مَا دَامَ فِيْهَا الجَرَاضُمُ[١]

ويحتمل التأويل. انتهي.

الأَدَوَاتِ التِي تَجْزِمُ فِعْلَيْن[٢]

والذي يجزم فعلين[٣] أوّلهما شرط[٤]، وثانيهما جزاءٌ وجوابُ[٥] أدوات الشرط الإثنا عشر، وكلها أسماء إلّا إنْ وإذ ما فحرفان، وهي [إنْ] بكسر الهمزة، وسكون النون[٦] أم الباب، وهي حرفٌ تقلب معنى

---

(١) قال العيني: زعم ابن هشام أنّه للفرزدق، وفسر الجراضم بعظيم البطن، وليس كذلك بل هو للوليد بن عقبة يعرّض بمعاوية رضي الله عنه، والجراضم بضم الجيم: الأكول الواسع البطن، وكان معاوية كذلك، والشاهد في: فلا نعد؛ فإن فيه لا ناهية، وجزم بها نعد؛ لأن المتكلم لا ينهي نفسه إلا على سبيل المجاز، وتنزيله منزلة الأجنبي. شرح الشواهد للعيني جـ٤/ ٣ .

(٢) تنبيه: العنوان من وضعي. م.

(٣) أي: مضارعين، نحوُ ﴿وَإِن تَعُودُوا۟ نَعُدْ﴾ [الأنفال: من الآية١٩]، أو ماضيين، نحوُ ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ [الإسراء: من الآية٨]، أو ماضيا، ومضارعا، نحوُ: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْـَٔاخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ﴾ [الشورى: من الآية٢٠] أو عكسه، وهو قليل فالصور أربعة.

(٤) أي: أولهما يسمى فعل الشرط.

(٥) تشبيها له بجواب السؤال، وبجزاء الأعمال؛ لأنّه يقع بعد وقوع الشرط كما يقع الجواب بعد السؤال، والجزاء بعد الفعل المجازي عليه.

(٦) أي: بالهمزة المكسورة، والنون الساكنة فهو من إضافة الصفة فيهما للموصوف.

الماضي إلى الاستقبال[١] عكس لم، نحوُ قوله تعالى: ﴿إِن يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ﴾ [الإسراء: من الآية٥٤]، ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ﴾ [محمد: من الآية٣٦] ﴿وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [النحل: من الآية١٨][٢].

[وَمَا]، نحوُ قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا﴾ [البقرة: من الآية١٠٦]، ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: من الآية١٩٧].

[وَمَنْ][٣] بفتحِ الميمِ، نحوُ قوله تعالى: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: من الآية١٢٣]، ﴿وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا ۝٢ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق: من الآية٢].

[وَمَهْمَا][٤]، نحوُ قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: من الآية١٣٢] [فَمَهْمَا] اسم شرط جازم، ودليل اسميَّته عود الضمير في به عليه[٥] كما تقدم، [وَتَأْتِي] فعل الشرط، وهو مجزومٌ بحذف آخره [وَنَا] مفعولٌ، والفاعل مقدرٌ، و[بِهِ] جارٌ، ومجرورٌ متعلق بـ ﴿تَأْتِنَا بِهِ﴾ ﴿مِنْ آيَةٍ﴾ بيان لمهما في موضعِ نصب

---

(١) أي: المستقبل.

(٢) ما الشرطية موضوعة للدلالة على ما لا يعقل، ثم ضمنت معنى الشرط.

(٣) ومن الشرطية موضوعة للدلالة على ما يعقل ثم ضمنت معنى الشرط.

(٤) مهما موضوعة للدلالة على مالا يعقل غير الزمان ثم ضمنت معنى الشرط.

(٥) والضمير لا يعود إلا على الأسماء.

على الحال من الهاء في به[١] و[لتسحرنا] اللام لام كي، والمضارع منصوبٌ بإضمار أنْ جوازًا، ونا مفعولٌ، والفاعل مضمرٌ[٢]، و[فَمَا] الفاء رابطةٌ للجواب، وما نافية، والضمير[٣] إمَّا اسمها[٤] أو مبتدأ[٥] و لك جارٌ، ومجرورٌ متعلق بمؤمنين وبمؤمنين: محله نصب خبر ما[٦] أو رفع خبر لمبتدأ[٧]، والجملة اسميه محلها جزم؛ لأنها جزاءُ شرطٍ جازمٍ [وَإِذْ مَا]، والصحيح أنها حرف[٨].

كقوله:

وأنكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أنتَ آمرٌ بِهِ تَـلْفَ مَـن إيَّـاه تَـأْمُـرُ آتِـيـا[٩]

[وَأَيْ]، وهي عامةٌ في ذوي العلم وغيرهم وهي بحسب ما تضاف

---

(١) هذا من إطلاق الكل وإرادة الجزء؛ لأن جملة الجار، والمجرور ليست حالا، وإنما الحال المجرور فقط وهو آية ففي كلامه تسمح.

(٢) أي: ضمير مستتر فيه وجوبا.

(٣) أي: نحن.

(٤) إن قدرت حجازية، وهو الراجح.

(٥) إن قدرت تميمية.

(٦) أي: على جعلها حجازية.

(٧) على جعلها تميمية.

(٨) وهي موضوعة للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط.

(٩) قال الشيخ محي الدين: البيت من الشواهد التي لم نعثر لها على نسبة إلى قائل معين، والشاهد فيه قوله: إذ تأت... تلف) حيث جزم بإذ ما فعلين:
أحدهما، وهو قوله: تأت فعل الشرط.
والثاني -، وهو قوله: [تلف] جوابه، وجزاؤه.
شرحه على ابن عقيل ج٤/ ص٢٩/ ٣٠ .

إليه، فإن أضيفت إلى ظرف زمان كانت ظرف زمان[١]، أو إلى ظرف مكان كانت ظرف مكان[٢]، أو إلى غيرهما لم تكن ظرفا[٣]، نحوُ قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: من الآية١١٠] [فَأيًا] اسم شرطٍ جازمٍ مفعول تدعوا، [وَمَا] صلة[٤] [وَتَدْعُوا] فعل الشرط مجزومٌ بحذف النون، وفله الفاء رابطةٌ، [وله] محله رفع خبرٍ مُقَدَّم، و[الأسْمَاء] مبتدأٌ مؤخرٌ، [والحُسْنَى] نعته، والجملة أيضًا محلها جزمٌ، ولذلك كل جملة وقعت بعد الفاء الرابطة للشرط الجازم لجزائه، أو بعد إذا المفاجأة، نحوُ قوله تعالى: ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: من الآية٣٦]

[وَمَتَى]، نحوُ قوله:

مَتَى أَضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُونِي[٥]

فمتى اسم شرطٍ، وهو ظرف زمان لتعميم الأزمنة، وأضع فعل الشرط، وهو مجزوم، وعلامة جزمه سكونٌ آخره في الوقف، وكسره في الوصل؛ لالتقاء الساكنين، والعمامة مفعولٌ به، وتعرفوني جواب الشرط، وهو مجزومٌ بحذف نون الرفع، والأصل تعرفونني بنونين: الأولى نون الرفع، والثانية نون الوقاية.

---

(١) كما في قولك: أي: يوم تصم أصم.

(٢) أيٌّ موضع تجلس أجلس.

(٣) مثال استعمالها لمن يعقل أيهم يقم أقم، ولمن لا يعقل: أي الدواب تركب أركب.

(٤) أي: زائدة. وإنما قيل صلة لا زائدة تأدبا.

(٥) هذا البيت لسحيم بن وثيل الرياحي أحد بني رياح بن يربوع.

و[أيان][١]، نحوُ قوله:

أيان نُؤمِنكَ تَأْمَنْ غَيْرَنا ومتى لَمْ تُدْرِكِ الأمنَ مِنا لَم تَزلْ حَذِرا[٢]

فأيان ظرف زمان كمتى، وقد تستعمل في الأزمنة التي يقع فيها الأمور العظام، وزعم بعضهم: أنها لتعميم الأحوال، والمشهور فيها فتح الهمزة والنون، وكسر الهمزة لغة سليم.

[وأين][٣]، نحوُ قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: من الآية٧٨] [فأين] اسم شرط، وهو ظرف مكان، [وَمَا] صلة [وَتَكُونُوا] فعل الشرط، وهو مجزومٌ بحذف النون [وَيُدْرِك] جواب الشرط، وهو مجزومٌ بسكون آخره.

[أنى] بفتح الهمزة والنون المشددة نحوُ قوله:

فَأَصْبَحَتْ أنى تَأْتِهَا تَسْتَجِرْ بِهَا تَجِدْ حَطباً جَزْلًا وناراً تَأَجَّجا[٤]

قوله:

---

(١) أيان بفتح الهمزة والنون على المشهور، وكسر الهمزة لغة سليم، وقرئ بها شاذا، وهي اسم موضوع للعموم في الزمان، كمتى، وذهب بعضهم إلى أنها لتعميم الأحوال.

(٢) قال العيني: هو من البسيط، والشاهد في أيان حيث جاءت جازمة ههنا فجزمت نؤمنك: وتأمن أيضا مجزوم؛ لأنه جواب، ومنا حال، ولم تزل جواب إذا، وَحذِرا - بفتح الحاء، وكسر الذال - خبر لم تزل.

(٣) أي: موضوعة للمكان ثم ضمنت معنى الشرط.

(٤) قال الشيخ محي الدين بعد ذكر ابن هشام شطر البيت الأول، وكلمة من الشطر الثاني، وهي تجد -: هكذا وقع هذا الشاهد في نسخ الشرح، وأكمله العلامة السجاعي بقوله، وتمام البيت... حطبا جزلا ونارًا تأججا، وهو كالمؤلف =

خَـلِـلَـيَّ أنـي تَـأْتِـيَـانـي تَـأْتِـيَـا أَخاً غَيْرَ مَا يَرْضِيكُما لَا يُحَاوِل[١]

فإني اسم شرطٍ[٢]، وهو ظرف مكان أيضًا، [وَتَأْتِيا فعل الشرط، وهو مجزومٌ بحذف نون الرفع، وأمَّا النون الموجودة فهي نون الوقاية، [وَتَأْتِيا] الثانية جواب الشرط، وهو مجزومٌ بحذف النون[٣].

[وَحَيْثُما]، نحوُ قوله:

حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللهُ نَـجَـاحـاً فـي غَـابِـرِ الأَزْمَـان[٤]

فحيثما اسم شرطٍ، وهو ظرف مكان أيضًا، وتستقيم فعل الشرط، وهو مجزومٌ بسكون آخره، والأصل تستقيم حذفت الياء؛ لالتقاء

= تابع لجماعة من النحوُيين، وأنهم لبمعزل عن الصواب، وذلك أنهم ركبوا بيتا من بيتين لشاعرين مختلفين فأخذوا صدر أحدهما مع تغيير في بعض ألفاظه فركبوه على عجز الآخر، وبيان ذلك أنَّ لبيد بن ربيعة العامري يقول:

فَأَصْبَحَتْ أنى تَأْتِهَا تَلْبِسْ بِهَا كَلا مَرْكبها تحتَ رِجْلَك شَاجِرُ

وهذا البيت من شواهده سيبويه ج١/ص٤٣٣ رواه على هذه الصورة التي ذكرناها، وهو ثقة ثبت مشافه للعرب راو لأشعارها مستنبط منها.

حاشيته على قطر الندي ص١٠٠ .

(١) قال الشيخ محي الدين عبد الحميد: هذا البيت من الشواهد التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين.

حاشيته على ابن عقيل ج٤/ص٣١ .

(٢) في النسخة الأخرى من شرط وجزم.

(٣) لا يقال: إنَّه قد اتحد الشرط والجواب؛ لأن الجواب هنا هو الفعل مع متعلقاته، وهي المفعول به ولواحقه فأمَّا الشرط فهو مطلق الإتيان.

(٤) قال الشيخ محي الدين عبد الحميد: البيت من الشواهد التي لم يذكر العلماء الذين اطلعنا على كلامهم لها قائلا معينا.

حاشيته على قطر الندى ص٩٩ .

الساكنين، ويقدر جواب الشرط، وهو مجزومٌ بسكون آخره.

[وَكَيْفَمَا] لتعميم الأحوال[١]، نحوُ: كيفما تصنع أصنع معك، أو تكن أكن معك، وتبع المصنف في عد كيفما في الجوازم الكوفيين[٢]، وفي بعض النسخ زيادة على ما مر [إذا في الشعر][٣].

اسْتَغْنِى مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالتُّقَى وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَحَمَّل

فإذا ظرفٌ مستقبلٌ خافضٌ لشرطه منصوبٌ بجوابه صالحٌ لغير ذلك، وإنما عَمِلَتْ إذا فيما ذُكِرَ إن كانت غير جازمٍ حملًا على متى، كما أهملت حملًا عليها، كقول عائشة رضي الله عنها: [إن أبا بكر رجل أسيف، وإنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس] رواه ابن الجوزي في جامع المسانيد[٤]، وقد فُهِمَ من كلام المصنِّف أنَّ إذ، وحيث[٥] وكيف لا تجزمن إلَّا مع ما، وهو كذلك[٦]، وأمَّا غيرهنَّ من الجوازم فقسمان: قسمٌ يمتنع دخول ما

---

(١) أي: موضوع للدلالة على الأحوال ثم ضمن معنى الشرط.

(٢) قال بعض الشراح: للدلالة على الأحوال ثم ضمن معنى الشرط.
حاشية أبو النجا على خالد على الآجرومية ص٥٢ .

(٣) لأنها موضوعة لزمن معين، واجب الوقوع، الشرط المقتضى للجزم لا يكون إلا فيما يحتمل الوقوع وعدمه.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه جـ ٢[٧١٦٧].

(٥) وإنما وجبت زيادة ما فيهما؛ لتكفهما عن الإضافة فيأتي الجزم بهما، وإنما لم تجمع الإضافة والجزم؛ لأن المضاف إليه حال محل الاسم فهو واجب الجر فكيف يجزم.
حاشية الصبان على الأشموني على الألفية ج٤/ص١٣ .

(٦) وأجاز الفراء الجزم بها بدون ما.

عليه، وهو من، وما، ومهما، وأني[١]، وقسمٌ يجوز فيه الأمران، وهو إنْ، وأي، ومتى، وأين، وكذا أيّان خلافًا لمن منع زيادة ما بعدها، ثم أدوات الشرط كلها لا يليها إلّا فعل إمّا ظاهرٌ كما تقدم أو محذوفٌ وجوبًا على شرطيّة التفسير، نحوُ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: من الآية٦]، ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا هَلَكَ﴾ [النساء: من الآية١٧٦]، ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ﴾ [النساء: من الآية١٢٨]، وكذا كلُّ ما يختصُّ بالفعل، وللشرط مع جزائه حالات إمّا أنْ يكونا مضارعين فيتعين جزمهما إنْ لم ينف أولهما بلم، أو ماضيين فلا جزم لفظًا بل محلًا، نحوُ ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ﴾ [الإسراء: من الآية٧]، ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ [الإسراء: من الآية٨] أو مضارعا فماضيا، وهو قليلٌ[٢] فيتعين الجزم، نحوُ: [من يقم ليلة القدر إيماناً، واحتساباً غُفِرَ له]، وفيه قوله تعالى: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ﴾ [الشعراء: من الآية٤] إذ تابع الجواب جواب[٣]، وأمّا إذا كان بالعكس أو نُفِيَ أول المضارعين

---

(١) وأجاز الكوفيون في من وأني إلحاق ما بهما.
الأشموني على الألفية جـ٤/ ص١٣ .

(٢) قال الأشموني: وخصه الجمهور بالضرورة، ومذهب الفراء، والمصنف جوازه في الاختيار، وهو الصحيح.
المصدر السابق.

(٣) قد يقال يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع، ويجاب بأن هذا خلاف الأصل، ولذا لم يغتفر مطلقا بل في مواضع مخصوصة.

فيجوز رفع الجواب، نحوُ قوله:

وإن أتـاه خـلـيـلٌ يـومَ مَـسـئـلَةٍ يَقُول لَا غائبَ مَالِي وَلا حَرِمُ[1]

وقولك: إن لم تقم أقوم، وإذا لم تصلح الجملة الواقعة جوابًا لأن تقع بعد أداة الشرط وجب اقترانها بالفاء[2]، وذلك إذا كانت الجملة اسميّة أو فعلية فعلها طلبيّ أو جامد أو منفي بلن أو ما مقرون بقد أو حرف تنفيس، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ﴾ [الطلاق: من الآية٣]، ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: من الآية٣١]، ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ۝٣٩ فَعَسَىٰ﴾ [الكهف: من الآية٣٩]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾، ﴿وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْهُمْ﴾ [الحشر: من الآية٦]، ﴿فَمَآ أَوْجَفْتُمْ﴾ [الحشر: من الآية٦]، ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ﴾ [يوسف: من الآية٧٧]، ﴿وَمَن يُقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ﴾ [النساء: من الآية٧٤]، ويجوز في الجملة الاسمية أنْ تلي إذا الفجائية على الفاء[3]، كقوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: من الآية٣٦].

---

(١) قاله زهير بن أبي سُلْمى من قصيدة من البسيط يمدح بها هرم بن سنان، والضمير في أتاه: يرجع إليه، الخليل: الفقير، ويروي مسغبة: أي: مجاعة، والشاهد في يقول فإنّه مضارع وقع جزاء الشرط، وهو مرفوع غير مجزوم، وحَرِم بفتح الحاء وكسر الراء المهملة إذا كان يحرم ولا يعطي منه، وقيل أي: ولا ممنوع.

(٢) خصت الفاء بذلك؛ لما فيها من معنى السببية، والتعقيب، والجزاء متسبب عن الشرط، ومتعقب عنه.

(٣) لأنها قبلها في عدم الابتداء بها، فبوجودها يحصل ما تحصل بالفاء من بيان الارتباط.

عَدَدُ المَرْفُوْعَاتِ(١)

[بَابُ مَرْفُوعَاتِ الأَسْمَاءِ](٢) لمَّا فرغ من بيان الأفعال، ومنصوباتها، ومجزوماتها شرع في الأسماء، وبدأ بمرفوعاتها؛ لأنها عمدة. [المَرْفُوْعَاتِ مِن الأَسْمَاءِ سَبْعَةٌ](٣)، وَهِيَ الفَاعِلُ](٤)، نحوُ: قام زيد، والمفعول الذي لم يسم فاعله(٥)، نحوُ نُصِرَ محمد، والمبتدأ وخبره، نحوُ: زيد قائم، واسم كان وأخواتها، نحوُ: كان زيدٌ قائمًا، وخبر إنَّ، وأخواتها، نحوُ: إنَّ عمرًا كريمٌ، و[التَّابِعُ المَرْفُوْعُ]، وهو في بعض النسخ «وهِيَ أَرْبَعةُ أشياءَ»(٦): أوَّلها [النعت]، نحوُ: جاء زيد الفاضل.

---

(١) تنبيه: هذا العنوان من وضعي. م.

(٢) من إضافة الصفة للموصوف، أو من الإضافة البيانية على معنى هو، وإنما بدأ بها؛ لأنها العمدة، وثنى بالمنصوبات؛ لأنها الفضلة غالبًا، كالمجرورات، وقيدنا بغالبا للاحتراز من المنصوب الذي هو عمدة في المعنى كمفعولي ظن، وقيدنا المجرورات بغالبا كذلك للاحتراز من المجرور الذي هو عمدة أيضا في المعنى نحوُ: كفى بالله شهيدا، وثلث بالمجرورات؛ لأنها منصوبة المحل، والمنصوب محلا دون المنصوب لفظا.

(٣) لا يرد اسم أفعال المقاربة، واسم ما، ولا، ولات، وإن المشبهات بليس، وخبر لا النافية للجنس؛ لأنها داخلة في أخوات كان، وإن، والمراد بأخوات كان نظائرها في رفع المبتدأ، أو نصب الخبر، وبأخوات إنَّ نظائرها في نصب المبتدأ و رفع الخبر.

(٤) بدأ بالفاعل؛ لأنه أصل المرفوعات عند الجمهور، ولأن عامله لفظي بخلاف عامل المبتدأ فإنه معنوي، واللفظي أقوى بدليل أنه يزيل المعنوي، وهو الابتداء فإذا دخل عليه نسخه.

(٥) أي: لم يذكر فاعله الاصطلاحي بأن ترك، ولم يقصد.

(٦) الحق أنها خمسة، والخامس: عطف البيان، ولعله أسقطه استغناء عنه بالبدل بناء على ما يراه الرضي: من أن كل ما كان بدلا جاز أن يكون عطف بيان.

[وَ] ثانيها [العَطْفُ]، نحوُ: جاء زيدٌ، وعمروٌ.

[وَ] ثالثها [التَّوكِيدُ]، نحوُ: جاء زيدٌ نفسُه.

[وَ] رابعها [البَدَلُ]، نحوُ: جاء زيد أخوك، وقد ذكر تفصيلها على هذا التركيب، ولم يذكر المصنف في المرفوعات اسم ما، ولا، ولات، وأن المشبهات بليس؛ لأن بني تميم لا يُعْمِلُون ما هذا العمل، ولأن إعمال لا ولات وأن نادرٌ مع أنَّه في إنَّ إنما هو لغةٌ لبعضهم.

بَابُ الفَاعِلِ(١)

بدأ به؛ لأنَّه المرفوع بالأصالة [الفَاعِلُ هُوَ الاسْمُ](٢) الصريح(٣) أو المؤول(٤) خرج به الفعل، والحرف(٥) [المَرْفُوعُ] لفظًا(٦) أو تقديرًا(٧) أو محلًا خرج به المنصوب، والمجرور، وقد يجر الفاعل لفظا بإضافة المصدر، نحوُ: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: من الآية٢٥١] أو

---

(١) تبنيه: العنوان من وضع صاحب المتن. م.

(٢) هذا تعريف له بحسب الاصطلاح، وأمّا معناه لغة فهو من أوجد الفعل.

(٣) كقوله تعالى قال الله: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾ [طه: من الآية٤٦].

(٤) كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ [العنكبوت: من الآية٥١].

(٥) ومثل الاسم في وقوعه فاعلا الجملة التي أريد لفظها، كقوله: صدر عني حسبي الله، والجملة المسمى بها، نحوُ: جاء تأبط شرا.

(٦) نحوُ: قال الله.

(٧) نحوُ: جاء الفتى، والقاضي، وغلامي.

اسمه[١] نحوُ: من قبلة الرجل امرأته الوضوء، أو بمن أو الباء الزائدتين، نحوُ قوله تعالى: ﴿أَن تَقُولُوا۟ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾ [المائدة: من الآية١٩]، ونحوُ قوله: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: من الآية٧٩]، [المَذْكُورُ قَبْلَهُ فِعْلُهُ] خرج به المبتدأ وخبره، وخبر إنَّ وأخواتها[٢]، وفهم منه أنَّ الفاعل لا يكون إلا متأخرًا عن فعله، ورسم المصنف[٣] الفاعل بما ذكره تقريبًا على المبتدى، وإلَّا فالرفع حكمٌ من أحكامه، وكان ينبغي أنْ لا يذكره مع أنَّ ما ذكره يشمل المفعول الذي لم يسم فاعله، واسم كان وأخواتها ليس بفاعل حقيقة.

وقد حد بحدود منها: أنَّه ما أسند إليه فعلٌ مقدم فارغٌ غير مصوغٍ لمفعول ونحوِه.

---

(١) أي: إضافة اسم المصدر إلى فاعله.

(٢) وخرج كذلك نائب الفاعل، واسم كان وأخواتها؛ لأن المتبادر من الإضافة في فعله القائم به أو الواقع منه، والمبتدأ والخبر وخبر إنَّ وأخواتها لا فعل قبلها، وليس نائب الفاعل، واسم كأن وأخواتها، واسم كاد وأخواتها قائما بها الفعل، ولا واقعا منها، وقوله المذكور: قبله فعله أو شبهه، وإنما اقتصر على الفعل، لأنَّه الأصل، وشبهه اسم الفاعل، نحوُ ﴿مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾ [النحل: من الآية٦٩]، وأمثلة المبالغة، نحوُ: أضراب زيد، والصفة المشبهة، نحوُ: حسن وجهه، واسم التفضيل، نحوُ: ما رأيت رجلا أحسن من عينه الكحل منه في عين زيد، والمصدر، نحوُ: عجبت من ضرب زيد، واسم المصدر نحوُ، وعجبت من عطاء زيد الدنانير، واسم الفعل، نحوُ هيهات العقيق، والظرف، والجار، والمجرور مع اعتمادها على استفهام أو شبهه، نحوُ: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد: من الآية٤٣]، ﴿أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: من الآية١٠].

(٣) الحد الرسمي ما أنبأ عن الشيء بلازم له، كقولنا الخمر مائع يقذف بالزبد.

ومنها: أنَّه ما قدم الفعل أو شبهه عليه، وأسند إليه على جهة قيامه به، أو وقوعه منه.

ومنها: أنَّه اسمٌ أو مؤولٌ به أُسْنِدَ إليه فعلٌ أو مؤولٌ به، مقدَّمٌ عليه بالأصالة واقعًا منه أو قائمًا به.

ومنها: أنَّه الاسم المسند إليه فعلٌ على طريقة فَعَلَ، أو شبهه فالاسم المسند إليه يشمل الصريح، كزيدٍ، والمؤول، نحوُ: يعجبني أنْ تقوم أي: قيامك، وخرج بالمسند إليه فعلٌ ما أسند إليه اسم، نحوُ: زيد أخوك، أو جملة، نحوُ: زيدٌ قام أبوه، أو زيدٌ قام، أو ما هو في قوة الجملة، نحوُ: زيدٌ قائمٌ غلاماه، أو زيدٌ قائمٌ أي: هو، وخرج بقوله: على طريقة فَعَلَ: النائب عن الفاعل، والمراد بشبه الفعل اسم الفاعل، والصفة المشبهة، والمصدر، واسم الفعل، والظرف، والجار، والمجرور إذا اعتمدا، أو أفعل التفضيل، وإنما لم يجعلوا الفاعل والمفعول مرفوعين أو منصوبتين؛ لئلا يؤدي ذلك إلى اللبس، وإنما اختصّ الفاعل بالرفع؛ لقوته وأوليته؛ لأن الفعل لابُدَّ له من فاعلٍ، ورتبته أنْ يلي الفعل الفاعل أول، والرفع أول، فأعطى الأول للأول، واختص المفعول بالنصب لضد ذلك.

[وَهُوَ] أي: الفاعل [عَلَى قِسْمَيْنِ: ظَاهِرٌ[١]، ومُضْمَرٌ][٢] بجرهما على البدل من قسمين بدل تفصيلٍ، وبرفعها خبر مبتدأٍ، أو مبتدأً خبره

---

(١) الظاهر هو ما دل على مسماه بلا قيد التكلم، ولا الخطاب، والغيبة.

(٢) المضمر ما دل على مسماه بقيد التكلم، أو الخطاب، أو الغيبة.

محذوفٌ، وبنصبها بإضمار أعني، وتجري هذه الأوجه فيما يشبه هذا المحل.

[وَالظَّاهِرُ، نحوُ] قولك: [قَامَ زَيْدٌ][١]، [وَيَقُوْمُ زَيْدٌ] نبه بهذا على أنَّ الفاعل يكون بعد المضارع كما يكون بعد الماضي[٢]، [وَقَامَ الزَّيْدَانِ، وَيَقُوْمُ الزَّيْدَانِ][٣] نبه بهذا على أنَّ الفاعل يكون مثنًى كما يكون مفردًا، وأنَّه يكون مرفوعًا بالألفِ كما يكون مرفوعًا بالضمَّة [وَقَامَ الزَّيْدُونَ، وَيَقُوْمُ الزَّيْدُوْنَ[٤]]، وقام الرجال[٥][٦]، وقامت هندٌ[٧]، وتقوم هندٌ، وقامت

---

(١) مثل المصنف بعشرة أنواع، وهذا النوع هو المفرد المذكر.

(٢) وهذا النوع أي: الظاهر لا يكون بعد الأمر استقلالا فيرفعه بطريق التبعية كما في قوله تعالى: ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ﴾ [البقرة: من الآية٣٥] فإن قوله: وزوجك معطوف على الضمير المستتر في اسكن العامل فيه الفعل، والعامل في المعطوف عليه هو العامل في المعطوف، وليس معطوفا على الضمير البارز؛ لأنه مؤكد للمستتر، وهو لا يعطف عليه، وهذا بناء على أنَّ الآية من عطف المفردات، وقيل: إنَّ زوجك مرفوع بفعل محذوف تقديره، وليسكن زوجك، فهو من عطف الجمل.

(٣) هذا نوع ثان، وهو المثنى المذكر أشار به إلى أنه يجب تجريد الفعل، وأن أسند إلى المثنى أو المجموع على اللغة الفصحى، وهناك لغة لبعض العرب تسميها النحاة بلغة أكلوني البراغيث.

(٤) هذا نوع ثالث، وهو جمع المذكر السالم، وأشار به إلى وجوب تجريد الفعل مع إسناده إلى جمع المذكر السالم.

(٥) هذا نوع رابع، وهو الجمع المكسر، وأشار به إلى أنَّ جمع التكسير يجوز تذكيره كما يجوز تأنيثه.

(٦) في النسخة الأخرى س ويقوم الرجال.

(٧) هذا نوع خامس، وهو المفرد المؤنث، وأشار به إلى أنه إذا أسند الفعل إلى مؤنث حقيقي وجب تأنيثه، وذلك لتدل على تأنيث الفاعل.

الهندان، وتقوم الهندان[١]، وقامت الهندات، وتقوم الهندات[٢]، وقام الهنود، وتقوم الهنود[٣]، وقام غلامي، ويقوم غلامي[٤]، وما أشبه[٥] ذلك [**وَقَامَ أَخُوكَ، وَيَقُومُ أَخُوكَ**][٦] أتى بجمع المذكر السالم، وباسم من الأسماء الخمسة؛ لينبه على أنَّ الفاعل يكون مرفوعًا بالواو [**كما يكون مرفوعًا بالضمة، والألف، وكلُّ ذلك تقريب على المبتدى**][٧]، وقد يكون الفاعل الظاهر مرفوعًا تقديرًا، نحوُ قوله تعالى: ﴿**قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ**﴾ [**يونس: من الآية٨١**] [**فَمُوسِى**][٨] مرفوعٌ بضمَّةٍ مقدرةٍ على الألف منع من ظهورها التعذر، فإن كان الفاعل مبنيًّا كان محله الرفع، نحوُ قوله تعالى: ﴿**قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ**﴾ [**النمل: من الآية٤٠**] فمحل

---

(١) هذا نوع سادس، وهو المثنى المؤنث، وأشار إلى أنَّه يؤنث الفعل، ويجوز أن يذكر فحذف التاء وإثباتها سواء.

(٢) هذا نوع سابع، وهو المجموع جمع المؤنث السالم، وأشار به إلى أنَّه يجب التأنيث، وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين خلافا للكوفيين والفارسي من البصريين حيث قالوا بجواز الوجهين.

(٣) هذا نوع ثامن، وهو المجموع جمع تكسير من المؤنث، وأنث اعتباراً للأصل، ويجوز تذكيره؛ لأنَّه الآن ليس مؤنثا حقيقي.

(٤) هذا نوع عاشر، وهو ما يقدر إعرابه، وهو على ثلاثة أقسام: ما يقدر؛ للتعذر، وهو لفظ الفتى، وللنقل، كالقاضي، وما يقدر للمناسبة، وهو غلامي.

(٥) أي: فما أشبه قولك: قام زيد قام خالد، وما أشبه قام غلامي قام عبيدي، وهكذا.

(٦) هذا نوع تاسع، وهو ما كان من الأسماء الخمسة، وإن كان في الحقيقة اسما مفردا؛ لأن التقسيم اعتباري لا يضر فيه التداخل، لتباين الأقسام بالاعتبار فلا يرد ذلك على المصنف.

(٧) ما بين القوسين ساقط س.

(٨) ما بين القوسين ساقط س.

الذي الرفع على أنَّه فاعل بقال، ونحوُ الضمائر الآتية في كلامه في هذا الباب، وقد تقدم الكلام على الإعراب التقديريّ، والمحليّ في قوله: لفظًا أو تقديرًا **[وَالمُضْمَرُ نحوُ قولك: ضَرَبْتُ]** بضم التاء، وهي ضمير المتكلم وحده، **[وَضَرَبْنَا]**[١] بسكون الموحدة، فنا ضمير المتكلم، ومعه غيره، أو المعظِّم نفسه **[وَضَرَبْتَ]** بفتح التاء[٢] هي ضمير المفرد المخاطب، **[وَضَرَبْتِ]**[٣] بكسر التاء، وهي ضمير المفردة المخاطبة، **[وَضَرَبْتُما]**[٤] بضمِّ التاء، وهي الضمير والميم والألف حرفان دالَّانِ على المثنى[٥] المخاطب مذكرًا كان أو مؤنثًا، **[وَضَرَبْتُم]**[٦] بضم التاء، وهي الضمير، والميم[٧] حرف دال على جمع المذكر المخاطب، **[وَضَرَبْتُنَّ]**[٨] بضم التاء، وهي الضمير، والنون المشددة حرف دالٌّ على جمع المؤنث المخاطب، وما تقرر من أنَّ التاء في الجميع

---

(١) بفتح الضاد، وسكون الباء.

(٢) بفتح الضاد، وسكون الباء.

(٣) بفتح الضاد، وسكون الباء.

(٤) بفتح الضاد، وسكون الباء.

(٥) فيه مسامحة فإن الدال على التثنية هو الألف فقط، وأمّا الميم فحرف عماد؛ لأن الألف لمّا كانت مقتضية فتح ما قبلها ولم يمكن فتح التاء خوف الالتباس جيء بالميم ليعتمد عليها.

(٦) بفتح الضاد، وسكون الباء.

(٧) في كلامه مسامحة، وضمير الجمع محذوف، وهو الواو؛ لأن أصله ضربتموا فحذفت الواو.

(٨) بفتح الضاد، وسكون الباء.

هي الفاعل، وما اتصل بها حروفٌ دالةٌ على التثنية، والجمع هو الصحيحُ، وهذه التاء لا تقع إلا ضمير رفع، [وَضَرَبَ] فيه ضميرٌ مستترٌ[١] للمفرد الغائب تقديره هو[٢]، [وَضَرَبَتْ] بفتح الموحدة، وفيه ضمير مستتر للمفردة الغائبة تقديره هي[٣]، والتاء الساكنة لتأنيث الفاعل[٤]، [وَضَرَبَا] بالألف ضمير المثنّى المذكر الغائب، [وَضَرَبَتَا] فالألف ضمير المؤنث الغائب[٥]، والتاء لتأنيث الفاعل، وأصلها السكون، وإنما حركت؛ للالتقاء الساكنين، وفتحت؛ لمناسبة الألف[٦]، وكان حقه أنْ يذكر هذا كما ذكر بعد ضرب ضربت؛ لأنَّ الفعل إذا أسند إلى ضمير المؤنث لحقته التاء كما سيأتي، نحوُ قوله: ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: من الآية١١]، ﴿قَالَتَا لَا نَسْقِى حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ﴾ [القصص: من الآية٢٣]، [وَضَرَبُوا] فالواو ضمير جمع المذكر الغائب، [وَضَرَبْنَ] فالنون ضمير المؤنث الغائب، وأمَّا الفاعل المضمر المنفصل فنحوُ قولك: ما ضرب إلا أنا، وما ضرب إلا نحن، وما ضرب إلا أنت إلى آخرها[٧]، وتقول: إنما ضرب

---

(١) مستتر جوازا.

(٢) لم يريدوا أنَّ المستتر لفظ هو بل المراد أنّه إذا أريد تفسير معناه فسر بلفظ هو، فليس هو نفس المستتر؛ لأن المستتر صورته في العقل أي: الذهن لا في اللفظ فليس المستتر لفظا بخلاف المحذوف فإنّه لفظ موضوع، ويمكن النطق به.

(٣) وعبر بهو في الأول، وبهي في الثانية؛ لأجل التغاير كما في البارز نحوُ هي، وهو.

(٤) أي: على المشهور، وقيل: اسم فالظاهر بعدها بدل أو مبتدأ، وخبره الجملة قبله.

(٥) في النسخة الأخرى س المثنى المؤنث.

(٦) فالحركة عارضة لا اعتداد بها.

(٧) وما ضرب إلا أنت، وما ضرب إلا أنتما، وما ضرب إلا أنتم، وما ضرب إلا =

أنا، وإنما ضرب نحن إلى آخرها، تقول في المضارع مع الاتصال. أضرب، ويضرب، وكذا الباقي، وفي الانفصال ما يضرب إلَّا أنا، وإنَّما يضرب أنا إلى آخرها، وفي الأمر، ولا يكون إلا متصلًا اضرب، اضربا إلى آخرها[١].

أحكام الفاعل[٢]

ومن أحكام الفاعل أنَّ عامله لا تلحقه علامة تثنية[٣]، ولا جمع[٤] على الأفصح[٥]،وهو مفهوم من تمثيل المصنف المتقدم، وأنَّه إذا كان مؤنثًا أُنِّثَ عاملُه[٦] بتاء التأنيث إن لم يلزم تذكير فاعله، ويجب في مسألتين:

إحداهما: أن يكون متصلًا[٧] حقيقي التأنيث[٨] غير واقع بعد نعم،

= أنتن، وما ضرب إلا هو، وما ضرب إلا هي، وما ضرب إلا هما، وما ضرب إلا هن،وما ضرب إلا هم.

(١) اضربوا، واضربي، واضربن.

(٢) تنبيه: العنوان من وضعي لا من وضع الشارح.

(٣) أي: إذا كان الفاعل مثنى ظاهرًا فلا يقال قاما رجلان.

(٤) أي: إذا كان مجموعا ظاهرا فلا يقال: قاموا رجال، وقمن نسوة.

(٥) والفصيح إلحاق علامة التثنية، والجمع بالعامل، ويعبر عن هذه اللغة بلغة أكلوني البراغيث، وحكى بعض النحويين أنها لغة طيء، وبعضهم أزد شنوءة.

(٦) أي: في آخره إن كان ماضيا، أو وصفا، وفي أوله إن كان مضارعا.

(٧) المتصل هو الذي لم يفصل بينه وبين عامله شيء.

(٨) هو ما كان له فرج، والمراد به المحل المعد للوطء فيه، ولو دبرا كما في الطير.

وبئس، نحوُ قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ﴾ [آل عمران: من الآية٣٥].

الثانية: أن يكون ضميرًا متصلًا، كهند قامت، أو تقوم، والشمس طلعت، أو تطلع.

ويجوز ذلك في أربع مسائل:

إحداها: أن تكون اسمًا ظاهرًا مجازيّ التأنيث[١]، وهو ما لا فرج له، والتأنيث في هذه أرجح[٢].

الثانية: أن يكون حقيقي التأنيث، وهو منفصلٌ من العامل بغير إلَّا[٣]، والتأنيث أفصح[٤] فإن كان الفاصل إلَّا فالتأنيث خاصٌّ بالشعر، وجوزه ابن مالك في النثر[٥]، وقرئ ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً﴾ [يس: من

---

(١) مثال المتصل طلعت، أو طلع الشمس، والمنفصل، نحوُ: ﴿جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ﴾ [يونس: من الآية٥٧]، ونحوُ: ﴿قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ﴾ [الأعراف: من الآية٧٣].

(٢) قال الفاكهي، وكلامهم صريح في خلافه.
حاشيته على قطر الندى جـ١/ص٦٤ .

(٣) مثال ذلك: قامت اليوم هند، وحضرت القاضي امرأة، أو قام اليوم هند، حضر القاضي امرأةٌ.

(٤) قال الدماميني: الكتاب العزيز قد كثر فيه الإتيان بالعلامة عند الإسناد إلى ظاهر غير حقيقي كثرة فاشية فوقع من ذلك ما ينيف على مائتي موضع، ووقع فيه مما تركت فيه العلامة في الصورة المذكورة: نحوُ خمسين موضعا، وأكثرية أحد الاستعمالين دليل على أرجحيته فينبغي المصير إلى القول: بأن العلامة في ذلك أحسن أ.هـ.
حاشيته على قطر الندى الفاكهي ج٢/ص٦٤ .

(٥) وسبب المنع أن الفاعل في الحقيقة ليس هو ما بعد إلا وإنما هو مذكر =

الآية٢٩]، ﴿فَأَصْبَحُوا لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ﴾ [الأحقاف: من الآية٢٥][١].

الثالثة: أن يكون جمع التكسير، نحوُ: الزيود، والهنود فمن أنث فعلى معنى الجماعة، ومن ذكر فعلى معنى الجمع[٢]، أمَّا جمع التصحيح فحكمه حكم مفرده[٣].

الرابعة: أنْ يكون عامله نعم وبئس، نحوُ: نعمت المرأة، ونعم المرأة، والتأنيث أحسن[٤].

بَابُ المَفْعُول الذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلهُ[٥]

ويسمَّى أيضًا نائب الفاعل[٦]، ويسمَّى الفعل مبنيا للمفعول[٧]،

= محذوف، والفعل مسند إليه، وما بعد إلا بدل منه، والتقدير ما قام أحد إلا هند.

(١) ووجه ذلك أن يقدر الفاعل المحذوف مؤنثا عاما للمستثنى وغيره.

(٢) ومثل جمع التكسير اسم الجنس كأورقت الشجر، واسم الجمع، كقامت النساء.

(٣) أي: كحكمه في التذكير، والتأنيث فيجب التذكير في نحو قام الزيدون مما هو جمع لمذكر سالم كما يجب في قام زيد، لأن سلامة نظمه بدل التذكير، ويجب التأنيث في نحو: قامت الهندات مما هو جمع لمؤنث سالم كما يجب في قامت هند.

(٤) فالتأنيث على مقتضى الظاهر، والتذكير على إرادة الجنس إذا المراد امرأة واحدة بل المراد الجنس فمدحوه أو ذموه عموما ثم خصوا من أرادوا مدحه أو ذمه مبالغة بذكره مرتين.

(٥) تنبيه: العنوان من وضع المصنف صاحب المتن. م.

(٦) وهذه العبارة لابن مالك قال أبو حيان: ولم أرها لغيره، وهي أحسن، لأنها أوضح في بيان المراد وأخصر من الأولى، والمعرب ينبغي له أنْ يختار الأحسن، والأخصر، وهي أولى؛ لأن نائب الفاعل قد يكونَ مفعولا وغيره، ولأن المنصوب في نحوُ: أُعْطِيَ زيد درهما، يصدق عليه إنَّه مفعول ما لم يسم فاعله، وليس مرادا. انظر الفواكه الجنية ص٤٢ .

(٧) للإشعار بأن إسناده إليه على جهة وقوعه عليه.

والفعل المجهول[١]، والفعل الذي لم يسم فاعله، والأفعال بالنسبة إلى بنائها للمفعول، وعدم بنائها له ثلاثة أقسام: قسم يبنى له بلا خلاف، وهو كلُّ فعل متعدٍّ متصرفٍ.

وقسمٌ لا يبنى له بلا خلافٍ، وهو الأفعال التي لا تتصرف، كنعم، وبئس، وحبذا، وليس، وفِعْلَيْ التعجب، وعسى، وزاد بعضهم تبارك.

وقسمٌ فيه خلاف، وهو كان وأخواتها المتصرفة قال ابن عصفور: والصحيح جواز بنائها له بشرط: كونها عاملةً في ظرفٍ أو جارٍ أو مجرورٍ فيحذف اسمها كما يحذف الفاعل، ويحذف الخبر، ويقام الظرف والجار والمجرور مقام المحذوف فيُقال: كائن في الدار، وكائن يوم الجمعة، وما ذُكِرَ في هذا القسم مبنيٌّ على تسميَّة اسم هذه الأفعال فاعلًا، وهو مجازٌ، وإنَّما أتى بهذا عقب الفاعل لمشاركته إيَّاه في أحكامٍ كثيرةٍ.

[وَهُوَ الاسْمُ] الصريح[٢] أو المؤول[٣] [المَرْفُوع] لفظًا[٤] أو[٥] محلًا[٦] [الذِيْ لَمْ يُذْكَرْ مَعَهُ فَاعِلُه][٧] خرج به غيره من المرفوعات.

---

(١) أي: المجهول فاعله.

(٢) نحوُ: ضرب زيد

(٣) وذلك نحوُ: يستحسن ما قمت أي: قيامك.

(٤) كقوله تعالى ﴿قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ ﴿١٧﴾﴾ [عبس: ١٧].

(٥) وذلك نحوُ: ضرب موسى.

(٦) وذلك نحوُ: ضرب هذا.

(٧) أي: الذي لم يذكر معه فاعل عامله من الفعل أو شبهه، والمراد بفاعله في اصطلاح النحاة، فلا يرد أنبت الربيع البقل فإن البقل، اسم حُذِفَ فاعله الحقيقي أي: أنبت الله البقل في وقت الربيع.

[أغراض حذف الفاعل][١]

واعلم أنّه يجوز حذف الفاعل لغرض من الأغراض كالعلم به، نحوُ قوله تعالى: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء: من الآية٣٧]، أو الجهل به، نحوُ قولك: سُرِقَ المتاع، ورُوِيَ عن رسول الله ﷺ إذا لم تعلم السارق والراوي. أو تعظيمه، نحوُ قولك: أصيب كافر إذا كان المصيب له مسلمٌ، فلم يُذْكَرِ الفاعلُ؛ لئلا تقرن العظيم مع الحقير. أو تحقيره كعكس هذا. أو الخوف منه، نحوُ قولك: غُصِبَ مال إذا غصبه ظالمٌ تخشى منه، أو الخوف عليه، كقولك شُتِمَ الأمير. أو الإبهام، نحوُ قولك: ضُرِبَ زيدٌ، وأنت تعلم الضارب، أو اختصار اللفظ الطويل، أو استقامة الوزن، كقول الشاعر:

أن التِي سَلَبَتْ فُؤَادَكَ مَنَ لَهَا خُلِقَتْ هَوَاكَ كَمَا خُلِقْتَ هَوَىً لَهَا[٢]

فإنّه لو قال: خلقها الله هواك كما خلقت[٣] هوى لها لأنكسر الوزن.

أو توافق القوافي كما قال الشاعر:

وَمَا المالُ وَالأَهْلُونَ إِلَّا وَدَائِعُ وَلَابدَّ يوماً أن تُرَدَّ الوَدَائِعُ[٤]

فإنّه لو سُمِّيَ الفاعل لنصب الودائع، والرَوِيّ مرفوعٌ.

أو السجع كقولهم: من طابت سريرته حُمِدَتْ سيرته فإنّه لو قيل:

---

(١) تنبيه: هذا العنوان من وضعي لا من وضع الشارح.

(٢) منسوب لقيس بن الملوح، وغيره، وقيس أقدمهم، وهو من البحر الطويل.

(٣) في النسخة الأخرى س. خلقك بدل خلقت.

(٤) منسوب ليزيد بن الحكم الثقفي، وهو من البحر الطويل.

حمد الناس سيرته اختلفت السجعة[١]، وحيث حذف فاعل الفعل فإنَّك تقيم مقامه[٢] المفعول به، وتعطيه أحكامه، فيصير مرفوعًا[٣] وعمدةً[٤]، وواجب التأخير عن الفعل[٥]، وتؤنث له الفعل إنْ كان مؤنثا[٦]، فإن لم يكن في الكلام مفعولٌ به ناب الظرف أو الجارّ والمجرور[٧]، نحوُ: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِيٓ أَيۡدِيهِمۡ﴾ [الأعراف: من الآية١٤٩][٨]، ﴿وَجِأْيَءَ بِٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾، أو المصدر[٩]، ويشترط لإنابة الجار، والمجرور أنْ يكون تامًا بأن يحسن السكوت عليه كالآيتين، ولإنابة المصدر أو الظرف شرطان:

أحدهما: أنْ يكون مختصًا أي: موصوفًا[١٠]، أو معهودًا، نحوُ قوله

---

(١) قال الشيخ العطار: وهذه الأغراض إنما تخص علماء المعاني، لأنهم الباحثون عنها. حاشية العطار على الأزهرية ص٧٨ .

(٢) مُقامه بضم الميم اسم مكان من أقام أي: الفاعل في إسناد الفعل إليه فتلبسه لباس ذلك الفعل.

(٣) أي: بعد أنْ كان منصوبا.

(٤) أي: بعد أنْ كان فضلة يتم الكلام بدونه.

(٥) أي: وقد كان قبل ذلك جائز الحذف والتقديم.

(٦) نحوُ: ضربت هند فالتاء علامة لتأنيث هند، والأصل ضرب زيد هندا فحذف الفاعل لغرض من الأغراض السابقة.

(٧) بشرط أنْ لا يكون حرف الجار للتعليل، وأن لا يلزم وجها واحدا في الاستعمال كمذ فإنها تختص بالزمان، ورب فإنها تختص بالنكرة فمجرورها لا يصلح للنيابة عن الفاعل.

(٨) أي: ندموا على عبادة العجل، وكل من ندم فقد سقط في يده، واختيار ابن مالك أنَّ النائب هو مجموع الجار والمجرور، والتحقيق أنَّه المجرور فقط؛ لأنَّه المفعول في الحقيقة، والجار إنما جيء به لإيصال معنى الفعل إلى الاسم.

(٩) أي: المفعول المطلق فإنَّه يسمى بذلك.

(١٠) أي: موصوف بوصف ظاهر.

تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴿١٣﴾﴾ [الحاقة: ١٣]، وقولك: [صِيمَ رَمَضَانُ][١]، وَجُلِسَ أمام زيدٍ، فلا يجوز نحوُ: ضُرِبَ ضرب[٢]، ولا صِيْمَ زمن، واعْتُكِفَ مكانٌ؛ لعدم اختصاصها[٣]، فإن قيل: ضُرِبَ ضَربٌ شديدٌ، وصِيْمَ زمنٌ طويل، واعْتُكِفَ مكان حسنٌ جاز؛ لحصول الاختصاص بالوصف.

والثاني: أنْ يكون متصرفًا[٤] لا ملازمًا للنصب على الظرفيَّة أو المصدريَّة فلا يجوز: حُمِلَ إذْ حُمِلَ زيد، على أنَّ إذ نائبة عن الفاعل، ولا سبحان[٥] بالضمِّ على أنَّه نائب مناب فاعل فعله المقدر؛ لعدم تصرفهما، وإنَّما لم يقم الحال والتمييز والمفعول له والمفعول معه مقام الفاعل، لتضاد النصب والرفع، وإذا حُذِفَ الفاعل وأقيم شيءٌ من الأمور المتقدمة مقامه وجب تغير الفعل [فَإِن كَانَ الفِعْلُ مَاضِياً[٦] ضُمَّ أَوَّلُهُ] لفظًا

---

(١) أي: شهر رمضان، وحذف لفظ شهر جائز، فالذي مشى عليه أكثر النحويين جواز إضافة شهر إلى سائر أعلام الشهور إلا أنَّه كثر ذلك في ثلاثة منها، وهي رمضان، وربيع الأول، وربيع الآخر، حتى قال بعضهم لم تستعمل العرب من أسماء الشهور مضافا إليه لفظ شهر إلا هذه الثلاثة قال السعد التفتازاني: أطبقوا على العلم في ثلاثة أشهر هو مجموع المضاف إليه شهر رمضان، وشهر ربيع الأول، وشهر ربيع الآخر أ.هـ لكن قال أبو حيان هذا غير معروف، وإنما اسمه رمضان.
الكواكب الدرية ج١/ ص٩٠ .

(٢) لعدم إفادته على عامله شيء.

(٣) ومعنى مختصا أي: مقيدا على معنى عامله.

(٤) أي: يستعمل ظرفا، وغير ظرف أُخرى فخرج نحوُ: إذا، وعند، وهنا، وثم، وكل ملازم النصب على الظرفية فلا يجوز نيابته.

(٥) في النسخة الأخرى س سبحان الله.

(٦) وإنما ضم أوله وكسر ما قبل آخره؛ ليفصل بين المبني للفاعل والمبني =

في صحيح العين[١]، وتقديرًا في معتلها على لغة الكسر[٢][٣] والإشمام [وَكُسِرَ مَا قَبلَ آخِرِهِ] لفظًا في صحيح العين غير المضعف، وتقديرًا في معتلها، وفي المضعف، نحوُ: رُدَّ، وذلك نحوُ قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: من الآية٢٨]، ﴿وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ [البقرة: من الآية٢١٠]، ﴿زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ [الزلزلة: من الآية١]، وتقول: ضُرِبَ، ودُحْرِجَ، واكْتُسِبَ، واسْتُخْرِجَ، والكسرةُ في نحوِ: شُربَ مبنيًا للمفعول غيرها فيه مبنيًا للفاعل[٤]، وإذا كان الفعل مفتتحًا بتاء زائدةٍ[٥] ضُمَّ ثانيه زيادة على ما ذكره، نحوُ تُعُلِّم[٦] العلمُ[٧]،

= للمفعول فغيروه إلى فُعِل بضم الأول وكسر ما قبل الآخر؛ لأنّه لمّا كان بعيدا عن المألوف، وهو إسناد الفعل إلى المفعول جعل بنيته بعيدا عن أوزان الاسم إذا لا يوجد اسم على زنة إلا دئل، ولو كسر الأول وضم الثاني لحصل الغرض المذكور أعني التفريق لكن الخروج من الضمة إلى الكسرة أولى لا العكس، وأيضا ذلك الوزن متروك في كلام العرب، والوزن الذي كنا بصدده موجود في دئل، ولو على قلة.

(١) وذلك نحوُ: ضرب.

(٢) في النسخة الأخرى س على لغتي.

(٣) وذلك في نحوُ: بيع.

(٤) يعني أنّ الكسر الأصلي ذهب، وأتى بكسر بدله، ومنهم من يسكنه كقول بعض العرب [لو عصر بها البان، والمسك انعصر)، وهي لغة بكر بن وائل، وكثير من بني تميم، ومن العرب من يقلب الكسرة فتحة في المعتل اللام فتقلب الياء ألفا فتقول في رؤى زيد بفتح الهمزة، وهي لغة طيء، فتحصل في معتل اللام ثلاث لغات: كسر ما قبل آخره، وتسكينه، وفتحه.

(٥) سواء كانت التاء للمطاوعة أم لا.

(٦) هذا مثال لتاء المطاوعة، ومعنى المطاوعة قبول الأثر.

(٧) ومثال التاء التي لغير المطاوعة تضورب في الدار، وإنما ضم ثاني ما بدئ بتاء =

أو بهمزةِ، وصلٍ[١] ضُمَّ ثالثه[٢] زيادةً على ما ذكره، نحوُ: انطلق[٣]، وإذا كان الفعل معتل العين، كقال وباع جاز فيه ثلاث لغاتٍ:

الأولى: وهي الفصحى كسر أوله[٤]، وقلب عينه ياء[٥]، نحوُ: قيل، وبيع، وجيء، وغيض أصله: قول، وبيع، وغيض، وجيء فاستثقلت الحركة على حرف العلة المتحرك ما قبلها فنقلت إليه بعد سلب حركته، وبقيت ساكنة بعد كسرة، فإن كانت ياء بقيت نحوُ: جيء، وبيع، وغيض، وإن كانت واوًا قُلِبَتْ ياء؛ لمجانسة الكسرة قبلها نحوُ: قيل.

والثانية: إشمام الكسرة شيئًا من الضمِّ[٦] بأن تهيئ شفتك إلى جهة الواو ولا تنطق بها، وهي لغةٌ فصيحةٌ أيضا.

والثالثة: إخلاص ضم أوّله فيجب قلب الألف واوًا سواء كانت الألفُ عن واوٍ أو عن ياءٍ فتقول: قول [وبوع، وهي لغةٌ ضعيفةٌ[٧]، وتجري هذه

= زائدة، لأنّه لو بقى على فتحة لالتبس بمضارع علم، وضارب المبني للفاعل.

(١) وهي التي تثبت في الابتداء، وتحذف في الدرج، ولا تكون في المضارع، والأصل في الكسر، وقد تفتح، وقد تضم.

(٢) تبعا لأوله.

(٣) وهذا مثال للازم، ومثال المتعدي، نحوُ: استخرج المال بضم الأول، والثالث.

(٤) أي: كسر خالصا.

(٥) ونقلت عن قريش ومن جاورهم.

(٦) وهي لغة كثير بن قيس، وأكثر بني سعد، وبها قرأ ابن عامر الكسائي في ﴿قِيلَ﴾ [البقرة: من الآية١١]، ﴿وَغِيضَ﴾ [هود: من الآية٤٤].

(٧) وهي لغة قليلة موجودة في كلام هذيل، وحكيت عن قوم من ضبة وتميم، وبني أسد.

اللغات في ثالث ما اعتلت عينه][1]، وهو على وزن افتعل أو انفعل[2]، نحوُ: اختار، وانقاد[3]، وهمزته تابعةٌ لثالثه فمن كسره كسرها، ومن أشمه أشمها، ومن ضمها ضمه، وإن كان مضارعًا ضمَّ أَوَّلُهُ[4] لفظًا، وفتح ما قبل أخره لفظاً في صحيح العين، وتقديرًا في معتلها، نحوُ: يضرب، ويدحرج، ويكتسب، ويستعصم، والفتحة[5] في نحوُ: يشرب مبنيا للمفعول غيرها فيه مبنيًا للفاعل، وإذا كان الفعل معتل العين ضم أوله على الأصل في ذلك، وقلبت عينه ألفا، نحوُ: يُقَال، ويُبَاع أصله: يقول، وبيع نقلت حركة العين للساكن الصحيح قبلها، وبقيت ساكنة، وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، وأمَّا صيغة الأمر فلا تبنى للمفعول لفساد الصيغة، والمعنى، وغير النائب مِمَّا معناه متعلقٌ بالرافع يجب نصبه لفظًا[6] إنْ كان غير جارٌ، ومجرور، ومحلًا إنْ كان جارًا أو

---

(١) ما بين القوسين ساقط من س.

(٢) ولو مضاعفين كاشتدوا، وانهلّ فإن اللغات الثلاثة تجري فيه أيضًا، نص على ذلك أبو إسحاق، والشاطبي.
الصبان على الأشموني على الألفية ج٢/ ص٦٤ .

(٣) فتقول أختور، وأنقود، وأختير، وأنقيد بضم التاء، والقاف، وكسرهما، والإشمام، وتحرك الهمزة بحركتها من ضم أو كسر أو إشمام.

(٤) الذي هو حرف المضارعة.

(٥) وإنما فتح ما قبل الآخر في المضارع ليعتدل الضم بالفتح في المضارع الذي هو أثقل من الماضي.

(٦) ونصبه برافع النائب على الصحيح فيكون متجددا، وقيل: برافع الفاعل المحذوف فيكون مستصحبا، وقيل: بفعل مقدر تقديره في أعطى زيد درهما قبل أو أخذ.

مجرورًا، [وَهُوَ] أي: المفعول الذي لم يسم فاعله [عَلَى قِسْمَيْنِ ظَاهِرٍ، وَمُضْمَرٍ] فالظاهر نحوُ قولك: [ضُرِبَ زيدٌ، وَيُضْرَبُ زَيْدٌ، وَأُكْرِمَ عَمْرٌو، وَيُكْرَمُ عَمْرٌو]، إلى آخر ما تقدم في باب الفاعل، [وَالمُضْمَرُ] نحوُ قولك: ضربت، فضربت فعلٌ ماض مبني للمفعول، والتاء المضمومة ضمير لمتكلم وحده في موضع رفع على أنَّها مفعول ما لم يسم فاعله، [وَضُرِبْنَا] بسكون الموحدة، [وَضُرِبْتَ] بفتح التاء، [وَضُرِبْتِ] بكسرها، وما أشبه ذلك، نحوُ: ضربتما، وضربتم إلى آخر الضمائر المتصلة، والمنفصلة كما تقدم في باب الفاعل، وفي بعض النسخ ذكر بقية الضمائر المتصلة، واعلم أنَّ العامل في المفعول الذي لم يسم فاعله إمَّا فعلٌ وقد تقدَّم وإمَّا اسم مفعول، وهو ما دلَّ على حدثٍ ومفعوله، ولم يتعرض له المصنِّف، وهو وإن كان من ثلاثيٍّ مجردٍ فوزنه مفعولٌ كمضروب ومنصور، ومنه مبيع ومقول ومرمى، [أومن][1] إلَّا أنَّها غيرت من غيره، فوزنه وزن مضارعه بشرط الإتيان بميمٍ مضمومةٍ مكان حرف المضارعة وفتح ما قبل الآخر، وشرط عمل الاسم المذكور كونه صلة «أل،» نحوُ: جاء المضروب عبده، أو كونه للحال، أو الاستقبال بشرط اعتماده على نفيٍ أو استفهامٍ أو مخبرٍ عنه أو موصوف، نحوُ: ما مضروبٌ زيدٌ، وأمنصورٌ عمروٌ، وإن الأميرَ مُكْرَمٌ رسولُه، ومررت برجلٍ مهانٌ أبوه.

---

(١) ما بين القوسين ساقط من س.

بَابَ المبتدأ والخَبَرِ[١]

إنَّما[٢] جعلهما في بابٍ لتلازمهما، وقدم عليهما الفاعل ونائبه؛ لأن عاملهما لفظيٌّ، وهو أقوى من المعنوي الذي هو عاملٌ في المبتدأ، وكذا في الخبر على رأي.

تعريف المبتدأ[٣]

[المُبْتَدَأُ هُوَ الاسْمُ] الصريح كزيد في نحوُ: زيدٌ قائمٌ، أو المؤول في نحوِ: ﴿وَأَن تَصُومُوا﴾ [البقرة: من الآية١٨٤] في قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: من الآية١٨٤] فإنَّه مبتدأ مخبر عنه بخير[٤] [المَرْفُوعُ][٥] لفظًا كزيد، أو تقديرا كموسى، أو محلًا كسيبويه بالابتداء، وهو اهتمامك بالشيء وجعلك إيَّاه أولا لثاني بحيث يكون الثاني خبرًا عنهُ[٦] [العَارِي] أي: المجرد عن العوامل اللفظيَّة خرج به

---

(١) تنبيه: العنوان من وضع المصنف صاحب المتن. م.

(٢) في النسخة الأخرى س: جمعهما.

(٣) تنبيهٌ: العنوان من، وضع المصنف صاحب المتن. م.

(٤) ومنه تسمع بالمعيدي خير من أن تراه؛ لأنه على تقدير أن، وقيل: الفعل إذا أريد به مجرد الحدث صحّ أن يسند، ويضاف إليه، وهو اسم حكمًا، فالاسم أعم من الحقيقي، والحكمي.
حواشي الشيخ يس على الفاكهة على القطر جـ١/ صـ٢٣١

(٥) فصل أول خرج به الاسم المنصوب كخبر كان، و اسم إن، والمجرور، وخرج به أيضًا الاسم الذي لا إعراب له كاسم الفعل على الصحيح من أنه لا محل له من الإعراب.

(٦) اختلفوا في الرافع للمبتدأ، والصحيح أنَّه بالابتداء، واختلفوا في الرافع =

الفاعل، ونائبه، واسم كان، وأخواتها، وخبر إنَّ، وأخواتها، وكذا الخبر بناءً على الصحيح في عامله، وفي ذكر المرفوع هنا ما تقدم في باب الفاعل، وقد حُدَّ المبتدأ بحدودٍ.

منها: أنَّه: هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظيَّة[١] للإسناد، فخرج نحوُ قولك في العدد: واحد، واثنان، وثلاثة فإنَّها وإن تجردت لكن لا إسناد معها.

ودخل تحت قولِهِ للإسناد ما إذا كان المبتدأ مسندًا إلى ما بعده نحوُ: [أَقَائِمٌ الزيدان].

ومنها: أنَّه هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظيَّة غير الزائدة مخبرًا عنه، أو وصفًا رافعًا لمكتفٍ به فقوله: غير الزائدة: مدخلٌ لنحو: بحسبك درهم أي: حسبك[٢]، «وما من إله إلا الله» مَمَّا جاء المبتدأ فيه مجرورًا بحرفِ جرٍ زائدٍ، وقوله: مخبرًا عنه، أو وصفًا مُخرجٌ لأسماء الأفعال نحو: نزال، ودراك، وقوله: رافعًا لمكتفٍ به: مخرجٌ لقائمٍ من

= للخبر، والصحيح أنَّه المبتدأ، وقيل: إنهما ترافعًا فكلٌ منهما رفع الآخر، وقيل: إن الابتداء رفعهما معًا، وقيل: إن الابتداء رفع المبتدأ، وهما رفعا الخبر فالأقوال أربعة.

(١) أي: لم يدخل عليه لفظ يقتضي العمل فيه، واللفظيَّة صفة للعوامِل أي: المنسوبة إلى اللفظ.

(٢) أي: ممَّا يلي حَسْبك فيه نكرة فإن وليها معرفة نحو: بحسبك زيدٌ فالمعرفة هي المبتدأ أو حسبك الخبر، لأنَّه نكرة لا يتعرف بالإضافة ولا يتخصص بها قال الناظم: ولا يخبر بمعرفة عن نكرة وإن تخصصت إلَّا في نحو كم مالك، وخير منك زيدٌ عند سيبويه.

قولك: أقائمٌ أبوه [زيد][١]، فإن مرفوعه ليس مكتفيًا به معه.

ومنها: أنَّه الاسم العاري عن العوامل اللفظيَّةِ المخبر عنه، أو الصفة الواقعة بعد النفي أو ألف الاستفهام رافعة للظاهر، ويُقال للمبتدأ، المسند إليه، والمخبر عنه، والمحكوم عليه[٢].

تعريف الخبر[٣]

[**وَالخَبَرُ**] الأصليُّ: [**هُوَ الاسْمُ المَرْفُوْعُ**] بالمبتدأ على الصحيح المسند إليه أي: إلى المبتدأ، وقد حد بحدود منها: أنَّه هو الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملة.

ومنها: أنَّه هو المسند الذي يتم به مع المبتدأ فائدة، ويسمى الخبر مسندا وحكما، ثم مثل مبتدأ والخبر بقوله: [**نحوُ قَوْلِكَ زَيْدٌ قَائِمٌ**[٤]، **وَالزَّيْدان قَائِمَان**[٥]، **وَالزَّيْدُوْنَ قَائِمُوْنَ**[٦]] فالأوَّل المفرد المذكر وهو مرفوع بالضمة، والثاني لمثناه، وهو مرفوع بالألف، والثالث لمجموعه،

---

(١) ما بين القوسين ساقط من س.

(٢) وسيبويه يقول: المبني والمبني عليه، والمنطقيُّون يقولون: الموضوع والمحمول، والبيانيون يقولون: المسند إليه.

(٣) تنبيهٌ: العنوان من وضعي. م.

(٤) هذا مثال لما كان فيه الخبر والمبتدأ مفردين.

(٥) هذا مثال للمبتدأ والخبر مثنى.

(٦) هذا مثال للمبتدأ والخبر المجموعين جمع مذكر سالم.

وهو مرفوع بالواو، ونحوُ: الزيود قيامٌ[١]، وهند قائمةٌ[٢]، والهندان قائمتان[٣]، والهندات قائمات[٤]، والهنود قيامٌ[٥]، وفُهِمَ من تمثيله وجوب مطابقة الخبر للمبتدأ في الإفراد والتثنية والجمع، وهو كذلك.

أَقْسَامُ المُبْتَدَأِ[٦]

[وَالمُبْتَدَأُ قِسْمَان: ظَاهِرٌ، وَمُضْمَرٌ: فَالظَّاهِرُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ] من نحوِ قولك: زيد قائم إلى آخره **[وَالمُضْمَرُ اثْنَا عَشَرَ]** ضميرًا منفصلًا[٧] **[وَهِيَ أنَا]** للمتكلم وحده[٨]، **[وَنَحْنُ]** للمتكلم ومعه غيره، أو المعظِّم[٩] نفسه[١٠]، **[وأنتَ]** بفتح التاء للمفرد المخاطب، **[وأنتِ]** بكسر التاء

---

(١) هذا مثال لما كان فيه المبتدأ مجموعًا جمع تكسير.

(٢) هذا مثال لما كان فيه المبتدأ والخبر للمفرد المؤنث.

(٣) هذا مثال لما كان فيه المبتدأ والخبر للمثنى.

(٤) هذا مثال لما كان فيه المبتدأ والخبر جمع مؤنث سالمًا.

(٥) هذا مثال لما كان فيه المبتدأ والخبر جمع تكسير لمؤنث.

(٦) تنبيه: العنوان من وضعي. م.

(٧) قيَّد بذلك لأن المتصل لا يقع مبتدأ.

(٨) أي: للمتكلم المذكر، والمؤنث، وقد تبدل همزتها هاءً نحو: هَنَا، وقد تمد همزته نحو أنا فعلت، وقد تسكن نونه في الوصل، وهو عند البصريين همزة، ونون مفتوحة، والألف يؤتى بها بعد النون في حالة الوقف لبيان الفتح؛ لأنَّه لولا الفتح لسقطت الفتحة للوقف فيحصل الالتباس بأن الحرفيَّة لسكون النون فلذا يكتب بالألف لأن الخط مبني على الوقف، والابتداء.

(٩) المُعَظِّم نفسه بكسر الظاء المشالة.

(١٠) أصلُ نَحْنُ بضم الحاء، وسكون النون نَحُنْ فقلبت حركة الحاء على النون =

للمفردة المخاطبة [وأنتُمَا] لمثنى المخاطب مطلقًا، [وأنتُم] لجمع المذكر المخاطب، [وأنتُنَّ] بتشديد النون لجمع المؤنث المخاطب، [وَهُوْ] للمفرد الغائب، [وَهِيَ] للمفردة الغائبة، [وَهُمَا] لمثنى الغائب مطلقًا [وَهُمْ] لجمع الغائب [وَهُنَّ] لجمع المؤنث الغائب، [نحوُ قولك: أنا قائمٌ، ونحن قائمون، وما أشبه ذلك] من نحوِ: أنت قائمٌ وأنتِ قائمةٌ إلى آخرها[١]، فالمبتَدأُ في هذهِ الأمثلة وما بقي منها مضمر مبنيٌّ، ومحله رفع على الصحيح في أنا، وأنتَ، وأنتِ[٢]، وأرى أنَّ الضمير هو أنْ فقط، وأنَّ اللواحق لها حروفٌ تدل على المعنى المراد، وهذه الضمائر تكون أيضًا أخبارًا نحوُ: أخوك أنا، وأخواي أنتما، فلو قال المصنف: والمبتدأ والخبر قسمان: ظاهر ومضمر لكان أولى، ثم الأصل في المبتدأ أنْ يكون معرفة؛ لأنَّه محكومٌ عليه، والنكرة مجهولةٌ غالبًا، والحكم على المجهول لا يفيد[٣] فإن أفاد الإخبار عن النكرة

= وأسكنت الحاء، ونحن للمذكر أو المؤنث مثنى أو مجموعًا فيلزم الإخبار بما يتضمن مطابقة فإذا تكلم رجلان وأراد الإخبار بقيامهما فيلزم عليهما أن يقولا نحن قائمان، أو تكلم به رجال لزم عليهما أن يقولوا نحن رجال أو تكلم به امرأتان نحن قائمتان أو نساء نحن قائمات لكن يلزم الإخبار بقائمون مجموعًا مذكرًا سالمًا، لأن المتكلم يرى نفسه في أحواله أنَّهُ اثنتان أو ثلاثة، وأنه رجل أو امرأة، ويجب أيضًا الإخبار به، وإن كان للمعظم نفسه.

انظر تشويق الخلان ص١٤٣/ ١٤٤ .

(١) وأنتما قائمان، وأنتم قائمون، وأنتن قائمات، وهو قائم، وهي قائمةٌ، وهما قائمان، وهو قائمون، وهن قائمات، فالمبتدأ في كلّ هذه الأمثلة كلُّها مضمرٌ مبنيٌّ لا يدخله إعرابٌ.

(٢) في النسخة الأخرى س. ، وأنتم.

(٣) أمَّا الخبر فالأصل تنكيره؛ لأنَّه مسند فأشبه الفعل، والفعل خالٍ من =

جاز الابتداء بها[١]، وذلك كأن تكون موصوفةً، كقوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ﴾ [البقرة: من الآية٢٢١][٢]، أو مصغرةً، نحوُ: رجيلٌ قائم[٣] أو دعاء، كقوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: من الآية٥٤]، ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۝١﴾ [المطففين: ١][٤]، أو مخبرًا عنها بمختصٍّ[٥] مقدم ظرفٍ أو جارٍ ومجرورٍ، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: من الآية٣٥]، ﴿وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ﴾ [البقرة: من الآية٧] أو تالية لنفي نحوُ: ما أحد خيرٌ منك، وما رجلٌ قائم[٦]، أو استفهام، نحوُ قوله تعالى: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: من الآية٦٠]، أو عاملةٍ نحوُ قوله ﷺ: [أمر بمعروف صدقة، ونهي عن منكر صدقة[٧]][٨] [خمس

= التعريف، والتنكير، إذ هما من عوارض الاسم، ولا يصح تجريد الاسم عنهما فجردناه مِمَّا يطرأ ويحتاج إلى علامة وهو التعريف وأبقيناه على الأصل وهو التنكير.

(١) ولم يعتنِ المتقدمون بتعديد الأماكن التي يسوغ الابتداء فيها بالنكرة، وإنما ذكروا ضابطًا كليًا، وهو أنه متى حصلت جاز الإخبار عن النكرة.
انظر الصبان على الأشموني ج١/ص٢٠٤ .

(٢) وقيل: المسوغ معنى العموم، وقيل: لام الابتداء.

(٣) وبعضهم أدرج التصغير في الوصف التقديري، لأنه في معنى رجل صغير عندنا.
انظر الأشموني ج١/ص٢٠٥ .

(٤) الدعاء لشخص أو عليه كما هو قضية المثالين.

(٥) أي: يكونا مِمَّا يصلحا للإخبار بهما، بخلاف نحوُ: عند رجل نمرة، وفي دار رجل، إذ لا فائدة في الإخبار بذلك.

(٦) لأنَّ النكرة في سياق النفي تعم، فإذا عمت كان مدلولها جميع أفراد الجنس فأشبهت المعرف بأل الجنسية.

(٧) أخرجه أحمد في مسنده جـ٥/ح[٢١٥١١].

(٨) فالنكرة هنا في الموضوعين أمر ونهي عاملة النصب في المجرور محلًا لكونها مصدرًا.

صلوات كتبهن الله[١][٢]]، أو فاعله في المعنى، كقولك: شر أهر ذا ناب[٣] أي: ما أهرَّ ذا ناب إلَّا شر، واسم استفهام، نحوُ: من جاءك، أو اسم شرط، نحوُ: من يأتي أكرمه، أو كم الخبرية كم غلام لي، أو عامة، نحوُ: تمرة خير من جرادة[٤]، أو جوابًا لمن سأل بالهمزة وأم، نحوُ: رجلٌ قائم في جواب من قال: أرجلٌ قائم أم امرأة؟، أو معتمدة على واو الحال كقوله تعالى: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: من الآية١٥٤] أو معطوفة على نكرةٍ قد وُجِدَ فيها شيءٌ من شروطالابتداءبالنكرة[٥]أومعطوفًا عليها نكرةٌ موصوفةٌ[٦]، أو تالية للولا[٧]

---

(١) أخرجه الحميدي في مسنده جـ١/ح٣٨٨ .

(٢) فالنكرة عاملة الجر؛ لأن المضاف عامل في المضاف إليه.

(٣) أي: جَعَل الكلب هارًا أي مصوتًا مثل يضرب عند ظهور أمارات الشر.

(٤) قال الشيخ الصبان على الأشموني: وأمَّا تعبير ابن مالك عن هذا المسوغ بأن يراد بالنكرة العموم فينبغي حمله على إرادة الحقيقة في ضمن كلّ فرد، وكأنَّه قيل: كل رجل خير من كلّ امرأة باعتبار حقيقته فلا ينافي أنَّ بعض أفراد المرأة خير باعتبار ما اشتمل عليه من الخصوصيات.
جـ١/ص٢٠٦ .

(٥) كقوله تعالى: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى﴾ [البقرة: من الآية٢٦٣]، وإنما كان العطف بهذا الشرط مسوغًا؛ لأن حرف العطف مشرك فهو يصير المتعاطفين كالشيء الواحد فالمسوغ في أحدهما مسوغ الآخر.

(٦) نحوُ قولك: [طاعة وقول معروف أمثل من غيرهما].

(٧) كقوله: لولا اصطبارٌ لأوذي كل ذي مقة.
مقة بكسر الميم أي: هلك كل ذي محبة.
وإنما كان هذا مسوغًا؛ لحصول الفائدة بتعليق الجواب على الجملة المبتدأ فيها بالنكرة.

أو لفاء الجزاء، وأنهى بعضهم صور تسويغ الابتداء بالنكرة إلى نيف وثلاثين صورةً، وكلُّها ترجع إلى الخصوص والعموم[١].

أَقْسَامُ الخَبَرِ[٢]

[وَالخَبَرُ] من حيث هو **[قِسْمَان: مُفْرَدٌ]**، والمراد به هنا ما ليس جملة ولا شبهها، ولا مثنى أو مجموعًا، وأمَّا في باب الإعراب والنعت فيقابله المثنَّى والمجموع، وفي باب العَلَم فيقابله **[المركب، وفي باب لا[٣]، والنداء فيقابله المضاف]**[٤] وشبهه، وغير مفرد وهي الجملة، وشبهها **[فَالمُفْرَدُ، نحوُ قولك: زَيْدٌ قَائِمٌ، وَالزَّيْدَان قَائِمَان، وَالزَّيْدُوْنَ قَائِمُوْنَ]**، وإنَّما كان هو الوصف مفردًا مع تحمله للضمير؛ لأنَّ اسم الفاعل مع مرفوعه لا يكون جملةً إلَّا إن أفاد فائدةً يحسن السكوت عليها[٥]، وهذا ليس كذلك، ثم المفرد إمَّا جامدٌ[٦] فلا يتحمل ضمير

---

(١) أنهاها ابن عقيل في الألفية إلى أربعة، وعشرين، وابن عصفور في كتبه المقرب إلى نيف، وثلاثين، وابن عنقاء في الدرر البهية إلى أربعة، وعشرين، وقد يجتمع في الشيء الواحد مسوغات، وأنت إذا بسطتها على طريقة ابن عقيل، وغيره أربت على المائة فتأمل، وقد قال جمع محققون كابن هشام، والمرادي: إنَّ مرجع المسوغات إلى التعميم، والتخصيص.
الكواكب الدرية على متممة الآجرومية ج١/ص٩٣/ ٩٤ .

(٢) تنبيه: هذا العنوان من وضعي لا من وضع الشارح.

(٣) أي: لا النافية للجنس.

(٤) ما بين القوسين ساقط من س.

(٥) نحوُ: أقائم الزيدان.

(٦) الجامد ما ليس صفة تتضمن معنى الفعل، وحروفه، نحوُ: هذا زيد، وهذا أسد =

المبتدأ إلَّا إنْ أُوِّلَ بالمشتق، نحوُ: زيدٌ أسد إذا أريد شجاع، وإمَّا مشتق[١] فيتحمل ضميره نحوُ: زيدٌ راكب[٢] إلَّا أن يرفع الظاهر نحوُ: قائم أبوه، وحيث تحمله[٣] فلا يبرز إلا إذا جرى الوصف على غير من هوله[٤] فيجب الإبراز سواء التبس، نحوُ: غلام زيدٍ ضاربه هو إذا كانت الهاء للغلام، أم لم يلتبس، نحوُ: غلام هند ضاربته هي[٥].

[وَغَيْرُ الْمُفْرَدِ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ]: شيئان في شبه الجملة، وشيئان فيها؛

= مشيرا إلى السبع، فأسد اسم جامد لا ضمير فيه ما لم يؤول بالمشتق؛ لأن الجامد لا يصلح لتحمل الضمير إلا على تأويله بالمشتق، والجامد إذا كان خبرا لا يحتاج إلى ذلك؛ لأنه يكفي في صحة الإخبار كونه صادقا على ما صدق عليه المبتدأ.
انظر يس على القطر ج١/ص٢٣٦ .

(١) المراد بالمشتق ما تضمن معنى الفعل، وحروفه، وقيل المراد بالجامد في هذا الباب، وباب النعت ما لم يؤخذ من مصدر للدلالة على حدث، وصاحبه، فتدخل أسماء الزمان، والمكان، والآلة، وبالمشتق ما أخذ من مصدر، ويستثنى المشتق الذي جرى مجرى الجامد فلا يتحمل ضميرا، نحوُ: هذه البطحاء.
انظر يس على القطر ج١/ص٢٣٧ .

(٢) وإنما تحمل ضمير؛ لأنه بمنزلة الفعل في المعنى فلابد له من مرفوع به فاعل أو نائب فاعل إمَّا ظاهر أو مضمرٌ، ولا يتحمل إلا ضميرًا واحدًا.

(٣) أي: وحيث تحمل المشتق ضميرا.

(٤) أي: على مبتدأ غير الاسم الذي الخبر له.
أمَّا إذا جرى الخبر على من هو له فيستتر وجوبا؛ لأن الإبراز موضوع لكون الخبر لغير من هو له فإذا وقع الإبراز مع كون الخبر لمن هو له لم يفهم منه إلا كون الخبر لغير من هو له هذا حيث يتأتى الإلباس أمَّا حيث لا يتأتى، نحوُ: زيد هند ضاربته هي فينبغي جواز إبراز هي على الفاعلية.
انظر حواشي يس على القطر ج١/ص٢٣٧ .

(٥) وإنما وجب الإبراز إذا كان اللبس مأمونا إجراء لهذا النوع من الخبر على سنن واحد.

فالشيئان في شبه الجملة: المجرور[١]، والظرف التام[٢]، والشيئان في الجملة: الفعل مع فاعله[٣] الظاهر والمضمر[٤]، والمبتدأ مع خبره[٥] المفرد أو خبره، وقد أردف ذلك بأمثلة على الترتيب؛ فقال: نحوُ: زيد في الدار، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: من الآية٢]، ﴿فَلِلَّهِ ٱلْحَمْدُ﴾ [الجاثية: من الآية٣٦]، ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ﴾ [الأحزاب: من الآية٢٣]، وزيدٌ عندك، ومنه قوله تعالى: ﴿أَعِندَهُ عِلْمُ ٱلْغَيْبِ﴾ [النجم: من الآية٣٥]، ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد: من الآية٤٣]، ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال: من الآية٤٢] والجار والمجرور والظرف متعلقان حينئذ بمحذوف وجوبا[٦] تقديره كائن أو مستقر أو كان أو استقر أو ما يليق بالمقام؛ لأنَّ كلَّ مقامٍ له مقالٌ. والأول اختيار جمهور

---

(١) أي: مع جاره.

(٢) التام هو الذي تتم به الفائدة من غير ملاحظة متعلقة بأن يكون متعلقه كونا عامًا، كالاستقرار، والحصول، والكون؛ إذ لا يخلو موجودٌ منها، وبهذا القيد خرج الناقصان، والناقص هو الذي لا يقيد مع عدم ملاحظة متعلقة بأن يكون متعلقه كونا خاصا، نحوُ: زيد بك، أو فيك، أو عنك، أي: واثق بك، أو راغب فيك، أو معرض عنك فلا يقع خبرا.

(٣) كأن ينبغي أنْ يقول مع مرفوعه، ليشمل نائب الفاعل، واسم كان وأخواتها إلا أنْ يراد بالفاعل الفاعل اللغوي، وأهل اللغة يسمون نائب الفاعل واسم كان وأخواتها فاعلا.

(٤) مستترا كان أو بارزًا، ويسمى هذا المجموع جملةً فعليةً، وهي المبدوءة بفعلٍ حقيقةً مثل: زيدٌ يقوم، أو حكمًا، نحوُ: زيدٌ لن يقوم.

(٥) ويسمى هذا المجموع جملة اسمية، وهي المبدوءة باسم حقيقة مثل: زيدٌ مجتهدٌ، أو حكمًا مثل: إنَّ زيدًا مجتهدًا.

(٦) فلا يجوز إظهاره في الكلام.

البصريِّين، وحجتهم أنَّ المحذوف هو الخبر في الحقيقة، والأصل في الخبر أن يكون مفردا[١]، والثاني اختيار الأخفش، والفارسي، والزمخشري، وحجتهم أنَّ المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف، ومحل الجار والمجرور، والأصل في العامل أن يكون فعلًا[٢]، ويتعلقان أيضًا بمحذوف وجوبا إذا وقعا صلةً أو صفةً أو حالًا، ويتعين (استقر) في الصلة، ويترجح الوصف في الباقي، واعلم أنَّ ظرف المكان يقع خبرًا عن الأشخاص وعن الأحداث، وظرف الزمان يقع خبرا[٣] عن الأحداث دون الأشخاص، نحوُ: زيدٌ اليوم[٤]، فإن حصلت فائدةٌ جاز[٥]، كأن يكون المبتدأ عامًّا والزمان خاصًّا؛ نحوُ: نحن في شهر كذا، وأمَّا قولهم: الليلة الهلال[٦]؛ فهو على حذف مضافٍ[٧]، والتقدير: الليلة طلوع

---

(١) قال الفاكهي: وصححه في الأوضح.
حاشيته على قطر الندى ج١/ ص٢٤٢ .

(٢) قال الشيخ الفاكهي: ورجحه ابن الحاجب بوجوب تقديره في الصلة.
حاشيته على قطر الندى ج١/ ص٢٤٣ .

(٣) منصوبًا كان أو مجرورًا بفي ، بل أو مرفوعًا فالمراد باسم الزمان أعم من الظرف اصطلاحًا.

(٤) لأن من شأن الذوات الاستمرار في جميع الأزمنة فلا فائدة في الإخبار عنها بزمنٍ مخصوص؛ لأنَّه لا فائدة لتخصص شيءٍ بزمانٍ هو في غيره حاصل مثله.

(٥) التعليل بعَدم الفائدة إمَّا بناء على أنَّه يشترط في الكلام الفائدة أو المقصود بيان الكلام المعتد به لا مطلق الكلام أو بناء على أنَّه يعتبر في الفائدة الوضعية أن يكون الحكم مظنة أنْ يجهل، وتقصد إفادته، والذوات التي لا تتجدد، لكونها معلومه الوجود في سائر الأزمنة ليست كذلك، بخلاف ما يتجدد، كالورود بخلافها باعتبار الأمكنة؛ لأن وجودها يعم الأزمنة، ولا يعم الأمكنة.
انظر يس على قطر الندى ج١/ ص٢٤٦ .

(٦) أي: من كل مثالٍ ظاهره فيه إخبار باسم الزمان عن الجوهر.

(٧) المضاف في الحقيقة هو المبتدأ فالإخبار في الحقيقة إنما هو عن اسم المعنى لا عن الجوهر.

الهلال[١]، [وَزَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ] فجملة قام أبوه فعليَّة محلها رفع خبرِ لزيد، ومنه: ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ﴾ [الأحزاب: من الآية٤]، ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ۝٢﴾ [الرحمن: من الآية١]، [وَزَيْدٌ جَارِيَتُهُ ذَاهِبَةٌ] فزيد مبتدأ أول، وجاريته مبتدأٌ ثانٍ، وذاهبةٌ خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني، وخبره في موضع رفع خبر المبتدأ الأول، وتقول: زيدٌ أبوه غلامه منطلقٌ، ففيه ثلاثة مبتدآتٍ، ومنطلقٌ خبر الثالث، والثالث، وخبره خبر الثاني، والثاني، وخبره خبر الأول، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى﴾ [الكهف: من الآية٣٨] التقدير لكن إنا هو الله ربي فحذفت همزة إنَّ تخفيفًا، وأدغمت النونات للتماثل، فلكن حرف عطفٍ واستدراك، وأنا ضمير رفع منفصل مبتدأ مبني، وهو كذلك مبتدأ ثاني، والله مبتدأ ثالث، وربي خبره، والثالث وخبره خبر الثاني، والثاني، وخبره خبر الأول، والمجموع: جملة كبرى فقط، وغلامه منطلقٌ جملةٌ صغري فقط، وأبوه غلامه منطلق [**كبرى باعتبار ما بعدها، وصغرى باعتبار ما قبلها، والجملة الكبرى**][٢] هي التي خبرها جملة[٣]، والصغرى هي الواقعة خبرا[٤]، فالجملة هنا محلُّها رفع على أنَّها خبر، وكذلك في خبر إنَّ، وأمَّا في بابي

---

(١) وقيل: لا تأويل بل الليلة خبر عن الهلال لشبهه باسم المعنى من حيث إنَّه يحدث في وقت دون آخر.

(٢) ما بين القوسين ساقط من س.

(٣) ولم تقع هي خبرًا.

(٤) والمحتملة لهما ما وقع خبرها جملةً، وكانت خبرًا.

كان وظننت فمحلها نصبٌ المحليَّة[١]، والحاليَّة محلها نصبٌ[٢]، والمضاف إليها محلُّها جرٌّ[٣]، والواقعة نعتا محلُّها بحسب منعوتها[٤]، والواقعة جوابًا لشرطٍ جازم محلها الجزم؛ إذا كانت مقرونةً بالفاء[٥] أو بإذا الفجائية[٦].

والجملُ الَّتي لا محلَ لها من الإعراب؛ لأنَّها لم تحل محل المفرد سبعٌ:

---

(١) أي: الجملة المحلية بالقول أو مرادفة فالأول نحوُ: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مريم: من الآية٣٠]، والثانية مثالها: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ لَكُمُ الدِّينَ﴾ [البقرة: من الآية١٣٢]، وكقوله تعالى: ﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ﴾ [القمر: من الآية١٠] بكسر الهمزة، فهذه الجمل في محل نصب اتفاقًا، والبصريُّون يقولون: بقول مقدر، وقال الكوفيون: بالفعل المذكور.

(٢) وذلك نحوُ: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ۝٦﴾ [المدثر: ٦]، ونحوُ ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ﴾ [النساء: من الآية٤٣]، ومنه صلى الله عليه، وسلم [اقرب ما يكون العبد من ربه، وهو ساجد].

(٣) كقوله تعالى: ﴿وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدتُّ﴾ [مريم: من الآية٣٣]، ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ ۝٣٥﴾ [المرسلات: ٣٥]، وقوله تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ﴾ [البقرة: من الآية١٤٩].

(٤) مثالها في الرفع قوله: ﴿مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ﴾ [البقرة: من الآية٢٥٤] مثالها في النصب: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: من الآية٢٨١] مثالها في الجر: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾ [آل عمران: من الآية٩].

(٥) مثالها: ﴿مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ۝١٨٦﴾ [الأعراف: ١٨٦]، ولهذا قرئ، ويذرهم بالجزم عطفًا على المحل.

(٦) مثالها: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: من الآية٣٦]، والفاء المقدرة كالموجودة، كقوله: [من يفعل الحسناتِ الله يشكرها]. أي: فالله يشكرها.

إحداها: الابتدائيّة: وتسمّى أيضًا المستأنفة[١]، نحوُ قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١﴾ [الكوثر: ١]، ﴿قُلْ سَأَتْلُوا۟ عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا﴾ [الكهف: من الآية٨٣]، ومنها ﴿لَا يَسَّمَّعُونَ﴾ [الأعراف: من الآية١٠٠] بعد قوله ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ ۝٧﴾ [الصافات: ٧][٢]، ﴿إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [يس: من الآية٧٦] بعد قوله ﴿وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [يونس: من الآية٦٥][٣].

الثانية: المعترضة بين شيئين[٤]، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓا۟ إِنَّمَآ أَنتَ مُفْتَرٍۭ﴾ [النحل: من الآية١٠١][٥]، ﴿۞ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ۝٧٥﴾ [الواقعة: ٧٥] الآية، فإن قوله: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ ۝٧٧﴾ [الواقعة: ٧٧] جواب ﴿۞ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ۝٧٥﴾ الآية، [الواقعة: ٧٥]، وما بينهما اعتراضٌ[٦]،

---

(١) وتسميتها بالمستأنفة أوضح من الجملة الابتدائية تطلق أيضا على الجملة المصدرة بالمبتدأ، ولو كان لها محل.

(٢) قال ابن هشام: فإن الذي يتبادر إلى الذهن أنّه - أي: يسمعون صفة لكل شيطان أو حال منه، كل منهما باطل إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع إنّما هي للاستئناف النحوي.

مغني اللبيب ج٢/ ص٨١٦ .

(٣) قال ابن هشام: فإنّه ربما يتبادر إلى الذهن أنّه محكي بالقول، وليس كذلك؛ لأن ذلك ليس مقولًا لهم.

مغني اللبيب ج٢/ ص٨١٧ .

(٤) أي: شيئين متلازمين لإفادة الكلام المعترضة في أثنائه تقوية أي: توكيدًا.

(٥) وهذا معترضةٌ بين الشرط، وجوابه.

(٦) وهذا مثال للمعترضة بين القسم وجوابه.

وفي أثنائه اعتراضٌ آخر، وهو ﴿لَوْ تَعْلَمُونَ﴾ [الواقعة: من الآية٧٦][١] فإنَّه معترضٌ بين الموصوف وصفته، وهما قسمٌ وعظيمٌ.

الثالثةُ: التفسيرية، وهي الفضلة[٢] الكاشفة[٣] لحقيقيّة ما تلته، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَٰذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الأنبياء: من الآية٣] فجملة الاستفهام مفسرةٌ للنَّجوى[٤] ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴿٥٩﴾﴾ [آل عمران: ٥٩] فجملة خلقه تفسير آدم[٥].

الرابعة: المجاب بها القسم، نحوُ قوله تعالى: ﴿يس ﴿١﴾ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ ﴿٢﴾ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴿٣﴾﴾ [يس: من الآية١]، ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾ [الأنبياء: من الآية٥٧]، ومنه ﴿لَيُنبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ﴾ [الهمزة: من الآية٤]، ﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللَّهَ مِن قَبْلُ﴾ [الأحزاب: من الآية١٥]

---

(١) هذا مثال للمعترض بين الموصوف وصفته.

(٢) قال الدسوقي: وهي الفضلة أي: التي لا محل لها من الإعراب.
حاشيته على المغني ج٢/ ص٨٤٦ .

(٣) خرج بذلك جملة الصلة فإنها مبينه لحال ما تليه لا لحقيقته، على أنها ليست فضلة فهي خارجة بالجنس.

(٤) قال ابن هشام: وهل هنا للنفي، ويجوز أنْ تكون بدلا منها إن قلنا: إنَّ ما فيه معنى القول يعمل عمل الجمل، وهو قول الكوفيين.
مغنى اللبيب ج٢/ ص٨٥٠ .

(٥) وهذا التشبيه لا باعتبار ما يعطيه ظاهر اللفظ؛ لأن ظاهر اللفظ أنَّ التشبيه في أنَّ عيسى خلق من تراب كآدم، وليس مرادا، بل المراد أنَّ مثل عيسى كمثل آدم في كون كلٍّ مخالفا للعادة، وهو التولد بين أبوين.

يقدر لذلك، وما أشبه القسم[١].

الخامسة: الواقعة جوابًا لشرطٍ غير جازم[٢] كجواب لو، ولولا، وكيف، أو جازم لم تقترن بالفاء[٣]، ولا بإذا الفجائيّة، نحوُ: إنْ تقم أقم، وإن قمتَ قمتُ.

السادسة: الواقعة صلة لاسم، نحوُ: جاء الذين قام أبوه[٤]، أو لحرفٍ: نحوُ: عجبت مِمَّا قمت[٥] أي: من قيامك.

السابعة: التابعة[٦] لما لا محل لها، نحوُ: قام زيد، ولم يقم عمرو إذ قدرت الواو عاطفة[٧] لا واو الحال[٨].

واعلم أنَّ الجملة الخبريَّة التي لم يطلبها عاملٌ لزومًا إن وقعت بعد

---

(١) ويدل لكون جواب القسم مقدر اللام: التوكيد بالنون.

(٢) أي: سواء اقترن بالفاء أم لا.

(٣) أمَّا لو اقترن بالفاء أو بإذا لكان محلها جزم، نحوُ: إن جاءني فأنا أكرمه أو فإذا زيد يكرمه، والحق أنَّ جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقا كان الشرط جازمًا أو غير جازم كان ذلك الجواب غير مقترن بإذا أو الفاء أو كان مقترنا بأحدهما.
الدسوقي على المغني ج٢/ ص٨٦٤ .

(٤) فالذي في موضع رفع، والصلة لا محل لها.

(٥) فما في موضع جر، والصلة لا محل لها.

(٦) أي: الواقعة بعد ما لا محل له.

(٧) أي: إنَّ الجملة الثانية لا محل لها إذا قدرت الواو عاطفة، لأنها عطفت الثانية على الأولى، والأولى لا محل لها؛ لأنها ابتدائية فتكون الثانية كذلك.

(٨) أي: وإلا كان محل الثانية نصبا.

نكرةٍ محضةٍ فهي نعتٌ لها[١]، أو بعد معرفةٍ محضةٍ فهي حالٌ منها[٢]، أو بعد غير المحض منها فمحتملةُ الوجهين[٣]، ولذلك مع وجود المقتضى[٤] وانتفاء[٥] المانع، وكذلك الظرف والجار والمجرور[٦]، وغير المحضة في التنكير: النكرة المضافة إلى مثلها أو المنعوتة به، والمحلي بأل الجنسيّة لفظةٌ معرفةٌ ومعناه نكرةٌ.

ولابُدَّ في الجملة الواقعة خبرًا أو نعتًا أو صلة لاسم أو حالًا أو مفسرةً لعامل الاسم المشتغل عنه من رابطةٍ، يربطها بما قبلها؛ لئلا يبقى الكلام

---

(١) مثال ذلك قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ﴾ [الاسراء: من الآية٩٣]، و﴿لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ﴾ [الأعراف: من الآية١٦٤]، و﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ﴾ [البقرة: من الآية٢٥٤].

(٢) مثال ذلك: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ۝٦﴾ [المدثر: ٦]، و﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: من الآية٤٣].

(٣) مثال ما بعد النكرة: ﴿وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [الأنبياء: من الآية٥٠] فلك أن تقدر الجملة صفة للنكرة، وهو الظاهر، ولك أن تقدرها حالا عنها؛ لأنها قد تخصصت بالوصف، وذلك يقربها من المعرفة، ومثال المحتمل لهما بعد المعرفة قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ [الجمعة: من الآية٥] فإن المعرف الجنسي يقرب في المعنى من النكرة فيصح تقدير [يحمل] حالا أو وصفا ومثله.

(٤) المقتضى هو صحة عمل العامل في صاحب الحال أو الموصوف في الصفة، والحال.

(٥) أي: المانع الذي يمنع من الوصفية أو الحالية.

(٦) أي: إنَّ الظرف، والجار، والمجرور بعد النكرة المحضة صفة، نحوُ: [رأيت طائرا فوق الغصن]؛ لأنها تعد نكرة محضة، وحال في نحوُ [الهلال بين السحاب] أو في الأفق؛ لأنهما بعد معرفة محضة، ومحتملان لهما في نحوُ: يعجبني الزهر في أكمامه، والثمر على أغصانه؛ لأن المعرف الجنسي كالنكرة، وفي نحوُ: [هذا ثمر يانع على أغصانه]؛ لأن النكرة الموصوفة كالمعرفة.

منفيًا بعضه من بعض، والرابط في الخبريَّة أحد أمور:

الأول: ضمير المبتدأ، وهو الأصل[١] كالهاء من أبوه في مثال الفعل مع فاعله[٢]، والهاء من جاريته في مثال المبتدأ مع خبره[٣]، وقد يحذف إن أمن اللبس، نحوُ قراءة ابن عامر ﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [النساء: من الآية٩٥] أي وعده الله[٤]، وقولك السموان منوان بدرهم أي: منه.

الثاني: عود المبتدأ بلفظه[٥]، نحوُ: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ۝٢﴾ [الحاقة: من الآية١]، ﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ ۝٢٧﴾ [الواقعة: ٢٧].

الثالث: إشارةٌ إليه، نحوُ قولهِ تعالى: ﴿كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱسْتَكْبَرُوا۟ عَنْهَآ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾ [الأعراف: من الآية٣٦][٦]، وقوله ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: من الآية٢٦] إذ قدِّرَ ذلك مبتدأ ثانيًا لا نعتًا

---

(١) ولهذا يربط به مذكورا كزيد ضربته، ومحذوفًا نحوُ: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: من الآية٦٣] إذا قدر لهما ساحران.

(٢) كزيد قام أبوه.

(٣) كزيد جاريته قائمة.

(٤) وحذف الضمير إذا كان فيه كلمة [كل] متنازعٌ فيه حكى ابن مالك الإجماع على منع حذفه، ونقل غيره: أنَّ مذهب البصريين المنع، ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر، وسلك الأدب ابن أبي الربيع فقال: جاء في الشعر، وفي قليل من الكلام، كقراءة ابن عامر، وحكى الصفار عن الكسائي، والفراء إجازة ذلك.
حاشية الدسوقي على مغني ابن هشام ج٢/ ص١٠٣٧.

(٥) وأكثر وقوع ذلك في مقام التهويل، والتفخيم.

(٦) قوله: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: من الآية٣٩] مبتدأ، وخبر، والجملة خبر ثان.

للباس[١].

الرابع: عموم يشمله[٢]، نحوُ: زيدٌ نعم الرجل[٣].

الخامس: عَطْفٌ بالفاء خاصةً لذات الضمير على الخالية منهُ، أو بالعكس، نحوُ قول الشاعر:

وإنسَان عَيْنِي يَحْسِرُ الماءَ تَارَةً فَيَبْدُوْا تَارَاتٍ يُحَمُّ فَيُغْرَقُ[٤]

قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: من الآية٦٣][٥].

السادس: كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى، نحوُ قوله تعالى ﴿هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الاخلاص: من الآية١] إذ قُدِّرَ هو ضمير الشأن.

---

(١) أي: على قراءة من رفع لباس، وأن ذلك مبتدأ إمَّا على قراءة النصب عطفا على لباس، وهي سبعية أيضا أو الرفع على أنّه بدل أو عطف بيان، أو نعت كما جوزه الفارسي، وتبعه أبو البقاء، وجماعة بناء على أنّ النعت قد يكون أعرف من المنعوت فالخبر مفرد.
حاشية الصبان على الأشموني ج١/ص١٩٦ .

(٢) أي: يشمل المبتدأ.

(٣) فالرجل أعم من زيد، لأن أل في فاعل نعم للجنس.

(٤) قاله ذو الرمة غيلان، وهو من قصيدة من الطويل، وإنسان عيني كلام إضافي مبتدأ، وهو المثال الذي يرى في السواد، وخبره يحسر الماء أي يكشف بالحاء المهملة، وتارة نصب على المصدر، والربط عطف الجملة المحتوية على خبر المبتدأ عليها بفاء السببية المصيرة للجملتين كالشيء الواحد.
انظر حاشية الصبان مع الأشموني ج١/ص١٩٦، حاشية الدسوقي على المغني ج٢/ ص١٠٤٣ .

(٥) الآية مثال لعطف الجملة الخالية من الضمير على المشتملة عليه.

والأصل في الخبر التأخير، كالأمثلة[١]، وقد يجب ذلك إذا خيف إلتباسه بالمبتدأ بأنْ كانا معرفتين أو متساوين، ولا قرينة، نحوُ: زيدٌ أخوك، وأفضل من زيدٍ أفضلُ من عمروٍ، والتباس المبتدأ بالفاعل، نحوُ: زيدٌ قام، أو اقتران بإلَّا لفظًا، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: من الآية١٤٤]، أو معنى، نحوُ: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٌ﴾ [هود: من الآية١٢][٢] أو كان المبتدأ مستحقا للتصدير إمَّا بنفسه كأن يكون اسم شرطٍ، أو استفهامٍ، أو كم الخبريَّة، أو ما التعجبيَّة[٣]، نحوُ: من يقم أقم معه، ومن عندكَ، وكم غلام لي، وما أحسن زيدا، أو بغيره إمَّا متقدمًا عليه، كأن تدخل عليه لام الابتداء، نحوُ: لزيدٌ قائمٌ، أو متأخرًا عنه، كأن أضيف إلى اسم شرط أو استفهام أو كم [الخبريَّة[٤]،

---

(١) لأن الخبر يشبه الصفة من حيث إنَّه موافق في الإعراب لما هو له أي: للمبتدأ الذي هو خبر له.

(٢) إذ لو قدم الخبر، والحالة هذه لانعكس المعنى المقصود، ولإشعار التركيب حينئذ بانحصار المبتدأ فإن قلت المحذور منتف إذا تقدم الخبر المحصور بإلا مع إلا، قلت هو كذلك إلا أنهم ألزموه التأخير حملا على المحصور بإنما.
الأشموني على الألفية ج١/ ص٢١١ .

(٣) وإنما وجب تقديمها؛ لأنها تدل على نوع الكلام، والحكمة تقتضي تقديم ما يدل على نوع من.أنواع الكلام ليعمله السامع من أول الأمر، وينتفي التحير الذي يحصل له لو قدم غيره؛ لاحتمال الكلام حينئذ كل نوع من أنواع الكلام.
انظر الصبان ج١/ ص٢١٢ .

(٤) لأنه استحق التصدير لاكتسابه الاستفهام، والشرط بالإضافة إلى اسم الاستفهام، واسم الشرط، فالشرط، والجواب حينئذ للمضاف لا للمضاف إليه، وعليه فمن مجردة في هذه الحالة عن الاستفهام، والشرط لخلعها ذلك على المضاف.
انظر حاشية الصبان على الأشموني ج١/ ص٢١٢ .

نحوُ: غلام كم رجلٍ عندكم، أو مشبهًا][1] بمستحقه[2]، نحوُ: الذي يأتي فله درهمٌ، فإن المبتدأ هنا مشبهٌ باسم الشرط؛ لعمومه، واستقبال الفعل الذي بعده، وكونه سببًا لما بعده[3]، وقد يتقدمُ جوازًا، نحوُ: في الدار زيد[4]، ووجوبًا كأن يكون لازم المصدريّة كأن يكون اسم استفهام أو كم الخبريّة، نحوُ: أيُّ رجل أنت، وكم درهم مالك، ومضاف إلى لازمها نحوُ: غلامُ أي رجل أنت، وصاحب كم غلام أنت[5]، أو يوقع تأخره في لبسٍ ظاهرٍ، نحوُ: في الدار رجلٌ، وعندي أمرأةٌ، وقصدك غلامُه رجلٌ، وعندي إنّك فاضلٌ، فإن تأخر الخبر في الثلاثة الأول يوقع في إلباس بالصفة[6]، وإنّما لم يجب تقدمه في نحوُ: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى

---

(١) ما بين القوسين ساقط من س.

(٢) أي: مشبها بما يستحق التصدير.

(٣) فالفاء إنما دخلت في الخبر، لشبهه بالجزاء، والجزاء لا يتقدم على الشرط.

(٤) الجمهور يوجبون في نحو هذا الابتداء، والأخفش، والكوفيون يجيزون ذلك، وأن يكون المرفوع فاعلا؛ لأن الاعتماد عندهم ليس بشرط.

(٥) قال الشيخ يس: شرطه ابن مالك في الكافية الكبرى، وابن الحاجب أن يكون مفردا، فلو كان جملة جاز تأخيره نحوُ: زيد أين أبوه إذ لا يبطل بتأخيره صدارته لجملته؛ إذ خبر المبتدأ الأول ليس له الصدر بل لجزئه، وهو أين؛ لأن ما يقتضي صدر الكلام يكفيه أن يقع صدرا لجملته بحيث لا يتقدم عليه شيء من ركني الجملة، ولا ما صار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها كأن، وسائر ما يحدث معنى من المعاني في الجملة التي تدخلها فلا يقال: إنّ من تضربه أضربه، وإنما جاز الذي تضربه يضربك؛ لأن الموصل لا يؤثر في صلته.
حواشي يس على شرح الفاكهي على القطر ج١/ ص٢٥٢ .

(٦) إذ لو قلت: رجل في الدار، وأمرأة عندي، ورجل قصدك غلاماه احتمل أنْ يكون التابع خبرا للمبتدأ، وأن يكون نعتا له؛ لأنّه نكرة محضة، وحاجة النكرة إلى التخصيص، ليفيد الإخبار عنها فائدة يعتد بمثلها أكد من حاجتها إلى الخبر.

عِندَهُۥ﴾ [الأنعام: من الآية٢]، ولأن النكرة لمَّا وصِفَتْ كان الظاهر أنَّه خبرٌ، وتأخره في الأخير[١] يوقع في إلباس أن المفتوحة بإن المكسورة، أو يقترن المبتدأ بإلَّا لفظًا[٢] أو معنى[٣] أو يتصل بالمبتدأ ضميرٌ يعود على بعض الخبر نحوُ قوله تعالى: ﴿أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد: من الآية٢٤]، وقولُ الشاعر:

أَهَابَكَ إِجْلَالًا وَمَا بِكَ قُدرةٌ عَلَيَّ وَلَكِنْ مِلءُ عَيْنٍ حَبِيبِهَا[٤]

تَعدُّدُ الخَبَرِ[٥]

وقد يتعدد[٦] الخبر نحوُ قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: من الآية١٤].

---

(١) وهو عندي أنك فاصل.

(٢) كمالنا إلا إتباع أحمدا عليه الصلاة، والسلام.

(٣) مثال المعنوي: إنما قائم زيد، إذا لو أخر لأوهم الانحصار في الخبر، وإنما لم يقدم المحصور بإلا معها، وإن انتفى المحذور حملا على المحصور بإنما وطردا للباب.

(٤) قاله نصيب بن رياح الأكبر، وكان عبدا أسود شاعرا إسلاميا حجازيا من شعراء بني مروان، ونصيب الأصغر هو مولى المهدي، وهو من الطويل، والشاهد فيه (ملء عين حبيبها) حيث يجب فيه تأخير المبتدأ؛ إذ لو قدم يلزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وذلك لا يجوز.

(٥) تنبيه: العنوان من وضعي. م.

(٦) لأن الخبر كالنعت فجاز تعدده ثم التعدد على ثلاثة أنواع أحدها:
أن يتعدد لفظا ومعنى لا لتعدد المخبر، وعلامة النوع صحة الاقتصار على كل واحد من الخبرين أو الإخبار، نحوُ: زيد فقيه شاعر كاتب فإذا استعملته بالعطف جاز اتفاقا.
ثانيها: أن يتعدد لفظا لا معنى؛ لقيام المتعدد فيه مقام خبر واحد، نحوُ: هذا حلو حامض، ولا يجوز في هذه العطف؛ لأن مجموعه بمنزلة الخبر الواحد إذ المعنى هذا مر.
ثالثها: أن يتعدد لتعدد صاحبه، نحوُ: بنوك فقيه وشاعر وكاتب.

بَابُ العَوَامِلِ الدَّاخِلَة عَلَى المُبْتَدَأ وَالخَبَرِ(١)(٢)

وتسمى النواسخ لأنها تدخل على المبتدأ فتنسخ(٣) عمل الابتداء فيه؛ لأنها(٤) عامل لفظي والابتداء معنوي ولا يصح قيام المعنوي مع وجود اللفظي لقوته، [وَهِيَ] هنا(٥) [ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ]: [كَان وَأَخَوَاتُها(٦)، وإنَّ وَأَخَواتُها، وَظَنَنتُ وَأَخَوَاتُها(٧)، فَأَمَّا كَان، وَأَخَوَاتُهَا فَإنها تَرْفَعُ الاسْمَ] أي المبتدأ ويسمى اسمها حقيقة(٨) وفاعلها مجازا [وَتَنْصبُ الخَبَرَ] أي: خبر

---

(١) أي في الأغلب فلا يرد أفعال الصيرورة فإنها تدخل على المبتدأ والخبر، نحوُ: صار زيد مصليا فإنَّه يقال: زيد مصل، وتارة لا تدخل عليهما، نحوُ: يصير الفقير غنيا فإنَّه لا يقال: الفقير غني مع إبقاء معناه فإنَّه فاسد، ولا يرد أيضا أفعال التصيير فإنها تارة تدخل عليهما، نحوُ: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: من الآية١٢٥] فإنَّه يقال فيه: إبراهيم ﷺ خليل الله، تارة لا تدخل عليهما، كجعلت الفقير غنيا فإنَّه لا يقال: الفقير غني، ومثله صير الله المعدوم موجودا أو جعلت المحتاج غنيا.

(٢) تنبيه: العنوان من وضع المصنف صاحب المتن. م.

(٣) والنسخ الإزالة.

(٤) هذا تعليل لإزالة هذه العوامل حكم المبتدأ، والخبر.

(٥) قوله: هنا أي: في هذا الكتاب لا حاجة إليه؛ لأنها في كتاب كذلك.

(٦) أي: نظائرها شبه النظائر بالأخوات بجامع المجانسة، فاستعير الأخوات للنظائر على وجه الاستعارة التصريحية الأصلية سميت أصلية؛ لجريانها في الجامد، وتصريحية لأنَّه صرح بالمشبه به.

(٧) وقدم كان وأخواتها على إنَّ وأخواتها؛ لأنها أفعال والأصل في العمل لها، وقدم إنَّ وأخواتها على ظننت وأخواتها مع كونها أفعالا؛ لأن أحد الجزأين باق معها على الأصل وهو الخبر.

(٨) تسمية المرفوع اسمها والمنصوب خبرها تسمية اصطلاحية خالية عن المناسبة؛ لأن زيدا في: كان زيد قائما اسم للذات لا لكان، وكذا المنصوب ليس خبرا لها حقيقة، وإنما هو خبر لاسمها حقيقة؛ لأنها أفعال ولا خبر عنها.

المبتدأ، ويسمى خبرها حقيقة ومفعولها مجازا، وسميت هذه الأفعال ناقصة، قال الأكثرون: لأنها نقص من دلالتها الحدث، وهو المصدر فجعلوا لها خبرا عوضا عما فاتها من الدلالة على الحدث، وبيان ذلك أنَّ نحوَ: دخل زيد يدل على مصدر وزمان، ونحوُ: كان زيد يدل على زمان من غير حدث فسميت ناقصة لذلك[1]، والصحيح: أنَّ تسميتها بذلك؛ لعدم اكتفائها بالمرفوع،

---

(١) وأبطل ابن مالك مذهب الأكثرين بعشرة أمور:
الأول: أنَّ الحكم بكونها أفعالا يستلزم دلالتها على الحدث؛ لأن الحدث جزء ماهية الفعل.
الثاني: لو دلت على الزمان فقط لأمكن تركيب جملة من بعضها ومن اسم معنى.
الثالث: لو لم تكن دالة على الحدث لم يميز بعضها عن بعض.
الرابع: لو لم تكن دالة عليه لم تدخل عليها أنْ المصدرية، نحوُ: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ﴾ [الأعراف: من الآية٢٠) -، ولم ينطق في بعضها بالمصدر الصريح.
الخامس: لو لم تدل عليه لم يبن منها اسم فاعل؛ لأنه لا دلالة له على الزمان بل الحدث.
السادس: أنها لو لم تدل عليه لم يبن منها أمر؛ لأنه لا ينبني مما لا دلالة فيه على الحدث.
السابع: أنَّ دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالته على الزمان، لأن الأولى لا تتغير بالقرائن بخلاف الثانية فالأولى أولى بالبقاء.
الثامن: أنَّ من جملتها دام، ومن شرط إعمالها تقدم المصدرية، ومن لوازم ذلك تقدير المصدر.
التاسع: من جملتها انفك، ولابد معها من نافٍ فلو لم تدل على الحدث الذي هو الانفكاك لزم أنْ يكون معنى ما انفك زيد غنيا، ما زيد غنيا وقتا من الأوقات الماضية، وذلك نقيض المراد.
العاشر: الأصل في كل فعل الدلالة على الحدث فالحكم بالخروج عن الأصل لا يقبل بلا دليل.
حواشي يس على الفاكهي على قطر الندى ج٢/ص١٤ .

ودعوى عدم دلالتها على الحدث مردودة[١]، وإنما عملت العمل المذكور لشبهها بالأفعال المتعدية في أنَّ كلا منهما فعل يطلب اسمين [وَهِيَ] ثلاثة عشر فعلا على ما ذكره: قسم منها يعمل هذا العمل بلا شرط، وهي ثمانية: كان، وليس، وما بينهما[٢]، وقسم يعمله بشرط تقدم نفي أو شبهه أي: نهي أو دعاء، وهو أربعة: زال، وانفك، وفتئ، وبرح ولذلك أتى بها مقترنة بما النافية، وقسم يعمله بشرط تقدم ما المصدرية الظرفية، وهو: دام، وكذا ذكرها مقترنة بها.

(كان) وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر[٣] في الماضي[٤] إمَّا مع الدوام، والاستمرار، نحوُ: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: من الآية٩٦]، ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان: من الآية٥٤]، ﴿إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًا﴾، وإمَّا مع الانقطاع، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾ [هود: من الآية٧][٥]، وقد تطلق ويراد بها الحال، كقوله تعالى

---

(١) قال الفاكهي: وهذا الخلاف يبني عليه خلاف من أنها هل يتعلق بهما الظرف والجار والمجرور أم لا، فمن قال بدلالتها على الحدث أجاز تعلقها بها، ومن قال لا يمنع ذلك. شرح الفاكهي على القطر ج٢/ ص١٤ .

(٢) ما بينهما أمسى، وأصبح، وأضحى، وظل، وبات، وصار.

(٣) بالخبر أي: بمصدر الخبر، فالكلام على حذف مضاف.

(٤) إذا كان العامل كان كما مثل أمَّا إذا كان العامل يكون فهي لا تصاف المخبر عنه بمصدر الخبر في الحال والاستقبال.

(٥) قال الشيخ العطار: نبه الرضي على أنَّ الدوام إنما يستفاد من قرينة خارجية، وهي في هذا المثال وجوب كون الله غفورا ا.هـ، وحينئذ فالدوام خارج عن مدلول كان إذ معناها الثبوت فيما مضى، وكونه يدوم ويستمر لادلالة لكان عليه.
حاشية العطار على شرح الأزهرية ص٨٣ .

﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: من الآية٢٩]، وتطلق، ويراد بها الاستقبال، كقوله تعالى: ﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [المعارج: من الآية٤]، [ثُمَّ هِيَ] على قسمين: ناقصة، وهي التي تفتقر إلى خبر كما تقدم، وتامة، وهي التي تكتفي بمرفوعها، وتكون بمعنى حدث أو وجد، كقوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: من الآية٢٨٠] أي: إن حدث أو وجد ذو عسرة[١]، وقد يقع حينئذ بعد كان المبتدأ والخبر مرفوعين، وفي مكان ضمير يسمى ضمير الشأن إذا كان لمذكر، وللقصة إن كان لمؤنث، كقوله:

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ[٢]

فالناس مبتدأ، وصنفان خبره، وهذه الجملة في موضع نصب على أنّها خبر كان، واسمها مستقر، والتقدير إذا مت كان الشأنُ الناس صنفان.

[وَأَمْسَى]، وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر[٣] في المساء[٤]، نحوُ:

---

(١) وقيل: هي في الآية ناقصة أي: وإن كان ذو عسرة غريما لكم، فحذف الخبر لدلالة السياق عليه.

(٢) قاله العجير بن عبد الله السلولي، وهو من قصيدته، والمعنى إذا مت كان الناس نوعين نوع منهم يشمت فيّ، ونوع يثنى على بالذي كنت أصنعه في حياتي، والشاهد في قوله: كان الناس صنفان حيث وقع اسم كان ضمير الشأن، ويروي صنفين على أنْ يكون الناس اسم كان فلا شاهد حينئذ.
شواهد الأشموني للبدر العيني ج١/ ص٢٣٩ .

(٣) أي: بمصدر الخبر فالكلام على حذف مضاف.

(٤) المساء بالمد من الزوال إلى الغروب نقيض الصباح.

أمسى زيد كريما[١]][٢].

[وَأَصْبَحَ]، وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر[٣] في الصباح[٤] نحوُ: أصبح عمرو مسرورا[٥].

[وَأَضْحَى]، وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر[٦] في الضحى[٧]، نحوُ: أضحى زيد غنيا[٨].

[وَظَلَ][٩] بالظاء المعجمة المشالة[١٠]، وهي لاتصاف المخبر عنه بالخبر[١١] نهارا، نحوُ: ظل بكر معلمًا[١٢]، ويجوز في كان وأمسى

---

(١) ثبت له الكرم وقت المساء.

(٢) ما بين القوسين ساقط من س.

(٣) أي: بمصدر الخبر فالكلام على حذف مضاف.

(٤) الصباح من الفجر إلى الزوال.

(٥) ثبت له السرور وقت الصباح.

(٦) أي: بمصدر الخبر فالكلام على حذف مضاف.

(٧) الضحى بضم الضاد، والقصر، وهو من الشروق إلى قبيل الزوال.

(٨) ثبت له الغني في وقت الضحى.

(٩) ظل من باب تعب، والمصدر الظلول قال الخليل: العرب لا تقول ظل لعمل يكون بالنهار، ووجهه أنَّ ظل مشتق من الظل فلا تستعمل ظل، إلا في الوقت الذي فيه ظل، وهو من طلوع الشمس إلى غروبها.
حاشية العطار على الشيخ خالد الأزهري ص٨٣ .

(١٠) المشالة أي: المشال عليها الألف، والنقطة فرقا بالأول بينها، وبين الضاد المعجمة، والثانية بينها، وبين الهاء المهملة.

(١١) أي: بمصدر الخبر فالكلام على حذف مضاف.

(١٢) أي: ثبت له التعليم جميع النهار.

وأصبح وأضحى وظل أنْ تستعمل بمعنى صار، كقوله تعالى: ﴿وَبُسَّتِ ٱلْجِبَالُ بَسًّا ۝٥ فَكَانَتْ هَبَآءً مُّنۢبَثًّا ۝٦ وَكُنتُمْ أَزْوَٰجًا ثَلَٰثَةً ۝٧﴾ [الواقعة: من الآية٥]، وقول الشاعر:

أَمْسَتْ خَلاءً وَأَمْسَى أَهْلُها احْتَمَلُوا أَخْنَى عَلَيْهَا الذِي أَخْنَى عَلَى لُبَدِ[1]

وقوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ [آل عمران: من الآية١٠٣].

وقول الشاعر:

أَضْحَى يُمزِّقُ أثْوَابِي وَيَضْرِبُنِي أَبْعَدَ شَيْبِي يَبْغِي عِنْدِي الأَدَبَا[2]

وقوله تعالى: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾ [النحل: من الآية٥٨].

[وَبَاتَ]، وهو لاتصاف المخبر عنه بالخبر[3] ليلا، نحوُ: بات عمرو ساهرا[4].

[وَصَارَ]، وهي للتحول من صفة إلى أخرى، نحوُ: صار الطين خزفا.

---

(١) هذا البيت من كلام النابغة الذبياني، والشاهد فيه: قوله [أَمْسَتْ خَلاءً] فإن أمسى ههنا بمعنى صار؛ لأنها تدل على التحول، والانتقال من حالة إلى أخرى فكأنّه قال: صارت خالية ألا ترى أنّه يريد التفجع على فقد أحبابه الذين كانت الدار مجتمع شملهم، وأن يصف تحولها من الأنس، والبهجة إلى الإقفار، وانتقال أهلها عنها. سبيل الهدى بتحقيق قطر الندى، محمد محي الدين عبد الحميد ص١٤٧/١٤٨ .

(٢) قال الشيخ محمد محي الدين: لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، ولا، وقفت له على سابق، والشاهد فيه قوله: أضحى يمزق فإن أضحى ههنا بمعنى صار؛ لأنّه يدل على التحول من حال إلى حال.

انظر المرجع السابق.

(٣) أي: بمصدر الخبر فالكلام على حذف مضاف.

(٤) أي: ثبت له ذلك جميع ليله.

[وَلَيْسَ]، وهي لنفي الحال عند(١) الإطلاق(٢)، نحوُ: ليس زيد قائما أي الآن(٣)، وعند التقييد بزمن على حسبه، نحوُ: ليس بكر قائما غدا.

[وَمَا زَالَ] ماضي يزال، لا ماضي تَزيل(٤) أو يزول(٥) إذ الأول تام متعدي لمفعول معناه ما تزال، والثاني تام قاصر(٦).

[وَمَا انفَكَّ، وَمَا فَتِئَ] بكسر التاء، وفتحها [وَمَا بَرِحَ]، وهذه الأفعال لملازمة الخبر للمخبر عنه على حسب(٧) ما يقتضيه الحال(٨)، نحوُ:

ما زال عمرو أميرا(٩)، وما انفك زيد فاضلا، وما فتئ بكر محسنا، وما برح يحيى عالمًا، وقد يغني معنى النفي عن لفظه، نحوُ: ﴿تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: من الآية٨٥](١٠).

---

(١) أي: لنفي مضمون الجملة في الحال أي: في زمن التكلم.

(٢) أي: عما يدل على خصوص نفي الحال أو غيره، واحترز بهذا القيد عما إذا قيدت بزمن فإنها لا تكون للنفي فيه ففي قولك: ليس زيد قائما أمس لنفي القيام في الماضي، وإذا قلت غدا فهي لنفي القيام في المستقبل، وهذا مذهب الجمهور.

(٣) أي: ليس متصفا بالقيام الآن.

(٤) بفتح أوله، ومصدره الزيل.

(٥) بمعنى انتقل، وذهب، ومصدره الزوال.

(٦) ولا مصدر لزال الناقصة، ووزنها فعل بكسر العين، ووزن غيرها فعل بفتحها.

(٧) حسب بفتح السين، وقد تسكن أي قدر.

(٨) أي: ما يطلبه الحال من استمرار خبرها لفاعلها.

(٩) معناه أنَّ الأمارة ثابتة له وقت قبولها بأن لا يكون طفلا.

(١٠) وإنما جاز حذف لا؛ لعدم اللبس إذ قد تقرر أنها لا تكون ناقصة إلا معها، ولأنه لو كان إثباتا لم يكن بد من اللام والنون، والحذف في جواب القسم كثير لأنه ثابت في غير هذه الأفعال، نحوُ: والله أقوم أي: لا أقوم فكيف بها.

[وَمَا دَامَ]، وهي لبقاء الخبر واستمراره، نحوُ: لا أكلمك ما دام زيد حاضرا عندك، وقوله تعالى: ﴿وَأَوْصَنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: من الآية٣١] أي: مدة دوامي حيا، وسميت ما هذه مصدرية؛ لأنها تقدر بالمصدر، وهو الدوام، وظرفية؛ لأنَّها تقدر بالظرف، وهو المدة[١]، وقد تستعمل هذه الأفعال تامة أي: مستغنية بمرفوعها كما تقدم في كان، نحوُ: أمسى، وأصبح، أو أضحى، [**أو ظل، أو بات، وصار زيد أي دخل في المساء، والصباح، والضحى**][٢]، أو أقام نهارا، أو ليلا، وانتقل، ونحوُ: ما أنفك، أو ما برح زيد أي: لازم مكانه، وانفك أو برح زيد أي: فارق مكانه إلا ثلاثة أفعال فإنها ألزمت النقص، وهي ليس، وزال، وفتئ[٣]، واستغنى بهذه الأفعال عما في معناها، وهي آل، ورجع، وعاد، وآض، واستحال، وتحول، وارتد، وزاد بعضهم غدا، وراح وقعد في قولهم شحذ شفرته[٤] حتى قعدت كأنها حربة[٥]،

---

(١) فإن لم يتعدها أو كانت مصدرية غير ظرفية لم تعمل العمل المذكور، ولكنها ترفع الفاعل فإن ولى مرفوعها منصوب فهو حال، كعجبت مما دام زيد صحيحا أي من دوامه صحيحا، ولا يلزم من وجود المصدرية الظرفية، ووجود العمل المذكور بدليل قوله تعالى: ﴿مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [هود: من الآية١٠٧) إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط، ولا توجد الظرفية بدون المصدرية.
انظر الفاكهي على قطر الندى ج٢/ ص٦/٥ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من س.

(٣) فتئ بكسر الفاء، أمَّا المفتوحة التاء فتجيء تامة بمعنى كسر، وأطفأ يقال فتأته عن الأمر كسرته، والنار فتأتها أطفأتها.

(٤) شفرته بفتح الشين المعجمة أي: سن سكينه.

(٥) قال الشيخ الصبان: وذكر ابن الحاجب أنَّه لا يطرد عمل قعد هذا العمل إلا إذا =

وجاء، وما ونئ بمعنى ما أنفك، فأمَّا غدا وراح فإذا كانا ناقصين كان معنى قولك: غدا أو راح زيد قائما ثبت له القيام بالغدو، والرواح، وقد يكونان بمعنى صار، وإذا كانا تامين كان معنى قولك غدا أو راح: ذهب في الغدو أو الرواح، وأمَّا عاد، وآض فإذا كان ناقصين كان بمعنى صار، وإذا كان تامين كانا بمعنى برح، وأمَّا جاء وقعد -وموردهما السماع بلا خلاف- فلا يستعملان إلا ناقصين بمعنى صار، وأمَّا ما ونئ فلا تكون إلا ناقصة **[وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا]**[1] لمَّا ذكر هذه الأفعال بلفظ الماضي فقال كان وأمسى إلى آخره نبه هنا على أنَّ ما تصرف منها كالمضارع والأمر والمصدر والوصف يعمل عمل الماضي، فيرفع الاسم وينصب الخبر، وأفهم قوله: وما تصرف منها: أنَّ منها متصرفا، وغير متصرف، وهو كذلك[2]، فكلها تتصرف إلا ليس ودام[3] فإنهما ملازمان للفظ الماضي، والذي تصرف من كان وأخواتها، **[نحوُ: كَانَ]** في الماضي، **[وَيَكُونُ]** في المضارع، **[وَكُن]** في الأمر، **[وَأَصْبحَ]** في الماضي، **[وَيَصْبِحُ]** في المضارع، **[وَأَصْبِحْ]** في الأمر، تقول في عمل الماضي كان زيد قائما،

= كان الخبر مصدرا بكان، واستحسنه الرضي فلا يقال قعد زيد كاتبا بمعنى صار، وطرده كثير مطلقا، وجعل منه: قعد لا يسأل حاجة إلا قضاها، وجعل منه الزمخشري ﴿فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا﴾ [الاسراء: من الآية٢٢].
حاشيته على الأشموني على الألفية ج١/ص ٢٢٩ .

(١) أي: تحول إلى أمثلة مختلفة تصاغ منها.

(٢) الحاصل أنَّ هذه الأفعال الثلاثة عشر في التصرف، وعدمها ثلاثة أقسام.

(٣) وليس باتفاق، ودام على الصحيح.

وفي عمل المضارع ما يكون زيدٌ قائمًا منه قوله تعالى: ﴿وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: من الآية١٤٣]، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [الإخلاص: ٤]، وفي عمل الأمر: كن قائما، ومنه قوله تعالى: ﴿كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّـۧنَ﴾ [آل عمران: من الآية٧٩]، ﴿كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ﴾ [المائدة: من الآية٨]، ﴿۞ قُلْ كُونُوا۟ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ۝٥٠﴾ [الإسراء: ٥٠]، أو في عمل المصدر: كون حاتم كريما أمر مشهور، ومنه قول الشاعر:

بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الفَتَى وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيْرُ[1]

وفي عمل الوصف: زيد كائن أخاك، ومنه قوله الشاعر:

وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي البَشَاشَةَ كَائِنًا أَخَاكَ إِذَا لَمْ تَلْقَهُ لَكَ مُنْجِدَا[2]

وفي بعض النسخ بعد ما تقدم، ويكون زيد قائما، [**وليس عمرو شاخصا**[3]، **وما أشبه ذلك**] من نحوُ قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود: من الآية١١٨].

---

(١) قال الشيخ محي الدين عبدالحميد: هذا البيت من الشواهد التي لم ينسبوها لقائل معين، والشاهد فيه: قوله [وكونك إياه] حيث أجرى مصدر كان الناقصة مجراها في رفع الاسم، ونصب الخبر.
عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ج١/ ص٢٣٩ .

(٢) قال الشيخ محمد محي الدين: هذا البيت من الشواهد التي لم نقف لها على نسبة إلى قائل معين، والشاهد فيه: قوله: [كائنا أخاك] فإن كائنا اسم فاعل من مصدر كان الناقصة، وقد عمل عملها فوقع اسما، ونصب خبرا، أمّا الاسم فهو ضمير مستتر، وأمّا الخبر فهو قوله: [أخاك].

(٣) شاخصا: أي ذاهبا، وحاضرا فإن الشخوص يأتي بمعنى السفر وبمعنى الحضور.

وقول الشاعر:

صَاحِ شَمِّرْ وِلَا تَزَلْ ذَاكِرَ المَوْتِ فَنِسْيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِيْنُ[١]

وقوله تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: من الآية٩١]، وزال وأخواتها تصرفهما ناقص لا أمر بها ولا مصدر، وسمع اسم الفاعل من زال، ومنه قول الشاعر:

قَضَى اللهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زائِلًا أُحِبُّكِ حَتَّى يُغْمِضَ الجَفْنَ مُغْمِضُ[٢]

ويجوز في هذا الباب توسط الخبر بين الاسم والفعل، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: من الآية٤٧]، ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ﴾ [يونس: من الآية٢]، وقول الشاعر:

سَلِي إِنْ جَهِلْت النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُم فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ[٣]

وقول:

---

(١) قال الشيخ محمد محي الدين: والبيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها، والشاهد فيه قوله [ولا تزل ذاكر الموت] حيث أجرى فيه مضارع زال مجرى كان في العمل؛ لكونها مسبوقة بحرف النهي، وهو شبه النفي، وذلك من قبل أنَّ من ينهي عن فعل شيء من الأشياء إنما يقصد عدم حصول هذا الفعل، وعدم حصوله هو معنى النفي.
عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ج١/ ص٢٣٤/ ٢٣٥ .

(٢) قاله الحسين بن مطير الأسدي، وهو أول قصيدة من الطويل، والشاهد فيه زائلا فإنَّه أجراه مجرى فعله، والتقدير لست أزال أحبك.
انظر شرح الشواهد للبدر للعيني ج١/ ص٢٣١ .

(٣) هذا البيت من كلام السموأل بن عاديا، وهو شاعر من شعراء الجاهلية يضرب به المثل في الوفاء، والشاهد فيه قوله: ليس سواء عالم وجهول، حيث قدم خبر ليس، وهو قوله: سواء على اسمه، وهو قوله: عالم فدل هذا على أنَّ هذا التقديم جائز خلافا لمن منع كابن درستويه.
سبيل الهدى بتحقيق قطر الندى ص١٤٢/ ١٤٣ .

لَا طِيْبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً لَذَّاتُهُ بِادِّكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ[١]

إلا أن يمنع مانع[٢]، نحوُ: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً[٣] وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: من الآية٣٥]، ويجوز تقديم أخبار هذه الأفعال عليها، كقولك: عالمًا كان زيد، بدليل تقديم المعمول[٤] في قوله تعالى: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ﴾ [سبأ: من الآية٤٠]، ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: من الآية١٧٧]، ويمتنع ذلك في خبر دام وليس [أمَّا][٥] امتناعه في خبر دام فبالاتفاق لأنك إذا قلت أصحبك ما دام زيد صديقك، ثم قدمت الخبر على ما دام لزم تقديم معمول الصفة على الموصول.

لأن هذه موصول حرفي تقدر بالمصدر كما تقدم أو على دام دون ما لزم الفصل بين الموصول الحرفي، وصلته، وهو لا يجوز[٦]، وأمَّا امتناع

---

(١) هذا البيت من الشواهد التي لم نقف لها على نسبة إلى قائل معين، والشاهد فيه: قوله: «مادامت مُنَغَّصَةً لذاته» حيث تقدم خبر دام،وهو قوله مُنَغَّصَةً على اسمها، وهو قوله لذاته فتوسط الخبر بين الفعل العامل عمل كان والاسم.
سبيل الهدى بتحقيق قطر الندى ص١٤٣/ ١٤٤ .

(٢) ومن المانع خوف اللبس نحوُ كان صاحبي عدوي، واقتران الخبر بإلا كما مثل الشارح بالآية، وأن يكون في الخبر ضمير يعود على شيء في الاسم، نحوُ: كان غلام هند مبغضها، لم يلزم عود الضمير متأخر لفظا ورتبة لو أخر الخبر.

(٣) المكاء الصفير، والتصدية التصفيق.

(٤) وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل كذا قيل.
انظر لما للفاكهي في شرحه على القطر في هذا الموطن.
ج٢/ ص٩ .

(٥) ما بين القوسين أثبتناه من. . . ، وهو ساقط من. . .

(٦) قال الفاكهي: وظاهر كلام الألفية كالشراح أنْ هذا مجمع عليه أيضا، قال =

ذلك في خبر ليس فهو قول الكوفيين، والمبرِّد، وابن السراج، والسيرافي، والزجَّاج، وأكثر المتأخرين، وهو الصحيح؛ لأنَّه لم يسمع نحوُ: ذاهبًا لست[1]، ولأنها فعل جامد فأشبهت عسى، وخبرها لا يتقدم باتفاق، وذهب الفارسي وابن جني إلى الجواز مستدلين بقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: من الآية٨]؛ لأن يوم متعلق بمصروفا، وقد تقدم على ليس، وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل، والجواب أنهم توسعوا في الظروف ما لم يتوسعوا في غيرها، ونقل عن سيبويه الجواز والمنع، وأمَّا تقديم الخبر على ما النافية لهذه الأفعال فيمتنع، فلا تقول: فاضلا ما كان زيد، ولا جاهلا ما كان عمرا[2]، ولا فاضلا ما فتئ بكر، ولا ماشيا ما برح عمر؛ لأن ما فيه هذه الأفعال للنفي، ولا يتقدم ما في حيز النفى عليه، ومثل ما النافية في امتناع تقديم الخبر عليها أداة الاستفهام، والشرط، والتخصيص، ولام التأكيد، ولا النافية في جواب قسم، نحوُ: هل كان زيد قائما، وإن كان زيد قائما أكرمته، وهلا كان زيد قائما، وليكونن عمرو شجاعا، ووالله لا يكون بكر بخيلا، وقد يجب تقديم الخبر كما إذا كان استفهام، نحوُ: أين كان زيد، وكيف كان عمرو، واعلم أنَّ ما صح أنْ يكون مبتدأ صح أنْ يكون اسما لهذه الأفعال إلا اسم الشرط، واسم الاستفهام، وكم الخبرية، وما

= المرادي: وفيه نظر؛ لأن المنع تعلل بعلتين، وكل فيهما لا ينهض مانعا.
شرحه على قطر الندى ج٢/ص١٠، وانظر الأشموني على الألفية ج١/ص٢٣٣ .

(١) وذلك لضعفها بعدم التصرف، وشبهها بما النافية.

(٢) في النسخة الأخرى س.، ولا قائمًا مازال زيد، ولا ماشيًا ما أنفك عمرو.

التعجبية، وأيمن الله، ولعمر الله، وما صح أنْ يكون خبر المبتدأ يكون خبرا لهذه الأفعال إلا الجملة التي لا تحتمل الصدق والكذب، وهي الاستفهام، فلا يصح أنَّ تقول: كان زيد أَضَرَبْتَهُ، والأمر فلا يصح أنْ تقول كان زيد اضربه، والنهي فلا يقال كان زيد لا تشتمنه، والتمني فلا يقال كان زيد ليته قائم، والترجي فلا يقال: زيد لعله فائز، والعرض فلا يقال: كان زيدا لا تحدثه، والتحضيض فلا يقال: كان هلا أكرمته، والدعاء فلا يقال: كان زيد غفر الله له؛ لأن هذه الأفعال لا تكون الجملة خبرا عنها إلا إذا كانت خبرية، وجميع ما اشترط في خبر المبتدأ يشترط في خبر هذه الأفعال.

واعلم أنَّ خبر كان، وأخواتها متى كان فعلا ماضيا اشترط اقترانه بقد كذا ذكره بعض النحويين، والصحيح خلافه فقد جاء كثيرا بدونها في القرآن، وغيره ففي القرآن: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ﴾ [يوسف: من الآية٢٦]، ﴿إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ﴾ [الأنفال: من الآية٤١]، ﴿أَوَلَمْ تَكُونُوٓا۟ أَقْسَمْتُم مِّن قَبْلُ﴾ [إبراهيم: من الآية٤٤]، ﴿وَلَقَدْ كَانُوا۟ عَٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب: من الآية١٥]، ﴿إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَٰدًا﴾ [الممتحنة: من الآية١].

أن وَأَخَوَاتِهَا[١]

ولمَّا فرغ من كان، وأخواتها شرع في إنَّ وأخواتها[٢] فقال **[وأمَّا إنَّ وأخواتها فإنها تنصب الاسم]** أي: المبتدأ، ويسمى اسمها **[وترفَع]** أي: **[خبر المبتدأ]**، وتسمى خبرها، وما ذكره من أنها ترفع الخبر هو المشهور ومذهب البصريين؛ لأنهم يقولون تنصب الاسم تشبيها بالمفعول المتقدم، وترفع الخبر تشبيها بالفاعل، وأخروا وجوبًا ما أصله التقديم إشعارًا بالنيابة عن الفاعل[٣]، وقيل إنَّ الخبر مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها، وهي مختصة بالاسم فحقها أنْ تعمل الجر لكن عملت غيره بالحمل عن الجار بجامع الاختصاص، وهي مبنية على الحركة؛ لأجل التقاء الساكنين، وكانت فتحة لخفتها، ولمناسبة العمل أيضًا **[وَهِيَ]** ستة أحرف: **[إنَّ]** بكسر الهمزة، وتشديد النون، وهي أم الباب.

[وأنَّ] بفتح الهمزة وتشديد[٤] النون.

---

(١) تنبيه: هذا العنوان من وضعي. م.

(٢) في الهامش: وأنما عملت هذه الأحرف، لشبهها بالفعل في كونها رافعة، وناصبة، وفي اختصاصها بالأسماء، وفي دخولها على المبتدأ، والخبر، وفي بنائها على الفتح، وفي كونها ثلاثية، ورباعية، وخماسية كعدد الأفعال .[شربيني].

(٣) وهذا أصح؛ لأن لهذه الحروف شبها بكان الناقصة في لزوم دخولهن على المبتدأ أو الخبر، والاستغناء بهما، فعملن عملها، فكن كالعمد، والأسماء كالفضلات فأعطيا إعراب العمد، والفضلات كذا قيل في تقرير العلة.
انظر الفاكهي على القطر ج٢/ ص٢٩ .

(٤) وهما موضوعان لتأكيد المقترن بأحدهما، ونفي الشك عنه، والإنكار له، ومن ثم لا يؤتى بهما إذا كان السامع خالي الذهن من الحكم، والتردد فيه.

[وَلَكِنَّ وَكَأَن] بتشديد النون فيهما.

[وَلَيْتَ] بالمثناة فوق.

[وَلَعَلَّ] بتشديد آخرها.

وتسمى هذه حروفا مشبهة بالأفعال إمَّا لبنائها على الفتح فتشبه الفعل الماضي، أو لجواز دخول نون الوقاية عليها تقول: إنني كما تقول ضرني أو لا في كل واحدة منها معنى كما سيأتي [تقول: إنَّ زيدا قائم]، وأعجبني أنَّ زيدا منطلق، فأعجب فعل ماض، والنون للوقاية، والياء مفعول به، وأن حرف توكيد، ونصب، وزيدا اسمها، ومنطلق خبرها، وأن واسمها، وخبرها في تأويل مصدر مرفوع على أنَّه فاعل أعجبني، [والتقدير][1]: أعجبني انطلاق زيد، [وَلَيْتَ عَمْرَاً شَاخِصٌ]، ومعنى إنَّ المكسورة، وأن المفتوحة للتوكيد أي: تأكيد حكم الخبر، وتقديره، ونفي الشك فيه، أو الإنكار له، والفرق بينهما أنَّ-إنّ المكسورة مع اسمها، وخبرها في موضع جملة، وَأَنَّ. . . أَنَّ المفتوحة مصدرية في موضع المفرد؛ لأنها تقدر مع اسمها، وخبرها بمصدر بحسب العامل، وأنها لابد أنْ يطلبها عامل.

ومعنى [لَكِنَّ لِلْاستِدْرَاكِ][2]، وهو تعقيب[3] الكلام برفع[4] ما يتوهم

---

(١) ما بين القوسين ساقط من س.

(٢) لأنها تتوسط كلامين متغايرين إيجابا أو سلبا فلا أنْ يتقدم عليها كلام.

(٣) تعقيب أي: إتباع الكلام.

(٤) برفع أي: نفى.

ثبوته[١] أو نفيه[٢]، ولذلك لابد أنْ يتقدمها كلام يستدرك عليه، ويكون ما بعدها مخالفا لما قبلها تقول: زيد عالم فيتوهم من ذلك أنّه [ليس بكريم][٣] فتقول: لكنه فاسق،وتقول ما زيد شجاعا فيتوهم من ذلك أنّه ليس بكريم فتقول: لكنه كريم، وقد تأتي لكن لغير الاستدراك بأن تكون للتوكيد، نحوُ: لو جاءني أكرمته لكنه لم يجئ.

ومعنى [كَأَن لِلتَّشْبِيهِ]، وهي الدلالة على مشاركة أمر لآخر في المعنى، وأطلقه الجمهور لها، وزعم جماعة منهم ابن السيد: أنّه لا يكون إلا إذا كان خبرها اسما جامدا، كقولك: كان زيدا أسد، بخلاف قولك: كان زيدا كاتب، أو قائم، أو في الدار، أو عندك، أو يقوم، فإنها في ذلك كله للظن[٤].

ومعنى [لَيتَ للتمني]، وهو طلب ما لا طمع فيه كقول الشيخ[٥]:

---

(١) يتوهم أي: يظن ثبوته.

(٢) أو نفيه معطوف على ثبوته أي: تعقيب الكلام برفع ما يتوهم نفيه أي: بإثباته؛ لأن نفي النفي إثبات له، نحوُ: زيد جبان، لكنه كريم فأثبت ما يتوهم نفيه، وهو الكرم بقوله لكنه كريم؛ لأن عادة الجبن البخل.

(٣) في النسخة الأخرى س. صالحًا بدل ليس بكريم.

(٤) والصحيح أنها لا تكون إلا للتشبيه فلا تأتي للظن، ولا للتقريب، ولا للتحقيق، وما أوهم خلاف التشبيه فهو مؤول به.

(٥) هذه قطعة من بيت مشهور، وهو لأبي العتاهية، وهو من شعراء العصر العباسي كان متصلا بقصر أمير المؤمنين هارون الرشيد، ولا يحتج بشعره على قواعد النحو، ولا مفردات اللغة، فالشارح يذكر هذا على سبيل التمثيل لا الاحتجاج.
انظر سبيل الهدى بتحقيق قطر الندى ص١٦٢ .

لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْماً[١]

و ما فيه عسر، كقول المعدم الآيس: ليت لي قنطارا من ذهب[٢].

ومعنى [لَعَلَّ للتَّرَجِّي]، وهو طلب المحبوب المستقرب حصوله، كقولك: لعل الله يرحمنا، وللتوقع، وعبر عنه قوم بالترجي في المحبوب، والإشفاق في المكروه، ولكن المراد به هنا الإشفاق في المكروه، نحوُ: لعل زيدا هالك، فإن الهلاك مما يكره، ومنه ﴿لَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ﴾ [الشعراء: من الآية٣][٣]، وبما تقرر علم الفرق بين ليت ولعل، وهو أنَّ ليت يتمنى بها ما يمكن وقوعه، وما لا يمكن وقوعه، ولعل لا يترجى بها إلا ما يمكن وقوعه، وقد يقال في لعل عل، ولعن عَنَّ، ولأن، وأن، ورعن[٤]، ورغن[٥]، ولغنَّ، ولعلت قال بعضهم: وقول المصنف، ومعنى إنَّ، وأن للتوكيد إلى آخره ضعيف إذ كان الصواب أنْ يسقط اللام، أو المعنى[٦]: وهذه الأحرف

---

(١) فعود الشباب محال عقلي إن أريد عوده مع بقاء المشيب، وإلا فعادي، والشباب عبارة عن كون الحيوان في زمان حرارته الغريزته مشبوبة أي قوية مشتعلة، والمشيب كون الحيوان في زمان تكون قوته فيه غير غريزية، والشيب بياض الشعر هذا قول الأصمعي، وقال الجوهري الشيب، والمشيب واحد.
انظر حاشية الدسوقي على معنى ابن هشام، ج١/ص٦٢٠ .

(٢) فإن حصول المال ممكن، ولكن فيه عسر.

(٣) باخع نفسك أي: قاتل نفسك، والمعنى أشفقك على نفسك أن تقتلها حسرة على ما فاتك من إسلام قومك.

(٤) بالعين المهملة.

(٥) بالغين المعجمة.

(٦) لأنه يقتضى أنْ يكون معنى أنْ، وإن مثلا شيئا آخر غير التوكيد ثابتا، وحاصلا له، وذلك خلافا ما أجمعوا عليه فلابد من توجيه كلامه بأن يجعل قوله للتوكيد، =

لا يجوز تقديم خبرها عليها لجمودها، ولا تقديمه على اسمها إلا إذا كان الخبر ظرفا أو جارا، ومجرورا، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا ﴿١٢﴾﴾ [المزمل: ١٢]، ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ ﴿٣﴾﴾ [القلم: ٣]، ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [آل عمران: من الآية١٣]، ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ﴿٣١﴾﴾ [النبأ: ٣١]، ﴿وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَالْأُولَىٰ ﴿١٣﴾﴾ [الليل: ١٣][(١)].

واعلم أنّه لا يجوز أنْ تقول: إنما تصنع اصنع مثله، فتجعل ما الشرطية اسما لإن، وإن كان يجوز أنْ يكون مبتدأ، [**ولا إنما عندك حسن، ولا إنما حسن زيدا، أو لا إنّ كم غلاما عندي**][(٢)]، ولا إنّ أيمن الله قسم، ولعمر الله لذلك؛ لأن ما الشرطية، والاستفهامية، والتعجبية، وكم الخبرية لها صدر الكلام، وأمّا أيمن الله، ولعمر الله فشاذان لا يقاس عليهما؛ إذ لم تستعمله العرب إلا مبتدأين، وأن كل شيء كان خبر المبتدأ يكون خبر لهذه الأحرف إلا الجمل التي لا تحتمل الصدق، والكذب، وأسماء الاستفهام، وكم الخبرية، وأن

= وما بعده متعلقا بمحذوف تقديره مصروف فيكون المعنى إن معنى إن، وأن المحتمل عند العقل لمعان شيء مصروف بالنظر إلى الخارج إلى المعنى الذي هو التوكيد خاصة بأن يجعل معناهما هو التوكيد بعينه، والتوكيد هو تقويه الحكم عند المخاطب إيجابا، نحوُ: إنّ زيدا قائم، أو سلبا، نحوُ: إنّ زيدا ليس بقائم: فإن، وأن يرفعان احتمال الكذب، والمجاز.

حاشية خالد أبو النجا على الأزهري على الآجرومية ص٦٤ .

(١) وذلك لتوسعهم في الجار، والمجرور، والظرف.

(٢) ما بين القوسين ساقط من س.

ما[١] تدخل على هذه الحروف فتكفها عن العمل، وتهيؤها للدخول على الجمل، نحوُ قوله تعالى: ﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [فصلت: من الآية٦]، ﴿يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾ [الأنفال: من الآية٦]، إلا ليت فتبقى على اختصاصها، ويجوز إعمالها، وإهمالها[٢]، وقد روي بالوجهين قوله:

لا لـيـت هـذا الـحـمـام لـنـا[٣]

وقد روي أنَّ الأخفش روي عن العرب: إنما زيدا قائم فاعمل مع زيادة ما، وأجازه ابن السراج، والزجاج قياسا في سائرها قال ابن مالك: وبه أقول. انتهى.

وعلى هذا قال بعضهم: والتفصيل في دخول ما على هذه الحروف حسن، ولكنما أنْ يقال: إنَّ النصب بليتما، ولعلما، وكأنما أظهر، والرفع في أنما، ولكنما أشهر انتهى.

واعلم أنَّه يجوز حذف اسم هذه الأحرف إذ دل عليه دليل، كقول الشاعر:

ولـكـنَّ زِنْـجـيٌّ عَـظِـيـمُ الـمَـشَـافِـرِ

أي: ولكنك، وكذلك يجوز حذف خبرها إذا دل عليه دليل، وأكثر ما

---

(١) أي الحرفية الزائدة، وكونها كافة هو المعروف، وقيل مانع هذه الحروف اسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن في التفخيم، والإبهام، وأن الجملة التي بعده مفسرة له، ومخبر بها عنه.

(٢) الإعمال أرجح، لبقائها على اختصاصها بالأسماء، والإهمال حملا على أخواتها.

(٣) هذا شطر من كلام النابغة الذبياني من قصيده له، والشاهد فيه قوله [ليتما =

يوجد ذلك إذا كان اسمها نكرة، كقوله: إنَّ مُحِلا، وأن مرتحلا أي لنا محلا، وقد تخفف إنَّ المكسورة فيجوز حينئذ إعمالها[١]، وإهمالها، وهو الأرجح[٢] قال الله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ۝٤﴾ [الطارق: ٤]، ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ۝٣٢﴾ [يس: ٣٢]، وتلزم لام الابتداء بعد المهملة[٣] إنَّ لم يظهر قصد الإثبات، وإن كان دخولها جائز، كقول الشاعر:

أَنَا ابنُ أُبَاةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ المَعَادِنِ[٤]

وأمَّا أنَّ المفتوحة إذا خففت فإنها تبقى على ما كانت من وجوب

= هذا الحمام] حيث يروي بنصب الحمام على أنه بدل من المبتدأ فتكون ليت حينئذ عاملة، وروى بالرفع على أنه بدل من المبتدأ المرفوع، وتكون حينئذ مهملة.

(١) وجاز إعمالها استصحابا للأصل.

(٢) أي فلا تعمل عمل إنَّ المشددة؛ لزوال اختصاصها بالأسماء، ويصير ما بعدها مرفوعين على أنهما مبتدأ، وخبره.

(٣) أي: تجب لام الابتداء في خبر إنَّ المكسورة؛ لأنها لمَّا أهملت صارت صورتها إنَّ النافية فإذا قلت: إن زيد منطلق، وإن قام زيد احتمل المعنى ما زيد منطلق، وما قام زيد فلأجل هذا الالتباس يجب الإتيان باللام فإذا جئت باللام تعين حينئذ أنْ تكون إنَّ هي المخففة، وأن المعنى الإثبات، ولأجل هذا سميت هذه اللام فارقة؛ لكونها فرقت بين النفي، والإثبات.

(٤) هذا البيت للطرماح، واسمه الحكم بن حكيم، وكنيته أبو نفر، والشاهد فيه: قوله [إن مالك - إلخ] حيث خفف إنَّ المؤكدة، وأهملها فلم ينصب بها الاسم، بل جاء بعدها بالمبتدأ مرفوعا وبخبره، ولم يدخل اللام في خبرها لتكون فارقة بين النفي والإثبات، وأنما لم يدخل اللام هنا ارتكانا على إفهام المعنى، ووضوحه.
انظر سبيل الهدى بتحقيق قطر الندى ص١٨٠/ ١٨١ .

الإعمال[١]، لكن يجب في اسمها ثلاثة أمور: أنْ تكون ضميرا، وأن يكون بمعنى الشأن[٢]، وأن يكون محذوفا[٣]، ويجب في خبرها أنْ يكون جملة[٤]، فإن كانت اسمية أو فعلية فعْلُها فعل جامد، أو دعاء لم يحتج لفاصل، نحوُ قوله تعالى ﴿أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: من الآية١٠] تقديره أنّه الحمد لله أي: أنَّ الأمر، والشأن، وقوله: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: من الآية١٨٥]، ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾﴾ [النجم:٣٩] التقدير: وأنّه عسى، وأنّه ليس، وقوله: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾ [النور:٩] في قراءة من خفف أنَّ وكسر الضاد، وإن كان الفعل متصرفا وليس دعاء وجب أنْ يكون مفصولا من أنْ بواحد من أربعة، وهي [قد]، نحوُ ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [المائدة: من الآية١١٣]، وحرف التنفيس، نحوُ: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل: من الآية٢٠]، وحرف النفي، نحوُ قوله: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ

---

(١) ولم يسمع إهمال أنَّ المفتوحة، وقد سمع إهمال إنَّ المكسورة.

(٢) لأن المكسورة المخففة ثبت إعمالها في الظاهر دون المفتوحة فقدروا عملها في المضمر، لئلا ينحط الأقوى عن الأضعف، وقدروه ضمير شأن؛ لتكون داخلة على جملة اسمية فتجري على السنن السابق، وما ذهب إليه الشارح هو مذهب الجمهور، وذهب سيبويه إلى أنّه لا يجب أن يكون ضمير شأن.
[تنبيه] ضمير الشأن هو ضمير مفرد غائب غير مجرور وضع لغرض التعظيم، والإجلال، ويكون متصلا، ومنفصلا مستترا، وبارزا على حسب العوامل.
انظر الكواكب الدرية ج١/ ص١٣٣ .

(٣) أي لا مذكورا، لأن المفتوحة قد أثرت في المعنى من التغيير من الجملة إلى المفرد، فأوجبوا تغيرها في اللفظ لأجل أن يطابق اللفظ المعنى.

(٤) لتكون الجملة مفسرة لضمير الشأن.

أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: من الآية٨٩]، ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ۝٥﴾ [البلد:٥]، ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ۝٧﴾ [البلد:٧]، ولو، نحوُ قوله: ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟﴾ [الجن: من الآية١٦]، وربما جاء في الشعر بغير فصل، كقوله:

عَـلِمُـوا أَنْ يُـؤَمَّـلُوا فَـجَـادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْئَلُوا بِأَعْظَمَ سُؤْلِ[1]

وأمّا لكن إذا خففت فتهمل وجوبا[2]، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ۝٧٦﴾ [الزخرف:٧٦]، ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ﴾ [النساء: من الآية١٦٢]، وأمّا كأنْ إذا خففت فيجب إعمالها[3]، لكن يجوز ثبوت اسمها، ولا يلزم أن يكون ضميرا قال الشاعر:

وَيَوْمًا تُوافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةً تَعْطُو إلى وَارِقِ السَّلَمِ[4]

يروي بنصب ظبية على أنها الاسم، والجملة بعدها صفة، والخبر

---

(١) قال الشيخ محمد محي الدين: لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، والشاهد فيه: أنْ يؤملون حيث جاء خبر أنْ المخففة جملة فعلية فعلها متصرف غير دعاء، ولم يفصل بينه، وبين أنْ بفاصل من الفواصل الأربعة التي ذكرها الشارح .ا.هـ.
بتصرف يسير، سبيل الهدى بتحقيق قطر الندى (ص١٦٩/ ١٧٧).

(٢) لزوال اختصاصها بالأسماء، ولأنها أضعف من كان في مشابهة الفعل.

(٣) استصحابا للأصل، وجوز الزمخشري، وابن الحاجب إلغاءها.
انظر الكواكب الدرية ج١/ص١٣٤ .

(٤) هذا البيت من كلام باعث بن صريح - ويقال: باعث بن صريم - اليشكري، ونسبه جماعة لكعب بن أرقم بن علياء اليشكري، والشاهد فيه قوله: كأن ظبية حيث روى على ثلاثة أوجه يستشهد في هذا الباب باثنين منها الوجه الأول نصب ظبية على أنّه اسم كأن، وخبرها محذوف، والوجه الثاني رفع ظبية على أنّه خبر كأن، واسمها محذوف، فدلت الروايتان جميعا على أنّه إذا خففت كأن جاز ذكر اسمها كما =

محذوف أي: كأن ظبية عاطية هذه المرأة على حقيقة التشبيه، وبرفعها على حذف الاسم أي: كأنها ظبية، وبجرها على أنَّ الأصل كظبية، وزيدت أنْ بينهما.

وإذا كان الخبر مفردا، كقوله كأن ظبية في رواية من رفع، أو جملة اسمية.

كَـــأَنْ ثَـــدْيَـــاهُ حُـــقَّـــانِ[1]

لم يحتج لفاصل، وإن كان فعلا، وجب أنْ يفصل منها إمَّا بلم كقوله تعالى ﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا فِيهَا﴾ بالإسراء، وقد كقوله:

أَزَفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمْ تَزَلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ[2]

واعلم أنَّ لأن ثلاث حالات:

الحالة الأولى: وجوب الكسر حيث لا يجوز أن يسد المصدر مسدها، ومسد معمولها، وذلك في عشر مسائل:

= يجوز حذفه إلا أنَّ الحذف أكثر من الذكر، والوجه الثالث جر ظبية بالكاف، وأن زائدة.

انظر سبل الهدى بتحقيق قطر الندى ص١٧٢ .

(١) قال الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد: ولم أقف على نسبة هذا البيت لقائل معين، والشاهد فيه: قوله (كأن ثدياه حقان)، ولم يفصل بين كأن، وبين هذه الجملة بفاصل.

سبل الهدى بتحقيق قطر الندى ص١٧٣/ ١٧٤ .

(٢) هذا البيت من كلمة للنابغة الذبياني يصف فيها المتجردة امرأة النعمان بن المنذر ملك العرب في الحيرة، والشاهد فيه قوله: وكأن قد حيث خفف كأن، وحذف اسمها، وأتى بخبرها جملة فعلية، وفصل بين كأن، وخبرها بقد، وحذف الفعل الذي تدخل قد عليه.

الأولى: أنْ تقع في ابتداء الجملة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١﴾ [الكوثر: ١]، ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ۝١﴾ [القدر: ١].

الثانية: أنْ تقع في أول الصلة، كقوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ﴾ [القصص: من الآية٧٦].

الثالثة: أنْ تقع في أول الصفة، كقوله مررت برجل إنَّه فاضل، واحترز بقيد الأولوية فيهما من نحوُ: جاء الذي عندي أنَّه فاضل، ومررت برجل عندي أنَّه فاضل.

الرابعة: أنْ تقع في أول الجملة الحالية، كقوله تعالى: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ۝٥﴾ [الأنفال: ٥].

الخامسة: أنْ تقع في أول الجملة المضاف إليها ما يختص بالجمل، وهو إذ، وحيث، نحوُ قولك: جئتك إذ إنَّ زيدا أمير، وجلست حيث إنَّ زيدا جالس، واحترز بقيد الأولية، نحوُ: جلست حيث اعتقاد زيد أنَّه مكان حسن.

السادسة: أنْ تقع قبل اللام معلقة[1]، نحوُ ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾ [المنافقون: من الآية١]، ﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ [المنافقون: من الآية١] فاللام المعلقة لفعلي العلم، والشهادة أي: مانعة لها من التسليط على لفظ ما بعدهما فصار لما بعدهما حكم الابتداء فوجب الكسر، ولولا اللام لوجب الفتح، كما قال تعالى:

---

(١) المعلقة للعامل عن العمل.

﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾ [الأنفال: من الآية٤١]، ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: من الآية١٨].

السابعة: أنْ تكون محكية بالقول[1]، نحوُ: ﴿قَالَ ٱللَّهُ إِنِّى مُنَزِّلُهَا﴾ [المائدة: من الآية١١٥]، ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّى يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ﴾ [سبأ: من الآية٤٨]، ﴿قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: من الآية٣٠].

الثامنة: أنْ تكون جوابا لقسم، نحوُ: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢﴾ [العصر: من الآية١]، ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [الدخان: من الآية١].

التاسعة: أنْ تقع خبرا عن اسم عين، نحوُ قولك: زيد إنَّه فاضل[2]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ﴾ [الحج: من الآية١٧].

العاشرة: أنْ تقع بعد ألا الاستفتاحية، نحوُ ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [يونس: من الآية٦٢].

[الحالة الثانية]: وجوب الفتح حيث يجب أنْ يسد المصدر مسدها،

---

(١) أو بعد ما فيه معنى القول، نحوُ: ﴿أَمْ لَكُمْ كِتَٰبٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ ۝٣٧ إِنَّ لَكُمْ فِيهِ لَمَا تَخَيَّرُونَ ۝٣٨﴾ [القلم: ٣٧-٣٨] أي: تدرسون فيه هذا اللفظ أو تدرسون قولنا هذا الكلام.

(٢) إنما وجب الكسر في ذلك؛ لأن المصدر لا يخبر به عن أسماء الذوات إلا بتأويل، وذلك ممتنع مع أنَّ وجوب الكسر مبني على إجازة ذلك، وهو رأي البصريين، والكوفيون يمنعون صحة التركيب أصلا أمّا الواقعة خبرا عن اسم المعنى فتفتح، نحوُ: اعتقادي أنك فاضلا.

انظر حواشي يس على الفاكهي على القطر ج٢/ ص٣٨ .

ومسد معمولها، وذلك في ثمان مسائل:

الأولى: أنْ تقع فاعلة، نحوُ: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ [العنكبوت: من الآية٥١].

الثانية: أنْ تقع نائبة عن الفاعل، نحوُ: ﴿وَأُوحِيَ إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُ لَن يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدْ ءَامَنَ﴾ [هود: من الآية٣٦]، ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ﴾ [الجن: من الآية١].

الثالثة: أنْ تقع مفعولة لغير القول، نحوُ: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِاللَّهِ﴾ [الأنعام: من الآية٨١]، ﴿يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: من الآية٤٦].

الرابعة: أنْ تقع في موضع رفع بالابتداء، نحوُ: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ خَٰشِعَةً﴾ [فصلت: من الآية٣٩] أو بالخبرية عن اسم معنى غيرِ قول، وصادق عليه خبرها: اعتقادي أنك فاضل[1] بخلاف قولي إنّه فاضل، واعتقاد زيد إنّه حق.

الخامسة: أنْ تقع مجرورة بالحرف، نحوُ ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾ [الحج: من الآية٦].

---

(١) فيجب في هذه الفتح، ولا يجوز الكسر؛ لأنّه يؤدي إلى وقوع الجملة خبرا من غير رابط، بخلاف قولي إنّه فاضل، واعتقادي زيد إنّه حق فيجب الكسر؛ لأن الجملة في الأول قصد حكاية لفظها فهي نفس المبتدأ فلا تحتج لرباط أي: قولي هذا اللفظ لا غير، وفي الثاني الرابط اسم إنّ.
انظر حواشي الشيخ يس على الفاكهي على القطر ج٢/ ص٣٩ .

السادسة: أنْ تقع مجرورة بمضاف يمتنع إضافته إلى الجمل[١]، نحوُ: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: من الآية٢٣].

السابعة: أنْ تقع معطوفة على شيء من ذلك، نحوُ: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ﴾ [البقرة: من الآية٤٧] فأنّ معطوفة على المفعول، وهي نعمتي التي أنعمت عليكم.

الثامنة: أنْ تقع مبدلة من شيء من ذلك، نحوُ: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [الأنفال:من الآية٧] فأنْ بدل المفعول، وهو إحدى.

الحالة الثالثة: جواز الأمرين في تسع مسائل:

الأولى: أن تقع بعد إذا الفجائية، نحوُ: قولك نظرت فإذا إنَّ زيدا بالباب.

وقول الشاعر:

وَكُنْتَ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيْلَ سَيِّدًا إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ القَفَا واللَّهَازِمِ[٢]

فالكسر على معنى إذا هو عبد القفا، والفتح على معنى فإذا العبودية أي: حاصلة.

---

(١) فمثل مضاف، وأنكم تنطقون مضاف إليه، وما صلة.

(٢) قال الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد: لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، وهو من شواهد شيخ النحاة سيبويه، والشاهد فيه: قوله إذا إنّه عبد القفا، حيث روي بالوجهين: الأول بفتح همزة إنّ على اعتبار أنها مع اسمها، وخبرها، واختلف في خبره فقال المبرد، والأعلم: إذا ظرف، وهو متعلق بمحذوف خبر، وقال ابن مالك: إذا حرف، وخبر المبتدأ محذوف، والوجه الثاني بكسر همزة إنّ على تقدير أنّ ما بعدها جملة غير محتاجة إلى شيء.
منتهى الأرب بتحقيق شرح الذهب ص١٩٨ .

الثانية: بعد فاء الجزاء، كقوله تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: من الآية٥٤] الآية، فالكسر على معنى فهو غفور رحيم، والفتح على معنى فالغفران والرحمة أي: حاصلان، أو فالحاصل الغفران والرحمة.

الثالثة: أنْ تقع في موضع التعليل نحوُ: ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ ﴿٢٨﴾﴾ [الطور:٢٨][(١)].

الرابعة: أنْ تقع بعد فعل قسم ولا لام بعدها[(٢)]، نحوُ: حلفت إنَّ زيدا قائم.

الخامسة: أنْ تقع خبرا عن قول[(٣)] وخبرها قول، وقائل القولين واحد[(٤)]، نحوُ: قولي إني أحمد الله.

السادسة: أنْ تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه، نحوُ: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا۟ فِيهَا﴾ [طه: من الآية١١٨][(٥)].

---

(١) فالفتح على تقدير اللام التي للتعليل، والكسر على أنّه تعليل مستأنف استئنافا بيانيا، لأنّه في المعنى جواب عن سؤال كأنّه قيل: لم فعلتم ذلك.

(٢) فالكسر على الجواب، والفتح بتقدير على، ولو أضمر الفعل أو ذكرت اللام تعين الكسر إجماعا، نحوُ، والله إنْ زيدا قائم، وحلفت إنْ زيدا لقائم.

(٣) فلو انتفى القول الأول فتحت، نحوُ: علمي أني أحمد الله.

(٤) ولو انتفى القول الثاني، أو اختلف القائل كسرت، نحوُ قولي: إني مؤمن، وقولي: إنْ زيدا يحمد الله.

(٥) قرأ نافع وأبو بكر بالكسر: إمّا على الاستئناف أو بالعطف على جملة إنَّ =

السابعة: أن تقع بعد حتى، ويختص الكسر بالابتدائية، نحوُ مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه، والفتح بالجارة، والعاطفة، نحوُ: عرفت أمورك حتى أنك فاضل، فالكسر على أنها حرف استفتاح، والفتح على أنها بمعنى أحقا، وهو قليل.

التاسعة: بعد لا جرم، والغالب الفتح، نحوُ: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ﴾ [النحل: من الآية٢٣][1]، وقد انفردت إنَّ المكسورة بجواز دخول لام الابتداء معها، لزيادة التأكيد على واحد من أربعة:

الأول: خبرها إذا تأخر، ولم يُنْفَ ولم يكن فعلا ماضيا متصرفا خاليا من قد فيدخل على المفرد، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾ [المنافقون: من الآية١]، ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ ﴿١١﴾﴾ [العاديات: ١١]، وعلى الجملة المثبتة الاسمية، نحوُ: إنَّ زيدا لأبوه منطلق، والفعلية المفتتحة بمضارع، نحوُ: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [النحل: من الآية١٢٤]، أو ماض غير متصرف، نحوُ: إنَّ زيدا لعسى أنْ يقوم، أو منصرف مقرون بقد، نحوُ: إنَّ زيدا لقد قام.

الثاني: اسمها إذا تأخر عن خبرها حيث جاز تأخيره بأن كان ظرفا أو

= الأولى، والباقون بالفتح بالعطف على إنَّ لا تجوع.

(١) فالفتح عند سيبويه على أنَّ جرم فعل ماض، وأن، وصلتها فاعل أي: وجب أنْ يعلم الله، ولا صلة، وعند الفراء على إنَّ لا جرم بمنزلة لا رجل، ومعناهما لابد، ومن بعدهما مقدرة، والكسر على ما حكاه الفراء من أنَّ بعضهم ينزلها منزله اليمين فيقول لا جرم لآتينك.

جارا ومجرورا، كالأمثلة السابقة في تقديم الخبر، أو عن معموله، نحوُ: [إن في المسجد لزيدًا معتكف].

الثالث: معمول خبرها إذا تقدم عليه، نحوُ: إنَّ زيدا لِطعامك آكلٌ.

الرابع: الضمير المسمى عند البصريين فصلا، وعند الكوفيين عمادا، نحوُ: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾ [آل عمران: من الآية٦٢]، ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ ﴿١٦٥﴾﴾ [الصافات:١٦٥]، ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلْمُسَبِّحُونَ ﴿١٦٦﴾﴾ [الصافات:١٦٦]، ويعطف على أسماء هذه الأحرف بالنصب قبل مجيء الخبر، ويجوز العطف بالرفع بشرطين: استكمال الخبر، وكون العامل إنَّ أو أنَّ أو لكنَّ[1].

ظَنَّ وَأَخَوَاتِهَا[2]

[وأمَّا ظَنَنْتُ، وَأَخَوَاتُهَا] إنما ذكرها؛ لأنها من العوامل الداخلة على المبتدأ، والخبر، وإلا فمحل ذكرها المنصوبات: [فإنها تنصب المبتدأ]، ويسمى مفعولها الأول، وتنصب الخبر، ويسمى مفعولها الثاني [عَلَى أنهمَا مفعولان] لها، وهي على نوعين:

الأول: أفعال القلوب[3]، وتنقسم قسمين: قسم يفيد رجحان وقوع

---

(١) نحوُ: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: من الآية٣].

(٢) تنبيه: العنوان من وضعي. م.

(٣) سميت بذلك، لأن معانيها من العلم، والظن، ونحوهما قائمة بالقلب، ومتعلقة به من حيث إنها صادرة عنه لا عن الجوارح، والأعضاء الظاهرة، وتسمى أفعال =

المفعول.

الثاني[١]: وذكر منه أربعة، وهي ظننت، نحوُ قوله: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَٰفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا﴾ [الإسراء: من الآية١٠٢]، وقد تستعمل لليقين، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَظَنُّوٓا أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ﴾ [التوبة: من الآية١١٨]، ﴿يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: من الآية٤٦] [وَحَسِبْتُ][٢]، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا﴾ [إبراهيم: من الآية٤٢]، ﴿يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ﴾ [البقرة: من الآية٢٧٣]، ﴿لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم﴾ [النور: من الآية١١]، وقد تستعمل لليقين، كقول الشاعر:

حَسِبْتُ التُّقَى وَالجُوْدَ خَيْرَ تِجَارةٍ رِبَاحًا إِذَا مَا المَرْءُ أَصْبَحَ نَاقِلا[٣]

[وَخِلْتُ] بكسر الخاء[٤]، وأصله[٥] خيلت بكسر الياء، نقلت الكسرة

= الشك، واليقين، لأن منها ما يفيد الشك، ومنها ما يفيد اليقين والعلم، والمراد مطلق التردد الشامل للظن.

(١) تفيد ذلك غالبا.

(٢) وهي كذلك تفيد الرجحان في الغالب.

(٣) قال الشيخ محمد محي الدين عبدالحميد: والبيت للبيد بن ربيعة العامري من كلمة له طويلة عدتها اثنان، وتسعون بيتا، والشاهد فيه حسبت التقى خير - الخ حيث استعمل الشاعر فيه حسبت بمعنى علمت، ونصب مفعولين، أولهما قوله: التقى، وبثانيهما: قوله خير تجارة.
عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ج٢/ ص٤٤/ ص٤٥ .

(٤) على هامش الأصل: خال ماضي يخال بمعنى ظن، نحوُ يخال الفرار يراخي الأجل، وعلم نحوُ: خلتني إلى اسم لا ماض يخول بمعنى يتعهد، ويتكبر شربيني.

(٥) وهي للرجحان، وقد تستعمل لليقين قليلا.

إلى الخاء بعد سلب حركتها ثم حذفت الياء؛ لالتقاء الساكنين، نحوُ قول الشاعر:

أَخَالَكَ إنْ لم يُغْضِضْ الطَّرْفَ ذَا هَوىً يَسُومُكَ مَالا يُسْتَطَاعُ مِن الوَجْدِ[١]

وقولك خلت زيدًا أخاك، وقد تستعمل لليقين كقول الشاعر:

دَعَانِي الغَوَانِي عَمَّهُنَّ وَخِلْتُنِي لِي اسمٌ فَمَا أُدْعَى بِهِ وَهُوَ أَوَّلُ[٢]

[وَزَعَمْتُ][٣][٤] لقول مشوب بشك أو مقرون باعتقاد[٥]، نحوُ قوله:

وَزَعَمَتْنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إنَّمَا الشَّيْخُ مَن يَدِبُّ دَبِيبًا[٦]

والأكثر في هذه وقوعها على أنْ أو إن وصلتها نحوُ قوله: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْ﴾ [التغابن: من الآية٧]، وقول الشاعر:

---

(١) هذا البيت لم نعثر له على قائل معين، وأنشده في الأوضح (١٨٠)، وقد أنشده الأشموني (٢٣٢).

والشاهد فيه: قوله أخالك ذا هوى حيث استعمل في هذه العبارة مضارع خال، وهو فعل معناه الرجحان -، ونصب به مفعولين: أولهما كاف المخاطب، وثانيهما قوله: ذا هوى.

(٢) هذا البيت قاله النمر بن تولب الصحابي رضي الله عنه، وهو من قصيدة من الطويل، والشاهد في خلتني فإن خال فيه بمعنى اليقين أي: خلت نفسي، والمعنى تيقنت في نفسي أنَّ لي اسما كنت أدعى به، وأنا شاب.

(٣) على هامش الأصل، وزعم بمعنى ظن لا بمعنى كفل أو سمن أو هزل. شربيني.

(٤) زعمت بفتح العين، وهي للرجحان فقط.

(٥) سواء كان اعتقادا صحيحا أو لم يكن اعتقادا صحيحا.

(٦) هذا البيت من كلام أبي أمية الحنفي، واسمه أوس، والشاهد فيه: قوله زعمتني شيخا فإن فعل ذاك على الرجحان، وقد نصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر أولهما ياء المتكلم، وثانيهما قوله: شيخا.

وَقَدْ زَعَمَتْ أَنِّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا وَمَنْ ذَا الذِي يَا عَزُّ لَا يَتَغَيَّرُ[١]

ومن أفعال هذا القسم: عد[٢]، وهب[٣]، نحوُ قوله:

فَلَا تَعْدُدِ المَوْلَى شَرِيْكَكَ فِي الغِنَى وَلَكِنَّما المَوْلَى شريكُكَ فِي العُدْمِ[٤]

وقوله:

فَقُلْتُ أَجِرْنِي أَبَا خَالِدٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي امرأً هَالِكا[٥]

وإذا أورد شيء من هذه الأفعال على غير أصله فلا ينصب مفعولين، نحوُ: ظننت زيدا على المال أي اتهمته، وحسبت المال أي: عددته،

---

(١) قاله كثير بن عبدالرحمن، وهو قصيدة من الطويل، والشاهد في: زعمت أني حيث وقع على أنَّ، لأن وقوعها على إنَّ وأن كثير، وقوله: أني مع اسمها، وخبرها سد مسد مفعولي زعمت، والضمير في بعدها لعزة.
انظر شرح الشواهد للبدر العيني ج٢/ ص٢٢ .

(٢) عد بمعنى ظن فإنها من أفعال هذا الباب على ما ذهب إليه الكوفيون وابن أبي الربيع، واختاره ابن مالك فإن كانت بمعنى حسبته بالفتح أحسبه بالضم أي عددته، تعدي إلى مفعول واحد فقط.

(٣) هب بسكون الباء بصيغة الأمر، وهي للرجحان بمعنى حسب، والغالب تعديها إلى صريح المفعولين، ووقوعها على أنَّ وصلتها قليل، وليس بلحن لقول بعض العرب هب أن أبانا كان حمارا.

(٤) قاله النعمان بن بشير الأنصاري له، ولأبيه صحبة رضي الله عنهما، وهو من قصيدة من الطويل، والفاء للعطف، ولا للنهي، والشاهد فيه فلا تعدد حيث جاء بمعنى ظن فلذلك نصب مفعولين أحدهما المولى، والآخر شريك، والمولى جاء لمعان كثيرة أراد به ههنا الصاحب أو الحليف، والعدم بضم العين الفقر.
انظر شرح الشواهد للبدر العيني ج٢/ ص٢٢ .

(٥) قاله ابن همام السولي، وهو من المتقارب، المعنى قلت يا أبا خالد أجرني وأغثني، وإن لم تجرني فظني من الهالكين، وأبا خالد منادى منصوب حذف حرف ندائه، والشاهد فيه فهبني حيث نصب به مفعولين الأول أمرا، والثاني هالكا.

وزعمت اليتيم أي: كفلته، ومنه: ﴿وَأَنَا بِهِۦ زَعِيمٌ﴾ [يوسف: من الآية٧٢] أي: كفيل.

وقسم يفيد تحقيق وقوع الفعل الثاني، وأذكر منه ثلاثة، وهي: رأيت[١]، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا ۝٧﴾ [المعارج:٧].

وقول الشاعر:

رَأَيْتُ اللهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيءٍ مُحَاوَلَةً وأكثرَهم جُنُودا[٢][٣]

وقد تستعمل بمعنى ظن، كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦﴾ [المعارج:٦] أي: يظنونه .[وعلمت][٤]، نحوُ: علمت زيدا أخاك، وقوله تعالى: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: من الآية١٩].

وقد تستعمل بمعنى ظن، نحوُ قوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾ [الممتحنة: من الآية١٠].

[وَوَجَدتُ][٥]: كقوله تعالى: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾ [المزمل: من

---

(١) والغالب استعمالها لليقين، وقد ترد للرجحان.

(٢) هذا البيت لخداش بن زهير أحد بني بكر هوازن، والشاهد فيه: قوله رأيت الله أكبر فإن رأيت في هذه العبارة فعل دال على اليقين، ونصب مفعولين: الأول، وهو لفظ الجلالة، والثاني أكبر.

سبل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى ص١٨٦ .

(٣) على هامش الأصل، ورأيت بمعنى علمت كما في البيت، وبمعنى ظن، نحوُ [أنهم يرونه بعيدًا] لا بمعنى أصاب رؤية العين أو الرأي.

(٤) وهي لليقين غالبا، وقد ترد للرجحان، وهو الظن كما سيأتي عن الشارح.

(٥) وهي تفيد في الخبر اليقين، ومصدرها الوجدان كما قال الأخفش، وقال السيرافي: مصدرها الوجود، فإن كانت بمعنى الإصابة تعدت إلى مفعول واحد، أو =

الآية٢٠]، ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: من الآية١٠٢].

ومن أفعال هذا القسم: ألفى، وتعلَّم بمعنى أعلم، نحوُ قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْا ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ ﴿٦٩﴾﴾ [الصافات: ٦٩]، وقول الشاعر:

تَعَلَّم شِفَاءَ النَّفْس قَهْرَ عَدُوِّها فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحَيُّل وَالمَكْرِ[1]

والأكثر في هذه وقوعها على أنَّ وصلتها، كقوله:

فَقُلْتُ تَعَلَّمَ أَنَّ لِلصَّيْدِ غُرَّةً وَأَنْ لَا يُضَيِّعَهَا فَإِنَّكَ قَاتِلُهُ[2]

وترد رأيت بمعنى اعتقدت، كقولك: رأيت الشافعي أي اعتقدته، وبمعنى أبصرت، نحوُ: رأيت زيدا مع القوم، فتنصب مفعولا واحدا، وكذا إذا كانت علمت بمعنى عرفت، كقوله تعالى: ﴿لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ

= بمعنى الاستغناء لم تتعد، نحوُ: وجد زيد من الوجود بمعنى الاستغناء، أو بمعنى حزن، أو حقد بفتح القاف، وقد تكسر فتتعدى بعلي؛ كحزنت على زيد.
الكواكب الدرية ج١/ص١٤٢ .

(١) قاله زياد بن سيار، وهو من الطويل، وتعلم بمعنى اعلم، وفيه الشاهد حيث نصب مفعولين مثله، ولكن أكثر استعماله في أنْ وبدونها قليل، وأحد المفعولين: شفاء النفس، والآخر قهر عدوها.
شرح الشواهد على الأشموني للبدر العيني ج٢/ص٢٤ .

(٢) قاله زهير بن أبي سُلْمَى، وهو من قصيدة من الطويل الواو للعطف على ما قبله، وتعلم بمعنى اعلم، وفيه الشاهد كما في البيت السابق، ولكن بأن أكثر كما ذكرنا، ومنه حديث الدجال تعلموا أنَّ ربكم ليس بأعور أي: اعلموا، وأن بالفتح مع اسمها، وخبرها سد مسد مفعولي تعلم، وإلا مركبة من إنْ لا، وليست للاستثناء، وقوله: فإنك قاتله جواب الشرط، والمعنى إن لم تصنع ما قلت لك من الوصية فإنك قاتل هذا الصيد؛ لأنَّه ربما كان مغترا.
شرح الشواهد للبدر العيني ج٢/ص٢٤ .

يَعْلَمُهُمْ﴾ [الأنفال: من الآية٦٠]، ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾ [النحل: من الآية٧٨]، وتقول زيد لا يعلم شيئا، وكذا إذا كانت، وجدت بمعنى أصبت أمّا إذا كانت بمعنى حزنت أو حقدت فلا تتعدى.

والنوع الثاني: أفعال[1]، وذكر منها اثنين، وهما: [اتخذت]، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: من الآية١٢٥]، ومثله في العمل: كل فعل بمعناه في إفادة تحويل صاحبه إليه كما أنّ كل فعل بمعنى صار في إفادة الانتقال من شيء إلى شيء يعمل عمله.

[وَجَعَلْتُ][2] بمعنى صيرت، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴿٢٣﴾﴾ [الفرقان: ٢٣] أي: صيرناه، أو بمعنى اعتقدت، نحوُ: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرف: من الآية١٩] أي: اعتقدوا، وهي بهذا المعنى الثاني من أفعال القلوب أمّا إذا كانت جعل بمعنى خلق فلا تتعدى إلا إلى واحد، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: من الآية١]، ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الأعراف: من الآية١٨٩].

[وَسَمِعْتُ] قد أعرب بذكرها في هذا الباب، وتبع في ذلك أبا علي الفارسي فإنّه قال: إذا دخلت [على ما يسمع تعدّت إلى واحد، نحوُ:

---

(١) سميت بذلك، لدلالتها على تحويل الشيء من حالة إلى حالة أخرى.

(٢) وهي تفيد الرجحان في الخبر، كزعم.

سمعت كلام زيد، وإذا دخلت][1] على ما لا يسمع تعدَّت إلى مفعولين، نحوُ: سمعتُ زيدا يتكلم[2]، ونُوزعَ في ذلك، والجمهور أنَّ جملة يتكلم، ونحوَها في موضع نصب على الحال من المفعول إن كان معرفة، وعلى الوصف إن كانت نكرة، لأن أفعال الحواس لا تتعدى إلا إلى واحد[3]، وهذه الأفعال يعمل مضارعها وأمرها وما يتصرف منها عمل ماضيها، وكلها تتصرف، ويقع بعدها أنَّ، فيجب فتح همزتها، وتكون هي ومعمولها محل نصب تسد مسد المفعولين، نحوُ ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّكُم مُّلَٰقُوهُ﴾ [البقرة: من الآية٢٢٣]، ﴿عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: من الآية١٨٧] فأنفسكم مفعول تختانون، وتختانون جملة فعلية محلها نصب على أنها خبر كنتم، وكنتم ومعمولها محلها رفع خبر لأن، وأن ومعمولها جملة اسمية محلها نصب في موضع مفعولي عَلِمَ [تَقُوْلُ ظَنَنْتُ زَيداً مُنْطَلقاً] فظننت فعل وفاعل، وزيدًا مفعول أول، ومنطلقا مفعول ثان [وَخِلْتُ عَمْراً شَاخِصاً، وَمَا أَشْبَه ذَلِكَ] من بقية أمثلة ما يُفيدُ الرُّجْحَان، ومن أمثلة ما يفيد اليقين، ومن أمثلة ما يفيد التصيير.

ولهذه الأفعال التي ذكرها ثلاثة أحكام:

أحدهما: الإعمال، وهو واقع في جميع ما تقدم[4].

---

(١) ما بين القوسين ساقط من س.

(٢) فالمفعول الأول هو زيدا، والثاني جملة يتكلم.

(٣) نحوُ: أبصرت زيدا، وسمعت القراءة، وذقت الطعام، ولبست الحرير، وشممت الريحان.

(٤) أي: في جميع أفعال هذا الباب الجامد منها، والمتصرف القلبي، والتصييري.

والثاني: جواز الإلغاء، وهو إبطال عملها في اللفظ والمحل، كتوسطها بين المفعولين، أو تأخرها عنهما ،مثال التوسط زيدا ظنّ قائما، وزيدا ظننت قائما، والنصب هنا أولى[١]، ومثال التأخر: زيد عالم ظننت برفع الجزئين، وزيدا عالما ظننت بنصبهما، والإلغاء هنا أولى[٢].

والثالث: التعليق، وهو إبطال عملها لفظا لا محلا؛ لاعتراض ما له صدر الكلام بينها وبين معمولها، والمراد بما له صدر الكلام: ما النافية، كقولك: علمت ما زيد قائم، وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: من الآية٦٥] فهؤلاء مبتدأ، وينطقون خبره، وليست مفعولا أولا وثانيا، ولا وأن النافيتان في جواب قسم ملفوظ أو مقدر، نحوُ: علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو، وعلمت أنَّ زيد قائم، ولام الابتداء، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾ [البقرة: من الآية١٠٢].

ولام القسم، كقول الشاعر:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي إِنَّ المَنَايَا لَا تَطِيْشُ سِهَامُهَا[٣]

والاستفهام، كقولك: علمتَ أبا بكر عالم، وكذلك إذا كان في

---

(١) قال الفاكهي: قال أبو حيان: وقيل: الإعمال أرجح، لأن العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي، وبه جزم في الأوضح.
شرح الفاكهي على القطر ج٢/ص٥٤ .

(٢) لضعف العامل بتأخره.

(٣) هذا البيت من كلام لبيد بن ربيعة العامري، ومن قصيدة لبيد المعدودة في المعلقات.=

الجملة اسم استفهام عمدة كان: ﴿وَلَنَعْلَمَنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ﴾ [طه: من الآية٧١]، ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾ [الكهف: من الآية١٢]، أو فضلة، نحوُ: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: من الآية٢٢٧] فأي منصوب على المصدرية أَيْ: ينقلبون أي انقلاب، ويعلم معلقة عن الجملة بأسرها، لما فيها من اسم الاستفهام، وهو [أي]، ولا يدخل الإلغاء ولا التعليق في شيء من أفعال التصيير(١)، ولا في قلبي جامد(٢)، وهو اثنان هب، وتعلم؛ لأنهما يلزمان الأمر.

واعلم أنَّ الفعل ثلاثة أنواع:

أحدها: ما لا يوصف بتعد ولا لزوم وهو كان وأخواتها.

والثاني: المتعدي، وهو ما صح أنْ يتصل به ضمير غير المصدر.

والثالث: اللازم، وهو ما عدا ما ذكر فإن أردت تعديته إلى مفعول به عديته بأحد ثلاثة أشياء: بالهمزة، نحوُ: أجلست زيدا، أو بالتضعيف، نحوُ: فرحتك، أو بحرف الجر، نحوُ: مررت بزيد، ثم المتعدي إمَّا أنْ

= والشاهد فيه قوله (علمت لتأتين منيتي) حيث وقع الفعل الذي من شأنه أنْ يتصل بمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وهو علمت قبل جواب القسم فلمَّا وقع ذلك الفعل في هذا الموقع علق عن العمل في لفظ الجملة فلم ينصب طرفيها، ولولا هذه اللام لنصب الفعل المفعولين البته.

انظر سبل الهدى بتحقيق قطر الندى ص١٩٢/ ١٩٣ .

(١) لأنهما إنما جاءا في أفعال القلوب، لضعفها من حيث إنَّه يظهر تأثيرها المعنوي إذ هي أفعال باطنة، بخلاف أفعال التصيير فإنَّه يظهر أمرها في الغالب.

(٢) لعدم تصرفه.

يكون متعديا إلى مفعول واحد، كأفعال الحواس الخمس، وهي الذوق، والشم، واللمس، والسمع، والبصر، كقولك: ذقت الطعام، وشممت الطيب، ولبست الثوب، وسمعت الحديث، وأبصرت الهلال.

وإلى مفعولين.

والثاني عين الأول، وهي أفعال القلوب، أو غيره، نحوُ: أعطيت، وكسوت تقول: أعطيت زيدا درهما، وكسوت عمرا جبة، وهذا الباب يجوز حذف أحد مفعوليه وإبقاء الآخر وحذفهما معا، نحوُ: أعطيت زيدا، أو أعطيت درهما، أو أعطيت، بخلاف أفعال القلوب فإنَّه لابد من ذكر مفعوليها معا، أو حذفهما معا، وإقامة اسم الإشارة مقامهما تقول: ظننت ذلك، أو إلى ثلاثة مفاعيل، وهي أعلم، وأرى، وأنبأ، ونبّأ، وأخبر، وخبر، وحدث، كقولك: أعلم اللهُ الناس محمداً خيرَ البشر، فالناس مفعول أول، ومحمد مفعول ثان، وخيرَ مفعول ثالث، ولا يجوز حذف المفعول الثاني من هذه المفاعيل، وإبقاء الثالث، ولا العكس؛ لأنهما في الحقيقة مفعولا علمت، بل إبقاؤها معا أو حذفهما معا كما تقدم[1]، والمفعول الأول يجوز حذفه وحده، تقول: أعلم الله محمدا خير البشر بحذف الناس.

---

(١) بل يجوز حذف الثلاثة، ولو اقتصارا، ففي التصريح: أمّا حذفه الثلاثة فالصواب كما قال الناظم جوازه مطلقا لحصول الفائدة، إذ الإعلام قد يخلو عنه الشخص فلا يكون كحذف مفعولي ظننت.

انظر حاشية الصبان على الأشموني ج٢/ ص٣٩ .

بَابُ النَّعْتِ[١][٢]

وقد حد بحدود[٣] منها: أنَّه [هو] التابع لما قبله، المشعر بعلامة فيه أو فيما تعلق به، ومنها: أنَّه: هو[٤] التابع المشتق أو المؤول به المباين للفظ متبوعه فالتابع جنس يشمل التوابع الخمسة، والمشتق أو المؤول به مخرج لبقية التوابع فإنها لا تكون مشتقًا، ولا مؤولا به، ألا ترى أنك تقول في التأكيد: جاء القوم أجمعون، وجاء زيد زيد، وفي البيان، والبدل: جاء زيد أبو عبد الله، وفي عطف النسق جاء زيد وعمرو، فتجدها توابع جامدة، وكذا سائر أمثلتها، ولم يبق إلا التوكيد اللفظي فإنَّه قد يجيء مشتقا، كقولك [**جاء زيد الفاضل الفاضل**] فالفاضل الأول نعت، والثاني توكيد لفظي فكذا[٥] احترز عنه بالمباين للفظ متبوعه، وما ذكر شامل لأنواع النعت فإنَّه إمَّا لتخصيص نكرة[٦]، نحوُ: مررت برجل كاتب، وقوله: ﴿**فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ**﴾ [**النساء: من الآية٩٢**] أو توضيح[٧] معرفة،

---

(١) لمَّا أنهى الكلام على ما يعرب على غير وجه التبع أخذ يتكلم على ما يعرب تبعا، وهو خمسة: النعت، وعطف البيان، والتوكيد، والبدل، وعطف النسق، وإذا اجتمعت رتبت على نحوُ هذا الترتيب.

(٢) تنبيه: العنوان من وضع المصنف صاحب المتن. م.

(٣) وحده لغة: وصف الشيء بما هو فيه.

(٤) سقطت من النسخة الأخرى لفظه هو.

(٥) في النسخة الأخرى "فإذا احتز عنه".

(٦) والتخصيص تقليل الاشتراك في النكرات.

(٧) والتوضيح رفع الاشتراك في المعارف.

نحوُ: مررت بزيد التاجر، أو مدح، نحوُ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ [الفاتحة: ٢] أو ذم نحوُ: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم[١][٢] أو ترحم، نحوُ: [اللهم ارحم عبدك المسكين]، أو توكيد[٣]، نحوُ ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾[٤] [البقرة: من الآية١٩٦]، ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ۝١٣﴾ [الحاقة: ١٣]، والمراد بالمشتق ما وافق أصلًا، بحروفه الأصول ومعناه. وهذا هو المشتق بالمعنى الأعم، وأمّا بالمعنى الأخص فيسمى بالصفة، وتعرف بأنها: ما دل على ذات مبهمة، ومعنى معين، وهي أربع: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، واسم التفضيل؛ فأمّا اسم الفاعل؛ فهو ما دل على الحدوث[٥]، والحدث وفاعله[٦]، ثم

---

(١) قال الشيخ يس على شرح قطر الندى للفاكهي، يجعل الوصف في ذلك مخصوصا يندفع سؤال مشهور قال ابن عرفه: يرد على لفظ الاستعاذة سؤال، وهو أنَّ الاستعاذة استجارة، والاستجارة إبعاد، وهو من باب النفي، وقد تعلقت بالأخص؛ لأن الشيطان الرجيم أخص من مطلق الشيطان، ونفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم فلا يلزم من الاستعاذة من هذا الشيطان المخصوص الاستعاذة من مطلق الشيطان، وأجاب بأن النعت قسمان: نعت تخصيص، ونعت لمجرد الذم، وقال أيضا: كون الوصف للذم بناء على أنَّ رجيم بمعنى مرجوم، والمراد مرجوم بالشهب، أمّا إذا أريد مرجوم باللعنة، والمقت، وعدم الرحمة فالنعت للتأكيد، لأن كل شيطان كذلك انتهى.
انظر حواشيه ج٢/ ص٢١٨ .

(٢) في النسخة الأخرى "أو".

(٣) أي: توكيد لما دل عليه متبوعه؛ لأنه في المثال قد علم تمام العشرة فلم يفيد النعت إلا مجرد التوكيد.

(٤) في النسخة الأخرى س سقطت لفظة "قوله".

(٥) أي: الوجود بعد إن لم يكن.

(٦) يعني: أنه وضع لذات حصل لها الحدث مع إفادة أنَّ حصوله لها كان بعد إن لم =

إن كان من ثلاثي المجرد فهو على وزن فاعل، كضارب، أو من غيره فهو على وزن مضارعه[١]، وكسر ما قبل الآخر مطلقًا، ويشترط في عمله ما اشترط في عمل اسم المفعول كما تقدم، وأمَّا اسم المفعول فقد تقدم، وأمَّا الصفة المشبهة فهو المصوغة[٢] لغير تفضيل لإفادة نسبة الحدث إلى موصوفها دون إفادة الحدوث[٣]، وتأتي من فَعِل مكسور العين اللازم على فَعِل بكسر العين غالبا، نحوُ فرح، وأشر، فإن دل على عيب أو لون أو حلية فهي منه على أفعل، نحوُ أعرج، وأسود، وأبلج، وإن دل على امتلاء، وحرارة باطن فهي منه على فعلان، كعريان، وعطشان، وتأتي من فعل بضم العين على فعيل غالبا، كشريف، وظريف، وبخيل، ولا تأتي على وزن فاعل إلا إذا دلت على الثبوت كطاهر القلب، وأمَّا اسم التفضيل فهو ما دل على مشاركة وزيادة[٤]، وصيغته أفعل غالبا، نحوُ: أفضل[٥]، وقد تأتي على غيره، نحوُ:[٦] من هو شر من فرعون وزيد خير منه[٧]،

= يكن فالضارب معناه شيء يثبت له الضرب بعد إن لم يكن، وكثيرا ما يستعمل اسم الفاعل من غير إفادة التجدد، والحدوث، كما في: الله عالم، وامرأة حائض، وغير ذلك.

(١) في النسخة الأخرى س "سقط قوله: «بشرط يصبح مضمومة مكان حرف المضارعة»."، وهذه أوفى من الأصل المعتمد عليه، والله أعلم.

(٢) أي: من فعل قاصر.

(٣) أي: على جهة الثبوت فإذا قلت: زيد حسن فمعناه إثبات الحسن له، واستمرار في سائر أوقات وجوده.

(٤) أي: وزيادة لصاحبها على غيره في أصل الفعل.

(٥) سواء صيغ من فعل لازم، كأكرم، أم متعد، كأضرب، وأعلم.

(٦) سقط من النسخة الأخرى س لفظة "من".

(٧) قال الشيخ الفاكهي: ولا يرد خير، وشر فإنهما للتفضيل؛ لأن أصلهما أخير =

وإنما يصاغ من فعل ثلاثي تام[١] متصرف[٢] مثبت[٣] قابل معناه التفضيل[٤] ليس مبنيا للمفعول[٥] لا اسم فاعله على أفعل[٦]، وقد رسم المصنف النعت ببعض خواصه[٧] تقريبا على المبتدى فقال: [النَّعْتُ تَابِعٌ[٨] لِلْمَنْعُوتِ فِي رَفْعِهِ] إن كان مرفوعا[٩] [وَنَصْبِهِ] إن كان منصوبا [وَخَفْضِهِ] إن كان مخفوضا [وَتَعْرِيفِهِ] إن كان معرفة[١٠] [وَتَنْكِيرِهِ]

= وأشر فخففا بالحذف؛ لكثرة الاستعمال.
حواشيه على قطر الندى، وبل الصدى ج٢/ص٢٠٧ .

(١) فخرجت الأفعال الناقصة؛ لأنها لا تدل على الحدث.

(٢) فخرج بقوله متصرف الجامد، نحوُ: عسى، وليس، فليس لهما أفعل تفضيل.

(٣) خرج بذلك ما كان منفيا، ولو كان النفي لازما، نحوُ: ما عاج زيد بالدواء أي: ما انتفع به لئلا يلتبس المنفي بالمثبت.

(٤) فخرج نحوُ: مات، وفنى، فليس له أفعل تفضيل.

(٥) لئلا يلتبس بالآتي من المبني للفاعل، وسمع شذوذا، وهو أزهى من ذيك، وأشغل من ذات النحيين، وأخصر من غيره من زهي بمعنى تكبر، وشغل واختصر بالبناء للمجهول فيهن.

(٦) أي: أنْ لا يكون الوصف منه أفعل الذي مؤنثه فعلاء بأن يكون دالا على لون أو عيب أو حلية؛ لأن الصيغة مشغولة بالوصف عن التفضيل.

(٧) قال الشيخ خالد أبو النجا: فيه نظر؛ لأن الظاهر أنَّ قوله تابع للمنعوت إلخ ليس واردا مورد التعريف بل بيان حكم من أحكام النعت فتأمل أ.هـ شنوانى.
حاشيته على الشيخ خالد الأزهري على الآجرومية ص٦٧ .

(٨) أي: مشارك له.

(٩) أشار به إلى أنَّ كلام المتن على التوزيع؛ إذ لا يتأتى الجمع بين الرفع، والنصب مثلا في آنٍ واحد، وكذا فيما بعده.

(١٠) يجب كون الموصوف إمَّا أعرف من الصفة أو مساويا لها، ولا يجوز أنْ يكون دونها، فالأول كقولك: مررت بزيد الفاضل فإن العلم أعرف من المعرف بالألف =

إن كان نكرة، فقد تابع النعت منعوته في اثنين من خمسة: واحد من الرفع والنصب والخفض[١]، وواحد من التعريف والتنكير، وهذا لابد منه في قسمي النعت الحقيقي، وهو[٢] الجاري على من هو له[٣]، والسببي، وهو الجاري على غير من هو له[٤]، وكذا اقتصر عليه المصنف، ثم إن رفع النعت ضمير المنعوت المستتر تبعه[٥] أيضا في إفراده، وتثنيته، وجمعه، وتذكيره، وتأنيثه، فقد تبعه حينئذ في أربعة من عشرة[٦] هذا إن

= واللام، والثاني، نحوُ: مررت بالرجل الفاضل، فإنهما معرفان بالألف، واللام، والثالث نحوُ مررت بالرجل صاحبك، فإن صاحبك بدل عنده لا نعت لأن المضاف للضمير في رتبة الضمير أو رتبة اللام، وكلاهما أعرف من المعرف بالألف، واللام.

(١) ولو اختلفا لفظا، وتقديرا، ومحلا، ومن الاختلاف: هذا جحر ضب خرِبٍ بجر خرب فإنَّه تابع، ورفعه مقدر منع منه اشتغال المحل بحركة المجاورة، وبهذا يندفع أنَّ التابع، والمتبوع اختلفا في المثال في الإعراب.

(٢) في النسخة الأخرى س "من الجاري" بدل "هو الجاري".

(٣) أي: المسند إلى من هو نعت له في الواقع.

(٤) أي المسند إلى غير من هو نعت له في الواقع.

(٥) ولو كان معناه لما بعده، كما في جاءني رجل حسن وجها أي: لأن معنى حسن للوجه لا لرجل.

(٦) والعشرة هي الرفع، والنصب، والجر، والإفراد، والتثنية، والجمع، والتنكير، والتأنيث، والتعريف، والتنكير، وأنما لم يكمل له جميع العشرة؛ لأنَّه لا يكن الاسم متصفا بجميعها في وقت واحد لما بينهما من التضاد ألا ترى أنَّ الاسم لا يكون مرفوعا منصوبا مجرورا في حالة واحدة، ولا معرفة نكرة معا، ولا مفردا مثنى مجموعا كذلك، ولا مذكرا مؤنثا كذلك، وإنما يكمل له في حالة واحدة أربعة أمور: واحد من أوجه الإعراب الثلاثة التي هي الرفع، والنصب، والجر واحد من الإفراد، والتثنية، والجمع، وواحد من التعريف، والتنكير، وواحد من التذكير، والتأنيث.

لم يمنع من ذلك مانع، وإلا كأن يكون النعت أفعل منه[١] فإنَّه لا يتبعه في تثنية، ولا جمع، ولا تأنيث بل يكون مفردا مذكرا على كل حال فتقول مررت برجل أفضل منك، وبرجلين أفضل منك، وبرجال أفضل منك، وبامرأة أفضل منك، وبامرأتين أفضل منك، وبنساء أفضل منك، وأن رفع سببية الظاهر[٢] لزم إفراده إلا مع الجمع فتكسيره أحسن من إفراده، نحوُ: مررت برجال قيام آباؤهم، وأمَّا التذكير، والتأنيث فيوافق فيهما مرفوعه تقول في القسم الأول[٣] **[قام زيد العاقل، ورأيت زيدا العاقل، ومررت بزيد العاقل، وقام الزيدان العالمان، ورأيت الزيدين العالمين، ومررت بالزيدين العالمين، وقام الزيدون العالمون، ورأيت الزيدين العالمين، ومررت بالزيدين العالمين]** فقد تابع النعت المنعوت في الإفراد في الثلاثة الأول، وفي التثنية التي تليها، وفي الجمع في التي تليها مع التذكير، والتعريف في الجميع[٤]، ومع الرفع في أول كل الثلاثة[٥]، والنصب في ثانيها، والخفض في ثالثها، وقام رجل عالم، ورأيت رجلا عالمًا، ومررت برجل عالم، وقام رجلان عالمان، ورأيت رجلين عالمين، ومررت برجلين عالمين، وقام رجال عالمون، ورأيت رجالا عالمين، ومررت برجال عالمين، والقول في هذه كما تقدم إلا أنَّ التنكير هنا بدل

---

(١) في النسخة الأخرى س "أفعل منه من".

(٢) أي: إن رفع النعت سببي المنعوت الظاهر.

(٣) أي: النعت الحقيقي الرافع لضمير المنعوت المستتر.

(٤) في النسخة الأخرى س "في الجمع".

(٥) في النسخة الأخرى س "ومع رفع كل ثلاثة".

التعريف هناك، وقامت هند العاقلة، ورأيت هند العاقلة، ومررت بهند العاقلة، وقامت الهندان العاقلتان، ورأيت الهندين العاقلتين، ومررت بالهندين العاقلتين، وقامت الهندات العاقلات، ورأيت الهندات العاقلات، ومررت بالهندات العاقلات، والقول في هذا كما تقدم أول إلا أنَّ التأنيث هنا بدل التذكير، وقامت امرأة عاقلة، ورأيت امرأة عاقلة، ومررت بامرأة عاقلة، وقامت امرأتان عاقلتان، ورأيت امرأتين عاقلتين، ومررت بامرأتين عاقلتين، وقامت نساء عاقلات، ورأيت نساء عاقلات، ومررت بنساء عاقلاتٍ، والقول في هذه كالذي قبله إلا أنَّ التنكير هنا بدل التعريف هناك، وتقول في القسم الثاني[1] قام زيد القائم أبوه، ورأيت زيدا القائم أبوه، ومررت بزيد القائم أبوه، وقام الزيدان القائم أبوهما، ورأيت الزيدين القائم أبوهما، ومررت بالزيدين القائم أبوهما، وقام الرجال القائم آباؤهم، ورأيت الرجال القائم آباؤهم، ومررت بالرجال القائم آباؤهم، وقام رجل عاقل أباه، ورأيت رجلا عاقلا أباه، ومررت برجل عاقل أباه، وقام رجلان قائم أبوهما، ورأيت رجلين قائما، ومررت برجلين قائم أبوهما، وقام رجال قائم آبائهم، ورأيت رجالا قائما آباؤهم، ومررت برجال قائم آباؤهم، وقامت هند القائم أبوهما، ورأيت هندا القائم أبوهما، ومررت بهند القائم أبوها، وقامت الهندان القائم أبوهما، ورأيت الهندين القائم أبوهما، ومررت بالهندين القائم أبوهما، وقامت الهندات القائم آباؤهن، ورأيت الهندات القائم آباؤهن، ومررت بالهندات القائم آباؤهن، وقامت امرأة قائم أبوهما، ورأيت امرأة قائما أبوها،

---

(١) أي: النعت السببي الرافع لضمير المنعوت المستتر.

ومررت بامرأة قائما أبوها، وقامت امرأة قائم[١] أبوها، ورأيت امرأة قائمًا أبوها، ومررت بامرأة قائم أبوها، وقامت امرأتان قائم أبوهما، ورأيت امرأتين قائما أبوهما، ومررت بامرأتين قائم أبوهما، وقامت نساء قائم أبوهن[٢][٣]، وإذا نعت باسم المفعول أو الصفة[٤] جاز فيه هذا[٥] الاستعمال[٦]، وجاز فيه أيضا أنْ يحول الإسناد عن السبب الظاهر إلى ضمير المنعوت فيستتر[٧] في النعت، وينصب السببي[٨] أو يختص بإضافة النعت إليه، وحينئذ[٩] يطابق منعوته في التأنيث، والتثنية، والجمع، ويرجع إلى

---

(١) في النسخة الأخرى س "قام أبوها".

(٢) حاصل ما ذكره الشارح اثنان، وسبعون مثالا، وذلك لأنّه إمّا أنْ يكون مفردا أو مثنى أو مجموعا، وكل فيها إمّا أنْ يكون معرفة أو نكرة، وكل منها إمّا أن يكون مذكرا أو مؤنثا، فهذه اثنا عشر، وكل منها إمّا أنْ يكون مرفوعا أو منصوبا أو مخفوضا فهذه ستة وثلاثون، وكل منها أمّا إنْ يكون حقيقيا أو سببا، فهذه اثنان، وسبعون حاصلة من ضرب اثنين في ستة، وثلاثين، فهذه جملة ما ذكره الشارح، والستة، والثلاثون في الحقيقي بالنظر لكل من المنعوت، والنعت، وفي السببي بالنظر للمنعوت، وإذا نظرت إلى أنّ النعت تارة يوافقه شخص الإعراب بأن يتحد أولا، وتارة يتوافقان في جهة الإعراب أولا زادت الأقسام.

(٣) في النسخة الأخرى س "وما رأيت نساءً قائم أبوهن، ومررت بنساء قائم أبوهن".

(٤) أي: أو اسم الفاعل المضاف، نحوُ: زيد قائم الأب، ولعله لم ينبه عليه؛ لأنّه حينئذ يكون صفة مشبهة.

(٥) أي: في النعت.

(٦) وهو رفع النعت سببي المنعوت الظاهر.

(٧) أي: ضمير المنعوت.

(٨) ينصب على التشبيه بالمفعول إنْ كان معرفة وعلى التمييز إن كان نكرة.

(٩) أي: وقت إذ ينصب أو يخفض.

القسم الأول[١]، نحوُ: قام زيد المضروب العبد، أو الحسن الوجه بنصب العبد، وجرهما[٢] إذا تعدد المنعوت اتحد لفظ النعت فإن اتحد معنى العامل[٣] وعمله، كرأيت زيدا، وأبصرت عمرا الفاضلين جاز الإتباع مطلقا[٤]، وإلا وجب القطع[٥]، كجاء زيد، ورأيت بكرا الكاتبين، فإذا تعدد النعت فإن اتحد معناه استغنى بالتثنية والجمع عن تفريقه، نحوُ: رجلان فاضلانِ، ورجالٌ فضلاء، وإنِ اختلف[٦] وجب التفريق بالعطف بالواو[٧]، وكقولك مررت برجل فقيه، وكاتب، وشاعر، ويجوز قطع النعت المعلوم

---

(١) وهو النعت الحقيقي أي: يرجع إليه في تلك المطابقة مع بقائه على أنّه سببي، وليس المراد كونه يصير حقيقيا.

(٢) أي: على الإضافة، والواو بمعنى أو.

(٣) وسواء اتحد لفظا مثل جاء زيد، وعمرو العاقلان، أو اختلفا لفظا، واتحدا معنى مثل الشارح.

(٤) أي: فإن اختلف العاملان في المعنى، والعمل أو في أحدهما.

(٥) أي: بالقطع بالرفع على إضمار مبتدأ أو بالنصب على إضمار فعل، نحوُ: جاء زيد، ورأيت عمرا الفاضلان، أو الفاضلين، ونحوُ جاء زيد، ومضى بكر الكريمان، أو الكريمين، ونحوُ هذا مؤلم زيد، وموجع عمرا الظريفان، أو الظريفين، ولا يجوز الإتباع في ذلك؛ لأن العمل الواحد لا يمكن نسبته لعاملين من شأن كل واحد منهما أنْ يستقل.

(٦) أي: اختلف لفظا، ومعنى، كالعاقل، والكريم، أو معنى لا لفظا، كالضارب من الضرب بالعصا مثلا، والضارب من الضرب في الأرض أي: السير فيها أو لفظا معنى، كالذاهب، والمنطلق.

(٧) إجماعا بالواو فقط لا غير إذ لو قيل: مررت برجل صالح فطالح أو ثم صالح لم يستفد الترتيب في المرور بل في حصول الوصفين للرجلين، والترتيب في غير هذا غير مراد.

منعوته حقيقة أو ادعاء[١] بدونه[٢]، فإن تعدد جاز اتباعه، وقطعه، والجمع بينهما بشرط تأخير ما قُطع، والقطع أنْ تجعل النعت خبر المبتدأ[٣] أو مفعولا لفعل[٤] ثم إن كان النعت مجرد مدح أو ذم أو ترحم وجب حذف المبتدأ أو الفعل، وإلا جاز.

باب المعرفة[٥]

ولمَّا ذكر أنَّ النعت تابع للمنعوت في تعريفه، وتنكيره احتاج إلى بيان المعرفة، والنكرة فقال [وَالمَعْرِفَةُ][٦] من حيث هي[٧]، وإلا فمما ذكره الضمير، وهو لا ينعت، ولا ينعت به، والعلم، وهو ينعت، ولا ينعت

---

(١) أي: بأن ينزل منزلة المعلوم لأمر ما.

(٢) هذا إذا لم يتعدد النعت، وهو الصحيح خلافا لمنع الزجاج المشترط في جواز القطع تعدد النعت، والنعت إذا قطع خرج عن كونه نعتا كما ذكره ابن هشام.
انظر حاشية الصبان على الأشموني ج٣/ ص٦٨ .

(٣) بتقدير هو.

(٤) أي: بفعل مناسب للمقام.

(٥) تنبيه: العنوان من وضعي لا من وضع الشارح ا.هـ.

(٦) كان الأولى أنْ يقدم النكرة، لأنها الأصل، لاندراج كل معرفة تحتها، لكنه بدأ بالمعرفة؛ لأنها أشرف من حيث دلالتها على معين، وأل في المعرفة للجنس، ولذا صح الإخبار عنها بقوله خمسة أشياء فلا يقال لا يخبر عن الواحد بالخمسة.

(٧) أي: لا يفيد كونها ضميرا ولا علمًا، ولا يفيد كونها تنعت وينعت بها كما سيذكر الشارح.

به[١] [خَمْسَةُ أَشْيَاءَ][٢] الأول [الاسمُ المُضْمَرُ][٣]، وهو ما دل على متكلم[٤] [نحوُ: أنا ونحن]، أو مخاطب، نحوُ [أنت] أو غائب، نحوُ [هو]، وينقسم إلى مستتر، وبارز؛ لأنَّه لا يخلو إمَّا أنْ تكون له صورة في اللفظ أولا فالأول البارز[٥] كتاء قمتُ، والثاني المستتر[٦] كالمقدر في قولك: استقم، ثم المستتر قسمان: واجب الاستتار، وجائزه، ونعنى بواجب الاستتار ما لا يمكن قيام الظاهر مقامه، وكذلك كالضمير المرفوع بأمر الواحد، كاستقم، أو بالفعل المضارع المبدوء بالهمزة، كأقوم أو بالنون، كنقوم، أو بتاء خطاب الواحد، كتقوم ألا ترى

---

(١) قال ابن الحاجب: المعرفة ما وضع لشيء بعينه، والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه قال الرضي: قوله: بعينه احتراز عن النكرات، والمعنى ما وضع لأن يستعمل في شيء واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصودا لواضع كما في الاعلام أو لا كما في غيرها، وقال ابن مالك في شرح التسهيل: من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه أ.هـ أي: دون اعتراض عليه، ولأجل ذلك تعرض لها في الخلاصة بالعد كما فعل المصنف.
انظر حاشية خالد أبو النجا على الشيخ خالد على الآجرومية ص٦٩ .

(٢) ويقال له الضمير، ويسميه الكوفيون الكناية والمكني.

(٣) أي: اسم دل وضعا فخرج بقولنا وضعا قول من اسمه زيد ضرب زيد، وقولك لزيد يا زيد افعل كذا، وقولك حكاية عن زيد الغائب زيد فعل كذا، فإن لفظ زيد وإن أطلق على المتكلم في الأول، والمخاطب في الثاني، والغائب في الثالث لم يكن موضوعا للمتكلم، ولا المخاطب، ولا الغائب المتقدم الذكر فإن الأسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقا باعتبار تقدم الذكر.

(٤) المراد به ما عدا المتكلم، والمخاطب، فيدخل فيه ضمير الذات العلية.

(٥) هو ماله صورة في اللفظ.

(٦) وهو ما ليس له صورة في اللفظ بل ينوي أي: له صورة في العقل.

أنك لا تقول: أقوم زيد، ولا تقوم عمرو، ولا تقوم بكر، وإن شئت قلت: المستتر وجوبا ما يقدر بأنا أو نحن أو أنت، ونعنى بالمستتر جوازا ما يمكن قيام الظاهر مقامه، وذلك كالضمير المرفوع بفعل الغائب، نحوُ: زيد يقوم ألا ترى أنّه يجوز لك أنْ تقول: زيد يقوم غلامه.

وأمّا البارز فينقسم بحسب الاتصال، والانفصال إلى قسمين: متصل، ومنفصل، فالمتصل: هو الذي لا يستقل بنفسه، كتاء قمت، ويكون ضمير رفع(١)، ونصب(٢) [وجر(٣)]، **والمنفصل: هو الذي يستقل بنفسه، كأنَا، وأنت، وهو، ويكون ضمير رفع(٤)، وضمير نصب(٥)، ولا جر فيه**][٦][٧].

والضمائر منحصرة في أحد، وستين ضميرا، وقد ذكر بعضها في باب الفاعل، وفي باب المبتدأ، والخبر، وسنذكر بعضها في باب المفعول به، والضمائر المتصلة يجمعها كلها قولك [**تأوين هناك**] فتأوين ضمائر رفع الفاعل أو نائبه إن كانت الياء للمخاطبة مثال ضمير الفاعل: قمت، وقاما،

---

(١) كتاء قمت.

(٢) نحوُ: كاف أكرمك.

(٣) نحوُ: هاء غلامه.

(٤) نحوُ: أنا.

(٥) نحوُ: إياي.

(٦) سقط من النسخة الأخرى س.

(٧) قال الشيخ يس: لأنّه ما يصح الابتداء به، والمخفوض لا يصح الابتداء؛ لأن خافضه إمّا حرف أو مضاف، ولا يتقدم المجرور على الجار، والمضاف إليه على المضاف. حواشيه على الفاكهي على القطر ج١/ ص١٩٠ .

وقاموا، وقومي، وقمن، وياء النفس ضمير المفعول به، وقبلها نون الوقاية، نحوُ ارحمني يا رب، وعافني، وضمير خفض، نحوُ: ربي، والهاء، والكاف ضمير المفعول به، نحوُ: أكرمه، وأكرمك، وضمير خفض، نحوُ: مررت به، وبك، ونا مشتركة بين الخفض، والنصب، والرفع، نحوُ: قوله تعالى ﴿رَبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا﴾ [آل عمران: من الآية١٩٣] ثم إن كان قبلها ساكن غير ألف فضمير فاعل، نحوُ ﴿أَخَذْنَا﴾ [البقرة: من الآية٦٣]، ﴿وَنَزَّلْنَا﴾ [النحل: من الآية٨٩]، ﴿وَبَعَثْنَا﴾[المائدة: من الآية١٢] في الماضي، وإن كان متحركا فضمير مفعول، نحوُ: من بعثنا، ﴿وَمَا جَآءَنَا﴾ [المائدة: من الآية٨٤] في الماضي، ولا تقع فاعلة في صيغة أمر ولا مضارع بل مفعولاً، نحوُ: انصرنا واهدنا، ولا تؤاخذنا، ويكرمنا ويعطينا الله من فضله.

واعلم أنَّ أعرف المعارف على الإطلاق لفظ الجلالة، والضمير العائد على الله عز، وجل، وقد اجتمعا في قول: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا﴾ [طه: من الآية١٤] ثم ضمائر غيره، وهي مرتبة ضمير المتكلم أعرف من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب من ضمير الغائب.

باب العَلَم[١]

والثاني: [الاسم العَلَم[٢]]، وهو ما علّق[٣] على شيء بعينه[٤] غير متناول ما أشبهه[٥] سواء أكان علم شخص لعاقل[٦]، [نحوُ: زَيْدٍ]، وهند، أو لغير عاقل، إمَّا لمكان، نحوُ: عدن[٧] [وَمَكَّةَ] أو لغيره كشذقم[٨]، وهيلة[٩]، أمَّا علم[١٠] الجنس إمَّا لحيوان كأسامة للأسد،

---

(١) تنبيه: العنوان من وضعي لا من وضع الشارح.

(٢) لغة العلامة، واصطلاحا ما ذكره.

(٣) أي: اسم علق بالبناء المجهول.

(٤) أي: وضع لشيء بعينه مطلقا أي بلا قيد أي دل على معنى في الخارج بالنسبة للعلم الشخصي، وفي الذهن بالنسبة للعلم الجنسي.

(٥) وخرجت بقية المعارف لكونها فقدت عدم التناول؛ لأن العلم جزئي وضعا واستعمالا، وبقية المعارف كليات وضعا فيتناول كل واحد ما أشبهه بحسب الوضع جزئيات استعمالا، وهذا مذهب السعد، والراجح مذهب السيد أنها جزئيات وضعا واستعمالا لكن الواضع لاحظ ما وضع له الضمير، واسم الإشارة، والموصول بوضع كلي عام، وعلى ذلك فهي خارجة بقولنا: مطلقا أي: بلا قيد فإنها تعين مسماها بواسطة قرينة خارجية عن ذات الاسم إمَّا لفظية كأل في المحلي، والصلة في الموصول، أو معنوية كالحضور في ضمير المتكلم كأنا، والمخاطب كأنت، واسم الإشارة كالغيبة.

(٦) الأولى عالم ليشمل اسم.

(٧) عدن: بفتحتين علم لبلد بساحل اليمن.

(٨) شدقم بالدال المهملة أو المعجمة، علم جمل للنعمان بن المنذر.

(٩) هيلة اسم شاة، وذكر بعضهم أنها علم لعنز كانت لبعض نساء العرب.

(١٠) بالنصب عطفا على قوله علم شخص ثم اعلم أنَّ لهم علم شخص، وعلم جنس، واسم جنس، ونكرة، فالأول: ما وضع لمعين في الخارج، والثاني: ما وضع لمعين في الذهن أي: وضع للماهية بقيد حضورها في الذهن، والثالث: ما وضع للماهية بلا تعيين أي: بلا قيد حضورها في الذهن أي: لم يلاحظ فيها هذا، وإن كانت حاضرة، والرابع: ما وضع لواحد مبهم.

وثعالة للثعلب، وذئالة للذئب فإن كلا من هذه الألفاظ يصدق على كل واحد من هذه الأجناس تقول: لكل أسد رأيته: هذا أسامة مقبلا، وكذلك البواقي يجوز أن نطلقها بإزاء صاحب الحقيقة من حيث هو فنقول: أسامة أشجع من ثعالة، كما تقول: الأسد أشجع من الثعلب أي صاحب هذه الحقيقة [**أشجع من صاحب هذه الحقيقة**][1]، ولا يجوز أن تطلقها على شخص غائب لا تقول لمن بينك وبينه عهد في أسد خاص ما فعل أسامة، وإمَّا لمعنى كسبحان الله، ويكون العلم مفردا كزيد، ومركبًا وهو ثلاثة أقسام: مركب تركيب إضافة[2] كعبد الله، وحكمه أنَّ الأول من جزئيه معرب بحسب العوامل، والثاني مخفوض بالإضافة دائما.

ومركب تركيب مزجيٍ[3][4] كبعلبك[5]، وحضرموت[6]، وحكم الأول من جزئيه أنْ يفتح آخره إلا إن كان ياء فيسكن كمعد يكرب قالي[7] قلا، وحكم الثاني منهما أنْ يعرب بالضمة رفعا، وبالفتحة نصبا وجرا، كسائر الأسماء التي

---

(١) سقط من النسخة الأخرى س.

(٢) والمركب الإضافي هو الغالب في الأعلام المركبة، لأن الأكثر فيها الكني، وهي مضافة، وضابطه كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين.

(٣) في النسخة الأخرى س "مزج".

(٤) وهو كل كلمتين نزلت ثانيهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها في أنَّ ما قبله مفتوح الآخر كما يفتح ما قبل تاء التأنيث.

(٥) بعلبك: علم بلدة بالشام والأصل فيها قبل التركيب بعل وبك ثم امتزجا وصار كلمة واحدة.

(٦) حضرموت: علم على بلدة باليمن، والأصل فيها قبل التركيب حضر، وموت ثم امتزجتا، وصارا كلمة واحدة.

(٧) في النسخة الأخرى س "قال".

لا تتصرف، فهذا إن لم يختم بويه، فإن ختم بها بنى على الكسر.

ومركب تركيب إسنادي[١][٢] كشاب قرناها[٣]، وحكمه أنَّ العوامل لا تؤثر فيه شيئا بل يحكى على ما كان له من الحال قبل[٤].

وينقسم العلم أيضا إلى اسم، وكنية، ولقب، وذلك لأنه[٥] [إن] بدئ بأب، وأم فكنية[٦][٧]، وإلا فإن أشعر برفعة[٨] المسمى كزين العابدين أو بوضاعته[٩] كأنف الناقة[١٠] فلقب، وإلا فاسم[١١] كزيد، وعمرو، وإذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب في الأفصح تقديم الاسم، وتأخير اللقب[١٢]، ولا

---

(١) سقط من النسخة الأخرى س "إسنادي".

(٢) وهو كلمتان أسندت إحداهما إلى الأخرى.

(٣) أي: ذؤابتا شعرها لقبت به امرأة.

(٤) لأن المسمى بالجملة غرضه بقاء صورتها.

(٥) سقط من النسخة الأخرى "أن".

(٦) في النسخة الأخرى س "وكنية".

(٧) فالكنية مجموع الاسمين المتضايفين لا ما بعد الأم، والأب.

(٨) أي: بمدحه.

(٩) أي: بذمه.

(١٠) لقب جعفر ابن قريع، وسبب جريان هذا اللقب عليه أنَّ أباه ذبح ناقة، وقسمها بين نسائه فبعثته أمه إلى أبيه فلم يبق إلا رأس الناقة فقال له أبوه شأنك به فأدخل يده في أنف الناقة فجعل يجره فلقب به.

(١١) الاسم هو لفظ قصد بدلالته الذات المعينة.

(١٢) لأنَّه غالبا منقول من اسم غير إنسان، بطة، وقفة، فتقديمه يوهم أنَّ المراد معناه الأصلي، ولأنَّه لإشعاره بالمدح أو الذم كان في معنى النعت، والنعت لا يقدم =

ترتيب بين الكنية وغيرها[١] ثم إن كانا مضافين، كعبد الله زين العابدين، أو كان الأول مفردا أو الثاني مضافا كزيد زين العابدين، أو كانا بالعكس كعبد الله قفة، وجب إتباعُ الثاني الأول في الإعراب إمَّا على أنَّه إعراب[٢] بدل منه أو عطف بيان عليه أو قطعه برفعه خبرا لمبتدأ محذوف[٣]، أو بنصبه مفعولا بفعل محذوف[٤]، وإن كانا مفردين، كزيد قفة، وسعيد كرز[٥] فالكوفيون والزجاج يجيزون فيه الوجهين السابقين[٦]، وإضافة الاسم إلى اللقب، وجمهور البصريين يوجبون الإضافة[٧]، والصحيح الأول، والإتباع أقيس من الإضافة[٨]، والإضافة أكثر.

وينقسم العلم أيضا إلى مرتجل، وهو ما لم يسبق له استعمال في غير

= فكذا شبهه، ولأن فيه العلمية وزيادة، فلو أتى به أولا لأغني عن الاسم.

(١) فيجوز تقديم الكنية على الاسم، نحوُ: قال أبو بكر سعيد، ويجوز تأخيرها عنه، نحوُ: قال سعيد أبو بكر، ويجوز تقديم الكنية على اللقب نحوُ: قال أبو عبد الله أنف الناقة، ويجوز تقديم اللقب على الكنية، نحوُ أنف الناقة أبو عبد الله.

(٢) في النسخة الأخرى س "إعرابه".

(٣) تقديره هو.

(٤) تقديره أخص أو أغني، وكل ما يناسب المقام.

(٥) الكرز: اللئيم، والحاذق.

(٦) هما القطع، والإتباع، لا يحتاجان إلى تأويل، وهما على الأصل.

(٧) الإضافة على خلاف الأصل لأن الاسم، واللقب مدلولهما واحد فيلزم من إضافة أحدهما إلى الآخر إضافة الشيء إلى نفسه، فيحتاج إلى تأويل الأول بالمسمى، والثاني بالاسم حتى يخلص من إضافة الشيء إلى نفسه.

(٨) ولعل وجه الأقيسية ما يلزم من المحذور في الإضافة.

العلمية، [كعمرو، وسعاد[١]، وإلى منقول، وهو ما سبق له استعمال في غير العلمية][٢] ثم انتقل إليها، والمنقول إمّا من مصدر، كفضل أو من صفة، كحامد، وعامر، وناصر، ومحمود، ومنصور، أو من اسم عين، كسيف، وثور، ونعمان، أو من فعل ماض، كشمر لفرس، وبدر لمكان، أو من مضارع، كيزيد، ويشكر، أو من جملة فعلية، كبرق نحره، ويزيد قال الشاعر:

نُبِئْتُ أَخْوَالِيَ بَنِي يَزِيْدُ ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدُ[٣]

ومنهم من قاسه في الجملة الاسمية كالمنطلق زيد.

والثالث: [الاسْمُ المُبْهَمُ][٤] قيل: أراد به اسم الإشارة، ودليل إبهامه عمومه، وصلاحيته للإشارة[٥] به إلى كل جنس، وإلى أشخاص كل

---

(١) وهو نادر.

(٢) سقط من النسخة الأخرى س.

(٣) قال الشيخ محي الدين عبد الحميد: وقد نسب النحاة هذا الشاهد لرؤبة بن العجاج، ولا يوجد إلا في زيادة ديوانه، والشاهد فيه: قوله: (يزيد) حيث سمي به، وأصله فعلٌ مضارع ماضيه زاد مشتمل على ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو فهو منقول من جملةٍ مؤلفةٍ من فعلٍ وفاعل.
عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ج١/ص١٢٤ .

(٤) أنما سميت مبهمة؛ لأنّه لا يعلم معانيها منها بالتعيين، وإن اعتبر في معانيها الإشارة إلى التعيين، وإنما تعرف معانيها من الإشارة، والصلة.

(٥) عطف تفسير فإن قلت قد تقدم أنّ المعرفة ما وضع لشيء بعينه، وهذا ينافي عمومه، وصلاحيته للإشارة به إلى كل جنس، وإلى كل شخص قلت: تعريفه بعد استعماله في معين، وإبهامه قبل استعماله في معين فلا منافاة بين كونه معرفة، وكونه مبهما، وهو كلي وضعا جزئي استعمالا، وهذا مبني على مذهب السعد.

نوع، [نحوُ: هذا] حيوان، وحمار، وفرس، ورجل، وزيد، ودليل معرفته عدم دخول رب عليه، وتعريفه ما[١] وضع لمشار إليه[٢]، وهو إمَّا مكان أو غيره، وهو إمَّا مفرد أو مثنى أو مجموع، وكل من هذه إمَّا مذكر أو مؤنث، فللمفرد المذكر لفظة واحدة، وهي[٣] ذا، وللمفرد المؤنث عشرة ألفاظ: خمسة مبدوءة بالذال، وهي ذي وذِهِي وذه بالكسرة، وَذِه بالإسكان، وذات[٤]، وهي أغربها، وإنما المشهور استعمال ذات بمعنى صاحبة، كقولك: ذات جمال، أو بمعنى التي في لغة [بعض][٥] طيء حكى الفراء:

الفَضْلُ ذُوْ فَضَّلَكُمْ اللهُ بِهِ وَالكَرامةُ ذَاتُ أَكْرَمَكُم[٦] اللهُ

أي: [التي][٧] أكرمكم بها فلها حينئذ ثلاث استعمالات[٨]، وخمسة

---

(١) ما أي: كل اسم.

(٢) أي: لمسمى مع الإشارة إليه، كقولك: هذا مشيرا إلى زيد فتدل لفظة ذا على ذات زيد، وعلى الإشارة لتلك الذات.

(٣) وألفه أصلية على الأصح، وقال الكوفيون: الاسم هو الذال فقط، والألف زيدت؛ للتكسير بدليل سقوطها في التثنية، نحوُ: ذان، ورد بأن ذان ليس تثنية ذا بل هي صيغة وضعت للتثنية كانتما، وهما.

الكواكب الدرية ج١/ ص٧٦.

(٤) ذات بالبناء على الضم، واسم الإشارة ذا، والتاء للتأنيث.

(٥) سقط من النسخة الأخرى س.

(٦) انظر شرح قطر الندى، وبل الصدى ص١١٠ .

(٧) سقط من النسخة الأخرى س "بالتي".

(٨) الاستعمالات الثلاث هي: الإشارة بها إلى المفردة المؤنثة، ولا أحفظ له شاهدا. والثاني: استعمالها لمعنى صاحبة، نحوُ قول الشاعر:

أمن أجل أعرابيه ذات بردة تبكي على وَجْدٍ، وتبلى كذا وجدا =

مبدوءة بالتاء، وهي: تي، وتهي[١]، وته بالكسر، وته بالإسكان، [وتا][٢]، ولتثنية المذكر ذا بالألف رفعا، كقوله ﴿فَذَٰنِكَ بُرْهَٰنَانِ مِن رَّبِّكَ﴾ [القصص: من الآية٣٢]، وذين بالياء جرا، ونصبا، كقوله: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: من الآية٦٣]، ولتثنية المؤنث تان بالألف رفعا[٣]، وتين بالياء جرا، ونصبا[٤] صيغ دالة على المثنى، والجمع المذكر، والمؤنث عاقلا كان أو غيره [أولاء][٥][٦] بالمد عن الحجازيين قال الله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: من الآية٥]، وقال تعالى: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى﴾ [هود: من الآية٧٨]، وبنو تميم، وغيرهم[٧]

= والثالث: استعمالها اسما موصولا بمعنى التي.
وبقي لها استعمال رابع لم يذكره المؤلف، وهو أنْ تكون اسما بمعنى حقيقة الشيء، وماهيته، تقول: ذات الإنسان حيوان ناطق أي حيوان مفكر، تريد أنَّ هذه حقيقته، وماهيته، وقد استعملت في معنى نفس الشيء، فقيل: هذه ذات متميزة، وهذه ذات محدثه، ونسبوا إليها على لفظها فقيل: هذا عيب ذاتي يريدون أنَّه راجع إلى نفس العيب، وطبيعته وجبلته، وأنكر قوم هذا الاستعمال، وليس إنكارهم بسديد.

(١) بالإشباع.

(٢) في النسخة الأخرى س "وتاه".

(٣) كقولك: (جاءتني هاتان).

(٤) كقوله تعالى: ﴿إِحْدَى ٱبْنَتَىَّ هَٰتَيْنِ﴾ [القصص: من الآية٢٧].

(٥) في النسخة الأخرى س "أولاء".

(٦) أولاء بالمد أي: بهمزة مكسورة في أخره منونا نحوُ: جاءني أولاءٍ، أو هؤلاء، وغير منون، نحوُ: جاءني أولاء أو هؤلاء.

(٧) كقيس، وربيعة، وأسد.

يقولون أولى بالقصر[١]، ويجوز أنْ تلحق هذه الأسماء هاء التنبيه[٢]، وقد أتى المصنف بأمثلة مقرونة بها فقال: [نحوُ: هذا[٣]، وهذه[٤]، وهؤلاء[٥]] كل هذا إذا كان للمشار إليه قريبا فإن كان بعيدا وجب اقتران ما تقدم بالكاف[٦] إمَّا مجردة من اللام، نحوُ: ذاك[٧] أو مقرونة بها، نحوُ: ذلك[٨].

وتمتنع اللام في ثلاث مسائل:

أحدها: المثنى فلا يقال: ذان لك، ولا تان لك.

الثانية: الجمع في لغة من مده[٩].

---

(١) فيقولون جاءني أولى، وهؤلي بفتح الهاء، وضم الهمزة، وفتح اللام، وقد يقال فيها: هولي بفتح الهاء، وسكون الواو، وفتح اللام،وإذا كان مقصورا كتب بالياء، وإن كان ممدودا كتب بالألف.

(٢) لتنبيه المخاطب على ما يلقى إليه، وإزالة لغفلته.

(٣) هذا في الإشارة للمذكر.

(٤) هذه في الإشارة للمؤنث.

(٥) للجمع مطلقا.

(٦) الكاف الحرفية لا موضع لها من الإعراب؛ لأن اسم الإشارة لا يضاف بل هي حرف خطاب جيء به للدلالة على بعد المشار إليه غير أنها تتصرف تصرف الكاف الاسمية غالبا فتكون بحسب المخاطب؛ لتدل على حالة من يخاطبه من إفراد، وتثنية، وجمع، وتذكير، وتأنيث.

(٧) بفتح الكاف إذا كانت الإشارة إلى مفرد مذكر، والخطاب لمفرد مذكر أيضا، وبكسر الكاف إذا كانت الإشارة إلى مفرد، والخطاب لمؤنث.

(٨) واللام زيادة في الدلالة على البعد.

(٩) وهم الحجازيون فلا يقال على لغتهم: أولاء لك، وأمَّا من قصره فمنهم من لا =

الثالثة: إذا تقدمت عليها هاء التنبيه فلا يجوز: هذا لك، وجعل بعضهم مراتب المشار إليه ثلاثا، فللقريب، نحوُ: هذا، وللمتوسط، نحوُ: ذاك[١]، وللبعيد، نحوُ: ذلك، والذي يشار به للمكان القريب هنا[٢]، أو ها هنا[٣]، وللبعيد هناك[٤] أو ها هناك[٥]، أو هنالك[٦] أو ثم بفتح الثاء المثلثة[٧] أو هنا أو هنا بفتح الهاء أو كسرها، وتشديد النون، ولا يلحقها كاف، ولا هاء تنبيه[٨].

المعرف بالألف واللام[٩]

والرابع [الاسم الذي فيه الألف، واللام، نحوُ: الرجل، والغلام] في

= يأتي باللام أيضا، ومنهم من يأتي بها.

(١) وطريقة ابن مالك أنَّ لاسم الإشارة مرتبتين قربى، وبعدى، وطريقة الجمهور أنَّ لاسم الإشارة ثلاث مراتب.
انظر الكواكب الدرية ج١/ص٦٩ .

(٢) هنا بضم الهاء، وتخفيف النون مجردة عن هاء التنبيه.

(٣) ها هنا بتقديم هاء التنبيه عليها.

(٤) بالكاف وحدها.

(٥) بالكاف مع هاء التنبيه.

(٦) بالكاف، واللام.

(٧) وتشديد الميم.

(٨) وتعرب كلها اسم إشارة في محل نصب على الظرفية، والكاف حرف خطاب لا محل لها من الإعراب، واللام للدلالة على البعد.

(٩) تنبيه: العنوان من وضعي لا من وضع الشارح.

ألة التعريف ثلاثة مذاهب: أحدها: أنها أل، والألف أصل[١]، وصححه ابن مالك، وغيره.

والثاني: أنها أل، والألف زائدة[٢].

والثالث: أنها اللام وحدها أتى بها ساكنة فاجتلبت الهمزة ليبتدأ بها، وحجة هذا أنَّ التنكير أصل، ومن علامته التنوين، وهو على حرف واحد فجعلت علامة التعريف على حرف؛ لئلا يلزم أنْ يكون للفرع مزية على الأصل، وأل هذه عهدية، وجنسية فالعهدية ثلاثة أقسام: لأن مصحوبها معهود ذكرا بأن يتقدم عليها مصحوبها في الذكر، وتسمى ذكرية، نحوُ قوله تعالى: ﴿مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ﴾ [النور: من الآية٣٥][٣] أو نهنا[٤]، وتسمى أل فيه علمية، نحوُ قوله تعالى: ﴿إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: من الآية٤٠]، ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: من

---

(١) والهمزة همزة قطع حذفت في الوصل تخفيفا؛لكثرة الاستعمال،ولم تحذف في الابتداء، لأنه لا يبتدأ بساكن.

(٢) أي: زائدة معتد بها في الوصل كذا قال ابن مالك، والمشهور عن ابن مالك عن سيبويه أنَّ التعريف باللام وحدها، والهمزة وصلية جيء بها للتمكن من الابتداء بالساكن، وفتحت على خلاف همزة الوصل تخفيفا؛ لكثرة الاستعمال، ونقل ابن حيان هذا المذهب عن جميع النحويين إلا ابن كيسان، وعزاه صاحب البسيط إلى المحققين، وذهب المبرد إلى أنَّ المعرف الهمزة وحدها، وزيدت اللام للفرق بينها، وبين همزة الاستفهام.

الكواكب الدرية ج١/ ص٧٨ .

(٣) وهذه يسد الضمير مسدها مع مصحوبها.

(٤) بأن عهد مصحوبها ذهنا.

الآية١٨]، ﴿بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ﴾ [طه: من الآية١٢]، لأنهم عالمون بذلك[١]، وعلامتها أنْ يكون مصحوبها معلوما عند المخاطب، أو حضورا[٢]، وتسمى أل فيه حضورية[٣] نحوُ: جاءني هذا الرجل، ونحوُ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [الانفطار: من الآية٦]، وكقول: لا تضرب الرجل إذا كان بحضرتك، والجنسية ثلاثة أقسام أيضًا؛ لأنها إمَّا لاستغراق أفراد الجنس بأن يصح حلول كل محلها على جهة الحقيقة، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: من الآية٢٨]، ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢﴾ [العصر: ٢] أو لاستغراق خصائصها[٤] بأن يصح حلول كل محلها على جهة المجاز، نحوُ قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: من الآية٢]، وأنت الرجل علمًا أي: أنت الكامل في خصائص الرجال، والشامل لها، أو لتعريف الحقيقة بأن لم[٥] يخلفها كل لا حقيقة، ولا مجاز، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾ [الأنبياء: من الآية٣٠] أي: من جنس الماء[٦]، وأل هذه يعبر عنها أيضا بأنها التي لبيان الماهية وبالتي لبيان الحقيقة.

---

(١) فهم عاملون بالغار، والشجرة، والواد.

(٢) حضورًا معطوفة على ذهنا.

(٣) بأن يكون مصحوبا حاضرا حال الخطاب.

(٤) أي: صفات الجنس.

(٥) من حيث هي أي: مع قطع النظر عن الأفراد.

(٦) أي: من جنس الماء المعروف لا من كل شيء اسمه ماء.

الخامس [**ما أضيف إلى واحدة من هذه الأربعة**] المذكورة أي: إضافة محضة؛ لأنها تفيده التعريف إذا لم يكن متوغلا في الإبهام، أمَّا المتوغل فيه[١] فلا تفيده الإضافة سوى التخصيص[٢]، وأمَّا الإضافة اللفظية فإنها تفيده تخفيف اللفظ، وسيأتي إيضاح ما ذكرنا في باب مخفوضات الأسماء، والإضافة لتعريف المضاف، نحوُ قولك: غلامي[٣]، وثوبك[٤]، ودار زيد[٥]، وغلام هذا[٦]، وغلام الرجل[٧]؛ لأن النكرة تتعرف بالإضافة إلى المعرفة، وتتخصص بالإضافة لمثلها، نحوُ: غلام رجل، وثوب امرأة، وخاتم حديد، وما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة فهو في رتبة ما أضيف إليه[٨] إلا المضاف إلى الضمير[٩] فإنَّه في رتبة العلم[١٠].

---

(١) كغير، ومثل.

(٢) فالمضاف معها باق على تنكيره.

(٣) مثال للمضاف إلى ضمير المتكلم.

(٤) مثال للمضاف إلى ضمير المخاطب.

(٥) مثال للمضاف إلى العلم.

(٦) مثال للمضاف إلى اسم الإشارة.

(٧) مثال للمضاف إلى المعرف بأل.

(٨) فالمضاف للعلم في رتبة العلم، والمضاف لاسم الإشارة في رتبة اسم الإشارة، وكذا البواقي.

(٩) كغلامي فليس في رتبه الضمير.

(١٠) وأن لم يكن في رتبته لما صح نحوُ: مررت بزيد صاحبك إذا الصفة لا تكون أعرف من الموصوف.

باب الموصول[١]

ومن المعارف:

الموصول: وهو في المرتبة الرابعة بعد اسم الإشارة، وأدخله بعضهم في قول المصنف فيما تقدم، والاسم المبهم، ويسمى الناقص لافتقاره إلى غيره لزوما[٢].

والموصول من حيث هو قسمان: حرفي[٣]، وهو ما أوِّل مع[٤] ما يليه بالمصدر، ولا عائد عليه[٥]، وجملته ستة أحرف: أنَّ[٦]،

---

(١) تنبيه: العنوان من وضع الشارح.

(٢) أي: احتاج إلى صلة تتصل به لتكمل معناه إمّا جملة خبرية أو ظرف أو جار تامين أو وصف صريح.

(٣) قدمه، لأنه أشبه من الاسمي بكونه موصولا؛ لأن الحروف موضوعة على عدم الاستقلال كما أنَّ الموصولات كذلك، وقدم غيره الاسمي، لأنه أكثر استعمالا.

(٤) قوله ما أول جنس يتناول نحوُ: صه فإنه يؤول بمصدر معرفة إن لم ينون، ونكرة إن نون، والفعل المضاف إليه هو نحوُ: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: من الآية٨]، ويخرج ذلك بقوله: مع صلته بمصدر؛ لأنها مؤولة لا مع شيء يليها.

(٥) احترز بقوله لا عائد عن الذي الموصوف به مصدر، نحوُ ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [التوبة: من الآية٦٩] إذ قيل: التقدير كالخوض الذي خاضوه.

(٦) أنَّ بفتح الهمزة وتشديد النون،وتوصل بمعمولها، وتؤول بمصدر خبر مضافا إلى اسمها، فمعنى بلغني أنَّ زيدا ذاهب بلغني ذهاب زيد.

وأنْ[١]، وكي[٢]، وما[٣] في بعض أوجهها، ولو[٤] بعد ودَّ ويود الذي، نحوُ قوله: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ [العنكبوت: من الآية٥١]، ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: من الآية١٨٤]، ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾[الأحزاب:٣٧] ﴿بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾[ص:٢٦] ﴿وَدُّوا۟ لَوْ تُدْهِنُ﴾ [القلم: من الآية٩]، ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: من الآية٩٦]، ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓا۟﴾ [التوبة: من الآية٦٩]، واسمي[٥]، وهو ما افتقر أبدا[٦] إلى عائد أو خلفه[٧]، وجملة تامة خبرية أو شبهها، وهو خاص[٨]،

---

(١) أن المفتوحة الهمزة الساكنة النون الناصبة للمضارع لا المخففة، ولا المفسرة، ولا الزائدة، وتوصل بفعل متصرف، ولو أمر.

(٢) وتوصل بمضارع مقرونة باللام لفظا أو تقديرا.

(٣) توصل بفعل متصرف غير أمر، وأكثر ما يكون ماضيا،ولا يشترط أن يكون عاما،نحوُ: أعجبني ما وضعت، لا خاصا نحوُ: ما حسبت، وتوصل بجملة اسمية على ما اختاره ابن مالك مخالفا للجمهور، واستدل بقوله:(كما دماؤكم تشفى من الكلب) فإن الحكم على هذه بالمصدرية أولى من جعلها كافة، لأنها تكون مع صلتها في موضع جر فلم يصرف شيء عما هو له بخلاف ما إذا جعلت كافة.

(٤) وتوصل بفعل متصرف غير أمر، ويجوز، وصلها بفعل منفي، نحوُ: وددت لو لم يقم.

(٥) وهو المراد هنا بقرينة ذكره في المعارف.

(٦) أي: ما احتاج دائما فخرج بذلك النكرة الموصوفة بجملة فإنها إنما تفتقر إليها حال وصفها بها فقط.

(٧) أي: أو ما يقوم مقامه، وهو الاسم الظاهر، كقوله:سعاد الذي أضناك حب سعاد.

(٨) الخاص هو الذي وضع لمعنى واحد.

ومشترك[١]، فالخاص الذي للمذكر[٢]، والتي للمؤنث[٣]، واللذان لتثنية المذكر، واللتان لتثنية المؤنث، ويستعملان بالألف رفعا، وبالياء جرا ونصبا[٤]، والألى[٥] لجمع المذكر، وكذلك الذين بالياء في كل الأحوال[٦]، وهذيل أو عقيل يقولون: اللذون[٧] رفعا، والذين [بالياء][٨] جرا ونصبا، واللائي، واللاتي بإثبات الياء وتركها[٩]، واللواتي لجمع [المذكر، و][١٠] المؤنث، وللمشترك:

---

(١) أي: مشترك بين معان مختلفة بلفظ واحد.

(٢) العالم، وغيره.

(٣) العالمة، وغيرها.
[فائدة]، ولك في ياء الذي، والتي وجهان: الإثبات، والحذف، وعند الحذف يكون الحرف الذي قبلها إمّا مكسورا كما كان قبل الحذف، وإمّا ساكنا.

(٤) والأصح: أنهما ليسا مثنيين حقيقة، وإنما جيء بهما على صورة المثنى المرفوع في حالة الرفع، وعلى صورة المثنى المجرور، والمنصوب في حالتي الجر، والنصب.

(٥) الألى مقصور، ويكتب بغير واو، وقد يمد.

(٦) أي: في حالة الرفع، والنصب، والجر.

(٧) واستدل له بقول الشاعر:
نحن اللذون صبّحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا

(٨) سقط من س.

(٩) اجتزاء بالكسر فيقال: اللاء، واللات، واللوات.

(١٠) سقط من س.

مَنْ: وهي للعاقل[١] غالبا[٢]، وما: وهي لغير العاقل غالبا[٣]، وأي، وأل، وذو في لغة طيء، وذا[٤] بعد من[٥] أو ما الاستفهاميتين بشرط أنْ لا تكون للإشارة، ولا ملغاة فهذه الستة تطلق على المفرد، والمثنى، والمجموع المذكر من ذلك كله، والمؤنث، ويجوز في الضمير العائد عليها مراعاة أيّاً كان من اللفظ والمعنى، وتفصيل الكلام على هذه

---

(١) ولو قال للعالم بكسر اللام أي: من قام به العلم لكان أولى، لأنّه يستعمل لله سبحانه، وهو يطلق عليه عالم، ولا يطلق عليه عاقل إمّا لأن أسماء الله توقيفية على الأصح، ولم يرد الإذن بإطلاقه عليه أو لما فيه من إيهام النقص، بخلاف عالم في الأمرين.

(٢) ومقابل الغالب: استعمالها لغير العاقل،وذلك في ثلاث مسائل الأولى: ينزل ما وقعت عليه منزلة العاقل، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥ﴾ [الأحقاف: من الآية٥].
الثانية: أنْ يجتمع غير العاقل مع العاقل فيما وقعت عليه من الموصولة، نحوُ ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الحج: من الآية١٨]، ومن في الأصل - فإنّه شمل الآدميين، وغيرهم من الشجر، والدواب، والجبال.
الثالثة: أنْ يقترن غير العاقل بالعاقل في عموم فصل بمن الموصولة، نحوُ: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾ [النور: من الآية٤٥]، لاقترانها بالعاقل في عموم كل دابة من قوله: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾ [النور: من الآية٤٥] فأوقع من على غير العاقل لمّا اختلط بالعاقل في عموم كل دابة؛ لأنها لغة اسم لما يدب على الأرض عاقلا كان أو غيره.

(٣) وتستعمل على خلاف الغالب للعاقل، كقولهم: سبحان ما يسبح الرعد بحمده، ونحوُ قوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص: من الآية٧٥].

(٤) وتستعمل هذه الأربعة للعاقل، وغيره.

(٥) الأصل فيها أن تكون اسم إشارة، وقد تستعمل اسما موصولا بمعنى الجميع.

الستة أنْ تكون أيضا شرطية[١]، واستفهامية[٢]، ونكرة موصوفة[٣]، ونكرة تامة [عند الفارسي[٤]].

وما: تكون اسما، وهي حينئذ موصولة[٥]، ونكرة تامة[٦]، وللتعجب[٧][٨]، واستفهامية، وشرطية زمانية[٩]، وغير

---

(١) نحوُ: ﴿مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ﴾ [الأعراف: من الآية١٧٨].

(٢) نحوُ: من عندك.

(٣) كقوله:

ألا رب من تعسه لك ناصح ومررت بمن معجب لك

(٤) قاله أبو على في قوله:

ونعم من هو في سر وإعلان

فزعم أنَّ الفاعل مستتر، ومن تمييز، وقوله هو مخصوص بالمدح فهو خبر ما قبله، أو خبر لمبتدأ، وقال غيره: من موصول فاعل، وقوله: هو مبتدأ خبره آخر محذوف على حد قوله:

وشعري شعري

والظرف متعلق بالمحذوف؛ لأن فيه معنى الفعل أي: ونعم من هو الثابت في حالتي السر، والعلانية.

مغني اللبيب لابن هشام ج١/ ص٧٠٣ .

(٥) نحوُ: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: من الآية٩٦].

(٦) نحوُ: [مررت بما معجب لك] أي: بشيء معجب لك.

(٧) نحوُ: [ما أحسن زيدا] المعنى شيء حسن زيدا.

(٨) سقط من س.

(٩) أثبت ذلك الفارسي، وأبو البقاء، وأبو شامة، وابن بري، وابن مالك، وهو ظاهر في قوله تعالى: ﴿فَمَا ٱسْتَقَٰمُوا۟ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُوا۟ لَهُمْ﴾ [التوبة: من الآية٧] أي، استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم.

مغني اللبيب لابن هشام ج١/ ص٦٥٤ .

زمانية[١]، وتكون حرفا، وهي حينئذ مصدرية زمانية[٢]، وغير زمانية[٣]، ونافية[٤]، وزائدة[٥]، وكافة[٦]، وغير كافة.

وأي: تكون أيضا شرطية[٧]، واستفهامية[٨]، ووصلة لنداء ما فيه الألف واللام[٩]، ودالة على معنى الكمال فتكون حالا بعد المعرفة[١٠]، ونعتا بعد النكرة[١١].

وأل تكون أيضا مُعَرِّفَةً[١٢]، وزائدة[١٣].

وذو يكون أيضا بمعنى صاحب[١٤].

---

(١) كقوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: من الآية١٩٧].

(٢) كقوله تعالى: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: من الآية٣١] أصله مدة دوامي حيا، وحذفُ الظرف خلَفته ما وصلتها.

(٣) كقوله تعالى: ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ﴾ [التوبة: من الآية١٢٨].

(٤) كقوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: من الآية٣١].

(٥) كقوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: من الآية٧٨].

(٦) كقوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾ [الأنفال: من الآية٦].

(٧) كقوله تعالى: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: من الآية١١٠].

(٨) كقوله تعالى: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِ إِيمَانًا﴾ [التوبة: من الآية١٢٤].

(٩) نحوُ: (يا أيها الرجل).

(١٠) كمررت بعبد الله أي: رجل.

(١١) نحوُ: زيد رجل أي: رجل كامل في صفات الرجال.

(١٢) كقوله تعالى: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ [التوبة: من الآية٤٠].

(١٣) كالحارث، العباس، والضحاك.

(١٤) كقولك: جاءني ذو مال.

وذا تكون مشارًا بها أيضا[١]، وإنما تكون أل موصولة بشرط أنْ تكون داخلة على وصف صريح[٢] لغير تفضيل[٣]، وهو ثلاثة: اسم الفاعل، كالضارب، واسم المفعول، كالمضروب، والصفة المشبهة، [**كالحسن**][٤][٥] فإن دخلت على اسم جامد أو على وصف يشبه الجامد، كالصاحب، أو على وصف التفضيل كالأفضل، فهي حرف تعريف، وأمَّا، وصلها بمضارع في نحوُ قوله:

صوت الحمار اليجدع[٦]

فضرورة، ودليل اسميتها عود الضمير عليها[٧] في نحوِ قولهم: قد

---

(١) كقولك: [ذا رجل مسلم].

(٢) أي: خالص للوصفية بأن لم تغلب عليه الاسمية، كالأبطح، والأجوع.

(٣) كالأفضل، والأعلم.

(٤) في النسخة س "بالحسن".

(٥) هذا ما جنح إليه ابن مالك، وعليه جرى ابن هشام في شرح قطر الندى، والأوضح في باب ما لا ينصرف، وقال في المغني: وليس بشيء، لأن الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل الدال على الحدث.
انظر الفاكهي على قطر الندى ج١/ص٢١٣ .

(٦) هو قطعة من بيت، وأوله:
يقول الخني وأبغض العجم ناطقا إلى ربنا صوت الحمار اليجدع
صوت خبر المبتدأ، وهو أبغض العجم، والخفي اللفظ القبيح، وهو مفعول يقول: وفاعله ضمير يعود إلى ابن ديسق المذكور في البيت قبله، وهو:
أتاني كلام بن ديسق
واليجدع بالدال المهملة من قولك جدعته أي: سجته، وحبسته إذا الحمار كلّما حبس كثر تصويته فشبه شبه صوته إذ يقول الخني في بشاعته بصوت الحمار. ا.هـ.
حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ج١/ص١٠٧ .

(٧) والضمير لا يعود إلا على الأسماء.

أفلح المتقي ربه، ومثال ذو في لغة طيء: جاءني ذو قام[١]، وسمع من كلامهم:

لا وذو في السماء عرشه

وقال الشاعر:

فَإنَّ الماءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي وَبِئْرٌ ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ[٢]

ومثال ذا نحوُ قوله:

وَقَصِيدةٍ تَأْتِي المُلُوكَ غَرِيبَةً قَدْ قُلْتُهَا لِيُقَال مَنْ ذَا قَالَهَا[٣]

وقوله تعالى: ﴿مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾ [النحل: من الآية٢٤] أي: من الذي قالها، وما الذي أنزل ربكم، أمّا إذا لم يتقدمها من، ولا ما الاستفهاميتان أو كانت الإشارة أو ملغاة فلا تكون موصولة، والمراد بإلغائها أنْ تقدر مركبة مع ما[٤]، وكذا زائدة دخولها في الكلام كخروجها، عن ابن مالك

---

(١) أي: الذي قام.

(٢) هذا البيت من قول سنان بن الفحل الطائي، وهو من جملة أبيات اختارها أبو تمام الطائي في حماسته.
الشاهد فيه: قوله، وبئري ذو حفرت وذو طويت، حيث استعمل ذو مرتين اسما موصولا بمعنى التي، وذلك لأن البئر مؤنثة في المعنى، وإن لم يكن لفظها علامة دالة على التأنيث، فهي مثل زينب وهند، ونحوهما من كل مؤنث من غير تاء ولا ألف.

(٣) هذا البيت للأعشى أبي بصير ميمون بن قيس بن جندل من قصيدة له.
الشاهد فيه: قوله من ذا قالها فإنّه استعمل ذا اسما موصولا بمعنى الذي بعد من الاستفهامية، وجاء له بصلة هي قوله: قالها، والعائد إلى الاسم الموصول هو الضمير المستتر الواقع فاعلا لقال.

(٤) أي: ما الاستفهامية فيصير المجموع اسم استفهام.

والكوفيين فقولك ماذا صنعت، ومن ذا رأيت يحتمل أن يكون ذا فيه موصولة مخبرا بها عن اسم الاستفهام، وأن تكون ملغاة أي: مركبة مع ما أو زائدة دخولها في الكلام كخروجها[١]، ويظهر أثر ذلك في البدل من اسم الاستفهام، وفي الجواب، فالبدل كقوله: ماذا صنعت أخيرا أم شرًا فما مفعول صنعت، وذا لغو، وإذا قلت أخيرا أم شر فما مبتدأ مخبرا عنه بذا موصولة، ومنه قول لبيد:

أَلَا تَسْأَلَانِ المَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَحَقٌّ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلُ[٢]

والجواب، كقوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ [البقرة: من الآية٢١٩] برفع العفو، وبنصبه، فالرفع على معنى: الذي ينفقونه العفو[٣]، والنصب على معنى: أنفقوا العفو[٤]؛ لأن حق الجواب أن يطابق السؤال فإذا حملت ذا على كونها لغوا كانت الجملة فعلية، وإلا كانت اسمية قدم اسمها عند سيبويه، وخبرها عند الأخفش، وأمّا الصلة، فلابد من اشتمالها على ضمير[٥] مطابق للموصول في إفراده، وتثنيته،

---

(١) بناء على جواز زيادة الأسماء.

(٢) قاله لبيد العامري، وهو من قصيدة من الطويل، وكلمة ألا كلمة تنبيه، وما استفهامية مبتدأ، وذا خبرها، ويجوز العكس على الخلاف.
وفيه الشاهد: فإنّ ذا فيه بمعنى الذي، والجملة بعدها صلتها، وذلك لأن تقدمها استفهام بما، وهذا بالاتفاق، ومعنى يحاول يطلب، والعائد فيه محذوف أي يحاوله.

(٣) أي: الذي ينفقونه العفو على جعل ذا موصولا.

(٤) على جعل ذا ملغاة.

(٥) أي: ضمير غائب غالبا، وإلا فقد يكون العائد ضمير متكلم قياسا، كقول سيدنا علي رضي الله تعالى عنه: أنا الذي سمتني أمي حيدرة، أو ضمير مخاطب قياسا =

وجمعه[١] فعلى ضربين جملة، وشبهها، والجملة على قسمين: اسمية، وفعلية، وشرطها أمران:

أحدهما: أن تكون خبرية أي: محتملة للصدق والكذب في الأصل[٢]، فلا يجوز جاء الذي أضربه، ولا جاء الذي بعتكه[٣] إذا قصدت به الإنشاء.

والثاني: أنْ تكون معهودة للمخاطب[٤] إلا في مقام التهويل، والتفخيم فيحسن إبهامها[٥]، مثال الجملة الاسمية، نحوُ قوله تعالى: ﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ [الملك: من الآية١]، والفعلية، نحوُ قوله: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١﴾ [العلق: ١]، ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى جَعَلَ فِى ٱلسَّمَآءِ

= أيضا، كقول الفرزدق:

وأنت الذي تلوي الخيولُ رؤسها إليك والأيتام أنت تطعمها

فجعله العائد ضمير إليك حملا على المعنى، وربما خلف الضمير العائد اسم ظاهر، كقوله:

يا رَبُّ ليلى أنت في كل موطن وأنت الذي في رحمة الله أطمع

أي: في رحمته.

(١) نعم إن كان الموصول من وما جاز في العائد مراعاة المعنى، نحوُ: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس: من الآية٤٢]، ومراعاة اللفظ، وهو الإفراد والتذكير، نحوُ: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ [الأنعام: من الآية٢٥]، ﴿وَمِنْهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَ﴾ [يونس: من الآية٤٣]، وهو الأكثر في كلامهم ما لم يحصل لبس أو قبح فتتعين مراعاة المعنى.

(٢) أي: في نفسها من نظر إلى قائلها.

(٣) لأنها ليست خبرية بل إنشائية.

(٤) ليتميز بها الموصول.

(٥) نحوُ: ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ۝١٠﴾ [النجم: ١٠].

﴿بُرُوجًا﴾ [الفرقان: من الآية٦١]، وقد يحذف الضمير[١] سواء أكان مرفوعا بشرط كونه مبتدأ مخبرا عنه بمفرد[٢] كقوله تعالى: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: من الآية٦٩] أي: الذي هو أشد، أو منصوبا إذا اتصل، ونصبه فعل[٣] أو وصف غير صلة الألف واللام، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ﴾ [الزخرف: من الآية٧١] أي: تشتهيه[٤]، وقوله ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ في قراءة حمزة والكسائي وشعبة، أو مخفوضا بالمضاف بشرط كونه وصفا[٥] غير ماض، كقوله تعالى: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه: من الآية٧٢] أي: قاضيه، وقول الشاعر:

سَتُبْدِي لَكَ الأَيَّامُ مَا كُنْتَ جَاهِلًا وَيَأْتِيْكَ بِالأَخْبَارِ مَنْ لَم تزوِّد[٦]

أي: ما كنت جاهله، أو مخفوضا بالحرف إن كان الموصول أو

---

(١) والغالب ذكر العائد، وخلاف الغالب حذفه.

(٢) احترز به عن نحو: جاء الذي هو يقوم، أو هو في الدار، أو هو عندك، فلا يجوز حذف الضمير مع إرادته؛ لأن الخبر غير مفرد.

(٣) أي: فعل تام.

(٤) كما قرئ به في السبعة.

(٥) أي: وصفا عاملا أي ناصبا للعائد تقديرا بأن توجد فيه شروط العمل؛ لأن إضافته حينئذ كلا إضافة، فالضمير في محل نصب فهو مثل المنصوب في المعنى.

(٦) هذا البيت لطرفة بن العبد البكري من معلقته المشهورة التي أولها:
لخولة أطلال ببرقة ثهمد تلوح كباقي الوشم في ظاهر اليد
الشاهد فيه: قوله (ما كنت جاهلا) حيث حذف العائد إلى الاسم الموصول الذي هو ما، وهذا العائد مجرور بالإضافة، والمضاف هو قوله: جاهلا، والتقدير الذي كنت جاهله.

الموصوف بالموصول مجرورا بمثل ذلك الحرف[١]، ومتعلقا، كقوله تعالى: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: من الآية٣٣] أي: منه، وقد يخلفه الظاهر كقول الشاعر:

سُعَادُ الذِي أَضْنَاكَ حُبُّ سُعَادَا[٢]

وحمل عليه الزمخشري قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ۝١﴾ [الأنعام:١]؛ لأنّه قدر الجملة الاسمية، وهي الذين وما بعده معطوفة على الجملة الفعلية، وهي خلق وما بعده على معنى أنّه تعالى خلق ما لا يقدر عليه سواه ثم هم يعدلون به ما لا يقدر على شيء، لكن الاسم الظاهر النائب عن الضمير في الآية بمعنى الاسم الموصوف بالموصول لا بلفظه، وأمّا في البيت فهو بلفظه، وشبه الجمل ثلاثة أشياء: الظرف والجار والمجرور، وشرطهما أنْ يكونا تامّين[٣]، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ۝١٩﴾ [الأنبياء:١٩]، واحترز بالتامين من الناقصين، وهما اللذان لا تتم بهما الفائدة فلا يقال: جاء الذي اليوم، ولا جاء الذي بك[٤]، وقد تقدم أنَّ الظرف والجار والمجرور إذا وقعا صلة كانا متعلقين

---

(١) في النسخة الأخرى س: معنى، ومتعلقًا.

(٢) لم يعثر له على قائل معين، وهو من شواهد الأشموني ج١/ص١٦٢ .

(٣) بأن يفهم بمجرد ذكرهما ما يتعلق هو به.

(٤) لأنّه لا يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق به.

بفعل محذوف وجوبا[١].

والثالث: الصفة[٢] وذلك في صلة أل[٣] وقد تقدمت والمضاف للموصول معرفة أيضا، نحوُ جاء غلام الذي أقبل.

والسابع: من المعارف المنادى المعرفة بالقصد، نحوُ: يا رجل ويا امرأة بالضم، وقوله تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي﴾ [سبأ: من الآية١٠].

باب النكرة[٤]

ثم ذكر النكرة فقال: [والنكرة كل اسم] خرج به الفعل

---

(١) تقديره استقر، ونحوُه من كل فعل عام، كحصل، فلا يجوز تقديره وصفا كمستقر وكائن؛ لأن الوصف لا يكون مع موصوفه جملة إلا إذا كان صلة لأل.

(٢) وهي ما دلت على ذات مبهمة مأخوذة من بعض صفاتها، كالقائم، والضارب، ولابد أنْ تكون صريحة أي: خالصة للوصفية بأن لم تغلب عليها الاسمية؛ لأن فيها معنى الفعل، والمراد بها اسم الفاعل، واسم المفعول دون اسم التفضيل، كالأفضل، ودون الصفة المشبهة كالحسن وجهه؛ لأن أل حرف تعريف فيهما إجماعا في الأول، وعلى الصحيح في الثاني بل نقل بعضهم الإجماع فيه أيضا.

(٣) فلا يصح جعل الصفة صلة لغيرها فخرج الصفة غير الصريحة، وهي ما صارت بكثرة الاستعمال مخصوصة بذات معينة، ولا تجرى صفة، ولا تعمل عمل الصفات، ولا تتحمل ضميرا فأل فيها حرف تعريف لا موصولة؛ لعدم مشابهتهما الفعل، وذلك كالصفات التي غلب عليها الاسمية كالأبطح فإنَّه في الأصل المكان المنبطح من الوادي ثم غلب على الأرض المتسعة.

(٤) تنبيه: العنوان من وضعي لا من وضع الشارح.

والحرف [شائع[١] في جنسه][٢] أي: ذلك الاسم الموجود كرجل، والمقدر، كشمس[٣]، وقوله: [لا تختص به واحد][٤] من أفراد جنسه [دون الآخر] زيادةُ إيضاح[٥]، نحوُ: رجل، وكتاب، وفرس، وشجر، فهذا اللفظ يعم جميع الرجال، والكتب، والأفراس، والأشجار على سبيل البدل[٦]، لا يخص واحدا منها بعينه، وأعم النكرات لفظ شيء[٧]؛ لوقوعه على المعدوم، والموجود، والجوهر، والعرض، ثم جوهر ثم جسم[٨] ثم حيوان ثم إنسان ثم رجل[٩]، وموجود أعم من

---

(١) خرج المعين فلا يكون نكرة، والمراد شيوعه باعتبار مدلوله؛ لأن اللفظ كرجل لا شيوع فيه؛ لأن الألفاظ لا شيوع فيهما، وإنما الشيوع في مدلولاتها.

(٢) أي: أفراد جنسه؛ لأن نفس الجنس لا يتصور فيه شيوع لأنه شيء واحد، ولا حصول له في الخارج إلا في ضمن أفراده المراد فالمراد الجنس اللغوي، وهو ما صدق على متعدد.

(٣) أي: فلا يشترط في النكرة كثرة الأفراد المندرجة تحتها بل الشرط أنْ يكون وضعها على الشيوع سواء كان لها أفراد في الخارج، كالرجل، أو لم يكن منها إلا فرد واحد، كشمس فإنه نكرة، لأنه كلي لم يوجد منه إلا فرد واحد لكن لفظه صالح لتناول أفراد كثيرة، وأيضا فباعتبار تجدد الشمس كل يوم.

(٤) تفسير لقوله شائع في جنسه.

(٥) في النسخة الأخرى س زيادة أيضًا.

(٦) يعني أنها تصدق على كل واحد بدلا من الآخر لا أنها تصدق على الجميع دفعة واحدة

(٧) قال يس: قيل عليه: الشيء عند أهل السنة خاص بالموجود فالأظهر أنْ أنكر النكرات معلوم، لشموله للموجود، والمعدوم.
حواشيه على شرح الفاكهي على القطر، ج١/ص١٨٢ .

(٨) ثم جسم معطوف على (لفظ شيء).

(٩) والضابط أنَّ النكرة إذا دخل غيرها تحتها، ولم تدخل تحت غيرها، فهي =

محدث، وهو أعم من جسم، [وتعريفه][١] أي: حد النكرة أو الاسم المذكور على المبتدى [كل ما] اسم [صلح][٢] بفتح اللام، وضمها [دخول الألف، واللام عليه][٣] في فصيح الكلام فهو نكرة، [نحوُ] جاء [الرجل، والفرس] في رجل، وفرس، والأحسن أنْ يقال: النكرة: ما تقبل رب أو أل مؤثرة فيه التعريف، أو يقع موقع ما يقبلها، ليعم[٤] من، وما النكرتين بمعنى شخص، وشيء، وصه، ومه، وإيه المنونات؛ لأنها وقعت موقع سكوت، وانكفاف، وزيادة، وهي تقبل أل المؤثرة.

باب العطف[٥]

هو في اللغة الرجوع إلى شيء بعد الانصراف عنه، وفي الاصطلاح

= أنكر النكرات فإن دخلت تحت غيرها، ودخل غيرها تحتها،فهي بالإضافة إلى ما يدخل تحتها أعم، وبالإضافة إلى ما تدخل تحته أخص.
الفاكهي على القطر ج١/ ص١٨٢ .

(١) تقريبه أي: مقربة وإنما احتجنا إلى تأويله بمقرب، لأن كل خبر، وهي بعض ما تضاف إليه، وما اسم هو الملفوظ به فلا يكون خبرا عن التقريب باقيا على مصدريته؛ لأن التقريب يكون حينئذ فعلا من الأفعال التي للشخص، وليس لفظا فلم يتطابق المبتدأ والخبر.

(٢) صلح لغة لا عقلا؛ لأن العقل يجوز دخول الألف، واللام على كل شيء.

(٣) أي: المعرفة فلا ترد الزائدة فإنها تدخل على المعرفة، كالعباس، والفضل، وعلى النكرة ادخلوا الأول فالأول.

(٤) في النسخة الأخرى س "ليعم نحوُ: ".

(٥) تنبيه: هذا العنوان من وضعي. م.

عطف بيان، وعطف نسق[١] المصنف الثاني، وهو التابع[٢] لما قبله المشارك له في إعرابه بواسطة[٣] أحد الحروف، [وَحُرُوفُ العَطْفِ عَشَرَةٌ]، وهي على قسمين: قسم يشترك[٤] في المعنى والإعراب[٥] وهو الواو، والفاء، وثم، وحتى، وأم، وأو إذا لم تقتضيا[٦] إضرابا[٧]، وإمّا الثابتة[٨].

وقسم تشترك في الإعراب فقط[٩]، وهو بل، ولا، ولكن[١٠] [وَهِيَ] أي: حروف العطف [الوَاوُ] لمطلق الجمع[١١] فتعطف السابق، واللاحق، والموافق، فمعنى قولك: جاء زيد، وعمرو اشتراكهما في المجيء، ثم يحتمل أنْ يكون جاءا معا، أو أنْ يكون مجيئهما على

---

(١) النسق: بفتح السين اسم مصدر بمعنى اسم مفعول يقال نسقت الكلام أنسقه أي: عطفت بعضه على بعض، والمصدر بالتسكين.

(٢) فالتابع جنس يشمل سائر التوابع.

(٣) خرج بذلك سائر التوابع حتى عطف البيان في نحو: مررت بغضنفر، أي: أسد، وأن توسط بينه وبين متبوعه أي: التفسيرية، لأنها ليست من الحروف الآتية.

(٤) أي: التشريك بين التابع، والمتبوع.

(٥) لأن ما قبلها إنْ كان مثبتا فما بعدها كذلك، وإن كان منفيا فما بعدها كذلك.

(٦) أي: أم، وأو.

(٧) بأن لم يكن المعنى بل.

(٨) إمّا بكسر الهمزة في رأي ضعيف.

(٩) فيكون المعطوف بها مشاركا للمعطوف عليه في اللفظ فقط أي: دون المعنى.

(١٠) وكذا أم، وأو إن اقتضيا إضرابا.

(١١) أي: بين المعطوف، والمعطوف عليه في الحكم الذي للمعطوف عليه بمعنى أنّه ليس فيها تعرض بتقديم، ولا تأخير، ولا معية لا على سبيل الظهور، ولا سبيل الاشتراك، بل هي أجنبية عن ذلك، وإن كان المعبر عنه في الخارج لا ينفك عن ذلك.

الترتيب، أو على عكسه[١]، فإن فهم أحد الأمور بخصوصه فمن دليل آخر كما فُهمت المعية في نحوُ قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ﴾ [البقرة: من الآية١٢٧]، ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَمَن مَّعَهُۥ فِى ٱلْفُلْكِ﴾ [الشعراء: من الآية١١٩]، ﴿فَأَخَذَتْهُ وَجُنُودُهُۥ﴾ [الذاريات: من الآية٤٠]، وكما فهم الترتيب في نحوُ قوله تعالى: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ۝١ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ۝٢ وَقَالَ ٱلْإِنسَٰنُ مَا لَهَا ۝٣﴾ [الزلزلة: ١-٣]، ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ﴾ [النساء: من الآية١٦٣]، وكما فهم عكس الترتيب في نحوُ قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾ [الأحزاب: من الآية٧]، ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾ [الشورى: من الآية٣]، ﴿ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: من الآية٢١]، ﴿وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ﴾ [النساء: من الآية١٦٣]، ﴿وَٱسْجُدِى وَٱرْكَعِى﴾ [آل عمران: من الآية٤٣]، وقوله تعالى إخبارا عن منكري البعث: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ [الأنعام: من الآية٢٩]، ولو كانت للترتيب لكان اعترفا بالحياة بعد الموت[٢]، [فَالفَاءُ][٣] للترتيب[٤]، والتعقيب[٥] فإذا قيل:

---

(١) فلا إشعار للواو بشيء من ذلك، لأنها موضوعة لاجتماع أمرين أو أمور في حكم واحد من غير تقيد بترتب ولا غيره.

(٢) مع أنهم منكرون للحياة بعد الموت.

(٣) الفاء تقتضي الجمع بين المتعاطفين في الحكم كما قاله الفاكهي تبعا لابن هشام في الشذوذ. حاشية الفاكهي على القطر ج٢/ ص٢٣٥، شذور الذهب ص٤١٦.

(٤) بأن يكون المعطوف بها متأخرا عن المعطوف عليه.

(٥) بأن يكون المعطوف واقعا عقب المعطوف عليه متصلا به بلا تراخ، ولا مهلة بينهما.

جاء زيد فعمرو كان معناه أنَّ مجيء عمرو وقع بعد مجيء زيد متصلا به من غير تراخ، وتعقيب كل شيء بحسبه حالة، تقول: دخلت مكة فالمدينة إذا لم يكن بينهما إلا مسافة الطريق[١]، وتزوج فلان فولد له إذا لم يكن بين الزواج، والولادة إلا مدة الحمل[٢]، أمَّا نحوُ قوله تعالى: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾ [الأعراف: من الآية٤] فمعناه، والله أعلم أردنا إهلاكها؛ لأن الإهلاك إنما يكون بعد مجيء البأس[٣]، ونظيره قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿٩٨﴾﴾ [النحل: ٩٨][٤]، وللفاء معنى آخر، وهو السببية، وذلك غالب في عطف الجمل[٥]، نحوُ قوله: سافر فغنم، فالتعقيب والسببية موجودان؛ لأن السفر سبب الغنيمة، وهي واقعة عقب السفر، ومثله سهي فسجد، وزنى فرجم، وسرق فقطع، وقوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: من الآية٣٧]، ولدلالتها على ذلك[٦] استعيرت للربط في جواب الشرط، نحوُ: من يأتني فإني أكرمه[٧]، وبهذا إذا قيل:

---

(١) إذا لم تقم بمكة، ولا بين البلدين.

(٢) وإن كانت مدة الحمل متطاولة.

(٣) وأمَّا إرادة الإهلاك فهي متقدمة عن مجيء البأس.

(٤) أي فإذا أردت قراءة القرآن الكريم فاستعذ، فالإرادة متقدمة على الاستعاذة.

(٥) أو الصفات نحوُ: ﴿لَءَاكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ ﴿٥٢﴾ فَمَالِـُٔونَ مِنْهَا ٱلْبُطُونَ ﴿٥٣﴾ فَشَٰرِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ لَلْحَمِيمِ ﴿٥٤﴾﴾ [الواقعة: من الآية٥٢].

(٦) أي: على السببية.

(٧) فإذا أتت للجزاء تمخضت للسببية، ولا يقال فيها عاطفة.

من دخل داري فله دينار فإن استحقاق الدينار بالدخول[١]، ولو حذفت الفاء العاطفة احتمل ذلك واحتمل الإقرار بالدينار، وقد تخلوا العاطفة للجملة عن هذا المعنى، كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ۝٤ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ ۝٥﴾ [الأعلى: من الآية٢]، واعترض على كون الفاء للتعقيب بهذه الآية أجيب بأن التقدير فمضت مدة فجعله غثاء[٢]، أو بأن الفاء نابت عن ثم كما جاء عكسه[٣]، [وَثُمَّ] بضم المثلثة[٤] للترتيب، والتراخي[٥] فإذا قيل: جاء زيد ثم عمرو كان معناه أنَّ مجيء عمرو وقع بعد مجيء زيد بمهلة، وأمَّا قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ﴾ [الأعراف: من الآية١١]، وقول الشاعر:

قُلْ لِمَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ بَعْدَ ذَلِكَ جَدُّهُ[٦]

فقيل التقدير خلقنا أباكم ثم صورنا أباكم فحذف المضاف فيهما، وقل لمن ساد ثم قل لمن ساد أبوه ثم قل بعد ذلك لمن ساد جده، ويقال في ثم ثمت.

---

(١) لأن الدخول سبب في الاستحقاق.

(٢) لأن جعله غثاء لا يتصل بإخراجه.

(٣) أي: فالمعطوف عليه محذوف.

(٤) أو يقال التعقيب في كل شيء بحسبه.

(٥) احترازا من ثم بفتحها، فإنها ظرف بمعنى هناك، وليست عاطفة.

(٦) بأن يكون المعطوف بها متراخيا من وقوعه عن زمن وقوع المعطوف، ولذا لا تجيء ثم السببية، لأنه لا تراخي في المسبب عن السبب التام بخلاف الفاء، فتقول أملته فمال، وأقمته فقام، ولا تقول أملته ثم مال، ولا أقمته ثم قام.

[وَأَوْ] لها خمسة معان: [معنيان بعد الطلب[١]، وهما التخيير[٢]، والإباحة[٣]، وثلاثة معان] بعد الخبر، وهي الشك[٤]، والتشكيك[٥]، والتقسيم[٦] فالتخيير، نحوُ قوله تعالى: ﴿فَكَفَّـٰرَتُهُۥٓ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَـٰكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المائدة: من الآية٨٩]، وقولك: تزوج هندًا أو أختها، والإباحة نحوُ قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَن تَأْكُلُوا۟ مِنۢ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ ءَابَآئِكُمْ﴾ [النور: من الآية٦١] الآية، وقوله: جالس الفقهاء أو القراء، والفرق بينهما أنَّ التخيير يأبى جواز الجمع بين ما قبلها، وما بعدها، والإباحة لا تأباه ألا ترى أنَّه لا يجوز له أنْ يجمع بين تزوج هند، وأختها، وله أنْ يجالس الفقهاء، والقراء جميعا، والشك، نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ

---

(١) وقيل: ثم فيه لترتيب الأخبار لا لترتيب الحكم، وإنَّه يقال: بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب أي أخبرك أنَّ الذي صنعته أمس أعجب، وقيل إنَّ ثم بمعنى الواو، وقيل: غير ذلك.

الأشموني على الألفية ج٣/ ص٩٤ .

(٢) وذلك إن امتنع الجمع بين المتعاطفين، نحوُ: تزوج هند أو أختها؛ إذ لا يجوز الجمع بين الأختين.

(٣) إن جاز الجمع بين المتعاطفين، نحوُ: اقرأ على الحسن أو ابن سيرين، وجالس العباد أو الزهاد، والمراد بها ما يعم الإباحة الشرعية، واللغوية، ومن علامات الإباحة صحة وقوع الواو موقع أو بلا اختلاف معنى.

(٤) والمراد بالطلب الأمر، والنهي بصيغة الفعل، وغيرها، كالتمني، والعرض.

(٥) والشك من المتكلم، وشك المخاطب ناشئ عن تردد المتكلم.

(٦) ويعبر عنه بالإبهام أي: التعمية على السامع مع كون المتكلم عالمًا بالواقع من الأمرين أو الأمور، والتشكيك إيقاع السامع في الشك.

﴿يَوْمٍ﴾ [الكهف: من الآية١٩] وقولك: عندي زيد أو عمرو إذا لم تعلم أيهما عندك، والتشكيك، ويعبر عنه بالإبهام أيضا، نحوُ قوله ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: من الآية٢٤] ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴿١٤٧﴾﴾ [الصافات: ١٤٧]، وقولك: جاء زيد أو عمرو إذا كنت عالمًا بالجائي منهما، ولكنك أبهمت على المخاطب، والتقسيم، ويعبر عنه بالتفصيل[1]، والتفريق، نحوُ قوله تعالى: ﴿كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ تَهْتَدُوا۟﴾ [البقرة: من الآية١٣٥]، ﴿أَن يُقَتَّلُوٓا۟ أَوْ يُصَلَّبُوٓا۟﴾ [المائدة: من الآية٣٣] الآية، وقولك: الكلمة اسم أو فعل أو حرف، وتكون أيضا للإضراب في[2] رأي الكوفيين، وأبي على، وابن برهان، وعليه قول جرير[3]:

كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً

وحكى الفراء: اذهب إلى زيد أودع ذلك فلا تبرح اليوم، ويكون بمعنى الواو إذا أمن اللبس عن جماعة من الكوفيين وغيرهم، كقول الشاعر:

جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدَرًا

---

(١) أي: بعد الإجمال.

(٢) قال الشيخ يس: قال ذلك سيبويه: بشرط تقدم نفي أو نهي، وإعادة العامل، وقاله الكوفيون، وأبو علي، وأبو الفتح، وابن برهان مطلقا، ثم قال: أو التي للإضراب عاطفة، وإن كان لا يقع بعدها إلا الجمل لأن العطف لا يختص بالمفردات. ، وكلام الرضي يقتضي أنها غير عاطفة بل استئنافية.

(٣) هذا من قصيدة من البسيط يمدح بها هشام بن عبد الملك.
والشاهد في: أو زادوا فإن أوفيه بمعنى بل الإضاربية، واحتج به الكوفية، وأبو علي، وأبو الفتح، وابن برهان على مجيء أو للإضراب مطلقا.

أي: وكانت[١].

[وَأَمْ] على قسمين: متصلة ومنفصلة، فالمتصلة هي المسبوقة إمَّا بهمزة الاستفهام المفهمة للتسوية[٢]، ويكون ما بعدها متصلا بما قبلها، وتقع بين جملتين في تأويل[٣]، نحوُ قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: من الآية٦] أي: سواء عليهم الإنذار وعدمه، وإمَّا بهمزة يطلب بها وبأم التعيين، وتقع بين مفردين[٤]، نحوُ: أعندك زيد أم عمرو، أي: أيهما عند فإنك قاطع بأن أحدهما عنده، ولكنك شاك في عينه، ولهذا يكون الجواب[٥] بالتعيين[٦] لا بنعم ولا بلا[٧]، وتسمى أم

---

(١) هذا البيت لجرير يمدح به سيدنا عمر بن عبد العزيز رحمه الله، وكانت له قدر. والشاهد فيه: أو حيث جاءت بمعنى الواو فالمعنى جاء الخلافة أو كانت له قدرا.

(٢) أي: بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم في ظن المتكلم بعد ثبوت أحدهما عنده غير معين.

(٣) قال الصبان: وهذا من مواضع تأويل الجملة بالمصدر بلا سابك بناء على قول الجمهور أنَّ ما بعد الهمزة مبتدأ مؤخر.
حواشيه على الأشموني على الألفية ج٣/ ص٩٩ .

(٤) أي: غالبا، ومن غير الغالب أن تقع بين مفرد وجملة، كقوله: ﴿إِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُۥ رَبِّىٓ أَمَدًا﴾ [الجن: من الآية٢٥]، وتقع كذلك بين فعلين كقوله:

فَقُلْتُ أَهِيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حِلْمُ

إذ الأرجح أنَّ هي فاعل بفعل محذوف.

(٥) الكلام معها إنشاء ولهذا تستحق جوابا وهو التعين.

(٦) لأنه سؤال عن التعين.

(٧) لأنه لا يفيد الغرض من تعيين أحدهما بل يفيد نفي كل منهما إن كان الجواب بلا أو نفي أحدهما لا على تعيين في نعم.

هذه معادلة؛ لأنها عديلة الهمزة في الاستفهام بها، ألا ترى أنك أدخلت الهمزة على أحد الاسمين الذين استوى الحكم في ظنك بالنسبة إليهما، وأدخلت أم على الآخر، وتوسط بينهما ما لا شك فيه، وهو قولك: عندك، وقد علم بما تقرر أنَّ الواقعة بعد همزة التسوية يستحق جوابا[١]، وأن الكلام معها خبر[٢]، وأنها لا تقع إلا بين جملتين، وأن الجملتين معها في تأويل المصدر، وإنما سميت أم في هذين متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر[٣]، والمنفصلة وتسمى منقطعة[٤] أيضا هي الخالية من ذلك[٥]، ومعناها بل، نحوُ قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَىٰهُ﴾ [يونس: من الآية٣٨] أي: بل يقولون، وقولك: إنها لإبل أم شاء أي: بل أهي شياه، وإذا وقعت بعد همزة استفهام قدر الاستفهام بعدها أيضا، نحوُ قوله: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ﴾ [الأعراف: من الآية١٩٥] الآية التقدير: بل ألهم بدليل ظهوره

---

(١) لأن المعنى معها ليس على الاستفهام؛ لانسلاخها عن الاستفهام فهي مجاز بالاستعارة.

(٢) أي: الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب يعني أنَّ جملة سواء علئ أقمتُ أم قعدتُ، وجملة لست أبالي أمات زيد أم عاش، ونحوُهما قابلة للتصديق والتكذيب؛ لأنه خبر.

(٣) وقيل: سميت بذلك؛ لأنها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في إفادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة ألا ترى أنهما جميعا بمعنى أي.

(٤) وسميت منقطعة؛ لوقوعها بين جملتين مستقلتين، وهي حرف ابتداء على الأصح: أي: تبتدأ بعدها الجمل فلا تدخل على المفرد، ولا يعطف بها.

(٥) أي: وقعت أم بعد غير همزة التسوية، وهمزة يطلب بها، وبأم التعين.

بعدها في، نحوُ: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي﴾ [الرعد: من الآية١٦]، ولا تقع بعد أم هذه إلا جملة، قال ابن عصفور: وليست هذه من حروف العطف.

و[إمَّا] بكسر الهمزة، وتشديد الميم[١] المسبوقة بمثلها[٢]، وزعم أكثر النحوُيين أنها بمنزلة أو في العطف والمعنى[٣]، وقال أبو علي وابنا كيسيـان وبرهان هي مثلها في المعنى فقط[٤]، والعطف إنما بالواو وهذا هو الحق، ويؤيده أنها مجامعة للواو لزوما، والعاطف لا يدخل على العاطف، فالتخيير، نحوُ: خذ من مالي إمَّا درهما وإمَّا دينارا، والإباحة، نحوُ: جالس إمَّا الحسن وإمَّا ابن سيرين، والشك، نحوُ: جاء إمَّا زيد وإمَّا عمرو، والتشكيك، نحوُ: عندي إمَّا زيد وإمَّا عمرو، والتقسيم، نحوُ: الكلمة إمَّا اسم وإمَّا فعل وإمَّا حرف، وقد يستغنون عن تكرار إمَّا وأو بإلا، كقولك: جاء إمَّا زيد أو عمرو، وإمَّا أنْ تفعل كذا وإلا فافعل

---

(١) وهي لغة الحجاز، ومن جاورهم، وهي الفصحى، وقد تبدل ميمها ياء مع كسر الهمزة، وفتحها، وأصلها أنْ ضمت إليها ما.

(٢) أي: غالبا.

(٣) فترد إمَّا له أو من المعاني فتفيد بعد الطلب التخيير أو الإباحة، وبعد الخبر الشك، أو الإبهام أو التفصيل.

(٤) قال الأشموني: ووافقهم الناظم - ابن مالك -، وهو الصحيح.
شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ج٣/ ص١٠٩ .

كذا، وقول الشاعر:

فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ فَأَعْرِفُ مِنْكَ غَثِّي مِن سَمِينِي
وإلّا فاطَّرِحْنِي واتخذني عدوًا اتقيكَ وتتقيني

[وَبَلْ][(١)] بشرط إفراد معطوفها[(٢)]، وأن تسبق بإيجاب وأمر، ومعناها حينئذ تقرير الحكم عما قبلها وجعله لما بعدها، أو نهي أو نفي، ومعناها حينئذ تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها، فالإيجاب، نحوُ: قام زيد بل عمرو، فالقيام حاصل لعمرو دون زيد، وكان ذكر زيد على وجه الغلط، [والأمر][(٣)]، نحوُ: اضرب زيدا بل عمرا، والنهي، نحوُ: لا تضرب زيدا بل عمرًا، أو النفي، نحوُ: ما قام زيد بل عمرو.

[وَلَا] لنفي الحكم الثابت لما قبلها عما بعدها، ويعطف، [بعدها][(٤)] بشرط إفراد معطوفها، وأن تسبق بإيجاب، نحوُ: قام زيد لا عمرو، وأمر، نحوُ: اضرب زيدا لا عمرا، أو نداء، نحوُ: يا ابن أخي لا ابن عمي، وعدم صدق متعاطفيها على الآخر[(٥)]، وأن لا تقترن بالواو[(٦)]،

---

(١) وبل موضوعة للإضراب أي: الإعراض عما قبلها موجبا كان أو غير موجب، وهذا معناها غالبا، وإلا فقد تجيء لترك الشيء إلى الأهم، نحوُ: وجهك النجم بل البدر بل الشمس.

(٢) فإن وقعت في الجمل فهي حرف ابتداء لا عاطفة، وحينئذ تكون للإضراب الابطالي نحوُ: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا سُبْحَٰنَهُۥ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾، أي بل هم عباد مكرمون أو للإضراب الانتقالي فلا يقال: نحوُ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ﴾.

(٣) ما بين القوسين سقط من س.

(٤) في النسخة الأخرى من بها بدل بعدها.

(٥) فلا يجوز جاءني رجل لا زيد، ويجوز جاءني رجل لا امرأة.

(٦) فلا يجوز جاءني زيد أو لا عمرو.

وأمَّا نحوُ، قولك: ما قام زيد، ولا عمرو فالواو هي العاطفة، ولا لتأكيد النفي.

[وَلَكِنْ] بسكون النون للاستدراك[١]، [ويشترط] أن تسبق بنفي أو نهي، وأن لا تقترن بالواو[٢]، وأن يأتي بعدها مفرد، نحوُ: ما قام زيد لكن عمرو، ولا تضرب زيدا لكن عمرا، فإن وقعت بعدها جملة كانت مخففة من الثقيلة، وهي حينئذ حرف ابتداء.

[وَحَتَّى فِي بَعْضِ المَوَاضِعِ] إشارة إلى قلة العطف بها، وكذا أنكره الكوفيون[٣]، وشرطه كون ما بعدها اسما[٤] ظاهرا[٥]، وكونه جزءًا مما قبلها أو كالجزء منه[٦]، وكونه غاية له[٧] في شرفه أو قوته أو ضدهما، نحوُ: مات الناس حتى الأنبياء، فالأنبياء غاية في الشرف، وزارني الناس حتى الحجامون فهم غاية في الإهانة والدناءة، وقد تقدم أنَّ حتى تكون

---

(١) احترازا من لكنَّ بالتشديد مفتوحة فإنها تقدمت في النواسخ، والتي هنا تقرر حكم ما قبلها له وتثبت ضده لما بعدها.

(٢) نحوُ قوله: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ أي، ولكن كان رسول.

(٣) أنكروه مطلقا، وحملوا نحوُ: جاء القوم حتى أبوك على أن حتى فيه ابتدائية، وأن ما بعدها على إضمار عامل.

(٤) فلا يعطف بها الفعل فلا يقال: أكرمت زيدا بكل ما أقدر عليه حتى أقمت نفسي خادما له.

(٥) فلا يعطف بها الضمير فلا يقال: قام الناس حتى أنا.

(٦) ليفيد قوة أو ضعفا سواء كان بعضا حقيقة، نحوُ: جاء الحجاج حتى المشاة أو حكما نحوُ: أعجبتني الجارية حتى كلامها؛ لأن الكلام في عدم استقلاله بنفسه، واحتياجه إليها كالجزء منها لما بينهما من التعلق الاشتمالي.

(٧) أي أنْ يكون المعطوف غاية للمعطوف عليه، ومعنى الغاية آخرة الشيء.

جارة وتكون ابتدائية، وقد تحتمل المعاني الثلاثة في بعض المواضع، نحوُ: أكلت السمكة حتى رأسها، برفع رأسها فتكون[١] حتى ابتدائية[٢]، وبنصبه فتكون عاطفة[٣]، وبجره[٤] فتكون جارة، وذلك بحسب الإرادة [**فإن عطفت**] أنت[٥] [**بها على مرفوع رفعت**] المعطوف [**أو على منصوب نصبت**] المعطوف، [**أو على** [مخفوض][٦] خفضت] المعطوف أو على مجزوم جزمت المعطوف، وفهم من إطلاقه أنَّه يجوز عطف الظاهر على الظاهر، والمضمر على المضمر، والظاهر على المضمر، وعكسه، والنكرة على النكرة، والمعرفة على المعرفة، والمعرفة على النكرة، وعكسه، والمفرد، والمثنى [**والجمع**][٧]، والمذكر، والمؤنث بعضها على بعض تطابقا أو تخالفا[٨]، وهو كذلك لكن يشترط في العطف

---

(١) في النسخة الأخرى س فتكون حينئذ ابتدائية.

(٢) وما بعدها مستأنف لا تعلق له بما قبله من حيث الإعراب، ورأسها مبتدأ، والخبر محذوف أي: حتى رأسها مأكول.

(٣) يقال: فيها حينئذ حرف غاية وعطف، ورأس معطوف على ما قبله، وعلامة نصبه فتح آخره، والهاء في محل جر بالإضافة.

(٤) ويقال فيها حينئذ: حتى حرف غاية وجر، ورأس مجرور بحتى، وعلامة جره كسر آخره، والهاء في محل جر بالإضافة.

(٥) دفع الشارح به توهم كون الفاء ساكنة للتأنيث عائدة على الحروف المذكورة.

(٦) في النسخة الأخرى س أو على مجرور بدل على مخفوض.

(٧) في النسخة الأخرى س المجموع بدل الجمع.

(٨) تطابقا وتخالفا منصوبان على التمييز أي: من جهة المطابقة كأن تعطف المفرد على المفرد، والمثنى على المثنى، كجاء الزيدان، والهندان، والجمع على الجمع، كجاء الصالحون والطالحون، ومن جهة المخالفة كأن تعطف المفرد على المثنى =

على الضمير المرفوع المتصل الفصل بضمير منفصل[١] أو ما يقوم مقامه، ويشترط في العطف على الضمير المخفوض إعادة الخفض عند البصريين[٢]، تقول: قام زيد وعمرو، وهذا مثال عطف الاسم المرفوع على مثله، [ورأيت زيدا، وعمرا] هذا مثال عطف الاسم المنصوب على مثله، [ومررت بزيد، وعمرو]، هذا مثال عطف الاسم المخفوض على مثله، وشرط عطف الفعل على الفعل أن يتحدا زمانا[٣] أي فلا يعطف الماضي، ولا الحال على المستقبل، ولا العكس، ولا يشترط اتحاد اللفظ، نحوُ قوله تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ وَبِئْسَ

= كجاء الزيدان، والرجل، وعكسه، كجاء الرجل والزيدان، والمفرد على الجمع نحوُ جاء الزيدون، وعمرو، وعكسه، كجاء عمرو، والزيدون.

(١) نحوُ: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ﴾، وأقله الفصل بلا بين العاطف والمعطوف، نحوُ: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ خلافا لمكي حيث جعل الآية من العطف من غير فصل، ويعطف على الظاهر والضمير المنفصل والمتصل المنصوب بلا شرط، كقام زيد وعمرو، وإياك والأسد، ﴿جَمَعْنَٰكُمْ وَٱلْأَوَّلِينَ﴾، وإنما اشترطنا في العطف على المرفوع المتصل الفاصل؛ لأنه كالجزء مما تصل به لفظا ومعنى، فلو عطف عليه كان كالعاطف على بعض حروف الكلمة، وبالفصل بالتوكيد يظهر استقلاله.
حواشي الشيخ يس على الفاكهي على القطر ج٢/ ص٢٤٨ .

(٢) وذهب ابن مالك وأبو حيان إلى الجواز مع عدم إعادة الخافض خلافا للجمهور. واحتج البصريون بأن ضمير الجر شبيه بالتنوين ومعاقب له فلم يجز العطف كالتنوين، وبأن حق المتعاطفين أنْ يصلحا لحلول كل منهما محل الآخر، وضمير الجر لا يصح لحلوله محل المعطوف عليه، وأجاب ابن مالك بأن شبه الضمير بالتنوين لو منع من العطف عليه لمنع توكيده، والإبدال منه كالتنوين، ولا يمنع منهما إجماع، وأن الحلول لو كان شرطا لم يجز رب رجل وأخيه، وكل شاة سلختها بدرهم.
حواشي يس على الفاكهي على القطر ج٢/ ص٢٤٨ .

(٣) أي: أنْ يتحد في المضي والاستقبال.

﴿ٱلْوِرْدُ ٱلْمَوْرُودُ ﴿٩٨﴾﴾ [هود: ٩٨] ومثال عطف الفعل على الفعل في الرفع، نحوُ قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الإسراء: ٩]، وفي النصب، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، وفي الجزم ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْـَٔلْكُمْ أَمْوَٰلَكُمْ﴾ [محمد: ٣٦] ﴿إِن تَتَّقُوا۟ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا وَيُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ﴾، و ﴿إِن يَعْلَمِ ٱللَّهُ فِى قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِكُمْ خَيْرًا مِّمَّآ أُخِذَ مِنكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧٠]، ويعطف الفعل على الاسم المشبهة له في المعنى، نحوُ قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [الحديد: ١٨]، و﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ﴿٣﴾ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ﴿٤﴾﴾ [العاديات: ٣، ٤]، ويجوز العكس، نحوُ قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [الأنعام: ٩٥].

عطف البيان[١]

وأمّا عطف البيان[٢] فهو تابع[٣] موضح[٤] أو مخصص[٥] جامد[٦]

---

(١) تنبيه: العنوان من وضعي. م

(٢) أي: معطوف البيان سمي بذلك لأنه تكرر لزيادة بيان فكأنك رددته على نفسه، ولم يحتج إلى حرف لأنه عين الأول، والصحيح أنّ عامله عامل متبوعه.

(٣) أي: تابع لما قبله وهذا جنس يشمل التوابع.

(٤) أي: موضح لمتبوعه إن كان معرفة.

(٥) أي: أو مخصص له إن كانت نكرة كالنعت.

(٦) أو بمنزلة الجامد أي بأن كان صفة فصار علمًا بالغلبة كالصعق، والرحمن، والرحيم.

غير مؤول[١] فقوله: موضح أو مخصص: مخرج للتأكيد، ولعطف النسق، وللبدل، وقوله: جامد غير مؤول مخرج للنعت فإنه مشتق [ومؤول به][٢]، ويوافق متبوعه في أربعة من عشرة: أوجه الإعراب الثلاثة، والتنكير، والتذكير، والإفراد، وفروعهن: نحوُ: أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ[٣].

وجاء أحمد أبو العباس[٤]، ومنع كثير من النحوُيين كون عطف البيان نكرة تابعا لنكرة، والصحيح الجواز[٥]، ويجوز إعرابه بدل كل من كل[٦] إذا لم يمتنع الاستغناء عنه نحوُ هند قام زيد أخوها[٧]، أو إحلاله محل

---

(١) أي: غير مؤول بمشتق أي: فيكفي جموده ظاهرا، وإن كان مما يمكن تأويله بمشتق.

(٢) في النسخة الأخرى س أو به، و

(٣) قال الشيخ يس: صدر بيت قاله أعرابي لا رؤبة كما زعمه ابن يعيش؛ لأنّه لم يدرك أمير المؤمنين عمر المراد بالبيت، «وعجزه: ما مَسَّهَا مَن نَقَبٍ ولا دَبَرٍ» وأصل قوله، ذلك، أنّه استحمل الإمام عمر، وقال: إنّ ناقتي قد نقبت، وقال له كذبت، ولم يحمله.
حواشيه على الفاكهي ج٢/ ص٢٣٠ .

(٤) فعمر في المثال الأول وأبو العباس في المثال الثاني عطف بيان ذكر للإيضاح، وقد يتبعه في الرفع والإفراد والتذكير والتعريف.

(٥) هذا مذهب الكوفيين، والفارسي وابن جني والزمخشري وابن عصفور وجوزوا أنْ يكون منه: ﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾ فيمن نون كفارة ونحوُ [من ماء صديد]، وذهب غير هؤلاء إلى المنع، وأوجبوا فيما سبق البدلية ويخصون عطف البيان بالمعارف، قال ابن عصفور: واليه ذهب أكثر النحويين، وزعم الشلوبين أنّه مذهب البصريين قال الناظم [ابن مالك]، ولم أجد هذا النقل من غير جهته قال الشارح: ليس قول من منع بشيء، وقيل: يختص عطف البيان بالعلم اسما أو كنية أو لقبا.
شرح الأشموني على الألفية ج٣/ ص٨٦ .

(٦) نظرا لكونه مقصودا بالإسناد إليه، وجيء بالأول توطئة له مبالغة في الإسناد.

(٧) فأخوها عطف بيان على زيد لا بدل؛ لأن البدل في نية تكرار العامل فهو من جملة أخرى فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط لها بالمبتدأ.

الأول فيتعين البيان ولذلك أمثلة منها قولك يا زيد الحارث، ومنها قول الشاعر:

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ يَرْقُبُهُ وُقُوعَا[١]

وقوله:

يَا أَخَوَيْنَا عَبَد شَمْسٍ وَنَوْفلًا أُعِيْذُكُمَا كَمَا اللهُ أَنْ يُحْدِثا حَدِيْثًا[٢][٣]

فبشر عطف بيان على البكري، ولا يجوز بدلا منه؛ لأن البدل في نية إحلاله محل الأول، ولا يجوز أنا [ابن][٤] التارك بشر إذ لا يضاف ما فيه الألف واللام إلى المجرد منهما إلا إذا أضيف إلى ما هما فيه، أو إلى ضميره، أو كان المضاف صفة مثناة أو مجموعة جمع المذكر السالم، نحوُ: الضارب زيد الضاربو زيد، ولا يجوز الضارب زيد خلافا للفراء،

---

(١) قاله المرار الأسدي من الوافر، والشاهد في: بشر فإنَّه عطف بيان عن البكر، وليس ببدل؛ لأنَّه في حكم تنحية المبدل فيكون التارك داخلا على بشر، ولا يجوز التارك بشر كما لا يجوز الضارب زيد، وهو بشر بن عمر، وكان قد جرح، ولم يعلم جارحه يقول: أنا ابن الذي ترك بشرا بحيث تنتظر الطيور أن تقع عليه إذا مات، وذلك؛ لأنها لا تتناول منه ما دام به رمق.

(٢) في النسخة الأخرى س حربًا بدل حديثًا.

(٣) قاله طالب ابن أبي طالب من قصيدة من الطويل يمدح بها النبي ﷺ، ويبكي أصحاب القليب من قريش، وأيا حرف نداء، والشاهد في عبد شمس ونوفلا فإنهما عطف بيان عن أخوينا، وليس ببدل؛ لأن أحد المتعاطفين مفرد، وهما منصوبان، والبدل المجموع لا أحدهما فلا يمكن تقدير حرف النداء، وكلاهما تابع لمنصوب لما يلزم من نصب أحدهما فهو المضاف، وبناء المفرد على الضم، والرواية بنصبهما، وقال النبلي: وروى برفعهما على إضمار مبتدأ.

(٤) ما بين القوسين ساقط من س.

وسيأتي الكلام على هذا عند ذكر ما يخفض بالإضافة، وعبد شمس ونوفلا عطف بيان على قوله: أخوينا، ولا يجوز أن يكون بدلا حينئذ في تقدير إحلاله محل الأول، وكأنك قلت: أبا عبد شمس ونوفلا، وذلك لا يجوز.

باب التوكيد[١]

يقال بالواو، وبالهمز، وبالألف[٢]، وهو تحقيق المعنى، وتمكينه في النفس، وهو لفظي[٣]، ومعنوي، ولم يذكر المصنف اللفظي، وهو تكرار اللفظ الأول بعينه أو بمرادفه سواء أكان اسما كقوله:

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَاءِ بِغَيْرِ سِلَاحِ[٤]

وانتصاب أخاك الأول بإضمار احفظ أو الزم أو نحوُهما، أو فعلا، كقولك قام قام زيد أو حرفا كقوله تعالى ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾.

وقول الشاعر:

---

(١) تنبيه: العنوان من وضع المصنف صاحب المتن. م.

(٢) التوكيد فيه ثلاث لغات أفصحها: لغة الواو لمجيء القرآن بها، وهو من وكد، وبالهمز من أكد، وأمّا بالألف في الثالثة فبدل من الهمزة، وهو لغة التقوية والتشديد.

(٣) بدأ باللفظي؛ لأنه الأصل.

(٤) هذا البيت من شواهد سيبويه، وقد نسبه الأعلم إلى إبراهيم بن هرمة القرشي، وليس كما ذكر بل هو من كلمة لمسكين الدرامي، وقد أنشده ابن هشام في القطر، والشذور، والأوضح.
والشاهد فيه: قوله أخاك أخاك فإن هذا من التوكيد اللفظي ذُكِرَ اللفظ الثاني فيه تقوية للأول، ونصب الأول من باب الإغراء، وهو تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله ألا ترى أنّ المتكلم يغري بهذه العبارة المخاطب بأن يلزم أخاه، ولا يقطع حبل مودته.
انظر سبل الهدى بتحقيق قطر الندى ص٣١٥/ ٣١٦.

لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بُثْنَةَ إِنَّهَا أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقًا وَعُهُودَا[١]

وليس من تأكيد الاسم قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر: ٢١-٢٢] خلافا لكثيرين من النحويين؛ لأنه جاء في التفسير أنَّ معنى دكا: دكاً بعد دك، وأن الدك كرر عليها حتى صارت هباء منثورا[٢]، وأن معنى صفا صفاً أنه تنزل ملائكة كل سماء فيصطفون صفا بعد صف محدقين بالجن والإنس، وعلى هذا ليس الثاني فيهما تأكيداً الأول[٣] بل المراد به التكرير كما تقول: علمته الحساب بابا بابا، وكذلك ليس من تأكيد الجملة قول المؤذنين: الله أكبر الله أكبر خلافا لابن جني ؛لأن الثاني لم يؤت به لتأكيد الأول بل لإنشاء تكبير ثانٍ بخلاف قوله: [قد قامت الصلاة] [قد قامت الصلاة][٤] فإن الجملة الثانية خبر جيء به لتأكيد الخبر الأول[٥]، والمعنوي تعريفه رفع الشبهة والإشكال، وتقدير ما خامر النفس على جهة الاحتمال[٦]، بيانه إذا

---

(١) هذا البيت ينسب إلى جميل بن عبد الله بن معمر العذري، وإنما الصواب لكثير عزة، وذكر بثنة فيه سهو.
والشاهد فيه: قوله لا لا فإن الثاني من هذين الحرفين توكيد لفظي للأول منهما.
انظر سبيل الهدى بتحقيق قطر الندى ص٣١٧/ ٣١٨ .

(٢) فلم يؤت به للتأكيد إذ مؤداه غير مؤدى الأول، وإنما هو منصوب على الحال.

(٣) فهو منصوب على الحال أيضا أي: مصطفين أو ذوي صفوف كثيرة.

(٤) ما بين القوسين ساقط من س.

(٥) انظر شرح قطر الندى، وبل الصدى لابن هشام ص٣١٨/ ص٣١٩ .

(٦) وقيل: هو ما يقرر أمر متبوعه عند السامع أي: يجعله ثابتا مقررا عنده إمّا في النسبة بأن يرفع توهم الإسناد إلى غير المتبوع، وإمّا في الشمول بأن يرفع توهم إرادة الخصوص بما ظاهره العموم فخرج بقولنا: يقرر أمر متبوعه النعت، والعطف، والبدل.
انظر الكواكب الدرية ج٢/ ص١١٧ .

قلت: جاء الأمير احتمل مجيء كتابه أو رسوله فقد دخلت الشبهة والإشكال، ووقع الاحتمال فإذا قلت: عينه أو نفسه ارتفعت الشبهة وتقرر أحد المحتملات، وهو خاص بالأسماء، **[وهو]** أي: التوكيد بكسر الكاف، وفي بعض النسخ التوكيد **[تابع للمؤكد]** بفتح الكاف **[في رفعه]** إن كان مرفوعا **[ونصبه]** إن كان منصوبا **[وخفضه]** إن كان مخفوضا **[وتعريفه]**[١]، وفهم من اقتصاره على التعريف أنَّ التوكيد بالمعنى المذكور لا يكون نكرة، وهو كذلك، وإذ ألفاظ التوكيد كلها معارف فلا تتبع النكرات عند البصريين سواء كانت محدودة كيوم، وليلة، وشهر، وحول، أم غير محدود كوقت، وحين، وزمن، ومذهب الكوفيين، واختاره ابن مالك جواز تأكيد النكرة المحدودة بحصول الفائدة، نحوُ: صمت شهرا كله[٢] **[وتكون]** أي: التوكيد **[بألفاظ معلومة]**[٣] عند العرب أو النحوُيين **[وهي النفْس]** بسكون الفاء أي: الذات **[والعين]** المعبر بها عن الذات[٤] [مجازا من التعبير بالبعض عن الكل، وهما لرفع المجاز عن الذات][٥]، ولابُد من اتصالها

---

(١) أي: إن كان معرفة.

(٢) ومنه قوله: يا ليتَ عِدَّةَ حولٍ كلهِ رِجبُ
وقوله: تَحْمِلني الذِّلْقاءُ حَوْلاً أكْتَعَا
وقوله: قد صِرْتُ البُكرةَ يوماً أجمعا.
انظر الأشموني على الألفية ج٣/ ص٧٧/ ٨٧ .

(٣) تحفظ هذه الألفاظ ولا يقاس عليها.

(٤) ما بين القوسين ساقط من س.

(٥) أي: لرفع توهم الإسناد إلى غير المتبوع فإن قولك جاء زيد ظاهره نسبة المجيء إلى زيد، وهو الحقيقة، ويحتمل أنْ يكون الجائي أصحابه أو متاعه أو خبره أو كتابه =

بضمير عائد على ذلك المؤكد[١]، ولك أنْ تؤكد [بكل][٢] وحده، وأن تجمع بينها بشرط أنْ تبدأ بالنفس[٣]، ويجب إفرادهما مع المفرد[٤]، وجمعهما[٥] على وزن أفعل[٦] مع الجمع، وفيهما مع المثنى ثلاث لغات: أفصحها: الجمع، نحوُ: جاء الزيدان، والهندان أنفسهما، وأعينهما[٧]، ودونه الإفراد فتقول نفسهما، وعينهما، ودونه التثنية فتقول نفساهما، وعيناهما، ويجوز دخول الباء عليهما[٨]، وإذا أكد ضمير مرفوع متصل بالنفس أو بالعين وجب توكيده أولا بالضمير المنفصل[٩]، نحوُ: ﴿قُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ﴾.

[وكل] لرفع احتمال إرادة الخصوص[١٠] بلفظ العموم تقول: جاء

= ونسبة المجيء إليه مجاز فإذا قلت: جاء زيد نفسه أو عينه ارتفع الاحتمال المجازي، وثبت الفعل حقيقة للمؤكد.

(١) بفتح الكاف إفرادا، وتثنيه، وجمعا، وتذكيرا، وتأنيثا ليرتبط به، وليدل على من هو له.

(٢) في النسخة الأخرى من بكل منهما وحده.

(٣) كجاء زيد نفسه؛ لأن النفس عبارة عن جملة الشيء، والعين مستعارة في التعبير عن الجملة.

(٤) سواء كان مذكرا أو مؤنثا، نحوُ: جاءت هند نفسها، جاء عمرو نفسه.

(٥) أي، ويجب الخ.

(٦) أفعُل بضم العين احترز بذلك عن جمع الكثرة، نحوُ: نفوس، وعيون، وعن جمع القلة على غير أفعل كأعيان جمع عين فلا يؤكد شيء منهما.

(٧) كان القياس نفساهما أو عيناهما، لكنهم عدلوا عن ذلك في اللغة الفصحى كراهة اجتماع تثنيتين فيما هو كالشيء الواحد.

(٨) كجاء زيد بنفسه أو بعينه، ولا يجوز ذلك في غيرهما من ألفاظ التوكيد، وأمّا جاءوا بأجمعهم فليس من التوكيد.

(٩) أي: مطابق للمؤكد جاء هو نفسه، والزيدان جاءاهما أنفسهما.

(١٠) وأنك حينئذ عبرت بالكل عن البعض.

القوم فيحتمل مجيء بعضهم، ويحتمل مجيء جميعهم فإذا قلت: كلهم رفعت الاحتمال الأول، وإنما يؤكد بها بشروط أحدها: أنْ يكون المؤكد بها غير مثنى[١]، وهو المفرد والجمع.

الثاني: أنْ يكون متجزئا بذاته[٢]، أو بعامله، والأول[٣] كقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٧٣﴾﴾ [ص: ٧٣]، والثاني[٤] كقوله اشتريت العبد كله فإن العبد مجزء باعتبار الشراء[٥].

الثالث: أن يتصل بها ضمير عائد على المؤكد، ومن ألفاظ التوكيد[٦] كلا للمذكر، وكلتا للمؤنث، وهما بمنزلة كل في المعنى[٧] تقول [جاء][٨] الزيدان فيحتمل مجيئهما، وهو الظاهر، ويحتمل مجيء أحدهما[٩]، فإذا قيل كلاهما أندفع هذا الاحتمال، وإنما يؤكد بهما بشروط:

أحدها: أنْ يكون المؤكد بهما دالا على اثنين[١٠].

---

(١) استغناء عنها بكلا، وكلتا.

(٢) فلا يجوز جاء زيد كله؛ لأنه لا يتجزأ بذاته ولا بعامله.

(٣) أي: ما لا يتجزأ بذاته.

(٤) ما يتجزأ بعامله وربعه مثلا.

(٥) أي: وإن كان لا يتجزأ باعتبار ذاته.

(٦) قال ابن هشام: فليس من التأكيد قراءة بعضهم [انا كلا فيها] خلافا للزمخشري، والفراء. شرح قطر الندى، وبل الصدى ص٣٢٠.

(٧) أي: لرفع احتمال إرادة البعض بلفظ الكل.

(٨) في النسخة الأخرى س. جاءني.

(٩) أي: وأن المراد أحد الزيدين.

(١٠) فلا يستعملان في المفرد والجمع.

الثاني: أنْ يصح حلول الواحد محلها فلا يجوز على المذهب الصحيح أنْ يقال: اختصم الزيدان كلاهما؛ لأنه لا يحتمل أن يكون المراد أحد الزيدين[١].

الثالث: أن يكون ما أسند إليهما غير مختلف المعنى[٢] [يجوز][٣] مات زيد، وعاش عمرو كلاهما[٤].

والرابع: أن يتصل بهما ضمير عائد على المؤكد بهما.

[وأجمع]، وجمعاء، وجمعهما، وهو أجمعون، وجمع[٥]، وإنما يؤكد بها غالبا بعد كل فلهذا استُغْنِيت عن أن يتصل بضمير يعود على المذكر: يقول: اشتريت العبد كله أجمع، والأمة كلها جمعا، والعبيد كلهم أجمعين، والإماء كلهن جمع[٦]، ويجوز التأكيد بها[٧]، وإن لم يتقدم كل، قال تعالى: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٨٢] ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٤٣﴾﴾ [الحجر: ٤٣][٨]، وقال ﷺ: «**وإذا صلى جالسا فصلوا**

---

(١) لأن الاختصام لا يكون إلا من اثنين.

(٢) ولا يضر اختلاف اللفظ فيجوز انطلق زيد وذهب عمرو كلاهما، وهو ما جزم به ابن مالك تبعا للأخفش.
حواشي الشيخ يس على الفاكهي على القطر ج٢/ ص٢٢٦ .

(٣) في النسخة الأخرى س فلا يجوز.

(٤) لاختلاف المسند.

(٥) وجمعاوات أيضا.

(٦) بضم الجيم وفتح الميم.

(٧) أي: استقلالا لا تبعا.

(٨) وهو، وإن كان كثيرا في نفسه إلا أنّه قليل بالنسبة إلى التوكيد بها مع كل، بل وقع =

جلوسا أجمعون»[١]، وهذا مستفاد من كلام المصنف من هذا، ومما سيأتي، وأجمع، وجمعاء لا يثنيان فلا يقال أجمعان ولا جمعاوان، هذا مذهب جمهور البصريين، وهو الصحيح؛ لأن ذلك لم يسمع[٢]، وأجمع، وجمعاء، وجمع[٣] لا ينصرفن للتعريف المقدر فيهن، والوزن في أجمع، والتأنيث في جمعاء، والعدل في جمع[٤]، [**وتوابع أجمع**]، وهي أكتع، وأبصع، وأبتع [**تقول قام زيد نفسه**]، وجاء الجيش كله أجمع أكتع وأبصع وأبتع ورأيت القوم كلهم أجمعين أكتعين أبصعين أبتعين، [**ومررت بالقوم أجمعين**]، وأسماء التوكيد مرتبة على حسب البيان فالأبين مقدم على ما هو دونه في البيان، نحوُ [قولك][٥]: جاء القوم كلهم أنفسهم أعينهم

= لابن هشام في المغني أنّه قال: إنما يؤكد بأجمع وأخواته بعد التوكيد بكل نحوُ ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ - لكن قال الدماميني هذا سهو منه، قال تعالى - ﴿وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾-، وقال تعالى -، ﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾، ومثله في التنزيل كثير، وفي الهمع الجمهور على أنّه لا يؤكد أجمع دون كل اختيارا كما قال أبو حيان جوازه لكثرة، وروده في القرآن والكلام الفصيح كقوله: ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٤٣﴾﴾، وفي الصحيح «فله سلبه أجمع».

انظر الكواكب الدرية ج٢/ ص١٢٠ .

(١) أخرجه الطبراني في الأوسط جـ٤ ح٤٤٨٤ .

(٢) وأجاز الأخفش والكوفيون تثنيتهما فيقال: جاء الزيدان أجمعان، والهندان جمعاوان، وهذا الخلاف جارٍ فيما وازنهما، نحوُ: أكتع، وكتعاء.

انظر الكواكب الدرية ج٢/ ص١١٩ .

(٣) بوزن عمر وزحل.

(٤) أي: معدول به عن جامع.

(٥) ما بين القوسين ساقط من س.

أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون، وكذلك المفرد، والمثنى، والمذكر، والمؤنث، واعلم أنَّ معنى أجمع الائتلاف، ومعنى أكتع الانضمام، ومعنى أبصع السرعة، ومعنى ابتع الاشتداد، وقد فهم من قوله: وتوابع أجمع أنَّ أكتع وأبصع وأبتع لا يؤتي بها إلا بعد أجمع، وهو كذلك إلا ما شذ من نحوُ قول الشاعر:

تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا[1]

واعلم أنَّه لا يجوز عطف أسماء التوكيد بعضها على بعض[2] فلا يقال: جاء زيد نفسه، وعينه، وما أشبه ذلك؛ لأن التوكيد نفس المؤكد، ولا يجوز عطف الشيء على نفسه[3].

باب البدل[4]

هو في اللغة العوض[5] والخلف، ومنه البدلاء؛ لأنَّه يخلف بعضهم بعضا، وفي التنزيل ﴿عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا ﴿٣٢﴾﴾ [القلم: ٣٢]، وفي

---

(١) رجز لم يعلم راجزه، والشاهد فيه: قوله: أكتعا حيث أكد به، وهو غير مسبوق بأجمع، وأكد به حولا وهو نكرة وشرطه أنْ يكون معرفة.
انظر شرح الشواهد للبدر العيني ج٣/ ص٧٦/ ٧٧ .

(٢) بخلاف الصفات فإنَّه يجوز عطف بعضها على بعض لتعدد معانيها.

(٣) فإذا أراد أنْ يأتي بها جميعا أوردها متتابعة من غير عطف، كقوله ﷺ (لتدخلن الجنة أجمعون أكتعون).

(٤) التعبير اصطلاح البصريين، والكوفيون يسمونه الترجمة والتبين والتكرير.

(٥) وليس هذا المعنى مرادا هنا، بل المراد المبدل فهو مصدر بمعنى اسم المفعول.

الاصطلاح التابع[١] المقصود[٢] بلا، واسطة بينه وبين متبوعه[٣]، وعلامته أن يحل محل الأول من غير طرح للأول[٤]، وَحَدَّهُ بعضهم بأنه إعلام السامع بمجموع اللفظين على جهة البيان [من][٥] غير أن ينوي بالأول منهما الطرح من [جهة][٦]؛ لأنه يفيد ما لا يفيد الثاني، نحو: جاء زيد أخوك فالأول يفيد الاسمية، والثاني يفيد الأخوة **[إذا أبدل اسم من اسم، أو فعل من فعل تبعه في جميع إعرابه]** من رفع، ونصب، وخفض، وجزم، وفهم من قوله: في جميع إعرابه أنه لا يتبعه البدل المطابق في التذكير والتأنيث والإفراد وكذا التثنية، والجمع إن لم يمنع مانع[٧]،

---

(١) هذا جنس شامل لجميع التوابع.

(٢) أي: دون متبوعه، وهذا مخرج لبقية التوابع ما عدا المعطوف ببل بعد الإثبات فإن النعت والتوكيد وعطف البيان ليست مقصودة بالحكم، بل المقصود به متبوعها، وهي مكملات للمقصود، والمعطوف بلا بعد الإيجاب وبل، ولكن بعد النفي ليس مقصودا بالحكم الواقع قبله بل المقصود به هو ما قبله، وأمّا المعطوف ببقية أحرف العطف فليس هو المقصود بالحكم فقط بل المقصود بالحكم هو المعطوف، والمعطوف عليه بخلاف البدل فإنّه هو المقصود بالحكم فقط.

(٣) فخرج المعطوف ببل بعد الإثبات فإنّه مقصود بالحكم لكن بواسطة، وظاهر التعريف المذكور أنَّ المبدل منه ليس مقصودا بالحكم، وإنما ذكر توطئة ومقدمة للبدل.

(٤) اعلم أنَّ قول الأكثرين المبدل منه في نية الطرح إنما يعنون به من جهة المعنى غالبا دون اللفظ بدليل جواز ضربت زيدا رأسه، إذ لو لم يعتد بزيد أصلا لم يكن للضمير ما يعود إليه.

(٥) ما بين القوسين ساقط من س.

(٦) في النسخة الأخرى س من جهة المعنى.

(٧) أي: لم يمنع من التثنية، والجمع مانع لكون أحدهما مصدرا أو قصد به التفضيل.

[وهو] أي: البدل على [أربعة أقسام[١]: بدل الشيء من الشيء]، ويسمى بدل كلٍّ من كل، والبدل المطابق[٢]، وهو عبارة عمَّا الثاني فيه عين الأول، [وبدل البعض من الكل]، وضابطه: أن يكون الثاني جزء من الأول قليلا[٣] كان ذلك الجزء، أو كثيرا[٤]، أو مساويا للجزء الآخر[٥]، وتسامح المصنف في تعبيره بالبعض والكل، ومنع المحققون إدخال أل على كل، وبعض[٦] [وبدل الاشتمال][٧]، وضابطه: أن يصح الاستغناء

---

(١) على المشهور.

(٢) أي الموافق لمعنى المبدل منه، وهذه العبارة صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنى بخلاف قول النحويين بدل الكل من الكل فإنها لا تصدق إلا على ذي أجزاء، وهذا البدل يقع في اسم الله تعالى، والله منزه عن الأجزاء فالعبارة الجيدة أن يقال بدل موافق من موافق أو بدل الشيء من الشيء أو البدل المطابق.

(٣) أي دون النصف.

(٤) فوق النصف.

(٥) بأن كان النصف خلافا لمن زعم كالكسائي، وابن هشام أنْ لا يكون إلا فيما دون النصف.

(٦) إدخال المصنف أل على كل مبني على ما وقع لكثيرين وهو معترض بقول بعض الأئمة لا يجوز إدخال أل على كل وبعض عند الجمهور قال ابن خالويه في كتاب ليس: يغلط كثير من الخواص بإدخال أل على كل وبعض، وليس من لغة العرب لأنهما معرفتان في نية الإضافة، وبذلك نزل القرآن أ.هـ لكن نقل بعضهم عن الأزهري أنّه قال: أجاز النحويون إدخال الألف واللام في كل، وبعض، وإن أباه الأصمعي؛ لأن مذهب العرب عدم جواز دخول الألف واللام عليهما؛ لأنهما مضافتان ألبته إمَّا ظاهر وإمَّا مضمر، وفي القاموس: وكل وبعض معرفتان لم تجيء عن العرب بالألف واللام، وهو جائز أ.هـ.
الكواكب الدرية ج٢/ص١٢٢ .

(٧) ويقال له بدل انتقال.

عنه بالأول، وليس [مطابقا][(١)(٢)]، ولا بعضا[(٣)]، وقيل: أن تكون بين الأول والثاني ملابسة[(٤)] بغير الكلية والجزئية[(٥)] **[وبدل الغلط]** أي: بدل عن اللفظ الذي ذُكِرَ غلطا[(٦)] بأن لا يكون الأول مقصودا ألبتة، ولكن سبق إليه اللسان، ولا يقع في القرآن، ولا في فصيح الكلام؛ لأنه مخل بالفصاحة[(٧)]، ثم ذكر أمثلة من ذلك على اللف والنشر المرتب فقال: **[نحو قولك قام زيد أخوك]** فزيد فاعل، وأخوك بدل كلٌ من كل، وقوله تعالى: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾ [الفاتحة: ٦-٧]، و﴿وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٢-٥٣]، و﴿مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ﴾ [النبأ: ٣١-٣٢]، و﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾ [إبراهيم: ١-٢] في قراءة من جر الاسم الكريم على أنّه بدل من الحميد، أو بيان له، والرفع على الابتداء أو خبر مبتدأ

---

(١) في النسخة الأخرى س مطابقة.

(٢) أي: وليس الثاني عين الأول، فخرج به بدل كل من كل.

(٣) أي: الثاني بعضًا من الأول، فخرج به بدل بعض من كل.

(٤) أي: تعلق وارتباط.

(٥) أي: إمّا باشتمال الأول على الثاني، نحوُ: أعجبني زيد علمُه أو باشتمال الثاني على الأول، نحوُ: سُلب زيدٌ ثوبُه أو باشتمال العامل على الثاني بمعنى تعلقه به وإن تعلق في اللفظ بغيره فما قاله أعم من الاقتِصار في بيان الاشتمال على بعض الأوجه المذكورة.

(٦) فالغلط هو المبدل منه لا البدل.

(٧) ومذهب سيبويه، والأكثرين جوازه مطلقا أ.هـ أي نثرا ونظما.

محذوف، [وأكلت الرغيف ثلثه] أو نصفه أو ثلثيه، ونحوُ قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥١] ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧] فمن استطاع بدلٌ من الناس، بدلُ بعض من كل، [ونفعني زيد علمه]، ونحوُ قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧] فقتال بدل من الشهر، وليس نفس الشهر ولا بعضه، ولكنه ملابس له لوقوعه فيه، ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ ۝٥﴾ [البروج: ٤-٥]، وأشار بهذين المثالين إلى أنّه لابد في بدل البعض من الكل وبدل اشتمال من ضمير يعود على المبدل منه، وقد يحذف إذا فهم المعنى نحوُ قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ أي: من استطاع منهم، وقوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤ ٱلنَّارِ﴾ أي: فيه، وقيل الأصل ناره[١] ثم نابت أل عن الضمير[٢]، [ورأيت زيدا الفرس] أردت أنْ تقول الفرس فغلطت [فأبدلت زيدا] منه أي: عوضت [زيدا][٣] لفظ الفرس، وبقي من أقسام البدل بدل الإضراب، ويسمى أيضا بدل البدل بأن يكون قصدك من الأول، والثاني صحيحا[٤]، وبدل النسيان بأن تكون الأول مقصودا ثم يتبين بعد ذكره فساد قصده نحوُ قولك: تصدقت بدرهم ودينار

---

(١) هذه طريقة الجمهور أنّ الضمير مقدر.

(٢) هذه طريقة الكوفيين وجماعة.

(٣) في النسخة الأخرى س إثبات لفظة من بعد زيد.

(٤) وضبطه بعضهم بأن يخبر المتكلم بشيء ثم يبدو له أنْ يخبر بآخر من غير إبطال الأول، ولهذا يسمى أيضاً بدل البداء.

فهذا المثال محتمل لأن يكون قد أخبرت بأنك قد تصدقت بدرهم ثم عنَّ[١] لك أنْ تخبر بأنك تصدقت بدينار، وهذا بدل الإضراب، [ولأن][٢] يكون قد أردت الإخبار بالتصديق بالدينار فسبق لسانك إلى الدرهم، وهذا بدل الغلط، [لأن][٣] تكون قد أردت الإخبار بالتصدق بالدرهم فلمَّا نطقت به تبين فساد ذلك القصد، وهذا بدل النسيان[٤]، والأحسن فيهن[٥] أنْ يؤتى بدل[٦]، ومنهم من [أخرج][٧] بدل الإضراب وبدل النسيان في بدل الغلط، وهذه أمثلة أقسام البدل في الاسم، وأمَّا في الفعل فقال الشاطبي: تجري فيه الأقسام الأربعة مثال بدل الشيء من الشيء فيه: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾ [الفرقان: ٦٨-٦٩] فإن معنى مضاعفة العذاب هي لقي الآثام، ومثال بدل البعض من الكل [فيه][٨]: إن تصل تسجد لله يرحمك، ومثال بدل الاشتمال فيه قوله:

---

(١) أي: ظهر.

(٢) في النسخة الأخرى س لا تكون.

(٣) في النسخة الأخرى س لا تكون.

(٤) فالغلط في اللسان، والنسيان في الجنان.

(٥) فيهن أي: الثلاثة.

(٦) أي فيكون من باب عطف النسق.

(٧) في النسخة الأخرى س أدرج بدل أخرج، والنسخة الأخرى أصح من جهة المعنى، والسياق يؤيد هذا.

(٨) ما بين القوسين ساقط من س.

إِنَّ عَلَى اللهِ أَنْ تُبَايِعَا تُؤْخَذُ كُرْهًا أَوْ تَجِيْء طَائِعًا[١]

لأن الأخذ كرها والمجيء طائعا من صفات [المبالغة][٢]، ومثال بدل الغلط فيه: إن تأتنا تسألنا نعطك انتهى، ومثل بعضهم لبدل الشيء من الشيء بقول الشاعر:

مَتَى تَأْتِنَا تَلْمَمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا[٣][٤]

وجعل قوله: ﴿يَلْقَ أَثَامًا ۝٦٨ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾ مثالًا لبدل الاشتمال[٥].

وينقسم البدل بالنظر إلى التعريف، والتنكير أربعة أقسام: **[بدل معرفة من معرفة كما تقدم[٦]، وبدل نكرة من نكرة نحوُ قوله تعالى:** ﴿مَفَازًا ۝٣١

---

(١) هو من الرجز معناه في شخص تقاعد عن مبايعة، وأن تبايعا اسم إنَّ، وأن مصدرية، وعلى خبرها، ولفظة الله منصوب بنزع الخافض وهو واو القسم، والشاهد في تؤخذ حيث نصب؛ لأنَّه بدل من إنَّ تبايعا بدل الجملة من الجملة، وهو من أقسام بدل الاشتمال، وكرها نصب على أنَّه صفة لمصدر محذوف أي أخذا كرها أو حال أي: كارها أو تجيء بالنصب عطفا على تؤخذ، وطائعا حال، فافهم.

(٢) هكذا في النسخ، والأصوب أنْ تكون هذه الكلمة مصحفة من قوله المبايعة، والسياق يؤيد ذلك.

(٣) لم نعثر له على قائل معين، وهو من شواهد سيبويه ج١/ص٤٤٦، ومن شواهد الأشموني ج٣/ص١٣١ .
والشاهد فيه: تأتنا تلمم حيث أبدل تلمم من تأتنا بدل كل من كل.

(٤) في النسخة الأخرى س في دارنا بدل من ديارنا.

(٥) لأن لقي الآثام هو مضاعفة العذاب.

(٦) نحوُ ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ﴾ في قراءة الجر.

حَدَآئِقَ﴾ وقول الشاعر:

وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيْحَةٍ وَرِجْلٍ رَمَى فِيْهَا الزَّمَانُ فَشُلَّتِ[1]

وقولك جاءني رجل أخو غلام][2]، وبدل معرفة من نكرة، نحوُ: رأيت رجلا أخا عمرو، ومنه [قوله][3] ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٢﴾ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٢-٥٣] وبدل نكرة من معرفة، نحوُ قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [العلق: ٧-٨]، وقولك: جاءني أخوك رجل صالح، وهل يشترط في هذا أنْ يكون البدل موصوفا كالمثالين المذكورين أم لا؟ الأظهر الثاني كقوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [سورة البقرة: ٢١٧].

وينقسم البدل أيضا بالنسبة إلى الإظهار والإضمار أربعة أقسام: بدل ظاهر من ظاهر كما تقدم، وبدل مضمر من مضمر، نحوُ: نصرتك إياك، ونصرته إياه، فإياك وإياه بدل عند البصريين، وتوكيد عند الكوفيين وابن

---

(١) قاله كثير عزة من منتخبات قصيدته من الطويل، واختلف في معناه فقيل: تمنى أنْ تشل إحدى رجليه، وهو عندها حتى لا يرحل عنها، وقيل: لمّا خانته عزة العهد فزلت عنه وثبت هو عليه صار كذي رجلين رجل صحيحة، وهو ثباته عليه، وأخرى مريضة، وهو زللها عنه، وقيل: إنّه بين خوف ورجاء، وقيل: تمنى أنْ يضيع قلوصه فيبقى في حبها فيكون ببقائه فيها كذي رجل صحيحة، فإنّه نكرة، وقد أبدلها من رجلين، وهي أيضا نكرة، وعطف عليها الثانية؛ لأن المبدل من مثنى فوجب أنْ يؤتى باسمين، وهذا يسمى بدل المفصل من المجمل، ويجوز فيهما الرفع على تقدير أحداهما رجل صحيحة، والأخرى رمى فيها، وفسره بقوله فشلت فالفاء تفسيرية. انظر شرح الشواهد للبدر العيني ج٣/ ص١٢٨ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من. س.

(٣) ما بين القوسين ساقط من. س.

مالك، وبدل مضمر من ظاهر، نحوُ: رأيت زيدًا أياه، وزعم ابن مالك أنَّ هذا ليس بمسموع، قال: ولو سمع لأُعْرِبَ تَوْكِيْدًا لا بدلًا، قال بعضهم: وفيما ذكره نظر؛ لأنَّه لا يؤكد القوي بالضعيف، [وقد][1] قالت العرب: زيد هو الفاضل، وجوز النحويون أنْ يكون بدلا أو مبتدأ أو فصلا انتهى، وبدل ظاهر من مضمر، وهو جائز من ضمير الغائب مطلقا، نحوُ: ضربته زيدا، وكذا من [ضمير][2] بشرط أنْ يكون بدل بعض كأعجبتني وجهك، أو بدل اشتمال [كأعجبني][3] كلامك، أو بدل كل مقيد للإحاطة، نحوُ قوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤]، ويمتنع إنْ لم يفدها خلافا للأخفش، وأوجه بدل الاسم من الاسم على ما يقتضيه الضرب من جهة الحساب ستة، وتسعون حاصلة من ضرب ستة في ستة عشر، وذلك لأنهما إمَّا معرفتان أو نكرتان أو الأول معرفة، والثاني نكرة أو بالعكس فهذه أربعة، وكل منها إمَّا مظهر أو مضمر، أو الأول مظهر والثاني مضمر، أو بالعكس فهذه ستة عشر، وكل منها إمَّا بدل كل من كل، أو بدل بعض من كل، أو بدل اشتمال، أو بدل غلط، أو بدل إضراب، أو بدل نسيان فهذه ستة وتسعون، ويجوز إعرابه بيانا ما لم [يكن][4] نكرة عند بعضهم، ومنهم من جوز بدل الكل من البعض مستدلا بقول

---

(١) ما بين القوسين ساقط من س.

(٢) في النسخة الأخرى س ضمير الحاضر بشرط.

(٣) في النسخة الأخرى س كلامك.

(٤) ما بين القوسين ساقط من س.

بعضهم: [رحم الله أعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات][١].

وقيل: لا دليل فيه؛ لأنه يحتمل القطع.

باب منصوبات الأسماء

لمَّا فرغ من مرفوعات الأسماء، وتوابعها شرع في بيان منصوبات الأسماء، ومراده في هذا الباب حصر المنصوبات من الأسماء، ثم يستوفي الكلام على كل واحد منها في بابه إلا ما تقدم، وهو خبر كان وأخواتها، واسم إنَّ وأخواتها، والتابع للمنصوب.

باب منصوبات الأسماء[٢]

[المنصوبات من الأسماء خمسة عشر] منصوبا ذكر في الترجمة أنَّ منصوبات الأسماء خمسة عشر ثم لمَّا ذكر تفصيلها ذكرها أربعة عشر[٣] قال بعضهم هكذا ثبت في أصل المصنف، وإنما سقط الخامس عشر سهوا، قال، وأظنه خبر ما الحجازية، وقال غيره إنَّه ثبت في بعض [النسخ][٤] المتن أنَّه مفعول ظننت وأخواتها وعلى هذا فيكون زاده بعد أن نسيه. انتهى.

---

(١) فيمن رواه بنصب طلحة على أنَّه بدل من أعظما، وأصيب بأنَّه على تقدير مضاف أي أعظم طلحة أو على أنَّ المراد بها الذات من باب تسمية الكل بالجزء، وعلى كل فهو من بدل الكل.

(٢) تنبيه: العنوان من وضعي.

(٣) والترجمة لشيء وعدم الإيفاء به معيب عند القوم بخلاف الترجمة لشيء والزيادة عليها.

(٤) في النسخة الأخرى في بعض نسخ المتن.

وبعضهم جعل ما ذكره في الأبواب خمسة عشر، فجعل ظرف الزمان وظرف المكان واحدا؛ فإنها مسميان بالمفعول فيه، وجعل خبر كان وأخواتها واسم إنَّ وأخواتها واحدا، فإنهما مسميان بالناسخ للابتداء، وجعل كلا من النعت والعطف والتوكيد والبدل واحدا، فلم يجعلها شيئا واحدا هو التابع **[وهي]** أي: المنصوبات **[المفعول به]** نحوُ، أكرمت زيدا[١]، **[والمصدر]** المنصوب على المفعولية المطلقة، نحوُ: ضربت ضَربا[٢]، **[وظرف الزمان]** نحوُ سرت يوما[٣] **[وظرف المكان]**، نحوُ: أقمت عند الشيخ[٤]، **[والحال]**، نحوُ: رأيت زيدا ضاحكا[٥] **[والتمييز]** نحوُ طبت نفسا[٦]، **[والمستثنى]** في بعض أحواله نحوُ: سافر الجيش إلا زيدا[٧]، **[واسم لا النافية]** للجنس نحوُ: لا غلام سفر حاضر، **[والمنادي]** نحوُ يا غلام زيد[٨]، **[وخبر كان، وأخواتها]**، نحوُ: كان زيد كريما، **[واسم إنَّ**

---

(١) قال بعضهم إلا في نحو خرق الثوب المسمار، وكسر الزجاج الحجر، فإن المفعول به مرفوع على أنَّ بعضهم جعل المفعول به منصوبا ما لم ينب عن فاعل وإلا رفع نحوُ ضرب زيد.

(٢) أي: ما لم ينب عن فاعل فإن ناب عنه رفع نحوُ: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴿١٣﴾﴾.

(٣) أي: ما لم ينب عن فاعل فإن ناب عنه رفع كما تقدم، نحوُ: صيم رمضان.

(٤) أي: ما لم ينب عن الفاعل فإن كان نائبا عنه رفع كما مر تقول: جلس أمام الأمير.

(٥) ولو كان الحال جملة، نحوُ: جاء زيد، وهو راكب؛ لأن محلها النصب.

(٦) أي: ما لم يجر بمن نحوُ قوله ﴿وَفَجَّرْنَا فِيهَا مِنَ ٱلْعُيُونِ﴾.

(٧) وهو ما كان مستثنى من كلام تام موجب، والمراد بالتام هو الذي يكون المستثنى منه مذكورا، والمراد بالموجب بفتح الجيم هو الذي لا يتقدم عليه نفي ولا شبهه أو مستثنى من كلام تام منفي متصلا أو منقطعا.

(٨) وهو في الحقيقة داخل في المفعول به إذ التقدير في نحوُ قولك: يا زيد أدعوا زيدا.

وأخواتها]، نحوُ: إنَّ زيدا عالم، [والمفعول من أجله]، نحوُ: زرتُه إكراما، [والمفعول معه] نحوُ: استوى الماء والخشبة [والتابع المنصوب، وهو]، وفي بعض النسخ، وهي [أربعة أشياء]: [النعت، والعطف، والتوكيد، والبدل]، ولم يذكر المصنف في المنصوبات خبر ما، ولا، ولات، وإن المشبهات بليس لما تقدم في مرفوعات الأسماء.

باب المفعول به[١]

[باب المفعول به][٢] الهاء من به تعود إلى أل الموصولة[٣] في المفعول، وهو الاسم الصريح[٤] أو المؤول[٥] المنصوب لفظا أو تقديرا[٦] أو محلا[٧]، الذي يقع به، أي: عليه[٨]، وفي بعض النسخ بدل به عليه الفعل الصادر من الفاعل خرج به بقية المنصوبات، وعلامته أنْ

---

(١) تنبيه: العنوان من وضع المصنف صاحب المتن. م.

(٢) بدأ به؛ لأنه أحوج إلى الإعراب؛ لأنه يلتبس بالفاعل من المفاعيل الخمسة، ولأنه أكثر استعمالا، ولا يراد عند الإطلاق إلا هو.

(٣) والمعنى الذي فعل به أي عليه.

(٤) كضربت عمروا.

(٥) نحوُ ﴿وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٤].

(٦) كضربت الفتى، وغلامي.

(٧) كضربت هذا.

(٨) والمراد بوقوع الفعل تعلقه بشيء من غير واسطة بحيث لا يعقل إلا بعد تعقل ذلك الشيء فسقط ما قيل من أنه غير جامع لخروج نحوُ: ما ضربت زيدا، ولا تضرب عمرا إذ الفعل لم يقع فيهما على المفعول.

تخبر عنه باسم مفعول تام من لفظ فعله، [نحوُ: ضربت زيدا، وركبت الفرس]، وأكرمت عمرا، واستخرجت المال، وأكلت الطعام، فيصح أنْ تقول زيد مضروب، والفرس مركوب، وعمرو مكرم، والمال مستخرج، والطعام مأكول، وهذا التعريف بالرسم كما مر، ويجوز أنْ يتقدم على الفعل نحوُ زيدا أكرمت، ويجوز أنْ يحذف الفعل في نحو قولك: زيدا لمن قال من أنصر، والسبب في كونه منصوبا أنَّ الفاعل لا يكون إلا واحدا، والرفع ثقيل، والمفعول يكون واحدا فأكثر، والنصب خفيف، فجعلوا الثقيل للقليل، والخفيف للكثير قصدا لتعادل، وحق الفاعل الاتصال بالفعل لأنهما كالكلمة، وحق المفعول أن يأتي بعدهما[1]، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ﴾ [النمل: ١٦]، وقد يجب ذلك حيث يؤدي تقديمه على الفاعل إلى اللبس، نحوُ: نصر موسى عيسى؛ لانتفاء الدلالة على الفاعلية في آخرهما، والمفعولية في الآخر، فلو وجدت قرينة معنوية، نحوُ قولك أرضعت الصغرى الكبرى، وأكل الكمثرى موسى، أو لفظية، نحوُ قولك: بصرت بعلي سلمى، وضرب سلمى العاقلة موسى جاز تقديم المفعول، وتأخيره؛ لانتفاء اللبس في ذلك، أو يحصر هو بإنما، وكذا بإلا نحوُ إنما ضرب زيدٌ عمرا، أو ما ضرب زيدٌ إلا عمرًا، أو يكون هو والفاعل ضميرين، ولا حصر في أحدهما كضربته، ويتأخر الفاعل عن المفعول جوازا، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ ﴿٤١﴾﴾ [القمر: ٤١]، ووجوبا بأن يتصل بالفعل ضمير المفعول، كقوله تعالى: ﴿وَإِذِ

(١) وذلك؛ لأنه فضلة.

﴿ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ﴾ [البقرة: ١٢٤] لئلا يلزم عود الضمير[١] [على متأخر لفظا، ورتبة، وهو لا يجوز أن يكون المفعول ضميرا]، والفاعل ظاهرا، نحوُ قولك: ضربني زيد؛ لئلا يلزم فصل الضمير مع التمكن من اتصاله، وهو لا يجوز، أو يحصر الفاعل بإنما أو بإلا، نحوُ قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [فاطر: ٢٨]، وقولك: ما ضرب زيدا إلا عمرو، [وهو] أي المفعول به [قسمان]، وفي بعض النسخ على قسمين [ظاهر، ومضمر فالظاهر ما تقدم ذكره] نحوُ: ضربت زيدا، وركبت الفرس، [والمضمر] أيضا [قسمان]: متصل، ومنفصل، فالمتصل[٢] اثنا عشر، نحوُ قولك [ضربني] زيد، فالياء من ضربني ضمير المتكلم وحده[٣]، والنون نون الوقاية: تقي الفعل من الكسر، [وضربنا][٤] زيد، فنا ضمير المتكلم[٥]، ومعه غيره، أو المعظِّم نفسه، [وضربك] زيد، فالكاف المفتوحة ضمير المفرد المخاطب[٦]، [وضربك] زيد، فالكاف المكسورة ضمير المفردة المخاطبة[٧] [وضربكما] زيد، فالكاف المضمومة ضمير المخاطب[٨]

---

(١) ما بين القوسين ساقط من س.

(٢) فالمتصل من حيث هو لا بقيد كونه مفعولا ما لا يتقدم على عامله، ولا يفصل بينه وبينه بإلا.

(٣) وهو مبني لا يدخله إعراب، وهو مبني على السكون في محل نصب مفعول به.

(٤) بفتح الباء.

(٥) مبني على السكون في محل نصب مفعول به.

(٦) مبني على الفتح في محل نصب مفعول به.

(٧) مبني على الكسر في محل نصب مفعول به.

(٨) مبني على الضم في محل نصب مفعول به.

المثنى مطلقا، والميم والألف علامة التثنية [**وضربكم**] زيد فالكاف المضمومة ضمير جمع المذكر المخاطب[١]، والميم علامة الجمع، [**وضربكن**] زيد فالكاف المضمومة ضمير جمع المؤنث المخاطب[٢]، والنون المشددة علامة جمع الإناث، [**وضربه**] زيد فالهاء ضمير المفرد الغائب[٣]، وهند [**ضربها**] زيد، فالهاء ضمير المفردة الغائبة[٤]، والزيدان أو الهندان [**ضربهما**] عمرو فالهاء ضمير المثنى الغائب مطلقا[٥]، والميم والألف علامة التثنية[٦]، والزيدون [**ضربهم**] عمرو، فالهاء ضمير جمع الذكور الغائبين[٧]، والميم علامة جمع الذكور، والهندات [**ضربهن**] عمرو فالهاء ضمير جمع المؤنث الغائب[٨]، والنون المشددة علامة جمع الإناث، وما تقرر من أن الكاف والهاء وحدها هو الضمير، وهو الصحيح، ويقال في هذه كلها: فعل، وفاعل، ومفعول، [**والمنفصل اثنا عشر**] أيضا، [**نحوُ قولك: إياي**] أكرمتَ أو ما أكرمت إلا إياي فإيا[٩] فيهما ضمير المتكلم وحده، والياء

---

(١) مبني على الضم في محل نصب مفعول به.
(٢) مبني على الضم في محل نصب مفعول به.
(٣) مبني على الضم في محل نصب مفعول به.
(٤) مبني على السكون في محل نصب مفعول به.
(٥) مبني على الضم في محل نصب مفعول به.
(٦) وقيل: الميم حرف عماد، والألف دال على التثنية.
(٧) مبني على الضم في محل نصب مفعول به.
(٨) مبني على الضم في محل نصب مفعول به.
(٩) إيا ضمير نصب منفصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به لأكرمت.

المتصلة بها حرف تكلم، و[وإيانا] أكرمت، أو ما أكرمت إلا إيانا، فإيا ضمير المتكلم ومعه غيره، أو المعظم نفسه، ونا المتصلة بها علامة الجمع من المتكلم مع المشاركة أو التعظيم [وإياك] أكرمتُ أو ما أكرمت إلا إياك فإيا ضمير المفرد[١][والمخاطب][٢]، والكاف المفتوحة المتصلة به حرف خطاب [وإياك] أكرمتُ أو ما أكرمت إلا إياك فإيا[٣] ضمير المفردة المخاطبة، والكاف المكسورة حرف خطاب [وإياكما] أكرمتُ أو ما أكرمت إلا إياكما فإيا[٤] ضمير المثنى المخاطب، والكاف، والميم[٥]، والألف علامة المثنى، [وإياكم] أكرمتُ أي ما أكرمت إلا إياكم فإيا[٦] ضمير الجمع المذكر المخاطب، والكاف والميم علامة الجمع، [[وإياكن][٧] أكرمتُ، أو ما أكرمت إلا إياكن فإيا[٨] ضمير جمع المؤنث المخاطب، والكاف والنون المشددة علامة جمع المؤنث المخاطب] [وإياه] أكرمتُ، أو ما أكرمت إلا إياه فإيا[٩] ضمير المفرد الغائب، والهاء علامة على الغيبة في المذكر [وإياها] أكرمت، أو ما أكرمت

---

(١) وهو مبني على السكون في موضع نصب مفعول به لأكرمت.

(٢) في النسخة الأخرى س المفرد المخاطب فقد سقط من هنا الواو المثبتة في الأصل.

(٣) وهو مبني على السكون في موضع نصب مفعول به لأكرمت.

(٤) وهو مبني على السكون في موضع نصب مفعول به لأكرمت.

(٥) الميم حرف عماد، والألف للتثنية.

(٦) وهو مبني على السكون في موضع نصب مفعول به لأكرمت.

(٧) ما بين القوسين سقط من النسخة الأخرى س.

(٨) وهو مبني على السكون في موضع نصب مفعول به لأكرمت.

(٩) وهو مبني على السكون في موضع نصب مفعول به لأكرمت.

إلا إياها، فإيا[١] ضمير المفردة الغائبة، والهاء والألف علامة التأنيث في الغيبة، [وإياهما] أكرمت، أو ما أكرمت إلا إياهما، فإيا[٢] ضمير المثنى الغائب مطلقا، والهاء والميم، والألف علامة التثنية في الغيبة، وإياهم أكرمت، أو ما أكرمت إلا إياهم، فإيا ضمير جمع المذكر الغائب، والهاء والميم علامة جمع المذكر، وإياهن أكرمت، أو ما أكرمت إلا إياهن فإيا[٣] ضمير جمع المؤنث الغائب، والهاء والنون المشددة علامة جمع الإناث في الغيبة، وما تقرر من أنَّ إيا وحدها هي الضمير[٤]، واللواحق لها حروف تكلم، وخطاب، وغيبة، وتثنية، وجمع هو الصحيح[٥]، وكل هذه يُقال فيها: ضمير نصب منفصل [مفعول][٦] به مقدم للاختصاص أي: الحصر، وقوله: ﴿فَإِيَّـٰىَ فَٱرْهَبُونِ﴾أو [فاتقون] أو [فاعبدون] الضمير المنفصل في هذه، ونحوها مفعول بفعل محذوف يفسره المذكور، وهو من باب [الاشتغال العامل][٧] عن معموله بضمير، نحوُ: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَـٰهُ

---

(١) وهو مبني على السكون في موضع نصب مفعول به لأكرمت.

(٢) وهو مبني على السكون في موضع نصب مفعول به لأكرمت.

(٣) وهو مبني على السكون في موضع نصب مفعول به لأكرمت.

(٤) وضع بالاشتراك فميز باللواحق، وهي حروف فالياء ونا حرفا تكلم، والكاف حرف خطاب، والهاء حرف غيبة.

(٥) ومذهب بعض الكوفيين وابن كيسان في إياك وأخواته أنَّ أيا عماد والضمائر التي تليها، قال الرضي: وما أرى هذا القول بعيدا من الصواب. ا.هـ.
انظر تشويق الخلان ص١٩٤ .

(٦) في النسخة الأخرى س ومفعول به فقد سقط من الأصل المعتمد عليه الواو.

(٧) في النسخة الأخرى س من باب اشتغال العامل.

مَنَازِلَ ﴿يٰسٓ ۝١﴾ ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ۝٤٩﴾ ﴿ٱلْقَمَرَ﴾، وقد تقدم أنَّ الضمائر إحدى وستون ضميرا، فذكر منها في باب الفاعل اثني عشر، وذكر في هذا الباب أربعة وعشرين، وذكر في باب [علامة][1] الإعراب الياء من تفعلين فهذه تسعة وأربعون، فالباقي من أحد وستين اثنا عشر، وهي ضمائر الخفض، نحوُ: مررت بي، وبنا، وبكَ، وبكِ، وبكما، وبكم، وبكن، وبه، وبها، وبهما، وبهم، وبهن، وإنما لم يذكر ضمائر الخفض المذكورة استغناء عنها بضمائر النصب المتصلة فإن لفظهما واحد.

المصدر[2]

[**باب المصدر**] يقال فيه المصدر، والمفعول المطلق؛ لصدق المفعول عليه غير مقيد بحرف جر ونحوه[3]، بخلاف غيره من

---

(١) في النسخة الأخرى س علامات بدل علامة.

(٢) تنبيه: العنوان من وضعي. م.

(٣) أي: بجار حرف أو اسم؛ لأنه المفعول الحقيقي الذي أوجده فاعل الفعل المذكور، وسمي مفعولا مطلقا؛ لأنه لم يقيد بالجار؛ لصحة إطلاق المفعول عليه من غير تقيد؛ لأنه المفعول الحقيقي الذي فعله فاعل الفعل بخلاف بقية المفاعيل إذ لا يصدق ذلك عليها إلا بعد تقييدها بالصلة بأن يقال مفعول به أو مفعول فيه أو مفعول معه.

المفعولات الأربع، والتعبير بالمفعول المطلق أولى فإن المفعول المطلق قد لا يكون مصدرا، والمصدر قد لا يكون منصوبا على أنّه مفعول مطلق نحوُ أعجبني ضربك مصدر، وليس بمفعول مطلق[١]، والمفعول المطلق اسم يؤكد عامله[٢]، أو يبين نوعه[٣]، أو عدده[٤]، وليس خبرا[٥]، ولا حالا[٦]، والمصدر معنى صادر من فاعل[٧]، وهو اسم الحدث[٨] المدلول عليه بالفعل المتصرف، واختلف فيه، فقال الكوفيون: أصله

---

(١) العلاقة بينهما العموم، والخصوص من وجه فيجتمعان في ضربا من قولك: ضربت زيدا ضربا، وينفرد المصدر في قولك: يعجبني ذهابك، فإن ذهابك مصدر وليس مفعولا مطلقا؛ لأنه مرفوع على الفاعلية، وينفرد المفعول المطلق عن المصدر في قولك: ضربت زيدا سوطا فسوطا، منصوب على النيابة على المفعول المطلق، وليس بمصدر لأن الأصل ضربت زيدا ضرب سوط فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه فانتصب انتصابه.

(٢) أي: إن لم يزد مدلوله على مدلول عامله، وإنما يؤكد عامله إذا كان مصدرا وإلا فالمصدر المفهوم منه.

(٣) بأن دل على هيئة صورة الفعل فيفيد زيادة على التوكيد.

(٤) بأن دل على مرات صدور الفعل.

(٥) نحوُ: ضربك ضرب أليم، وإن كان مصدرا مثبتا للنوع إلا إنّه خبر.

(٦) فقوله: ما ليس حالا أخرج قوله: ولي مدبرا فإن قوله: مدبرا، وإن كان مؤكدا بعامله لكنه اسم فاعل لا مصدر.

(٧) أو القائم بذاته فمثال الأول: قعدت قعودا، ومثال الثاني: مات موتا، ومرض مرضا.

(٨) أي: اسم يدل على الحدث كالضرب، وزاد بعضهم فيه: الجاري على حرف فعله أي: المشتمل عليها لفظا، نحوُ ضرب، وإكرام، أو تقديرا، نحوُ: قتال فإنّه مشتمل على حروف قاتل تقديرا بدليل أنّه ورد بلفظه قتالا بكسر القاف، فخرج بذلك اسم المصدر فإنّه وإن دل على الحدث إلا أنّه غير جارٍ على الفعل لخلوه عن بعض حروف الفعل كالغسل والوضوء والعطاء لخلو كل منّ الثلاثة عن بعض حروف فعله، فالمصدر الاغتسال والتوضؤ والإعطاء؛ لجريانها على الفعل، بخلاف عطاء فإنّه خال عن همزة أعطى، والغسل خال عن الهمزة، والتاء من اغتسل، والوضوء فإنّه خال من التاء، فكل من الثلاثة يقال له اسم مصدر.

الفعل، وقال البصريون: هو أصل للفعل، وهو الصحيح؛ لأن كل فرع يتضمن الأصل وزيادة، والفعل يتضمن المصدر وزيادة[١]، وكذلك كل ما أخذ من الفعل فإنَّه بالنسبة إلى المصدر كذلك، [**وهو: الاسم المنصوب الذي يجيء**] حال كونه [**ثالثا**[٢] **في تصريف الفعل**] خرج به باقي المنصوبات، وهذا ذكره تقريبا على المبتدى كما إذا قيل لك كيف **تصرِّف** [**نحوُ**]: ضرب فإنك تقول [**ضرب يضرب ضربا**] فضربا ثالث في التصريف الفعل[٣] [**وهو**][٤] أي: المصدر [**قسمان**]:[٥]، وفي بعض النسخ [**على قسمين**]: [**لفظي**[٦]، **ومعنوي**[٧]]؛ لأنَّه لا يخلو إمَّا أنْ

---

(١) ولأن مفهوم المصدر واحد، ومفهوم الفعل متعدد لدلالته على الحدث والزمان، والواحد قبل المتعدد.

(٢) فثالثاً: حال من الضمير يجيء العائد على الاسم.

(٣) وهذا بحسب ما جرى في العرف من تقديم الماضي وتأخير المضارع والتثليث بالمصدر، وإلا فقد يجيء المصدر أولا كما إذا نطقت أولا بالمصدر ثم بالماضي وهكذا، وقد يجيء ثانيا كما إذا نطقت أولا بالماضي ثم بالمصدر وهكذا وقد يجيء رابعا كما إذا نطقت بالماضي ثم بالمضارع ثم بالأمر ثم بالمصدر، وهكذا.

(٤) وهو الواو للاستئناف هو ضمير منفصل مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع.

(٥) قسمان خبر مرفوع، وعلامة رفعه الألف نيابة عن الضمة لأنَّه مثنى.

(٦) لفظي بدل من قسمان بدل مفصل من مجمل، وبدل المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره.

(٧) معنوي معطوف على لفظي، والمعطوف على المرفوع مرفوع.

يوافق لفظ المصدر لفظ فعله أولا [فإن، وافق لفظه لفظ فعله][١] يعني عامله[٢] في حروفه الأصول ومعناه [فهو][٣] أي: المصدر [لفظي][٤] سواء وافقه مع ذلك في تحريك عينه نحوُ فرح فرحا أولا [نحوُ:[٥] قتلته قتلا]، ونصرته نصرا، وذكرت له ذكرًا ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَنصُرَكَ ٱللَّهُ نَصْرًا عَزِيزًا﴾[الفتح: ٣] ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمل: ٤] ﴿وَجَٰهِدْهُم بِهِۦ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٢] ﴿فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٧٣] [وإن، وافق][٦]: المصدر [معنى فعله دون لفظه فهو] أي: المصدر [معنوي] لموافقته للفعل في المعنى دون الحروف، [نحوُ جلست قعودا، أو قمت، وقوفا] وافرح الجذل فالوقوف، والقعود بمعنى القيام، والجلوس[٧]،

---

(١) قوله فإن الفاء فاء الفصيحة «إنْ» حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط، والثاني جزاؤه، «وافق» فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط، ولفظه فاعل، وافق، «ولفظ» مضاف، «والهاء» مضاف إليه مبني على الضم في محل جر لفظ مضاف، «وفعله» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، «وفعل» مضاف، والهاء مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر.

(٢) عامله فعلا كان أو وصفا نحوُ: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا ۝١﴾ [الصافات: ١] أو مصدرا، نحوُ: سيرك السير الحثيث متعب، والمراد بالموافقة أنْ تتحد مادته ومادة فعله.

(٣) فهو الفاء واقعة في جواب الشرط هو مبتدأ.

(٤) لفظي خبر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط.

(٥) نحوُ خبر لمبتدأ محذوف تقديره، وذلك نحوُ.

(٦) (وإن وافق) الواو حرف عطف إن حرف شرط جازم، «وافق» فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط فاعله مستتر يعود على المصدر.

(٧) وهذا إنما يصح بناء على أنَّ معنى الجلوس والقعود واحد، وهو المشهور، وقيل: القعود يكون من اضطجاع، والجلوس من قيام قال الراغب الاصفهاني: القعود إنما يقابل به القيام، والجلوس إنما يقابل به الاتكاء فيقال للقائم اقعد، وللنائم اجلس =

والجزل بمعنى الفرح، ومنه قوله تعالى: ﴿نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَٰثًا﴾ [النحل:٩٢] فأنكاثا مصدر معنوي لنقضت، وأنقاضا [بمعناه][(١)]، وهذا التقسيم الذي ذكره المصنف إنما يتمشى على مذهب المازني القائل بأن المصدر المعنوي ينصب بالفعل المذكور معه، أمَّا على مذهب من يقول: إنَّه منصوب بفعل مقدر من لفظه[(٢)]، وهم الجمهور فتقدير جلست قعودًا جلست وقعدت قعودًا فلا[(٣)]، وتمثيله في اللفظي بالمتعدي، وفي المعنوي باللازم للإيضاح لا التخصيص؛ إذ كل فيهما يجري مع المتعدي واللازم، وينصب المصدر أحد ثلاثة أشياء:

[أحدها] فعله المشتق منه كالأمثلة المتقدمة.

[الثاني] الوصف[(٤)]، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا ۝١﴾ [الصافات: ١] ﴿إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا﴾ [الانشقاق:٦].

= فقد بان تباينهما وافتراقهما، وفي القاموس: القعود الجلوس، أو هو من القيام، والجلوس من الضجعة ومن السجود.

(١) في النسخة الأخرى س بمعناها.

(٢) قال الرضي: وهو أولى؛ لأن الأصل عدم التقدير.

(٣) قال الشيخ الصبان: على الأصح عند المصنف (ابن مالك)؛ لأن ما ذهب إليه الجمهور من أنَّ العامل في المماثل معنى فقط عامل مقدر من لفظ المصدر لا يطرد في نحوُ: حلفت يمينا.
حاشيته على الأشموني على ابن مالك ج٢/ ص١١١ .

(٤) قوله وصف أي: متصرف اسم فاعل أو اسم مفعول أو بناء مبالغة لا اسم التفصيل، ولا الصفة المشبهة، وألحق ابن هشام الصفة باسم الفاعل.

[الثالث] مصدرية مثله نحوُ قوله ﴿جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً﴾ [الإسراء: ٦٣][١]، وقولك [سيرك السير] الحثيث متعب، وسيرك السير الحسن مربح، وقد يحذف عامل المصدر غير المؤكد جوازا[٢] لدليل، كأن يقال: ما صمت فتقول: بلى صوما كثيرا[٣]، ويمتنع حذف عامل المؤكد، وقد يكون العامل محذوفًا وجوبًا إذا كان المصدر بدلا[٤] من اللفظ بفعله[٥]، وهو نوعان: ما لا فعل له، نحوُ: ويل زيد، وويحه[٦]، وما له فعل، وهو نوعان: واقع في الطلب بأن ورد دعاء[٧] كسقيا ورعيا وخبر مقدم أو أمرا[٨]، أو نهيا[٩]، كقياما لا قعودا، أو مقرونا باستفهام[١٠] توبيخي،

---

(١) بحث في التمثيل بالآية بأن الجزاء بمعنى المجزي به بدليل حمله على جهنم فليس العامل مصدرا في الحقيقة، ولك أن تقول لا يتعين ذلك بل يصح إبقاء الجزاء على مصدريته بتقدير مضاف أي: محل جزائكم أو بلا تقدير قصدا للمبالغة.
حاشيته - الصبان على الأشموني ج٢/ ص١١٢ .

(٢) أي: ولقرينة حالية أو مقالية تدل على حذفه.

(٣) فالقرينة في هذا المثال مقالية.

(٤) قوله: بدلا من اللفظ يعني عوضا من اللفظ بفعله.

(٥) لأنه لا يجوز الجمع بين البدل، والمبدل منه.

(٦) قال الصبان: قال الدماميني: والعامل المحذوف في هذا المصدر إمَّا فعل مرادف لفعله المهمل على حد قعدت جلوسا عند الجمهور، وإمَّا فعله المهمل الذي لم يصح النطق به إذ لا يلزم من كونه عاملا محذوفا صحة النطق به.
حاشية الصبان على الأشموني ج٢/ ص١١٦ .

(٧) أي: دعاء له أو عليه.

(٨) ومن مثال الأمر قوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤] أي: فاضربوا الرقاب.

(٩) أي: قم، ولا تقعد.

(١٠) الاستفهام من الطلب باعتبار الصورة أو باعتبار استلزامه الطلب.

نحوُ آتوانيا، وقد بدا الشيب واقع في الخبر، وذلك في مسائل:

أحداهما: أن يكون تفصيلا لعاقبة ما قبله[١]، نحوُ قوله تعالى: ﴿فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [محمد: ٤][٢].

الثانية: أن يكون مكررا[٣]، أو محصورا[٤]، أو مستفهما عنه، وعامله خبر عن اسم عين[٥]، نحوُ: أنت سيرا سيرا، وما أنت إلا سيرا.

الثالثة: أنْ يكون مؤكدا لنفسه أو غيره فالأول الواقع بعد جملة هي نص[٦] في معناه[٧]، نحوُ: له على ألف عرفا أو اعترافا[٨]، والثاني الواقع بعد جملة تحتمل معناه، وغيره[٩]، نحوُ: زيدُ ابني حقا[١٠].

---

(١) والمراد بعاقبة الطلب والخبر الفوائد التي تترتب عليهما، وتأتي على أثرهما فالطلب كالآية فإن طلب شد الوثاق يترتب عليه فوائد فصلت بما ذكر من المصادر.

(٢) والتقدير: فإمَّا تمنون منا، وإمَّا تفادون فداء.

(٣) فالتكرار عوض من اللفظ بالفعل.

(٤) والحصر ينوب مناب التكرير.

(٥) واحترز باسم العين عن اسم المعنى نحوُ: أمرك سير سير فيجب أن يرفع على الخبرية هنا لعدم الاحتياج إلى إضمار فعل هنا بخلافه بعد اسم العين لأنّه يؤمن معه اعتقاد الخبرية إذا المعنى لا يخبر به عن العين إلا مجازا.
الأشموني على الألفية ج٢/ ص١١٩ .

(٦) أي: لا تحتمل غيره ولو مجازا احتمالا قريبا.

(٧) وسمي بذلك؛ لأنّه بمنزلة إعادة الجملة فكأنها نفسها.

(٨) ألا ترى أنَّ قوله على نص في الاعتراف.

(٩) فتصير به نصا، وسمي مؤكد بغيره؛ لأنّه أثر في الجملة برفع احتمال الغير فكأنّه غيرها؛ لأن المؤثر غير المؤثر فيه.

(١٠) فحقا رفع ما احتمله من إرادة المجاز.

الرابعة: أن يكون فعلا علاجيا تشبيهيًا بعد جملة مشتملة عليه[١]، وعلى صاحبه، كمررت فإذا له صوت صوت حمار[٢].

الخامسة: مصادر مسموعة كثر استعمالها ودلت القرينة على عاملها كقولهم [عن][٣] ظهور معجب عجبا[٤]، ويأتي على ثلاثة أقسام للتأكيد[٥]:

نحوُ قوله تعالى: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب:٥٦] ﴿يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا﴾ [النساء:٦١]، وهذا يثنى، ولا يجمع؛ لأنه بمنزلة الجنس الذي هو كالماء والزيت لوقوعه على الكثير [والقليل][٦]، وللنوع، نحوُ: سرت سير ذي رشد، وجلست جلسة، وضربت ضِربة بكسر الجيم، والضاد، وللعدد، نحوُ: جلست جلسة، وضربت ضَربة بفتح الجيم، والضاد، وهذان القسمان يثنيان ويجمعان، تقول: ضربت

---

(١) أي: حاوية لمعناه.

(٢) هو مصدر صات يصوت إذا صاح فهو بمعنى التصويت لا اسم مصدر ناب مناب المصدر.

(٣) في النسخة الأخرى س عند بدل عن.

(٤) كقولهم عند تذكير النعمة: حمدا، وشكرا لا كفرا، وعند تذكُّر الشدة: صبرا لا جزعا، وعند الامتثال سمعا وطاعة، وعند خطاب مرضيّ عنه أفعل ذلك كرامة ومسرة، وعند خطاب مغضوب عليه: لا أفعل ذلك، ولا كيدا، ولا هما، ولا أفعل ذلك، رغما وهونا.
الأشموني على الألفية ج٢/ص١١٨ .

(٥) أي: أنه مؤكد لمصدر عامله الذي تضمنه لا للعامل بتمامه.

(٦) في النسخة الأخرى س لوقوعه على القليل والكثير.

ضربتين، وضربات، وجلست جلستين، وجلسات[١]، وينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق[٢] ما يدل على المصدر من صفته، كسرت أحسن السير[٣]، أو ضميره، نحوُ: عبد الله أظنه جالسا[٤]، أو إشارة إليه، نحوُ ضربته ذلك الضرب[٥]، أو مرادف له، نحوُ: شنأته بغضا[٦]، أو مشارك له في [مادة][٧]، وهو ثلاثة:

اسم مصدر، نحوُ: توضأ وضوءا.

واسم عين، نحوُ: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴿١٧﴾﴾ [نوح: ١٧][٨].

ومصدر لفعل آخر نحوُ: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [المزمل: ٨][٩].

---

(١) أمّا العددي فإنّه يجوز جمعه باتفاق، وأمّا النوعي فاختلف فيه، والمشهور الجواز نظرا إلى أنواعه، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا﴾ [الأحزاب: ١٠] والألف زائدة تشبيها للفواصل.

(٢) وقد أوصل بعضهم ما ينوب عن المصدر إلى أحد عشر.

(٣) أي: سرت السير أحسن السير.

(٤) الضمير للظن المفهوم من أظن، وعبد الله مفعول أول، وجالسا ثان.

(٥) أي: وإن لم يكن متبوعا بالمصدر عند الجمهور نحوُ ضربته ذلك، وذهب ابن مالك إلى أنه يشترط الإتباع بالمصدر.
انظر الأشموني ج٢/ ص١١٤ .

(٦) في القاموس شنأه كمنعه، وسمعه شنأ، ويثلث، وشنأة ومشنأة، وشنآنا أبغضه. مادة (ش. ن. ء).

(٧) في النسخة الأخرى س مادته بدل مادة.

(٨) نباتا اسم عين للنبات ناب عن المصدر.

(٩) وذلك، لأن تبتلا مصدر لبتل لا لتبتل، ومصدر تبتل تبتل فناب تبتيلا عن تبتلا، ولأن معنى تبتل بتل نفسه جيء به على معناه مراعاة لحق الفواصل.

أو دال على نوع منه، كقعد القرفصاء[١]، أول دل على عدده كضربته عشر ضربات[٢]، أو على آلته[٣] كضربته سوطا، أو كل[٤]، نحوُ: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾ [النساء: ١٢٩][٥] أو بعض[٦]، كضربته بعض الضرب[٧].

شروط عمل المصدر[٨]

ويعمل المصدر عمل فعله[٩] بثمانية شروط:

أحدها: أن يصح أن يحل محله [فعل][١٠]، أو ما مع أن [نحوُ][١١]:

---

(١) قعد القرفصاء مثلثة القاف والفاء مقصورة، والقرفصاء: بالضم، والقرفصاء بضم القاف والراء على الاتباع. القاموس مادة (ق. ر. ف. ص)، والقرفصاء أن يجلس على أليه، ويلصق فخذيه ببطنه، ويتأبط كفيه، وعد القرفصاء من النائب عن المصدر مع أنها مصدر لقهقر؛ لكونها من غير لفظ العامل.

(٢) فعشر نائب عن المصدر، والأصل ضربته ضربا عشر ضربات ثم حذف ضربا، وجعل تمييزا لغرض الإبهام ثم التفسير.

(٣) ويطرد في آلة الفعل المعهودة فلا يجوز ضربته خشبة؛ لأنه لم يعهد كون ذلك آلة لهذا الفعل.

(٤) أي دال على كلية كلفظ كل، وجميع، وعامة.

(٥) والأصل ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾.

(٦) أي: دال على بعضية كبعض، ونصف، وشطر.

(٧) والأصل كضربه ضربا بعض الضرب.

(٨) تنبيه: العنوان من وضعي. م.

(٩) تعديا، ولزوما فإن كان فعله المشتق لازما فهو لازم، وإن كان متعديا يعمل عمل فعله فهو متعد إلى ما يتعدى إليه بنفسه أو بحرف الجر.

(١٠) في النسخة الأخرى س فعله بدل فعل.

(١١) ما بين القوسين ساقط من س.

أعجبني دق القصار الثوب بنصب الثوب[١]، [وإمَّا مع][٢]؛ كيعجبني ضربك زيدا الآن، أي: ما تضربه الآن.

الشرط الثاني: أنْ لا يصغر، فلا يجوز: أعجبني ضريبك زيدا؛ لأن المصدر إنما عمل بحمله على الفعل، والتصغير يبعد شبهه به[٣].

7yالثالث: أن لا يكون مضمرا، فلا تقول: ضربي زيد حسن، وهو عمرا قبيح؛ لعدم حروف الفعل[٤].

الرابع: أن لا يكون محدودا، فلا [تقول][٥]: أعجبني ضربتك زيدا[٦].

الخامس: أن لا يكون موصوفا قبل العمل[٧]، فلا يقال: أعجبني ضربك الشديد زيدا، فإن أخرت الشديد جاز[٨].

---

(١) يقدر بأن إذا أريد منه المضي أو الاستقبال، والتقدير في المثال أعجبني أنْ دق القصار الثوب أمس أو غدا.

(٢) ما بين القوسين ساقط من س.

(٣) لأن صيغة المصغر ليست الصيغة التي اشتق منها الفعل، وقيل يجوز عمله مصغرا، ويوافقه قولهم: رويدا زيدا.

(٤) وأجاز ابن جني في الخصائص، والرماني إعماله في المجرور، وقياسه في الظرف، وأجاز الكوفيون إعماله مطلقا.

(٥) في النسخة الأخرى س فلا يقال: بدل من تقول.

(٦) لأن صيغة الوحدة ليست الصيغة التي اشتق منها الفعل فإن ورد حكم بشذوذه.

(٧) ولو قال: ولا متبوعا لكان أولى فإن حكم سائر التوابع حكم النعت.

(٨) لأن المصدر مع معموله كموصول مع صلته فلا يفصل بينهما.

السادس: أن لا يكون محذوفا، ولهذا ردوا على من قال في بسم الله أنَّ التقدير: ابتدائي بسم الله ثابت؛ فحذف المبتدأ والخبر، وأبقي معمول المبتدأ[١].

السابع: أن لا يكون مفصولا من معموله[٢]، ولهذا ردوا على من قال[٣] في ﴿يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ ۝٩﴾ أنَّه معمول [لرجعه]؛ لأنَّه قد فصل بينهما بالخبر[٤].

الثامن: أن لا يكون مؤخرا عنه[٥]، فلا يجوز؛ أعجبني زيد ضربك[٦]، وأجاز السهيلي تقديم الجار والمجرور[٧]، واستدل بقوله تعالى: ﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾ [الكهف:١٠٨]، وقولهم: اللهم اجعل لنا من أمرنا فرجا ومخرجا، وتكثر إضافته إلى فاعله كما تقدم، وقد يضاف إلى مفعوله، كأعجبني دق الثوبَ القصارُ برفع القصار، وقد يعمل منكرا[٨]،

---

(١) ويجاب عن هذا بأنهم توسعوا في الجار والمجرور ما لم يتوسعوا في غيرها.

(٢) لأن معموله بمنزلة الصلة من الموصول فلا يفصل بينهما.

(٣) ومراده بمن قال الزمخشري.

(٤) ولا يعمل مفصولا ولو كان المعمول ظرفا.

(٥) أي: عن معموله، ولو ظرفا.

(٦) لأن المعمول هنا بمنزلة الصلة، وهي لا تتقدم على الموصول.

(٧) والظرف كذلك؛ لأنهم توسعوا فيهما ما لم يتوسعوا في غيرهما، ويستدل لذلك أيضا بقول كعب بن زهير:

ضَحُسَمَ مُقَلِدُهَا فَعَمَّ مُقَيِّدُهَا في خَلْقِهَا عن ثَبَاتِ الفَحْلِ تَفْصِيلُ

فعن بناء الفحل متعلق بتفصيل، وإن كان مصدرا.

الكواكب الدرية ج٢/ ص١٢٩/ ١٣٠ .

(٨) فإعماله في هذه الحالة أكثر، وإعماله مضافا إلى الفاعل أكثر منه في المفعول؛ لأن =

نحوُ [قوله][١] تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾﴾ [البلد: ١٤][٢] فإن دختله الألف واللام كان عمله ضعيفا[٣] كقوله:

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ[٤] فأعداؤه مفعول النكاية

باب ظرف الزمان وظرف المكان[٥]

[باب ظرف الزمان وظرف المكان][٦] الظرف في اللغة الوعاء، [ظرف الزمان][٧] هو اسم الزمان المنصوب باللفظ[٨] الدال على المعنى الواقع[٩]

= نسبة الحدث لمن وجد منه أكثر من نسبته لمن وقع عليه.

(١) ما بين القوسين ساقط من س.

(٢) وإعماله منونا أقيس أي: أقوى في القياس من عمله مضافا أو مقترنا بأل؛ لأنه إنما عمل لشبهه بالفعل، وبالتنكير يقوي شبهه به؛ لأن الفعل نكرة في المعنى.
الكواكب الدرية ج٢/ ص١٣٠ .

(٣) لبعده عن مشابهة الفعل باقترانه بأل، وكان القياس أن لا تدخل عليه أل لكنه لمّا كان على صورة الاسم ساغ ذلك، وإنما لم تبعده الإضافة.

(٤) تمامه: يخال الفرار يراخي الأجل.
والشاهد فيه: الكناية مصدر معرف باللام، وقد عَمِلَ عَمَلَ فعلِه فنصب أعداءه ويخال يظن، والفرار مفعوله الأول، ويراخي الأجل جملة مفعوله الثاني أي: بحسب أنّ الفرار يباعد الأجل.

(٥) تنبيه: العنوان من وضع المصنف صاحب المتن. م.

(٦) ويسميه الكوفيون مفعولا فيه، ومحلا وصفة.

(٧) هذا تعريفه في الاصطلاح.

(٨) وإنما قال باللفظ ليشمل الفعل، نحوُ: صمت يوم الجمعة، وغيره مما يعمل عمله.

(٩) أي: في اسم الزمان فقولك: قدمت يوم الجمعة أي: وقع القدوم في يوم الجمعة، وقس عليه الباقي، والمراد من الوقوع التعلق فهو أعم من أن يكون بطريق الإثبات أو النفي فيشمل ما قدمت يوم الجمعة.

فيه بتقدير في الدالة على الظرفية[١]، هذا شرط في نصبه؛ لأنها[٢] إذا وجدت وجب الخفض بها فإذا حذفت[٣] تعدى الفعل فنصب، فخرج باسم الزمان ما لا يكون كذلك، وإن نصب بتقدير في كأن تنكحوهن من قوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧] في أحد التأويلين، إذ ليس بظرف، وخرج بالمنصوب اسم الزمان المرفوع والمخفوض، وبتقدير في اسم الزمان المنصوب لا بتقدير في كيوما من قوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ يَوْمًا﴾[٤]، وخرج بما ذكر ما عداه من المنصوبات، والمراد بتقدير في ملاحظة معناها[٥] لا لفظها، ولم يشترط المصنف في هذه الملاحظة الاطراد كما اشترطه ابن مالك[٦]؛ لأن الجمهور على عدم اشتراطه، وأسماء الزمان كلها تقبل الظرفية مبهمها ومختصها، وأمّا المعدود[٧] فهو

---

(١) الظرفية هي استقرار شيء في شيء حقيقة، نحوُ: الماء في الكوز أو مجازا، نحوُ: نظرت في المصحف، وتفكرت في كذا فخرج ما نصب بتقدير في ولم يكن اسم زمان، ولا مكان، نحوُ - ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ إذا قدر بفي فإنّه ليس باسم زمان فلا يكون ظرفا، وخرج ما نصب بتقدير في نحوُ -﴿يَخَافُونَ يَوْمًا﴾- فإنّه مفعول به لا فيه، وما كان مرفوعا أو محفوضا فإنّه ليس بظرف.

(٢) أي: في.

(٣) أي: إذا حذفت في.

(٤) فإنّه مفعول به لا فيه.

(٥) مرادهم بقولهم تقدير في: أي معناها، وهي الظرفية لا لفظها؛ لأنّه لا يصح تقديرها قبل الظرف، وذلك، نحوُ: سرت قبله، وصليت معه، ونحوهما.

(٦) انظر الأشموني ج٢/ ص١٢٦، أوضح المسالك ج٢/ ص٢٣١ .

(٧) المعدود ما دل على عدد.

من قبيل المختص خلافا لمن جعله قسمًا ثالثا[١]، فالمبهم ما دل على قدر من الزمان [غير معين؛ كحين[٢]، والمختص غير المعدود ما له مقدار من الزمان معلوم كيومين، والمختص غير المعدود][٣]؛ كأعلام الأيام[٤]، وما اختص بأل[٥]، أو بالصفة[٦]، أو بالإضافة[٧]، ولم تضف العرب لفظ شهر إلى شيء من أعلام الشهور إلا: رمضان، وربيع الأول، وربيع الآخر[٨]، [**نحوُ: اليوم**]، وهو: من طلوع الفجر إلى [غروب][٩]، ويستعمل نكرة؛ نحوُ: صمت يوما، ومعرفا بالألف واللام، نحوُ: صمت اليوم، ومضافا، نحوُ: صمت يوم الخميس[١٠]، [**والليلة**]، وهي: من

---

(١) قال الأهدل: وجزم المرادي بأنّه من قبيل المختص، وهو الصحيح؛ لأنّه إن دل على قدر غير معين ولم يصلح جوابا لمتى، ولا لكم فمبهم كحين وزمان، وإلا فمختص معدودا كان أو غيره إذا التخصيص يكون بالعدد كما يكون بالصفة وغيرها.
الكواكب الدرية ج٢/ ص١٩ .

(٢) فهذا ينصب على جهة التأكيد المعنوي؛ لأنّه لا يزيد على دلالة الفعل والمختص.

(٣) ما بين القوسين ساقط من س

(٤) كالسبت، والأحد، والاثنين، والثلاثاء، والأربعاء، والخميس، والجمعة.

(٥) كصمت اليوم، وأقمت العام.

(٦) اعتكفت [illegible] طويلا.

(٧) صمت يوم الاثنين.

(٨) وكان وجه الإضافة أنّ لفظ ربيع مشترك بين اسم الشهرين، واسم الفصل الذي هو أحد الفصول الأربع، وأنّه ورد أن رمضان من أسماء الله تعالى فأضيف شهر إليها للفرق ولدفع اللبس.
انظر حواشي الشيخ يس على الفاكهي على قطر الندى ج٢/ ص١٢٨ .

(٩) في النسخة الأخرى س إلى غروب الشمس.

(١٠) وقد يراد باليوم مطلق الزمان، نحوُ: يوم الطائف، يوم الحرة، يوم الخندق مراد به أيام القتال الكائن في ذلك الوقت.

غروب الشمس إلى طلوع الفجر[١]، وتستعمل نكرة، نحوُ: اعتكفت ليلة، ومعرفة بالألف واللام، نحوُ: صليت الليلة، ومضافة؛ نحوُ: صليت ليلة الاثنين [وغدوة]: وهي: من صلاة الصبح إلى طلوع الشمس، وتستعمل منونة على أنها نكرة كزرتك غدوة، وغير منونة على أنها غير منصرفة للتأنيث والعلمية[٢]، [وبكرة] بالتنوين، وتركه كما تقدم في غدوة، [وهو][٣] أول النهار، وأوله من الفجر على الصحيح، وقيل: من طلوع الشمس[٤]، [وسحرا] بالتنوين إذا لم ترد به سحر يوم بعينه[٥]، ولا تنوين إذا أردت به ذلك[٦]، وهو آخر الليل؛ [وغدا]، وهو اسم اليوم الذي بعد يومك[٧]، وأصله غَدَوَ[٨]، [وعتمة][٩]، وهي ثلث الليل

---

(١) وقيل إلى طلوع الشمس.

(٢) قال الأهدل: فيمتنع صرفها لعلمية الجنس والتأنيث بالتاء ولا تدخلها أل ولا الإضافة فتنوينها ضرورة، وقيل: إن أريد بهما غدوة وبكرة يوم معين منعا لعلمية الشخص والتأنيث وإلا صرفا فتنوينهما للصرف، وهذا هو الأصح تقول: أزورك غدوة أو غدوة يوم الاثنين. الكواكب الدرية ج٢/ ص١٧ .

(٣) في النسخة الأخرى س وهي بدل هو.

(٤) قال الشيخ خالد أبو النجا: هذا الخلاف بين أهل اللغة، وأهل الشرع فأهل اللغة قالوا من طلوع الشمس، وأهل الشرع قالوا من الفجر.
حاشيته على خالد الأزهري على الآجرومية ص٨٦ .

(٥) نحوُ: جئتك سحرا أي: من الأسحار.

(٦) نحوُ: جئتك يوم الجمعة سحر، فسحر بدل من يوم منصوب بلا تنوين؛ لأنه ممنوع من الصرف.

(٧) أي بعد يومك الذي أنت فيه.

(٨) تقول أكرمك غدا.

(٩) بفتح التاء.

الأول، تقول: أتيتك عتمة، وعتمة ليلة الجمعة، **[وصباحا]**، وهو أول النهار[١]، تقول: أتيتك صباح يوم الجمعة **[ومساء]** بالمد، وهو من الظهر إلى آخر النهار[٢]، تقول: أتيتك أو مساء يوم الجمعة، **[وأبدا]**، وهو الزمان المستقبل[٣] الذي لا نهاية له: تقول لا أضربك أبدا، أو أبد الآبدين[٤]، **[وأمدا]**، وهو ظرف لزمن مستقبل[٥]، تقول: لا أكلم زيدا أمدا، وأمد الدهر، وأمد الداهرين[٦]، **[وحينا]**، وهو اسم زمان مبهم يقع على كل زمان تقول: قرأت حينا، وحين جاء زيد، **[وما أشبه ذلك]** من أسماء الزمان المبهمة، نحوُ: وقت، وساعة[٧]، وأوان والمختصة نحوُ: ضحى، وضحوة، وغدوا، وعشيا، قال الله تعالى: ﴿**ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا**﴾[غافر: ٤٦].

---

(١) أي: من بعد طلوع الفجر إلى الزوال، وهو عند الفقهاء من نصف الليل إلى الزوال.

(٢) قال أبو النجا: وقد يمتد إلى نصف الليل، ويعقبه الصباح على ما تقدم ا.هـ أي على ما تقدم عن الفقهاء.
حاشيته على الأزهري على الآجرومية ص٨٦ .

(٣) فلا يصح ما صحبتك أبدا.

(٤) قال الأهدل: وكان حقه أنْ لا يثنى ولا يجمع إذ لا يتصور حصول أبد آخر ينضم إليه فيثنى، ولكن سمع جمعه على آباد، وآبدين بمد الهمزة فيقال: لا أفعله أبد الآبدين فهو من الملحق بجمع المذكر السالم، ومعناه الزمان الطويل الذي لا نهاية له.
الكواكب الدرية ج٢/ ص١٧ .

(٥) هو بمعنى أبدا، ولو قال الشارح هكذا لكان أخصر وأوضح.

(٦) الداهرين: جمع داهر وهو ما يبقى على وجه الأرض، ملحق بجمع المذكر السالم.

(٧) والساعة تطلق على الفلكية، وعلى قدر حلب شاة، وعلى اللحظة اللطيفة.

ظرف المكان[١]

[وظرف المكان هو اسم المكان] المبهم [المنصوب] باللفظ[٢] الدال على المعنى الواقع فيه بتقدير في] الدالة على الظرفية، فخرج باسم المكان نحوُ: ﴿أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء:١٢٧] كما تقدم، وبالمنصوب اسم المكان المرفوع والمخفوض، وبتقدير في اسم المكان المنصوب لا بتقدير في نحوُ حيث من قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام:١٢٤] فإنَّه ليس على معنى في فانتصابه على المفعول به، وناصبه محذوفا؛ لأنَّه اسم التفضيل لا ينصب المفعول به، وقدم المصدر وظرف الزمان على ظرف المكان؛ لأن الفعل يدل على المصدر بنفسه، وعلى الزمان بصيغته، وأمَّا المكان فلا يدل عليه إلا بالملازمة، وأيضا فاسم المكان لا يقبل الظرفية إلا إذا كان مبهما، [نحوُ: أمام][٣]، وهو بمعنى قدام، تقول جلست أمام الشيخ أي قدامه [وخلف] وهو ضد قدام، تقول: جلست خلفك، [وقدام]، وهو مرادف لأمام تقول: جلست قدامك [ووراء]، وهو مرادف لخلف، وقد يكون بمعنى قدام فهو من الأضداد، وقد قيل في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ﴾ [الكهف:٧٩] أي: قدامهم تقول: جلست وراءك، [وفوق] وهو المكان العالي تقول:

---

(١) تنبيه: العنوان من وضعي. م.

(٢) اللفظ الشامل للفعل وما أشبهه، وألحق بهذا الظرف أسماء المقادير، نحوُ: سرت فرسخا وبريدا وما صيغ من الفعل كرميت مرمى زيد، وجلست مجلس عمرو، ولا يكون العامل في هذا إلا من جنسه فلا يقال: جلست مقعد زيد.

(٣) أمام بفتح الهمزة.

جلست فوق المنبر، وقال تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف: ٧٦]، [وتحت]، وهو ضد فوق تقول: جلست تحت الشجر، وقال تعالى: ﴿فَنَادَىٰهَا مِن تَحْتِهَآ أَلَّا تَحْزَنِى قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا ﴿٢٤﴾﴾ [مريم: ٢٤] في قراءة من فتح ميم من، [وعند]، وهو ظرف بمعنى القرب[١]، تقول: جلست عندك أي: قربك[٢]، [ومع][٣]، وتدل على المصاحبة تقول: جلست مع زيد، أي: مصحاب له [وإزاء][٤]، وهو بمعنى مقابل، تقول: جلست إزاء زيد، أي: مقابله، [وتلقاء][٥] بمعنى إزاء، تقول: جلست تلقاء الكعبة، [وحذاء][٦] بمعنى قريبا، تقول: جلست حذاء زيد أي: قريبا منه، [وهنا] بضم الهاء، وتخفيف النون اسم إشارة للمكان القريب[٧]، تقول: جلست هنا أي قريبا، [وثم] بفتح المثلثة اسم إشارة للمكان البعيد، تقول: جلست ثم أي: في المكان البعيد، وقال تعالى: [وإذا رأيت ثم] أي: هناك [وما أشبه ذلك] من أسماء المكان المبهمة، نحوُ: يمين، وشمال، ولدا، وما بَعُدَ دخلت على

---

(١) أي: القرب المكاني.

(٢) قال ابن هشام: وكسر فائها أكثر من ضمها وفتحها، ولا تقع إلا ظرفا أو مجرورة بمن، وقول العامة: ذهبت إلى عنده لحن؛
المغني ج١/ ص٣٥٨ .

(٣) مع بفتح العين، وربيعه تسكنها.

(٤) إزاء بكسر الهمزة.

(٥) تِلقاء بكسر التاء.

(٦) بكسر الحاء المهملة، وبعدها ذال معجمة.

(٧) وبفتح الهاء وكسرها مع تشديد النون للمكان البعيد، وقد تأتي للزمان.

الصحيح نحوُ: دخلت الدار، فالدار مفعول فيه لشبهها بالمبهم[١]، وقيل: مفعول به[٢]، وقيل: إنَّه منصوب نصب المفعول به بعد إسقاط الخافض توسعا[٣]، وعليه ابن مالك وجماعة، وينقسم الظرف بالنظر إلى التصرف، والانصراف، وعدمها، أربعة أقسام؛ متصرف [منصرف][٤] نحوُ: يوم، وليلة، وشهر، وعام، ويمين، وشمال، ومعنى التصرف: استعماله غير ظرف من مبتدأ أو خبر، أو نحوهما، ومعنى الانصراف أنْ يدخله التنوين، وغير متصرف ولا منصرف، نحوُ: سحر إذا كان ظرفا ليوم بعينه، فإنَّه لا يفارق الظرفية؛ لعدم تصرفه ولا ينون لعدم انصرافه للعدل والتعريف، ومنصرف غير

---

(١) وهو مذهب الشلوبين، وعزاه لسيبويه، واختاره ابن الحاجب.

(٢) وعليه الأخفش وجماعة. إجراء للعامل القاصر الذي يتعدى بحرف مجرى المتعدي بنفسه من حيث إسقاط الواسطة، ونصبه فهو على هذا من قبيل المفعول به على الاتساع بإسقاط في، والأصل دخلت في الدار فحذف الجار كما حذف في قوله تمرون الديار، ونصب ما بعده.

(٣) في النسخة الأخرى س منصوب بدل منصرف.

(٤) فالمتصرف من الظرف زمنيا كان أو مكانيا ما استعمل ظرفا، وغير ظرف كيوم فإنَّه يستعمل ظرفا، نحوُ: سرت يوما، ويستعمل مبتدأ، نحوُ: يوم الجمعة يوم مبارك، وفاعلا نحوُ: جاء يوم الجمعة، وأمّا اسم المكان فالمتصرف منه: نحوُ: مكان تقول: جلست مكان عمرو، ومكانك مكان حسن، وارتفع مكانك.
وغير المتصرف هو ما لا يستعمل إلا ظرفا أو شبهه، نحوُ: سحرا إذا أردته من يوم بعينه فإن لم ترده من يوم بعينه فهو متصرف، كقوله تعالى: ﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾، والذي لزم الظرفية أو شبهها قبل وبعد فيحكم عليهما بعدم التصرف، وغير المتصرف من المكان، نحوُ: عند فإنَّه لزم أنْ يكون ظرفا أو شبيها به بأن جر بمن تقول: من عنده.

متصرف[١]؛ نحوُ: عشيا، وعشية، وعشاء، ومساء، وصباحا، وعتمة، وكذلك عند، فإنها لا تستعمل إلا ظرفا أو مجرورة بمن خاصة.

ومتصرف غير منصرف؛ نحوُ: بكرة، وغدوة؛ معنيين، ومنعهما من الصرف؛ التعريف والتأنيث.

واعلم أن لناصب الظرف ثلاث حالات:

إحداها: أن يكون مذكورا؛ وهو الأصل.

الثانية: أن يكون محذوفا جوازا، نحوُ يوم الجمعة؛ لمن قال متى قدمت.

الثالثة: أن يكون [محذوفا][٢] وجوبا، وذلك في ست مسائل:

وهي: أن يقع؛ صفة[٣]، أو صلة[٤]، أو حالا[٥]، أو خبرا[٦]، أو مشتغلا عنه، كيوم الجمعة اعتكفت فيه، أو مسموعا بالحذف لا غير، كقولهم حينئذ: الآن[٧]، وقد يحذف كل من ظرف الزمان والمكان،

---

(١) للزومه للظرفية وعدم خروجها عنها.

(٢) ما بين القوسين ساقط من س.

(٣) نحوُ: رأيت طائرا فوق غصن.

(٤) نحوُ: رأيت الذي معك.

(٥) نحوُ: رأيت الهلال بين السحاب.

(٦) نحوُ: زيد عندك.

(٧) هذا مثل يذكر لمن ذكر أمرا تقادم عهده أي كان ما تقوله واقعا حين إذا كان كذلك، واسمع الآن ما أقول لك، فهما من جملتين، والمقصود نهي المتكلم عن ذكر ما=

ويقوم مقامه صفته، نحوُ قولك سامرته قليلا أي زمانا قليلا، وقوله تعالى: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢] أي: مكانا أسفل منكم، ويجوز تقديم الظرف على الفعل، نحوُ: أمامك سرت، وخلفك جلست.

واعلم أن ظرف المكان ثلاثة أقسام:

الأول: ينصبه كل فعل؛ وهو المبهم، كالجهات الست[١]، وعند، والمقدار كالميل[٢]، والفرسخ[٣]، والبريد[٤].

والثاني: ينصبه فعل دون فعل؛ وهو المشتق؛ لا ينصبه إلا ما اشتق من مصدره، نحوُ: المجلس؛ لا ينصبه إلا جلس، ويجلس، واجلس.

والثالث: ما عدا المبهم، والمقدر، والمشتق، وعند؛ نحوُ الدار، والمسجد، والحمام لا يصل الفعل إليه [إلا][٥] بحرف الجر ظاهر، ولا يسقط إلا في الشعر، وفي قليل من الكلام.

= يقوله، وأمره بسماع ما يقال له.
انظر حاشية الصبان على الأشموني على الألفية ج٢/ ص١٢٨ .

(١) وهي فوقُ، وتحتُ، ويمينُ، وشمالُ، وأمامُ، وخلفُ، والأولى قراءتها بضم أعجازها بلا تنوين كقبل وبعد مبنية على الضم، ومحلها النصب على الظرفية، وسميت الجهات باعتبار الكائن في المكان فإن له ست جهات.

(٢) الميل أربعة آلاف خطوة.

(٣) الفرسخ ثلاثة أميال.

(٤) البريد أربعة فراسخ.

(٥) ما بين القوسين سقط من س.

ولمَّا كان بين الظرف والحال مشاركة في النصب على تقدير في، أتبع المصنف الظرف بالحال فقال:

باب الحال(١)

هو في اللغة البال قال تعالى ﴿وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ﴾ [محمد: ٢] أي: حالهم، ويقال فيه حالة بالتاء، وحال بغير تاء، وفيه بغير تاء التذكير، والتأنيث، وهو أفصح(٢)، [**والحال هو الاسم**(٣) **المنصوب**](٤) خرج به المرفوع، والمجرور [**المفسر**] بكسر السين أي: المبين [**لما انبهم من الهيئات**](٥) أي: الصفات اللاحقة للذوات العاقلة وغيرها(٦) فخرج التمييز وغيره من بقية

---

(١) وألفها منقلبة عن واو لقولهم في جمعها أحوال، واشتقاقها من التحول، وهو التنقل.

(٢) كهذه حالة لازمة.

(٣) الاسم: هو الوصف، وهو ما دل على حدث وصاحبه أي: على مصدر، وذات قام بها المصدر كقائم فإنَّه يدل على ذات اتصفت بالقيام، وراكب دل على ذات اتصفت بالركوب فخرج نحوُ القهقري في رجعت القهقري فإنَّه وإن كان مبنيا للهيئة إلا أنَّه مصدر لا وصف سواء كان الوصف صريحا كالأمثلة الآتية أو مؤولا به لتدخل الجملة وشبهها من الظرف، والجار، والمجرور إذا وقعت حالا فإنها في تأويل وصف.

(٤) المنصوب لفظا أو محلا بعامل صاحبه فقط، ولا يعمل فيه غيره على الأصح، ولهذا لا يأتي من المبتدأ على الأصح خلافا لسيبويه لأن الابتداء عامل ضعيف فلا يعمل في شيئين الحال، وصاحبها.

(٥) والمراد بالهيئة الصورة، والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر.

(٦) إمَّا لبيان ما انبهم من هيئة الفاعل، نحوُ جاء زيدٌ راكبا فراكبا بالنصب حال من زيد مبين هيئته وقت مجيئه.
أو لبيان ما انبهم من هيئة المفعول، نحوُ ركبت الفرس مُسْرجاً حال من المفعول الذي هو الفرس مبين هيئته وقت الركوب عليه. =

المنصوبات، ورسمها بما ذكر تقريبا على المبتدئ قال بعضهم: وقول النحاة: انبهم في حد الحال والتمييز منقود عليهم؛ لأن انبهم لم يؤلف في لغة العرب، وصوابه استبهم، وقد حد بحدود منها: أنّه وصف فضلة مسوق لبيان هيئة صاحبه تأكيده أو تأكيد عامله أو مضمون الجملة قبله، ومنها: أنّه ما بين هيئة الفاعل أو المفعول لفظا أو معنى فخرج بإضافة هيئة الفاعل أو المفعول النعت؛ لأنّه يبين هيئة المنعوت لا باعتبار كونه فاعلا ولا مفعولا بل باعتبار الذات، وقوله: لفظا أو معنى بيان لحال الفاعل أو المفعول، مثال الحال للفاعل لفظا، [نحوُ: جاء زيد راكبا] ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾ [النمل: ١٩] ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾ [القصص: ٣١] ﴿يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا﴾ [النصر: ٢] ﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا﴾ [سورة القصص: ٢١] ومثالها من الفاعل معنى نحوُ: زيد في الدار قائما حال من فاعل الظرف المستتر في الجار والمجرور العائد على زيد، ومثالها من المفعول لفظا [نحوُ: ركبت الفرس مسرجا]، وضربت اللص مكتوفا، وقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩]، ومثالها من المفعول معنى، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢] فالعامل هنا إمّا معنى ها التنبيه أي: أنبه[١]، أو معنى ذا أي: أشير[٢] إذا احتملت لأن يكون من الفاعل أو من المفعول، نحوُ: لقيت عبد الله راكبا، فراكبا حال محتملة لأن يكون من التاء

= أو لبيان ما انبهم من الفاعل والمفعول معا، نحوُ: لقيت عبد الله راكبين فراكبين حال من عبد الله، ومن التاء في لقيت، والمعنى لقيت عبد الله حال كوني راكبا وكونه راكبا.

(١) أي: أنبه عليه.

(٢) أي: أشير إليه شيوخا.

التي هي فاعل، أو من عبد الله الذي هو مفعول، ومثالها من الخبر: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة: ٩١] ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً﴾ [النمل: ٥٢]، ومثالها من المجرور بالحرف، نحوُ: مررت بهند جالسة، ومن المجرور بالمضاف، نحوُ قوله تعالى: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [الحجرات: ١٢] فميتا حال من أخيه، وإنما يجيء من المضاف إليه إذا كان المضاف بعضه كهذا المثال[١]، أو كبعضه[٢]، نحوُ ﴿مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا﴾[٣] [البقرة: ١٢٥]، أو عاملا في الحال، نحوُ ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾[٤] [يونس: ٤]، ولا يجيء الحال من المبتدأ، ومثال الحال المؤكدة[٥] لصاحبها[٦]، نحوُ قوله تعالى: ﴿لَّآمَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩]، وقولك: جاء الناس قاطبة، أو كافة، أو طرا، ومثل بعضهم بالآية للحال المؤكدة لعاملها، وهو سهو، والمؤكدة لعاملها، نحوُ قولك: جاء زيد آتيا، وقوله تعالى ﴿وَأُزْلِفَتِ ٱلْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴿٣١﴾﴾ [ق: ٣١] لأن الإزلاف التقريب، وكل مزلف قريب، وكل قريب غير بعيد،

---

(١) فلحمٌ بعض ما أضيف إليه، ولهذا يصح إسقاطه بأن يقال أنْ يأكل أخاه.

(٢) أي: كبعضه في صحة إسقاطه.

(٣) فحنيفا حال من إبراهيم؛ لأنه يصح أنْ يقال: أنْ اتبع إبراهيم بحذف المضاف، وأجاز بعض البصريين مجيئه منه بلا شرط.

(٤) فجميعا حال من الكاف، وناصبه مرجع.

(٥) الحال على ضربين: مؤسسة وتسمى مبنية وهي التي يستفاد معناها بدونها، كجاء زيد راكبا مؤكدة، وهي التي يستفاد معناها بدونها، وهي ثلاثة: مؤكدة لعاملها، ومؤكدة لصاحبها، ومؤكدة لمضمون جملة.

(٦) وضابطها كل وصف وافق عامله معنى دون لفظ.

وقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩]، ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾ [النمل: ١٩] ﴿وَلَّى مُدْبِرًا﴾ [القصص: ٣١] ﴿وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣٣] ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠] يقال عثى بالكسر يعثى بالفتح إذا أفسد، والمؤكدة لمضمون الجملة[١]، نحوُ قولك: زيد أخوك عطوفا، وقول الشاعر:

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارِ[٢]

وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] وقولك: هو الحق لا شك فيه، ويكون الحال فيه أغلب أخواتها جواباً للكيف، وما أشبه ذلك من الأمثلة **[ولا تكون الحال إلا نكرة]**[٣] محضة كما تقدم أو مختصة، نحوُ: جاء زيد راكب

---

(١) ويشترط في هذه أمرين:
الأول: أنْ يكون عامل الحال وصاحبها مضمرا وجوبا؛ لأن الجملة كالعوض من العامل، ولا يجمع بين العوض والمعوض.
الثاني: يشترط في الجملة أنْ تكون معقودة من اسمين معرفتين جامدين كالمثال الذي أتى به الشارح.

(٢) قاله سالم بن دارة اليربوعي من قصيدة من البسيط يهجو بها فزارة.
والشاهد في: معروفا فإنه حال مؤكدة لمضمون الجملة الاسمية أعني أنا ابن دارة، وبها نائب عن الفاعل، ويروي لها، ونسبي فاعل معروفا، وهل استفهام على وجه الإنكار من بدارة، والتقدير هل عار بدارة، ويا للناس معترض بين المبتدأ والخبر، ويا لمجرد التنبيه أو للنداء، والمنادى محذوف أي: ياقوم واللام مفتوحة للتعجب.

(٣) لئلا يشتبه بالصفة في نحو: رأيت زيد العاقل؛ ولأن الأصل النكرة، والمقصود بالحال تقييد الحكم المسند فقط فلا معنى للتعريف حينئذ فلو عرف وقع التعريف ضائعا.
وعبارة الفاكهي:
وإنما شرط ذلك؛ لأن المقصود بها بيان هيئة صاحبها: أي: كيفية وقوع الفعل منه أو عليه، وذلك حاصل بلفظ التنكير فلا حاجة إلى تعريفها صونا عن الزيادة والخروج

فرس[١] فإن جاءت بلفظ المعرفة وجب تأويلها بنكرة[٢] نحوُ قولهم: ادخلوا الأول فالأول، وأرسلها[٣] العراك، وجاء عمرو وحده، وفعلته جهدي أي: ادخلوا مرتبين، وأرسلها معتركة[٤]، وجاء عمرو منفردا، وفعلته مجتهدا[٥] **[ولا يكون]** أي: الحال إلا بعد تمام الكلام لكونها **[فضلة]**[٦]، والمراد بتمام الكلام أن يأخذه المبتدأ خبره[٧]، والفعل فاعله، سواء أتوقف حصول الفائدة على الحال نحوُ قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴿٣٨﴾﴾ [الدخان: ٣٨] ﴿وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾[٨] [الإسراء: ٣٧]، وقول الشاعر:

إِنَّما المَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيْبًا كَاسِفًا بَالُهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ[٩]

عن الأصل لغير الغرض.

ج٢/ ص١٣٦ .

(١) فالحال في هذا المثال تخصصت بالإضافة.

(٢) محافظة على ما استقر للحال من لزوم التنكير.

(٣) أرسلها أي: الإبل.

(٤) معتركة مزدحمة، ولو قال معاركة كما قال ابن الخباز لكان أحسن؛ لأن اسم فاعل العراك معارك لا معترك.

(٥) وما قاله المصنف وتبعه الشارح هو مذهب سيبويه والجمهور ولا بعد أن يكون الشيء بلفظ المعرفة ومعناه النكرة بدليل قولهم: مررت برجل مثلك فإن مثلك صورته صورة المعرفة؛ لأنه مضاف إلى الضمير، وهو نكرة في المعنى؛ لأنه لا يتعرف بالإضافة.

انظر الأشموني ج٢/ ص١٧٢، الكواكب الدرية ج٢/ ص٢٨ .

(٦) ما بين القوسين ساقط من س.

(٧) لأنه في الحقيقة خبر عن صاحبها، وحق الخبر أن يتأخر.

(٨) ألا ترى أنَّ الكلام لا تتم فائدته المقصودة بدون ذكر مرحا ولاعبين.

(٩) هذا البيت من كلام عدي ابن الرعلاء، والشاهد فيه: كئيبا كاسفا باله قليل الرجاء =

أم لا، نحوُ: جاء زيد راكبا، وقد يجب تقدمها إذا كان لها الصدر [في الكلام][١]، نحوُ: كيف جاء زيد، فكيف حال متقدمة على تمام الكلام[٢] [ولا يكون صاحبها] أي: الحال إلا معرفة كما تقدم من الأمثلة[٣]، وتكون نكرة بمسوغ[٤] كما إذا كانت خاصة، نحوُ قوله: ﴿فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [فصلت: ١٠] فسواء حال من أربعة وهي وإن كانت نكرة لأنها مخصصة بالإضافة إلى أيام، أو عامة، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ٢٠٨﴾ [الشعراء: ٢٠٨] فجملة: «لها منذرون» حال من قرية، وهي نكرة عامة لوقوعها في سياق النفي وقولك: لا يبغ امرء [على امرء مستسهلا][٥].

أو مؤخرة عن الحال، نحوُ قول الشاعر:

لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ[٦]

= فإن هذه الأحوال لا يستغنى عنها الكلام؛ لأنك لو أسقطتها لصار الكلام إنما الميت من يعش.

(١) في النسخة الأصلية الأخرى س صدر الكلام.

(٢) فكيف لها صدر الكلام.

(٣) لأن صاحب محكوم عليه، والحكم على الشيء إنما يتأتى بعد معرفته، ولئلا يشتبه بالصفة في نحو قوله: رأيت رجلا راكبا.

(٤) لأن ذلك المسوغ يقرب النكرة من المعرفة فيزول كثير من الإبهام كما يقع المبتدأ نكرة بمسوغ فصاحب الحال بمنزلة المبتدأ، وهو بمنزلة الخبر.

(٥) ما بين القوسين ساقط من س.

(٦) هذا البيت من كلام كثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة.
والشاهد فيه: قوله موحشا طلل فموحشا حال من طلل، وهو صاحبها، وسوغ مجيء الحال منها تأخره عنها.

وقولك: في الدار قائما رجل، وقد تكون نكرة بلا مسوغ، نحوُ قولهم: عليه مائة بِيضًا[١]، وفي الحديث [وصلى رجال قياما[٢]][٣]، والغالب كونها مشتقة منتقلة، والمراد بالمشتق هنا ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود، وهو اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشتبهة، واسم التفضيل، وقد يكون اسما جامدا، نحوُ قوله تعالى: ﴿فَٱنفِرُوا۟ ثُبَاتٍ﴾ [النساء: ٧١] فثبات حال من الواو في انفروا، وهو جامد لكنه في تأويل المشتق أي: متفرقين بدليل قوله تعالى: ﴿أَوِ ٱنفِرُوا۟ جَمِيعًا﴾ [النساء: ٧١] وقولك: بينت حسابه بابا باباً، وجاءوا واحدا واحداً، والتقدير بينت حسابه مفصلا، وجاءوا مترتبين، وقوله ﷺ: «وأحيانا يتمثل إليَّ المَلَكُ رَجُلا»[٤]، فرجلا منصوب على الحال، وليس مشتقا، ولا مؤولا به، وقد تكون غير منتقلة أي: وصفًا لازما نحوُ قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة: ٩١] ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا﴾ [الأنعام: ١١٤] وقولك: دعوت الله سميعا، **[وخلق الله الزرافة يديها أطولَ من رجليها، فالزرافة بفتح الزاي، قيل: وضمها مفعول خلق، ويديها بدل بعض من كل، وأطول حال من الزرافة، ومن رجليها متعلق بأطول،**

---

(١) بيضا بكسر الباء بلفظ الجمع.

(٢) أخرجه البخاري: ح٦٨٧ .

(٣) وهل يقاس عليه أم لا ؟ فيه خلاف.
قال الفاكهي: لا يقاس عليه وقال ابن عنقاء: وقاسه سيبويه وقال عبد الملك العاصمي: وفي القياس على ما ورد من مجيء الحال من النكرة المحضة قولان، والذي عليه سيبويه الجواز، واختاره أبو حيان.
الأشموني ج٢/ ص١٧٦ انظر الكواكب ج٢/ ص٣٠ .

(٤) أخرجه البخاري جـ١/ ح٢ .

والعامل في الحال فعل أو معناه كالجار، والمجرور أو الظرف أو اسم الإشارة فإن كان العامل فعلا متصرفا أو صفة يشبه الفعل [المتصرف][(١)] جاز تقديم الحال عليه، نحوُ قولك: قائما جاء زيد، ومسرعا ذا راجل، وإن كان فعلا جامدا أو صفة تشبه الفعل الجامد أو لفظا متضمنا معنى الفعل دون حروفه امتنع تقديمها [عليه][(٢)]، ويكون الحال اسما مفردا كما تقدم، وظرفا، كرأيت الهلال بين السحاب، وجارا ومجرورا، نحوُ قوله: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾ [القصص: ٧٩] وجملة بثلاثة شروط:

[١] كونها خبرية.

[٢]، وغير [مصدرية][(٣)] بدليل استقبال.

[٣]، ومرتبطة إمَّا بالواو، والضمير، نحوُ قوله تعالى: ﴿خَرَجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ٢٤٣] أو بالضمير ﴿ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة: ٣٦] أي: مُتعادين[(٤)]، أو بالواو فقط، نحوُ قوله تعالى:

---

(١) ما بين القوسين ساقط من س.

(٢) ما بين القوسين ساقط من. س.

(٣) في النسخة الأخرى س وغير مصدرة.

(٤) وهي مرتبطة بالضمير فقط، وهو الكاف قال الفاكهي: والربط بالضمير وحده في الجملة الاسمية ضعيف. ا.هـ أي: لعدم العلم في أول الأمر بكونها حالا، وكلام المفصل ظاهر في أنَّ الربط بالضمير وحده في الجملة الاسمية شاذ: أي: لابد فيها من الواو.
قال الدماميني: الاكتفاء بالضمير في الجملة الاسمية الحالية غير أولى.
والمشهور أنَّ الأمرين جائزان، وأنهما فصيحان، والكتاب العزيز يشهد.
شرح الفواكه الجنية ص٧١، الكواكب الدرية ج٢/ ص٣١ .

﴿لَئِنْ أَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾[يوسف: ١٤][1][وتجب الواو][2]، [وقيل][3] قد داخلة على مضارع نحوُ ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ﴾ [الصف: ٥].

وتمتنع في سبع صور:

أحدها: الواقعة بعد عاطف، نحوُ: ﴿فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤][4].

الثانية: المؤكدة لمضمون الجملة.

الثالثة: الماضي التالي إلا، نحوُ: ﴿إِلَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الزخرف: ٧].

الرابعة: الماضي المتلو بأو نحوُ لأكرمنه ذهب أو مكث.

الخامسة: المضارع المنفي بلا، نحوُ[5]: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٨٤][6].

السادسة: المضارع [المنفي][7] كقوله:

---

(١) ولا مدخل لنحن في الربط لعدم عوده إلى صاحب الحال، وإنما جعلت الواو في باب الحال رابطة لأنها تدل على الجمع، والغرض اجتماع جملة الحال مع عامل صاحبها.

(٢) في النسخة الأخرى س وقد تجب الواو.

(٣) في النسخة الأخرى س بإسقاط الواو قبل قيل، وبإثبات قبل قيل.

(٤) قائلون: من القيلولة، وهي نصف النهار.

(٥) وإنما امتنعت الواو في المضارع المنفي بما أولا؛ لأنّه في تأويل اسم الفاعل المخفوض بإضافة غير، وهو لا تدخل عليه الواو.

(٦) أي: أيُّ شيء ثبت لنا حالة كوننا غير مؤمنين.

(٧) في النسخة الأخرى س إثبات لفظة ما بعد كلمة المنفي.

عَهِدتُكَ مَا تَصْبُوا وَفِيكَ شَبِيْبَةٌ فَمَالَكَ بَعْد الشَيْبِ صبًا مُتَيّما[١]

السابعة: المضارع المثبت كقوله ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ۝٦﴾ [المدثر: ٦][٢].

باب التمييز[٣]

هو في اللغة [بمعنى][٤] فصل الشيء من غيره قال تعالى: ﴿وَٱمْتَٰزُوا۟ ٱلْيَوْمَ أَيُّهَا ٱلْمُجْرِمُونَ ۝٥٩﴾ [يس: ٥٩] أي: انفصلوا من المؤمنين: ﴿تَمَيَّزُ مِنَ ٱلْغَيْظِ﴾ [الملك: ٨] أي: ينفصل بعضها من بعض، والتفسير والتبين مرادفان[٥]، والتمييز هو الاسم المنصوب[٦]، والناصب لمبين الاسم هو

---

(١) قال الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد:
أنشد ابن مالك هذا الشاهد في شرح التسهيل، ولم ينسبه، ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين رغم طول البحث.
الشاهد فيه: قوله (ما تصبوا) فإنَّه جملة من فعل وفاعل مستتر فيه وجوبا في محل نصب حال من كاف المخاطب في قوله عهدتك، وهذه الجملة فعلية فعلها مضارع منفي بما كما هو ظاهر ولم تقترن بالواو، واكتفى فيها بالربط بالضمير، وهو الفاعل المستتر.
عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ج٢/ ص ٣٥٤/ ٣٥٥ .

(٢) والمراد بالمضارع المثبت في هذه المسألة هو الذي لم يقترن بقد فقد علمت فيما مضى أنَّ المقترن بقد تجب معه الواو، نحوُ قوله تعالى: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِى وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الصف: ٥].

(٣) تنبيه: العنوان من وضع المصنف صاحب المتن. م.

(٤) ما بين القوسين سقط من مس.

(٥) وسمي بذلك لما فيه من رفع الإبهام في جملة أو مفرد بالنص على أحد محتملاته بفتح الميم.

(٦) الاسم الصريح الجامد غالباً، والمشتق قليلا.

ذلك الاسم المبهم كعشرين دينارا، ولمبين النسبة المسند من فعل أو شبهه[١] كطاب نفسا، وهو طيب أبوه [المفسر][٢] أي: المبين [لما انبهم[٣] من الذوات[٤]] أو من النسب[٥]، فهو ضربان: مفسر لمفرد، وهو ما رفع إبهام اسم قبله مجمل الحقيقة، ومفسر لنسبته، فالثاني، وهو على قسمين محول، وغير محول، والمحول على ثلاثة أقسام:

محول عن الفاعل، نحوُ قولك: [تصبب زيد عرقا]، [وتفقأ] أي: امتلأ شحما [وطاب محمد نفسا] ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤] أي: شيب الرأس، فعرقا تمييز لإبهام نسبة التصبب إلى زيد[٦]، وشحما تمييز لإبهام نسبة التفقأ إلى بكر، ونفسا تمييز [لإبهام][٧] الطيب إلى محمد، وأصل الكلام تصبب عرق زيد، وتفقأ شحم بكر[٨]، وطابت

---

(١) كالمصدر والوصف، ولو جامدا مؤولا.

(٢) في النسخة الأخرى س المفسِر بكسر السين.

(٣) أي: خفي وضعا.

(٤) أي: المفردة، التامة نحوُ عشرون، ومثقال.

(٥) الكائنة في جمل، نحوُ: طاب محمد نفسا، أو شبهها، نحوُ: زيد طيب دارا فطيب صفة مشبهة خرج بما ذكره الحال فإنها ليست مفسرة لإبهام ذات أو نسبة بل هي لبيان الهيئة، وخرج النعت فإنّه لم يقصد به رفع الإبهام، وإنما حصل به ضمنا.

(٦) أي: فحصل الإجمال في نسبة التصبب إلى زيد من أي جهة هو، إذ ليس المقصود أنّ ذاته هي المتصببة بنفسها، بل شيء منها، فأتى بالفاعل المحذوف، ونصبه على التمييز، وإنما فعل ذلك للتأكيد والمبالغة؛ لأن ذكر الشيء مجملا ثم مفصلا أوقع في النفس من ذكره مفسرا ابتداء.

(٧) في النسخة الأخرى س لإبهام نسبة الطيب.

(٨) قال في الكواكب الدرية: ومعنى تفقأ امتلأ كذا فسره الشارح كالأزهري، وقال =

نفس محمد، فحول الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه فحصل الإبهام في النسبة فجيء بالمضاف الذي كان فاعلا، وجعل تمييزا، والباعث على ذلك أن ذكر الشيء مبهما ثم [ذكر][1] مفسرا أوقع في النفس.

ومحول عن المفعول[2]، نحوُ: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢]أي: عيون الأرض، ففعل فيه مثل ما تقدم.

ومحول عن مضاف غيرهما[3]، وذلك بعد أفعل التفضيل المخبر به عما هو مغاير للتمييز كقولك: زيد أكثر علمًا أصله علم زيد أكثر، وقوله تعالى: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ﴾، ﴿وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤] أصله مالي أكثر فحذف المضاف، وهو المال، وأقيم المضاف إليه، وهو ضمير المتكلم مقامه فارتفع وانفصل فصار أنا أكثر منك ثم جيء بالمحذوف، وجعل تمييزا، [فإن] كان الواقع بعد أفعل التفضيل هو عين المخبر عنه وجب خفضه بالإضافة كقولك: مال زيد أكثر مالًا[4] إلا إن كان أفعل مضافا إلى

= بعضهم: قوله: تفقأ أي: تشقق يقال تفقأت السحابة عن مائها أي: تشققت إذ هو على تفسير تفقأ بامتلأ لا يصح أنْ يقال: امتلأ شحم بكر؛ لأن الشحم مالئ لا مملوء اللهم إلا أنْ يقال امتلأ هنا بمعنى كثر أو عظم، وأمّا على تفسيره بتشقق فهو مناسب لفظا ومعنى.

ج٢/ ص٣٥ .

(١) في النسخة الأخرى س ثم ذكره.

(٢) وهذا أنكره الشلوبين، وتبعه تلميذه الأبدي وابن أبي الربيع، وحجتهم أنّ سيبويه لم يمثل بالمنقول عن المفعول، وما ذهب إليه المصنف هو الذي عليه جمهور النحاة. الكواكب الدرية ج٢/ ص٣٥ .

(٣) غيرهما: أي: الفاعل والمفعول.

(٤) هذا بالإجماع بين النحاة.

غيره فينصب، نحوُ: زيد أكثر الناس[١] مالا، وغير المحول، نحوُ: امتلاء الإناء ماء[٢] وهو قليل، والأول أي: تمييز الذوات له مظان يقع بعدها أحدها المقادير[٣]، وهي ثلاثة أمور:

المساحات[٤] كجريب نَخْلًا[٥]، والكيل: كصاع تمرا، والوزن كمنوين عسلا.

الثاني: العدد[٦]، نحوُ قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤] ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ [المائدة: ١٢] ﴿فَانْبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [الأعراف: ١٦٠] ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢] ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ

---

(١) وأجاز أبو بكر الأنباري خفضه.

(٢) لأن مثل هذا التركيب وضع ابتداء هكذا غير محول، وأكثر وقوع غير المحول بعد ما يفيد التعجب نحوُ أكرم بأبي بكر، وما أشجعه رجلا، وما أعدله خليفة.

(٣) المقادير جمع مقدار أي: ما يعرف به قدر الشيء قال الرضي: والمراد بأسماء المقادير التي ينتصب بعدها التمييز المقدرات لا الآلة التي يقع بها التقدير فقولك عندي رطل زيتا المراد الموزون لا ما يوزن به وكذا الباقي ومثلها في ذلك أسماء العدد.
الكواكب الدرية ج٢/ ص٣٤.

(٤) المساحات: بكسر الميم.

(٥) وليس مراده كل عدد بل الأحد عشر فما فوقها من الأعداد إلى المائة بإخراج الغاية كما هو الأصل المتعين فيما بعد إلّا عند فقد القرينة.

(٦) سواء كان التمييز لذات أو نسبة، وسواء كان عامله اسما أو فعلا جامدا أو متصرفا فلا يقال عندي زيتا رجل، ولا رجلا ما أحسنه، ولا نفسا طاب محمد؛ لأن المقصود من التمييز هو الإبهام أولا ثم التفسير، وإزالة الإبهام، وتقدمه على ذلك ينافي المقصود، ولأن التمييز كالنعت في الإيضاح، والنعت لا يتقدم على عامله فكذلك ما أشبهه.

عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤] ﴿فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [المجادلة: ٤] ﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف: ١٥٥] ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ [ص: ٢٣]، وقوله ﷺ: «إنَّ لله تسعة وتسعين اسمًا»، وقولك: اشتريت عشرين غلاما، وملكت تسعين نعجة، فغلاما تمييز للإبهام الحاصل في ذات عشرين، ونعجة تمييز للإبهام الحاصل في ذات تسعين؛ لأن أسماء الأعداد مبهمة لكونها صالحة لكل معدود ومن تمييز العدد تمييز كم الاستفهامية؛ لأن كم في العربية كناية عن عدد مجهول الجنس، والمقدار وهي على ضربين استفهامية بمعنى أي عدد، ويستعملها من يسئل عن كمية الشيء، وخبرية بمعنى كثير، ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير، وتمييز الاستفهامية منصوب مفرد تقول: كم عبدًا ملكت، وكم دارًا بنيت، وتمييز الخبرية مجرور دائمًا ثم تارة يكون مجموعًا، كتمييز العشرة فما دونها تقول: كم عبيدًا ملكت كما تقول: عشرة أعبد ملكت، وسبعة أعبد أعتقت، وتارة تكون مفردًا لتمييز المائة فما فوقها، تقول: كم عبدًا ملكت؛ كما تقول مائة عبد أعتقت، وألف عبد ملكت، ويجوز خفض تمييز الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر، تقول: بكم دينارًا اشتريت، والجار له من مضمرة لا الإضافية خلافًا للزجاج، الثالث من مظان تمييز المفرد ما دل عليه إبلًا أو خبرية، نحوُ: إنَّ لنا غيرها إبلا، أو تعجب، نحوُ: لله دره فارسًا، وجعل بعضهم الواقع بعد ما دل على تعجب من تمييز النسبة، وزيد

أكرم منك أبًا، وأجمل منك وجهًا، ليس هذا من هذا القسم وإنما هو من قسم تمييز النسبة فكان الأحسن تقديمه على ذكر العدد، وشرط نصب التمييز الواقع بعد التفضيل أن يكون فاعلًا في المعنى كما في هذين المثالين ألا ترى أنك لو جعلت مكان اسم التفضيل فعلًا، وجعلت التمييز فاعلًا، وقلت: زيد كرم أبوه، وجمل وجهه لصح، وإنما قلنا: أنهما من تمييز النسبة؛ لأن الأصل أبو زيد أكرم منك، ووجهه أجمل منك فحول الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه، وجعل المضاف تمييز فصار زيد أكرم منك أبًا، وأجمل منك وجهًا، فزيد مبتدأ، وأكرم خبره، ومنك متعلق بأكرم، وأبا منصوب على التمييز، وأجمل معطوف على أكرم، ومنك متعلق بأجمل وجهًا تمييز، ولا يكون أي: التمييز إلا نكره خلافًا للكوفيين، وابن الطراوة، ولا حجة لهم في قوله وطبت النفس؛ لإمكان حمل أل على الزيادة، ويكون بعد تمام الكلام كما تقدم، وبعد تمام الاسم كما في المعدودات والمكيلات والموزونات، ومن شرط التمييز: أن يكون جامدًا، ومن مواطن التمييز تقدر فيها فهى من خواص التمييز كما أن التقدير باللام من خواص المفعول، ولا يجوز إظهار من [إلا] في مسائل: إحداها تمييز العدد كعشرين درهمًا، الثانية: ما كان فاعلًا في المعنى إن كان محولا عن الفاعل صناعة، كقولك: طاب زيد نفسا، أو عن مضاف غيره، نحوُ: زيد أكثر مالًا إذا أصله مال زيد أكثر.

الثالثة: التمييز المحول عن المفعول، كغرست الأرض شجرا، ويجوز إظهارها فيما سواها، نحوُ: عندي قفيز من بُرٍّ، ومنوان من

عسل، ولا يجوز تقديم التمييز على المميز منه،[١]، ولا على العامل سواء أكان اسما أم فعلا متصرفا أوغير متصرف، وقد يقع التمييز مؤكد غير مبين للذات، ولا نسبته، كالحال نحوُ قوله تعالى ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦]، ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢]، وقول أبي طالب:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بَأَنَّ دِيْنَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ البَرِيَّةِ دِيْنَا

ومن قول الشاعر:

وَالتَّغْلَبِيُّونَ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ فَحْلًا[٢]

وسيبويه يمنع أنْ يقال [نعم الرجل رجلا زيد][٣]، وتأولوا له فعلا في البيت على أنّه حال مؤكدة، والشواهد على جواز المسألة كثيرة فلا حاجة إلى التأويل، ودخول التمييز في باب نعم وبئس أكثر من دخول الحال.

---

(١) قال الأزهري: واتفق الجميع على جواز تقديم التمييز عل المميز إذا كان العامل متقدما، نحوُ: طاب نفسا زيد.

(٢) هذا البيت من كلمه لجرير بن عطية يهجو فيها الأخطل التغلبي النصراني. والشاهد فيه: قوله (فحلا) فإنّه تمييز، وهو مؤكد لاستفهام معناه مما سبقه.

(٣) لاستغناء الفاعل بظهوره عن التمييز المبين له.

باب الاستثناء[١]

[باب الاستثناء][٢]، وهو[٣] الإخراج[٤] بإلا[٥] أو أحد أخواتها تحقيقا[٦] أو تقديرا[٧]، وقال بعضهم: هو إخراج ما [بعد إلا][٨] أو إحدى أخواتها من حكم ما قبلها وإدخاله في النفي، وإن شئت قلت: هو إخراج بعض من كل بإلا أو إحدى أخواتها انتهى، وهو على قسمين: متصل بأن يكون ما بعد أداة الاستثناء من جنس ما قبلها[٩]، وهو الأصل، وكذا اقتصر عليه المصنف في [التمثيل][١٠].

ومنفصل، ويسمى أيضا منقطعا، وهو الذي يكون من غير

---

(١) تنبيه :العنوان من وضع المصنف صاحب المتن. م.

(٢) يصح حمل الاستثناء على المستثنى، وهو المناسب؛ لأن الكلام في المنصوبات من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول، وهو الاسم الواقع بعد إلا أو إحدى أخواتها، ويصح حمله على المصدر، وهو الإخراج.

(٣) هذا تعريفه اصطلاحا أمّا لغةً فمعناه مطلق الإخراج.

(٤) أي: الدلالة على الخروج لا أنّ المتكلم أدخل المستثنى في المستثنى منه ثم أخرجه، وإلا لزم التناقض.

(٥) «إلا» فصل أخرج الإخراج بالصفة، والغاية، والشرط.

(٦) تحقيقا يريد به الاستثناء المفصل.

(٧) تقديرا يريد به الاستثناء المنقطع.

(٨) في النسخة الأخرى س ما بعد إلا بدل ما عدا إلا.

(٩) أولى من ذلك أنْ يقال ما كان المستثنى بعضا من المستثنى منه.
انظر حاشية الصبان على الأشموني على الألفية ج٢/ ص١٤٢ .

(١٠) في النسخة الأخرى س تمييز بدل تمثيل.

الجنس[١]، [وحروف الاستثناء] أي: أدواته[٢] وسماها حروفا تغليبا[٣]، وسيأتي بيان ذلك [ثمانية] وهي [إلا][٤]، وهي حرف باتفاق، [وغير، وسوى] كرِضَي[٥] وسُوىً كُهدَىً[٦] وسَوَاء[٧] كسماء على الأفصح[٨]، وهذه الأربعة أسماء، [وخلا، وعدا، وحاشا]، وفيها[٩] ثلاث لغات:

أحدها: إثبات ألفيها[١٠].

---

(١) قال الأهدل: أو منقطعا بأن لم يكن المستثنى بعض المستثنى منه سواء كان من غير جنس ما قبله أو من جنسه، ولكن لم يقصد عده منه، ولا يكون المنقطع إلا بعد إلا، وغير كما قاله نجم الأئمة الرضي.
الكواكب الدرية ج٢/ ص٣٨ .

(٢) المراد بها ألفاظه التي يستخرج بها ما بعدها من حكم ما قبلها إيجابا أو سلبا.

(٣) حروف الاستثناء على أربعة أقسام: حرفان وهما إلا عند الجميع وحاش عند سيبويه] وفعلان وهما ليس ولا يكون، ومتردد بين الحرفية والفعلية، وهما خلا عند الجميع وعدا عند سيبويه، واسمان هما غير وسوى بلغاتها فعلم بهذا أنَّ تسمية المصنف إياها حروفًا تغليب.

(٤) وبدأ بها لأنها أصل أدواته، وإن كان الأولى البداءة بما هو متعين النصب على كل حال كالمستثنى بليس ولا يكون كما فعل ابن هشام في الشذور.
شذور الذهب ص٢٤٥ .

(٥) بكسر السين، والقصر.

(٦) سوى بضم السين والقصر مع التنوين وعدمه، وتصور ألفه ياء؛ لأنّه يقال في تثنيته هديان.

(٧) بفتح السين والمد.

(٨) وهناك لغة رابعة، وسيذكرها الشارح بعد، وهي سواء كبناء، وهي أغربها، وقلّ من ذكرها، ونص عليها الفارسي في الحجة، وابن الخباز في النهاية، وظاهر كلام النحويين أنَّ الاستثناء بهذه اللغات الأربع مسموع.
انظر الكواكب الدرية ج٢/ ص٣٧ .

(٩) أي: في حاشا.

(١٠) وسواء كان الاستثناء متصلا، كجاء القوم إلا زيدا أو منقطعا كقام القوم إلا حمارا.

الثانية: إثبات الأولى، وإسقاط الثانية[١].

الثالثة: عكس هذه[٢]، وهذه الثلاثة تستعمل تارة أفعالا، وتارة حروفا[٣]، وهذه الثمانية ترجع إلي ستة؛ لأن سِوى، كرِضَي، وسُوَى كُهدَى، وسَواء كسماء، وبالحقيقة شيء واحد، وبقى لسوي لغة رابعة وهي سِواء كبِناء، وتركها المصنف لغرابتها، ولمَّا ذكر أدوات الاستثناء، بدأ بحكم إلّا؛ لأنها أم الباب إذ كل الأدوات سواها تقدر بها فقال [**فالمستثنى**] بإلا ينصب بها وجوبا على الاستثناء[٤] [**إذا كان الكلام قبلها تاما**] بأن ذكر فيه المستثنى منه [**موجبا**] بفتح الجيم[٥] بألا يسبقه نفي ولا شبهة[٦]، سواء كان الاستثناء

---

(١) أي مثبتا إمَّا لفظا ومعنى، نحوُ: قام القوم إلا زيدا أو معنى فقط وإن كان منفيا لفظا، نحوُ: ما جاء القوم ركبانا إلا زيدا إذ المعنى جاء القوم ركبانا إلا زيدا، وسواء تأخر المستثنى منه أو تقدم عليه.

(٢) كالنهي والاستفهام.

(٣) متصلا كان الاستثناء أو منقطعا.

(٤) عند البصريين، ولم يصرح معه بضمير؛ لأن قوة تعلق المستثنى منه تغني عن الضمير غالبا، وقال الكوفيون إنَّه عطف نسق لأن إلا عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة، وهي بمنزلة لا العاطفة في أنَّ ما بعدها مخالف لما قبلها، وكذلك بدل البعض يكون الثاني فيه مخالفا للأول في المعنى.

(٥) قال الفاكهي: والدليل على أنَّ الإتباع أرجح إجماع السبعة على الرفع في قوله تعالى ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ﴾[النور: ٦]، وقوله تعالى ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾[الحجر: ٥٦].

حواشيه على قطر الندى ج٢/ ص١٥٢ .

قال الشيخ يس: للمشاكلة في الإعراب.

حواشيه على الفاكهي على القطر ج٢/ ص١٥١ .

(٦) لأنه الأصل.

متصلا، نحوُ: قام القوم إلا زيدا، وخرج الناس إلا عمرا، وقوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [البقرة: ٢٤٩] أو منفصلا كقولك: قام القوم إلا حمارا، وإن كان الكلام قبل إلّا منفيا بأن تقدم عليه نفي، تاما بأن ذكر فيه المستثنى منه، جاز فيه[١] أي المستثنى إن كان متصلًا، [البدل] من المستثنى منه، بدل بعض من كل، [سواء][٢] كان المستثنى منه مرفوعا أو منصوبا أو مخفوضا وهذا أجود، والنصب بإلّا على الاستثناء، وهو عربي جيد[٣]، نحوُ: ما قام أحد إلا زيد بالرفع على البدل من أحد، وإلا زيدا بالنصب بإلّا على الاستثناء، وقوله تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ بالرفع على البدل من الواو في فعلوه، وبالنصب على الاستثناء، وقولك: ما رأيت إلا زيدًا القوم بالنصب لا غير سواء جعلته بدلا من المنصوب أو منصوبا بإلا على الاستثناء، ويظهر أثر ذلك في الناصب له ما هو، وفي تقدير الضمير فعلى تقدير أن يكون بدلا فالناصب له أني رأيت مقدرا بناء [على][٤] البدل على نية تكرار العامل، وهو الصحيح، ويجب تقدير الضمير أي إلا زيدا منهم، وعلى تقدير أن يكون منصوبا على الاستثناء يكون الناصب له إلا على ما صححه ابن مالك، ونسبه إلى سيبويه،

---

(١) لأنها حرف مختص بالأسماء غير منزل منها منزلة الجزء، وما كان كذلك فهو عامل فيجب في إلا أنْ تكون عاملة ما لم تتوسط بين عامل مفرغ ومعموله.
انظر شرح الأشموني على الألفية ج٢/ ص١٤٣ .

(٢) ما بين القوسين سقط من س.

(٣) لأن البدل على نية تكرار العامل.

(٤) في النسخة الأخرى س بإثبات أنْ بعد على.

والمُبَرِّد والجُرجاني، ولا يحتاج إلى تقدير ضمير، وقولك: ما مررت بالقوم إلا زيد بالجر على البدل، وإلا زيدا بالنصب على الاستثناء، ومثل النفي فيما ذكر شبهة، وهو النهي والاستفهام، فالنهي نحوُ قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ [هود: ٨١][قرأ أبو عمرو][(١)] وابن كثير بالرفع على البدل من أحد، وقرأ الباقون بالنصب على الاستثناء، وفيه وجهان:

أحدهما: أنْ يكون مستثنى من أحد، وجاءت قراءتهم على المرجوح.

والثاني: أن يكون مستثنى[(٢)] من أهلك فيكون النصب واجبا، والاستفهام نحوُ قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾ [الحِجْر: ٥٦] قرأ الجميع بالرفع على البدل من الضمير في يقنط، ولو قرئ إلا الضالين بالنصب على الاستثناء لجاز، ولكن القراءة سنة متبعة، فإذا تعذر البدل على اللفظ [أبدل][(٣)] على المحل نحوُ: لا إله إلا الله، ونحوُ: ما فيها من أحد إلا زيد برفعهما، وليس زيد بشيء إلا شيئا لا يعبأ به بالنصب؛ لأن لا الجنسية لا تعمل في معرفة ولا موجب، ومن والباء الزائدتان كذلك[(٤)]، وأمَّا إن كان الاستثناء منقطعا[(٥)]

---

(١) في النسخة الأخرى س على قراءة.

(٢) ما بين القوسين ساقط من س.

(٣) ما بين القوسين ساقط من س.

(٤) لأن من والباء الزائدتان لا يعملان في موجب واحد، وزيد فيهما موجبان بدخول إلا عليهما فزيد بدل في المثال الثاني من أحد، وفي المثال الثالث شيئا منصوب على البدلية من محل شيء؛ لأنه في موضعه نصب على الخبرية لليس.

(٥) لابد في الاستثناء المنقطع أنْ يكون ما قبل إلا دالا على ما بعدها، ولهذا لا يحسن =

فإن لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب اتفاقا، نحوُ: ما زاد هذا المال إلا ما نقص، وما نفع زيدٌ إلا ما ضر إذ لا يقال: زاد النقص، ونفع الضر[١]، وإن أمكن تسلطه فأهل الحجار يوجبون النصب فيقولون: ما فيها أحد إلا حمارا، وبلغتهم جاء التنزيل قال تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء:١٥٧]، أجمعت السبعة على النصب[٢]، وبنو تميم يجيزون البدل[٣]، ويختارون النصب، وإذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه مطلقا متصلا كان أو منفصلا[٤]، وإن كان الكلام ناقصا بأن لم يذكر فيه المستثنى منه، وتقدم عليه نفي أو شبهه كان المستثنى على حسب[٥] العوامل المقتضية[٦] له من رفع ونصب

= قام القوم إلا ثعبانا.

(١) وكل استثناء منقطع يقدر لكن عند البصريين، والكوفيون يقدرونه بسوى، وما قدره البصريون أولى؛ لأن الاستثناء المنقطع للاستدراك، ورفع توهم دخول المستثنى في الحكم السابق، وسوى لا يفيد الاستدراك بخلاف لكن فإنها موضوعة له، وقد سلك المفسرون طريقة البصريين.

(٢) فهي اللغة العليا التي جاء بها القرآن الكريم.

(٣) وصح جعله بدلا من المستثنى منه مع أنه ليس بعضا منه كما يقتضيه كونه منقطعا؛ لأنه بعض منه على سبيل المجاز بأن يتخيل فيه العموم.

(٤) استدلوا له بما قاله الكميت:

وَمَـالِي إِلَّا آلَ أَحْـمَـدَ شِـيْـعَـةٌ وَمَـالِي إِلَّا مَـذْهَـبُ الـحَـقِّ مَـذْهَـبُ

وإنما امتنع فيه الإبدال؛ لأن التابع لا يتقدم على متبوعه.

(٥) حسْب بفتح السين، وإسكانها.

(٦) المقتضية أي: الطالبة للعمل فيه، ولا يبقى لكلمة إلا الاستثنائية عمل في المستثنى بل العمل فيه لما قبلها.

وخفض وألغى عمل إلا فإن كان ما قبل إلا يطلب فاعلًا رفعت المستثنى على الفاعلية، نحوُ، ما قام إلا زيد، وما خرج إلا عمرو، وإن كان ما قبل إلا يطلب مفعولا نصب المستثنى على المفعولية، نحوُ: ما ضربت إلا زيدا، وما أكرمت إلا عمروا، قال تعالى: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسْمَآءً سَمَّيْتُمُوهَآ﴾ [يوسف: ٤٠]، وإن كان قبل إلا يطلب جارا، ومجرورا يتعلق به خفضت المستثنى بحرف جر، نحوُ: ما مررت إلا بزيد، وما ذهبت إلا بعمروا، ويسمى الاستثناء حينئذ مفرغا[١]؛ لأن ما قبل إلا تفرّغ للعمل فيما بعدها، والاستثناء في ذلك كله من اسم عام محذوف فتقدير[٢] ما قام إلا زيدٌ ما قام أحد إلا زيد، وكذلك الباقي، **[والمستثنى بغير، وسوى]** بكسر السين **[وسوى]** بضمها مع القصر فيهما، **[وسواء]** بالمد، وفتح السين أفصح من كسرها **[مجرور]** بإضافة غير، وسِوَى، وَسُوَى، وسواء **[إليه]**[٣] **[لا غير]** أي: لا يجوز فيه غير الجر[٤]، وحذف المصنف ما أضيف إلى غير، وبناها على الضم تشبيها بقبل وبعد، ويعرب

---

(١) ويسمى استثناء مفرغا بتشديد الراء المفتوحة سمي بذلك تسمية له باسم عامله؛ لأن ما قبل إلا قد تفرغ للعمل فيما بعدها.

(٢) قال الشيخ يس: شرط هذا المقدر كونه عاما مناسبا للمستثنى في جنسه وفي صفته وفي الفاعلية والمفعولية ونحوُ ذلك فيقدر في ما قام زيد ما قام إنسانٌ، وفي ما لبست إلا قميصا ما لبست ملبوسا، وفي ماء جاء إلا ضاحكا ما جاء على حالة من الأحوال. حواشيه على الفاكهي على القطر ج٢/ص١٥٥ .

(٣) ما بين القوسين ساقط من مس.

(٤) لملازمتها للإضافة، والأصل في غير أنْ يكون صفة بمعنى مغاير، نحوُ: جاءني رجل غير زيد لكنها حملت على إلا واستعملت في الاستثناء.

غير، وسِوَى، وسُوَى، وسواء بما يستحقه الاسم الواقع بعد إلا[١] في ذلك الكلام من وجوب النصب بعد الكلام التام الموجب[٢]، ومن جواز الاتباع، والنصب في المنقطع[٣] الذي لا يمكن تسلط العامل عليه، ومن وجوب النصب في المنقطع الممكن فيه ذلك عند الحجازيين، وجواز الاتباع والنصب عند بني تميم[٤]، ومن الإجراء على حسب العوامل في الناقص المنفي وشبهه، وما تقرر من إعراب سوي إعراب غير هو ما عليه الزجاج وابن مالك وجماعة وقال سيبويه والجمهور هي ظرف[٥]، [**والمستثنى بخلا، وعدا، وحاشا**[٦]] يجوز نصبه، وجره، والنصب بعد خلا أكثر، وحاشا بالعكس فأمَّا النصب فعلى أن هذه الأدوات أفعال[٧]، والفاعل مضمر فيها، والمستثنى مفعول بها، وأمَّا الجر [فعلى][٨] أنها حروف جر معناها الاستثناء، وما [وقع][٩] بعدها مجرور، [**نحوُ: قام القوم خلا زيدا**] بالنصب [و]

---

(١) لأنَّه لمَّا جر بهما المستثنى انتقل إعرابه إليهما.

(٢) نحوُ: قاموا غير زيد، أو سوى زيد.

(٣) نحوُ: ما قاموا غير زيد أو سوى زيد.

(٤) ما فيها أحد غيرَ حمار بالنصب عند الحجازيين، وغيرُ عند التميميين.

(٥) أي: ظرف مكان أبدا، ولا تجعل اسما إلا في الضرورة والندور.

(٦) لا يكون الاستثناء بهذه الأفعال إلا متصلا فلا تقول: ما في الدار أحد خلا حمار.

(٧) أي: ماضية معناها الاستثناء، وهي جامدة متعدية بنفسها، وجملة الاستثناء مستأنفة من حيث الإعراب لا المعنى فلا محل لها كما أنَّ جملة إلا زيدا من نحوُ: قام القوم إلا زيدا لا محل لها، وقيل: إنها حال فمحلها النصب.

(٨) ما بين القوسين سقط من س وفيها فإنها. إلخ.

(٩) ما بين القوسين سقط من س.

خلا [زيدٍ، و]، وعدا [عمروا] بالنصب، وعدا عمرو بالجر، وحاشا زيد بالجر[١] وحاشا زيدا بالنصب، والمستثنى بليس، ولا يكون، وما خلا، وما عدا منصوب لا غير، نحوُ قولك: قاموا ليس زيدا، ولا يكون زيدا، وما خلا زيدا، وما عدا زيدا، وقوله ﷺ «ما أنهر الدم، وذكر اسم الله فكلوا ليس السن، والظفر[٢]»، وقول الشاعر:

أَلَا كُلُّ شَيءٍ مَا خَلَا اللهُ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيْمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلُ[٣]

وقوله:

تَمَلَّ النَّدَامَى مَا عَدَنِي فَإِنَّنِي بِكُلِّ الذِي يُهْوَى نَدِيمِي مُولَعُ[٤]

فالياء في موضع نصب بدليل لحاق نون الوقاية قبلها، وانتصابه بعد ليس،

---

(١) إلا أنّ سيبويه -إمام النحاة- لم يسمع في المستثنى بحاشا إلا الجر فالتزم حرفيتها، وأوجب الجر بها، ونفى النصب، وغيره سمع النصب.
اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الأصبع، والمثبت مقدم على النافي ولا يستثنى بها إلا فيما فيه تنزيه للاسم الذي بعدها من سوء ذكر في غيره أو فيه نحوُ ضربت القوم حاشا زيد بالجر، ولذلك لا يحسن صلى الناس حاشا زيد؛ لفوات معنى التنزيه.

(٢) أخرجه الطبرانيُّ في الكبير جـ٤/ ح٤٣٩٤ .

(٣) هذا الشاهد من كلام لبيد بن ربيعة العامري.
والشاهد فيه: قوله: ما خلا الله حيث، ورد بنصب لفظ الجلالة بعد خلا فدل ذلك على إنّ الاسم الواقع بعد ما خلا يكون منصوبا، وذلك؛ لأن ما مصدرية لا يكون بعدها إلا فعل فإذا وجب أنْ يكون خلا فعلا وجب أنْ يكون ما بعده منصوبا على أنّه مفعول به.
انظر سبل الهدى بتحقيق قطر الندى ص٢٧٠/ ٢٧١ .

(٤) قال محمد محي الدين: لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين.
والشاهد فيه: قوله: ما عداني حيث استعمل عدا مسبوقة بما المصدرية فوجب أنْ تتمخض للفعلية.
عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ج٢/ ص٢٩٠ .

ولا يكون على أنّه خبرها واسمها مستتر فيهما، وإنما وجب النصب بعد ما خلا، وما عدا عن الجمهور؛ لأن ما الداخلة عليهما مصدرية، وهي لا تدخل إلا على الجمل الفعلية، وقد يجر ما بعدهما على تقدير أنّ ما زائدة، وفيه شذوذ فإن المعهود في زيادة ما مع حرف الجر أنْ لا تكون قبل الجار والمجرور، بل بينها كما في قوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠] ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥]، وأمّا حاشا فلا تصحب ما.

شروط إعمال لا عمل أن[١]

[باب لا] اعلم أنّ لا على قسمين زائدة، وغير زائدة فالزائدة دخولها في الكلام كخروجها[٢] نحوُ قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢] بدليل الآية[٣] الأخرى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ﴾ [ص: ٧٥] وغير الزائدة نافية وغير نافية، وغير النافية ناهية، نحوُ قوله تعالى: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠] ودعائية، نحوُ قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨] ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، والنافية على قسمين: عاملة، وغير عاملة، وغير العاملة عاطفة، نحوُ: جاء زيدٌ لا عمروٌ[٤]، وغير عاطفة،

---

(١) تنبيه: العنوان من وضعي. م.

(٢) والزائدة تفيد تقوية الكلام وتوكيده.

(٣) أي الدليل على أن لا زائدة آية إلخ.

(٤) ذكر ابن هشام أنّ العاطفة لها ثلاثة شروط:
أحدها: أن يتقدمها إثبات، كجاء زيد لا عمرو، أو أمر، كإضرب زيدا لا عمرا.
ثانيها: أن لا تقترن بعاطف فإذا قيل: جاءني زيد لا بل عمرو فالعاطف بل، ولا رد لما قبلها وليست عاطفة. =

نحوُ قولك: ما قام زيد، ولا عمرو، وقوله: لا يزال الله محسنا إليك، وهذه معناها الدعاء، والعاملة على قسمين: عاملة عمل ليس[١] فترفع الاسم، وتنصب الخبر، وتنفي الوحدة، ولها أربعة شروط:

١- أنْ يكون اسمها، وخبرها نكرتين[٢].

٢- وأن لا يتقدم خبرها على اسمها[٣].

٣- وأن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها إلا إن كان المعمول ظرفا أو جارا أو مجرورا[٤].

٤- وأن لا ينتقض نفيها بإلا، كقول الشاعر:

فَلَا شَيءَ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وِزْرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيا[٥]

= ثالثها: أن يتعاند متعاطفاها بأن يكون أحدهما لا يصدق على الآخر فلا يجوز جاءني رجل لا زيد، لأنه لا يصدق على زيد اسم الرجل بخلاف جاءني رجل لا امرأة، ا.هـ بتصرف يسير مع زيادة من حاشية الدسوقي مغنى اللبيب ج١/ص٥٤٢/ ٥٤٣ .

(١) لكنها تخالف ليس من ثلاث جهات:
أحدها: أن عملها قليل حتى منعها الأخفش والمبرد.
ثانيها: أن ذكر خبرها قليل.
ثالثها: أنها لا تعمل إلا في النكرات.

(٢) فلا تعمل في معرفة فلا يقال: لا زيد قائما.

(٣) فلا يقال: لا قائما زيد.

(٤) لتوسعهم في الظرف والجار والمجرور دون غيرهما.

(٥) قال الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد: لم أقف لهذا الشاهد على نسبة لقائل معين. والشاهد فيه: قوله: لا شيء باقيا حيث أعمل لا النافية في الموضعين عمل ليس فرفع بها الاسم وهو قوله: شيء وقوله وزر ونصب بها الخبر وهو قوله باقيا وقوله واقيا. سبل الهدى بتحقيق قطر الندى ص١٥٨/ ص١٥٩ .

وعملها هذا العمل قليل جدا، وعاملة عمل إن[١] فتنصب الاسم، وترفع الخبر، والكلام الآن فيها، وشرطها:

أن تكون نافية للجنس[٢].

وأن يكون نفيه نصا.

وأن لا يدخل عليها جار[٣].

[اعلم] بكسر الهمزة [أنَّ لا] هذه [تنصب النكرات] وجوبا لفظا أو محلا [بغير تنوين إذا باشرت لا النكرة] بأن لم تفصل بينهما[٤] فاصل، [ولم تتكرر لا] فعلم أنَّ اسمها لابد أنْ يكون نكرة متصلة بها[٥]، ويشترط أيضا أنْ يكون خبرها نكرة[٦] فتنصب النكرة لفظا بغير تنوين إذا كانت مضافة لمثلها، نحوُ: لا صاحب علم ممقوت، ولا صاحب جود مذموم، وينصبها لفظا منونة إذا كانت شبيهة بالمضاف بأن اتصل بها شيء من تمامها[٧] إمَّا

---

(١) وتسمى لا التبرئة، ولا النافية، ولا المحمولة على إن وقيل: التعبير بذلك أولى؛ لأن لا العاملة عمل ليس قد تكون نافية للجنس.

(٢) أي نفي جنس اسمها من حيث اتصافه بالخبر وإلا فليس المنفي الاسم بل الخبر.

(٣) فإن دخل عليها جار سواء كان مضافا، نحوُ: هو ابن لا شيء، أو حرف جر نحوُ: غصبت من لا شيء جر النكرة، ولم تعمل لا؛ لأن الجار إنما يتعلق بالأسماء فإن دخل عليها لم يكن متعلقا بها بل بالاسم بعدها فيكون الاسم بعدها معمولا للجار لا لها.

(٤) أي: بين اسمها وخبرها.

(٥) أمَّا تنكير الاسم فلأجل أنْ تدل بوقوعه في سياق النفي للعموم.

(٦) أمَّا تنكير الخبر فلأجل إنَّ لا يخبر بالمعرفة عن النكرة.

(٧) وتوضيح ذلك بالمثال أنَّ جبلا في قولك: لا طالعا جبلا حاضر يتعلق بالمضاف إليه بحيث لا يتم معناه بدونه.

مرفوع بها، نحوُ: لا قبيحا فعله ممدوح، أو منصوب بها، نحوُ قوله: لا طالعا جبل حاضر، أو مخفوض بخافض متعلق بها، نحوُ: لا خير من زيد عندنا، ولم يذكر المصنف حكم هذه، وبنصبها محلا إذا كانت مفردة عن الإضافة وشبهها، فهي مبنية معها على ما تنصب به، إن كانت مفردة عن الإضافة وشبهها، فهي مبنية معها على ما تنصب به[1] فإن كانت مفردة أو جمع تكسير بنيت على الفتحة، [نحوُ: لا رجل]، ولا رجال [في الدار] فلا حرف نفي، ورجل أو رجال اسمها مبني معها على الفتح، موضعه نصب بلا، وفي الدار خبرها، وذهبت جماعة من البصريين إلى أنَّ رجل ونحوه منصوب لفظا من غير تنوين، وهو ظاهر كلام المصنف، ونُسِبَ إلى سيبويه، وإن كانت مثناة أو جمع مذكر سالم بنيت على الياء تقول: لا رجلين، ولا مسلمين عندي، وإن كانت جمع مؤنث سالمًا بنيت على الكسر، وقد تبنى على الفتحة، نحوُ: لا مسلمات في الدار، وفهم من كلامه أنها إذا لم تباشر النكرة أو تكررت لا يجب النصب بها، وهو كذلك، وسيأتي حكمه، فإن لم تباشرها بأن فصل بينها فاصل، أو باشرت معرفة وجب الرفع[2]؛ لأن الرفع على الابتداء لزوال علة عملها، وهي اتصالها بالنكرة، وصيرورتهما معا كالشيء، ووجب تكرار لا، نحوُ: لا في الدار رجلَ، ولا امرأة، وقوله: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا

---

(١) من فتحة كما في لا رجل أو على الكسر مع عدم التنوين عند الجمهور إن كان مما جمع بألف، وتاء (نحوُ لا مسلمات) أو على الياء إن كان مثنى أو مجموعا كما في نحوُ: لا رجلين، ولا مسلمين عندك.

(٢) لصيرورتها بالتركيب كشيء واحد.

يُنزَفُونَ ﴿٤٧﴾ [الصافات] وقولك: لا زيد في الدار ولا عمرو، وإن تكررت لا مع مباشرة النكرة، نحوُ: لا حول ولا قوة جاز إعمالها وإلغائها، فالإعمال نحوُ: لا رجل في الدار، ولا امرأة بالتنوين إمَّا على أن لا الثانية بمعنى ليس أو بالعطف على محل لا مع اسمها وهو بالابتداء[١]، وتكون لا الثانية زائدة أو نصبها بالتنوين بالعطف على محل اسمها وحده، وجعل الثانية زائدة أو فتحها بلا تنوين على الإعمال فيهما، وإن شئت قلت على الإلغاء، نحوُ: في: لا رجل في الدار، ولا امرأة برفع رجل بالتنوين إمَّا على أنَّ لا بمعنى ليس، والمرفوع اسمها، والخبر مقدر، أو مهملة، والمرفوع مبتدأ سوغه النفي، والخبر محذوف، وبرفع المرأة بالتنوين على الوجهين المذكورين أو بالعطف [عليه][٢]، والحاصل أنَّ في النكرة بعد لا الثانية خمسة أوجهٍ ثلاثةٍ مع فتح النكرة الأولى، واثنان مع رفعهما، وإن كان اسم لا مفرد أو نُعِتَ بمفردٍ، ولم يفصل بينهما فاصل، نحوُ: لا رجل ظريف في الدار، والنصب على موضع اسمها فإن موضعها نصب بلا العاملة عمل إنَّ، والفتح على تقدير أنك ركبت الصفة مع الموصوف، كترتيب خمسة عشر ثم أدخلت لا عليها[٣] فإن فصل بينهما فاصل[٤]،

---

(١) في النسخة الأخرى س وهو رفع بالابتداء.

(٢) في النسخة الأخرى س بالعطف على الأول بدل عليه.

(٣) بعد أنْ صارا كاسم واحد.

(٤) أي: فصل بين النعت والمنعوت الذي هو اسم لا فاصل مانع من التركيب.

أو كانت الصفة غير مفردة[١] جاز الرفع[٢] والنصب[٣] وامتنع الفتح[٤] فالأول، نحوُ: لا رجل في الدار ظريف وظريفا، والثاني، نحوُ: لا رجل طالع جبلا[٥] وطالعا جبلا، وقد تدخل همزة الاستفهام[٦] على لا النافية للجنس ويكون عملها باقيا، نحوُ: لا رجل في الدار، ويجوز حذف خبر لا هذه إذا دل عليه دليل[٧] عند الحجازيين، ويجب عند التميميين، والطائيين، نحوُ، أنْ يقال: هل من رجل قائم فيقال لا رجل، سواء في ذلك الظرف والمجرور وغيرهما، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُواْ فَلَا فَوْتَ﴾ [سبأ: ٥١] أي: لهم ﴿قَالُوٓاْ لَا ضَيْرَۖ﴾ [الشعراء: ٥٠] أي: علينا، وأمَّا إذا جهل فلا يجيز أحد حذفه.

باب المنادى[٨]

بفتح الدال[٩]، وهو المطلوب[١٠] إقباله بحرف من حروف النداء التي

---

(١) أي: الذي نعت به اسم.

(٢) إتباعا لمحل لا مع اسمها.

(٣) إتباعا لمحل اسم لا.

(٤) فلا يجوز فيه لتعذره؛ لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء، ويجعلونها كشيء واحد.

(٥) جبلا مفعول لطالع.

(٦) وأكثر ما يكون ذلك إذا قصد بالاستفهام معها التوبيخ والإنكار، ويقل ذلك إذا كان مجرد استفهام عن النفي حتى توهم الشلوبين أنّه غير واقع.

(٧) احترازا من المنادى بكسرها.

(٨) تنبيه: العنوان من وضع المصنف صاحب المتن. م.

(٩) هذا تعريفه اصطلاحا، وأمّا لغة: فهو المطلوب إقباله مطلقا.

(١٠) فإن قولك مثلا: يا زيد أصله أدعو زيدا فحذف الفعل، وعوض عنه حرف النداء =

هي نائبه عن فعل[١] لا يظهر أبدا؛ لأنه لو ظهر لكان خبرا، والنداء طلب، وحروفه ثمانية الهمزة، وأي[٢] مقصورتين، وممدودتين[٣]، ويا[٤]، و أيا، وهيا[٥]، وواو، وتختص بالندبة[٦]، وقد تستعمل يا في الندبة بشرط أمن اللبس[٧]، فالهمزة المقصورة للقريب، والبقية للبعيد أو نحوُه كالمتغافل والنائم، وقيل: يا للقريب والبعيد، وأي للقريب، والهمزة لما هو أقرب، و أيا للبعيد، وهيا لما هو أبعد، وقيل غير ذلك[٨]، وأجمع النحوُيون على جواز نداء القريب بما للبعيد توكيدا، وأجمعوا أيضا على منع العكس، ويجوز حذف حرف النداء[٩]، نحوُ: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ

= للتحقيق، وليدل على الإنشاء، وإنما وجب الحذف لامتناع الجمع بين العوض، والمعوض منه.

(١) أي: بالقصر، والسكون نحوُ قوله ﷺ لعمه أبي طالب: أي عم؛ قل لا اله إلا الله.

(٢) أي: بالمد، والسكون نحوُ: آي زيد بمعنى يا زيد.

(٣) وهي أم الباب.

(٤) وهاؤها بدل من همزة أيا، وقيل: هي أصل.

(٥) كقول عمر رضي الله عنه، وا عجبا لك يا ابن عباس.

(٦) استدل له بقول جرير:

حُمِّلْتَ أَمْراً عَظِيْمًا فاصْطَبَرتَ لَهُ وَقُمْتَ فِيْهِ بِأَمْرِ اللهِ يَا عُمَرَا

الشاهد في: يا عمرا حيث دخل يا فيه للندبة؛ لأنه من المراثي، وأصله يا عمراه؛ لأنه منادي مندوب؛ لأن الألف للندبة، وحذف الهاء للقافية.

(٧) انظر الأشموني على الألفية ج٣/ ص١٣٤ .

(٨) وأن لزم عليه حذف النائب، والمنوب عنه.

(٩) في هذا الموضع كلام طويل فيراجع من الأشموني على الألفية ج٣/ ص١٣٦، ص١٣٧، شرح ابن عقيل على الألفية ج٣/ ص٢٥٨/ ص٢٥٩ .

هَٰذَا﴾ [يوسف: ٢٩] ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ ﴿٣١﴾﴾ [الرحمن: ٣١] ﴿وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [النور: ٣١] إلا مع اسم الجنس، ولو لمعين، واسم الإشارة، والمستغاث، والمندوب، والمنادى البعيد، واسم الله تعالى إذا لم يعوض في آخرة الميم المشددة، وما سمع [فيه الحذف][١] من ذلك فهو قليل أو مؤول[٢].

باب المنادى[٣]

[**المنادى خمسة أنواع المفرد العلم**][٤]، والمراد بالمفرد هنا، وفي باب لا ما ليس مضافا، ولا [شبيها][٥] به كما تقدم [**والفكرة غير المقصودة بالذات**]، وإنما المقصود واحد من أفرادها [**والمضاف**] إلى غيره[٦] [**والمشبه بالمضاف**][٧]، **فأمّا المفرد العلم والنكرة المقصودة فيبنيان**[٨] **على الضم من غير تنوين**] في حالة الاختيار، ولو قال: مبنيان

---

(١) ما بين القوسين ساقط من س.

(٢) نحوُ: ما إنسانا أنقذني.

(٣) تنبيه: العنوان من وضعي.

(٤) المفرد العلم هو ما كان تعريفه سابقا على النداء كيا زيد، وهو باق بعد النداء على تعريفه السابق بالعلمية استصحابا له بعد النداء.

(٥) في النسخة الأخرى س مشبهًا بدل شبيهًا.

(٦) إضافة لفظية نحوُ يا ضارب غلامه أو إضافة معنوية نحوُ يا غلام زيد.

(٧) المشبه بالمضاف هو كل اسمين أحدهما مرتبط بالآخر.

(٨) أي: يبنيان لفظا أو تقديرا.

على ما يرفعان به[1] لكان أحسن ليدخل فيه، نحوُ: يا زيدان، ويا رجلان بالألف، ويا زيدون، ويا مسلمون بالواو، فالمفرد العلم [نحوُ يا زيد]، ويا موسى، وقوله تعالى: ﴿يَٰنُوحُ قَدْ جَٰدَلْتَنَا﴾ [هود: ٣٢]، والنكرة المقصودة نحوُ يا رجل ويا قاض لمعين، وقوله تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ﴾ [سبأ: ١٠] هذا إذا لم تكن النكرة المقصودة موصوفة، فإذا كانت موصوفة جاز نصبها تقول: يا رجلا كريما أقبل فقد قال في التسهيل، ويجوز نصب ما وصف من معرف بقصدٍ، وإقبال، وحكى في شرحه عن الفراء، وأيده بما روى من قوله ﷺ في سجوده يا عظيما يرجى لكل عظيم، هذا حكم النوعين الأولين [والثلاثة الباقية] التي هي النكرة غير المقصودة، والمضاف، والمشبه بالمضاف [منصوبة] وجوبا [لا غير] أي: لا يجوز فيها غير النصب، وحق كل منادى أن يكون منصوبا؛ لأنه مفعول، ولكن النصب لا يظهر إلا إذا كان مبنيا، وإنما تكون مبنيا إذا أشبه الضمير بأن حل محله؛ لأن الأصل أدعوك، وأدعوكِ، وأدعوكما، وأدعوكم، وأدعوكن، وإذا كان نكرة غير مقصودة أو مضافا أو شبيها به لم يكن تقرير الضمير في موضعه؛ لأن الرفع على الابتداء؛ لزوال علة عملها، وهي اتصالها بالنكرة وصيرورتها معها كالشيء، الضمير لا يكون نكرة غير مقصودة ولا مضافاً ولا شبيهاً به فتعين الإعراب، والفرق بين النكرة المقصودة وغيرها أنك إذا رأيت جماعة لم تدر أسمائهم، وأردت واحداً بعينه فقلت: يا رجل فإن أجابك غيره لم يحصل القصد فالقصد هو الذي يعرف، ويوجب الضم،

(١) لفظا أو تقديرا أو محلا من غير تنوين.

فالنكرة غير المقصودة، نحوُ قول الواعظ: يا غافلاً والموت يطلبه إذا لم يقصد غافلاً بعينه، والمضاف، نحوُ: يا رسول الله، والمشبه بالمضاف، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه، وهو الذي يكون به التمام إمَّا أنْ يكون اسمًا مرفوعًا بالمنادى، كقولك: يا محموداً فعله، ويا حسناً وجهه، ويا جميلًا فعله، ويا كثيراً بره، أو منصوبا به[١] كقولك: يا رفيقا بالعباد، ويا خيرا من زيد، أو معطوفا عليه قبل النداء كقولك: يا ثلاثة وثلاثين في من سميته بذلك[٢]، ويجوز في المنادي أيضا أن يفتح فتحة إتباع، وذلك إذا كان علما مفردا موصوفاً بابن متصل به مضاف إلى علم كقولك: يا زيد ابن عمرو، وهو المختار عند الجمهور[٣]، وإذا تكرر مضافاً[٤]، نحوُ: يا سعدُ سعد الأوس، فالثاني: واجب النصب، والوجهان في الأول[٥]، وإذا أرادوا

---

(١) في النسخة الأخرى س يا طالعًا جبلًا أو مخفوضًا بخافض متعلقًا به كقولك.

(٢) أي: سميته بمجموع المعطوف والمعطوف عليه فيجب نصبها للطول بلا خلاف.

(٣) وشرط جواز الأمرين كون الابن صفة كما هو الظاهر فلو جعل بدلا أو عطف بيان أو منادى أو مفعولا بفعل مقدر تعين الضم.
ووجه الضم في هذه الحالة كونه الأصل، والفتح إما على الإتباع لفتحة ابن إذ الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين، وعليه اقتصر في التسهيل، أو على تركيب الصفة مع الموصوف، وجعلها شيئا واحدا كخمسة عشر.
انظر الصبان على الأشموني على الألفية ج٣/ ص١٤٢/ ص١٤٣ .

(٤) وضابط ذلك كل تركيب وقع فيه المنادى مفردا مكررا، ووقع بعد المرة الثانية مضاف إليه، وسعد الأوس هو سعد بن معاذ رضي الله تعالى عنه.

(٥) فإن ضممت الأول؛ فلأنه منادى مفرد معرفة، وانتصاب الثاني حينئذ؛ لأنه منادى مضاف أو توكيد أو بدل أو بإضمار أعني، وإن فتحته فثلاثة مذاهب:
أحدها: إنَّه منادى مضاف إلى ما بعد الثاني والثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه.
الثاني: أنَّ الاسمين رُكِّبا تركيب خمسة عشر ففتحتهما فتحة بناء لا فتحة إعراب =

نداء ما فيه الألف واللام فلابد أنْ يأتوا بحاجز بينهما، كأي، وأية، وهذا نحوُ: يا أيها الرجل، ويا أيتها المرأة[١]، ويا هذا الرجل، والكثير أنْ يحجز أي، وأيه، فأي منادى، وها [فصله][٢]، والرجل نعت لازم لأي، ولا يجوز فيه إلا الرفع؛ لأنّه المقصود بالنداء، ولا يجوز إدخال حرف النداء على ما فيه الألف واللام[٣] إذ لا يُعْرفُ الاسم من وجهين إلا على اسم الله تعالى، والأكثر أنْ يحذف حرف النداء، ويعوض عنه الميم المشددة، ولا يجوز الجمع بينهما، وقد جمع بينهما ضرورة في قوله:

إنِّـي إذَا مَـا حَـدثَ ألَـمَـا أقُـولُ يَـا اللَّـهُـمَّ يَـا اللَّـهُـمَّـا[٤]

وإلا على الجمل المحكية[٥]، وما سمي به من موصول مبدوء بأل[٦]، واسم جنس المشبه به، كقولك: يا الخليفة هيبة، واعلم أنَّ توابع

= الثالث: أنّه مضاف إلى محذوف دل عليه الآخر، والثاني مضاف إلى الآخر.
انظر الأشموني على الألفية ج٣/ ص١٥٤ .

(١) يشترط أن تكون أل في تابع أي جنسية فإذا قلت: يا أيها الرجل فأل جنسية، وصارت بعد للحضور.

(٢) في النسخة الأخرى س وها صلته بدل فصله.

(٣) لما فيه من الجمع بين العوض والعوض منه.

(٤) قاله أبو خراش الهذلي، وقبله:

إن تَـغْـفِـرِ اللَّـهُـمَّ تَـغْـفِـرْ جِـمًـا وَأيُّ عَـبْـدٍ لَكَ لَا ألَمَّـا

وكلمة ما زائدة، وحدث مرفوع بفعل محذوف يفسره الظاهر أي: إذا ألم حدث، وهو الذي يحدث من سكارة الدنيا وألم نزل، وأقول خبر إنَّ، والشاهد: يا اللهم حيث جمع فيه بين العوض، والمعوض للضرورة.

(٥) نحوُ: يا ألمنطلق زيد فيمن سمي بذلك.

(٦) نحوُ: الذي والتي أي مع الصلة إذ هو محل الخلاف.

المبني من النعت المضاف المقرون بأل والتأكيد والنعت والبيان إذا كانت مفردة، والمعطوف الذي فيه الألف واللام كلها ترفع [وتنصب][(١)] يا زيد الحسن الوجه، ويا تميم أجمعون أجمعين، ويا زيد الحسن، والحسن، ويا غلام بشر وبشراً[(٢)]، ويا بكر الغلامَ والغلامُ، قال تعالى ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ [سبأ: ١٠] والطير[(٣)]، فإن كان النعت أو البيان أو التوكيد مضافاً مجردا من أل وجب نصبه، نحوُ: يا زيد صاحب عمرو، ويا زيد أبا عبد الله، ويا تميم كلهم أو كلكم، وأمّا توابع المنادى المنصوب من نعت وبيان وتوكيد[(٤)] ومعطوف مقرون بالألف واللام فليس فيها إلا النصب، وأمّا البدل المعطوف المجرد من الألف واللام فحكمه حكم المنادى المستقل سواء أكان تابعاً لمبنى أم منصوب، وإذا كان المنادى مضافا إلى ياء المتكلم، كغلامي جاز فيه ست لغات[(٥)]:

إحداها: يا غلامي بإثبات الياء ساكنة قال تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾ [الزخرف: ٦٨].

الثانية: يا غلام بحذف الياء، وإبقاء الكسرة دليلا عليها قال تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦].

---

(١) في النسخة الأخرى س نحوُ: يا زيدُ.

(٢) بتنوين بشر؛ لأنّه معرب بفتحة مقدرة منع من ظهورها ضمة الإتباع.

(٣) فالنصب فيما مضى إتباعا للمحل، والرفع إتباعا للفظ؛ لأنّه يشبه المرفوع من حيث عروض الحركة.

(٤) لأن البدل في نية تكرار العامل.

(٥) لكثرة استعماله، وكثرة ذلك تستتبع فيه التخفيف.

الثالثة: يا غلامي بفتح الياء قال تعالى: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [الزُّمَر: ٥٣]

الرابعة: يا غلاما بقلب الكسرة التي قبل الياء المفتوحة فتحة، فتقلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها قال تعالى: ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ﴾ [الزمر: ٥٦] ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٤].

الخامسة: يا غلام بحذف الألف وإبقاء الفتحة دليلا عليها كقول الشاعر:

وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي بِلَهْفِ وَلَا بَلِيْتَ وَلَا لَوَانِّي[1]

أي: بقولي يا لهف.

السادسة: ضم الحرف الذي كان مكسوراً لأجل الياء، وهي ضعيفة حكي من كلامهم يأم[2] لا تفعلي بالضم، وقري: ﴿قَٰلَ رَبِّ ٱحْكُم بِٱلْحَقِّ﴾ [الأنبياء: ١١٢] بالضم[3]:

---

(١) قال الشيخ محمد محي الدين: لم أجد أحدا ممن استشهد بهذا البيت نسبه إلى قائل معين.
الشاهد فيه قوله: (بلهف) فإن كلا من لهف، وليت منادى بحرف نداء محذوف، وأصل كل منهما مضاف لياء المتكلم ثم قلبت ياء المتكلم في كل منهما ألفا بعد أن قلبت الكسرة التي قبلها فتحة ثم حذفت من كل منهما الألف المنقلبة عن ياء المتكلم، واكتفي بالفتحة التي قبلها، وهذا مما أجازه الأخفش مستدلا بهذا البيت على ما ذهب إليه من الجواز.
سبيل الهدى بتحقيق قطر الندى ص٢٢٣/ ٢٢٤ .

(٢) بضم الميم حكاه يونس.

(٣) هذه قراءات أبي جعفر من خارج السبعة.

وإذا كان المنادى المضاف إلى الياء أباً أو أُمًا جازت فيه عشر لغات اللغات الست المذكورة، ولغات أربع آخر.

الأولى، إبدال الياء[١] تاء مكسورة[٢].

الثانية: إبدالها تاء مفتوحة[٣].

الثالثة: إبدالها تاء مضمومة[٤].

الرابعة: يا أبتا بالتاء، والألف[٥]، وزاد بعضهم يا أبتي بالتاء، والياء، وهاتان قبيحتان، والأخيرة أقبح من التي قبلها، وينبغي أن لا تجوز إلا في ضرورة.

وإذا كان المنادى مضافا إلى مضاف إلى الياء، نحوُ: يا غلام غلامي لم يجز فيه إلا إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة[٦]، إلا إذا كان ابن أم أو ابن عم فيجوز فيها أربع لغات[٧]:

---

(١) أي: تاء مفيدة للتأنيث.

(٢) وهو الأكثر في كلامهم؛ لأن الكسر عوضٌ عن الكسر الذي كان يستحقه ما قبل ياء المتكلم لمناسبة الياء، وزال حين جاءت تاء التأنيث إذ لا يكون ما قبل التاء إلا مفتوحا.

(٣) وهو الأقيس؛ لأن التاء بدل من ياءٍ حركتها الفتحة] فتحريكها بحركة أصلها هو الأصل في القياس.

(٤) قال الشيخ الفاكهي، وسمع ضمها تشبيها بنحوُ ثبة، وهبة، وهو شاذ.
حواشيه على القطر ج٢/ ص١٠٤ .

(٥) جمعًا بين العوضين.

(٦) ولا يجوز حذف الياء لبعدها عن المنادى.

(٧) وذلك لكثرة استعمالها في النداء فخصها بالتخفيف.

فتح الميم، وكسرها[١].

والثالثة: إثبات الياء.

والرابعة: قلب الياء ألفا، وهاتان اللغتان قليلتان في الاستعمال.

المندوب والمستغاث[٢]

ومن أقسام المنادى المستغاث أو المندوب، فأمّا المستغاث فهو كل اسم مؤدى ليخلص من شدة أو يعين على مشقة، ولا يستعمل له من حروف النداء إلا يا خاصة[٣]، والغالب استعماله مجرورا بلام مفتوحة[٤]، وذكر المستغاث له بعده مجرورا بلام مكسورة دائما على الأصل قول عمر رضي الله عنه: [ياللّه][٥] لِلمسلمين بفتح اللام[٦] الأولى، وكسر الثانية، وإذا عطفت على مستغاث مستغاثا آخر، فإن أعدت يا مع المعطوف فتحت اللام، وأن لم تعد يا كسرت لام المعطوف[٧]، وللمستغاث

---

(١) هذه هي اللغة الأولى، والثانية.

(٢) تنبيه: العنوان من وضعي. م.

(٣) ويجب ذكر يا؛ لأن الغرض من ذلك إطالة الصوت، والحذف مناف لها.

(٤) واختيرت اللام لمناسبة معناها لمعنى الاستغاثة، وهي لام التخصيص أدخلت على المستغاث دلالة على أنّه مخصوص من بين أمثاله بالدعاء.

(٥) ما بين القوسين سقط من س.

(٦) فتحت اللام لتنزيل المستغاث لأجله منزلة الضمير أي لوقوع المستغاث لأجله موقع الضمير الذي تفتح لام الجر معه.

(٧) فإنها تكسر لامه؛ لأمن اللبس إذ عطفه على المستغاث الذي قبله يقتضي أنّه مستغاث أيضا لا مستغاث من أجله.

استعمالان آخران:

أحدهما: أنْ تلحق آخره ألفا فلا تلحق اللام حينئذ أوله[١].

الثاني: أن لا تدخل عليه اللام من أوله، ولا تلحق الألف آخره[٢]، وحينئذ تجري عليه أحكام المنادى فتقول: يا زيد لعمرو بضم زيد، ويا عبد الله لزيد بنصب عبد الله.

وأمَّا المندوب فهو المتفجع عليه أو المتوجع منه[٣]، وحكمه حكم المنادى فتقول: وا زيدٌ بالضم، وا عبد الله بالنصب، ولك أن تلحق آخره الألف فتقول: وازيدا، واعمرا، ولك [**إلحاق الهاء**][٤] كرجل، ولا مبهما كآي، واسم الإشارة، وللموصول إلا ما صلته مشهورة فيندب، نحوُ: وا من حفر بئر من زمزماه فإنَّه بمنزلة، وا عبد المطلباه.

باب المفعول من أجله

ويسمى المفعول له، والمفعول لأجله [**وهو الاسم المنصوب**][٥]

---

(١) كقول الشاعر:
يـا يـزيـدا لِآمـلٍ نَـيْـلُ عـزٍّ وَغِـنـيً بـعـدَ فـاقـةٍ وَهَـوَانِ

(٢) كقول الشاعر:
أَلا يَـا قـومُ لـعَـجَـبِ الـعَـجِـيْـبِ وَلِلْغَـفِـلَاتِ تَـعْـرِضُ لِلْأَرِيْـبِ

(٣) ولا يستعمل فيه من معروف النداء إلا حرفان (وا)، وهي الغالبة عليه، والمختصة به، (ويا)، وذلك إذا لم يلتبس بالمنادى المحض.

(٤) في النسخة الأخرى س ولك إلحاق الهاء في الوقف فتقول وا زيداه، واعمراه، ولا يكون المندوب نكرة كرجل.

(٥) أي: الفضلة.

خرج به المرفوع والمجرور[١] الذي يذكر بيانا لسبب وقوع الفعل الصادر من فاعله فهو علة الإقدام على الفعل وسببه، وخرج به باقي المفاعيل، وقد حد بحدود منها:

أنَّه المصدر المعلل لحدث شاركه وقتا وفاعلًا[٢]، [نحوُ قولك قام زيد إجلالا لعمرو]، [وقصدتك ابتغاء معروفك]، وقوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩].

فشروطه أربعة:

الأول: أنْ يكون مصدرا من غير لفظ الفعل[٣].

والثاني: أنْ يكون علة لوقوع الفعل[٤].

والثالث: أنْ يكون فاعله وفاعل الفعل المعلل واحد[٥].

---

(١) نحوُ: جاء زيد المسلم إلى الدرس، فكل من المسلم والدرس فضلة لكن الأول مضموم، والثاني مجرور.

(٢) هذا تعريف للشيخ خالد في الأزهرية ص١١٠ .

(٣) والمراد من المصدر ما يعم المصدر واسمه.
ويشترط كون المصدر قلبيا: أي من أفعال التيقن الباطنة كالرغبة والرهبة والتعظيم والإجلال؛ لأن أفعال الجوارح لا تجتمع مع الفعل المعلل في الزمان فلا يجوز جئتك ضرب زيد: أي: لتضربه خلافا للفارسي فإنَّه أجازه.
انظر الكواكب الدرية ج٢/ ص٢٢ .

(٤) في النسخة الأخرى س لوقوع الفعل وهذا هو المراد بقوله: بيانا لسبب وقوع الفعل.

(٥) ما ذكره الشارح من الاتحاد في الوقت والفاعل هو رأي الأعلم والمتأخرين ولم يشترط ذلك سيبويه ولا أحد من المتقدمين والمعتمد ما قاله الشارح تبعا للمتأخرين.

الرابع: أن يكون زمانه [وزمان][١] الفعل متحدا[٢].

والشرط الأول، والثالث، والرابع التي لم يصرح بها مستفادة من المثالين الذين ذكرهما، فإجلالا وابتغاء، وَحَذَر كلٌ منها مصدر منصوب ذكر علة لوقوع الفعل وفاعله وفاعل الفعل المعلل واحد، وزمانهما متحد، ونبه بهذين المثالين على أنّه لا فرق في ذلك بين الفعل اللازم [والمعنوي][٣]، ولا بين المصدر المنكر والمعرف، وعلامته أنْ يكون جوابا لم يقال: لم ضربت زيدا فتقول تأديبا له، فلو فقد المعلل شرطا من هذه الشروط وجب جره بلام التعليل. أو ما يقوم مقامها[٤] فمثال ما فقد المصدرية، نحوُ قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة:٢٩] فإن المخاطبين هم العلة في الخلق، وخفض ضميرهم باللام، لأنّه ليس مصدرا، وقول الشاعر:

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيْشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيْلاً مِن المَالِ[٥]

فأدنى معيشة أفعل تفضيل، وليس بمصدر فلذا جاء مخفوضا باللام،

---

(١) في النسخة الأخرى س الفعل المعلل متحدًا.

(٢) بأن يكون زمان العلة، والمعلول واحد، وذلك بأن يقع الحدث الذي هو مضمون العامل في بعض زمان المصدر، كجئتك طمعا فالمجيء وقع في بعض أزمنة الطمع.

(٣) في النسخة الأخرى س المتعدي بدل المعنوي.

(٤) وصحة تقديره بلام العلة كما أنَّ المفعول به مقدر بالياء، والمفعول فيه مقدر بفي، والمفعول معه مقدر بمع.

(٥) هذا البيت لامرء القيس بن حجر الكندي من قصيدة له طويلة.
الشاهد في قوله: أدنى فإن اللام الداخلة على أدنى دالة على التعليل لكن لا يقال إنَّ هذا من باب المفعول لأجله؛ لأن الشرط فيما يسمى مفعولا لأجله في عرف =

ومثال ما فقد اتحاد الفاعل، نحوُ قول الشاعر:

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ[1]

فإن فاعل تعروني هو الهزة وفاعل الذكرى هو المتكلم، لأن المعنى لذكرى إياك فلمَّا اختلف الفاعل خفضه باللام، وقوله تعالى: ﴿لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ [النحل: ٨] فإن تركبوها بتقدير أنْ تركبوها، وهي علة لخلق الخيل والبغال والحمير، وجيء به مقرونا باللام، لاختلاف الفاعل؛ لأن فاعل الخلق هو الله، وفاعل الركوب بنو آدم، ومثال ما فقد اتحاد الزمان نحوُ قوله:

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا

فإن النوم وإن كان علة في خلع الثوب لكن زمن خلع الثوب سابق على زمنه، والذي يقوم مقام لام التعليل من نحوُ قوله تعالى: ﴿مِنْ غَمٍّ أُعِيدُوا فِيهَا﴾ [الحج: ٢٢] وفي قوله تعالى: ﴿يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾ [الشورى: ١١] وفي حديث «إن امرأة دخلت النار في هرة[2]» أي: لأجل هرة والكاف نحوُ قوله ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨] أي: لأجل هدايته لكم إياكم وعن نحوُ قوله تعالى: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ﴾ [هود: ٥٣]

= النحاة أن يكون مصدرا، والذي معناه أفعل تفضيل.

(١) هذا البيت من كلام أبي صخر الهذلي.
الشاهد فيه: قوله: لذكراك فإن اللام حرف جر دال على التعليل والتذكر علة لعدو، والهز، ووقت التذكر هو وقت عرو الهمزة لكن لمَّا كان العامل الذي هو تعروني له فاعل غير فاعل وجب جُرّ العلة بحرف التعليل، ولم يجز أنْ ينصب على أنّه مفعول لأجله؛ لأن من شرط نصبه على ذلك أن يكون فاعله وفاعل عامله واحدا.

(٢) أخرجه البخاري جـ٣/ ح ٣١٤٠ .

أي: لأجل قولك: والباء نحوُ قوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ١٦٠] أي: لأجل ظلمهم، أو بسببه، ويجوز جر المستوفي للشروط بكثرة إن كان بأل[١]، وبقلة إن كان مجردا[٢] أو إن كان مضافا فنصبه، وجره سواء[٣]، أو المفعول له منصوب بفعله المذكور معه، وقيل: بفعل مقدر من جنسه، والأول هو المعتمد، ويجوز تقديمه على عامله تقول: تأديبا ضربت زيد.

باب المفعول[٤] معه[٥][٦]

[وهو الاسم[٧] المنصوب] بما سبقه من فعل أو شبهه[٨] [الذي يذكر]

---

(١) نحوُ ضربته للتأديب.

(٢) أي مجردا من الألف واللام.

(٣) نحوُ قوله: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾[البقرة: ٧٤]، و ﴿يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٦٥].

(٤) هذا الباب هو خاتمة المفاعيل، وجعل أخرها لكون العامل لا يصل إليه إلا بواسطة ظاهرة، وهي الواو، وللخلاف في كونه قياسيا أو سماعيا، وإن كان المختار أنّه قياسي مطلقا.

(٥) معه نائب الفاعل، وأسند إلى المجرور في المفعول به، والمفعول فيه، والمفعول له، والضمير عائد إلى أل، وقيل: الضمير المجرور عائد إلى المصدر المفهوم من مفعول من كما قيل في قوله تعالى: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾[سبأ: ٥٤]؛ لأن مع لازم النصب على الظرفية كبين فلا يصح نيابته عن الفاعل.

(٦) تنبيه: هذا العنوان من وضع المصنف صاحب المتن. م.

(٧) أي الاسم الفضلة.

(٨) أي مما فيه حروف الفعل، ومعناه، وهو في المفعول به فنحوُ سرت، والنيل معناه سرت بالنيل بباء المصاحبة.

لبيان من فعل [معه الفعل][(١)] أي: المذكور لبيان من صاحب معمول الفعل، وخرج به باقي المفاعيل، وقد حد بحدود منها: أنّه اسم فضلة بعد واو أريد بها التنصيص على المعية مسبوق بفعل أو ما فيه حروفه، ومعناه[(٢)]، فخرج بذكر الاسم الفعل المنصوب بعد الواو في قولك: لا تأكل السمك، وتشرب اللبن فإنّه على معنى الجمع أي: لا تفعل هذا مع فعلك هذا فلا يسمى مفعولا معه لكونه ليس اسما، والجملة الحالية في نحوُ: جاء زيد، والشمس طالعة، وبذكر الفضلة ما بعد الواو في نحوُ: قولك اشترك زيد، وعمرو، [وبذكر الواو ما بعد مع في نحوُ قولك جاء زيد مع عمرو][(٣)]، وبعد الباء في نحوُ قولك: بعتك الدار بأساسها، وبذكر إرادة التنصيص على المعية، نحوُ: جاء زيد وعمرو، إذا أريد مجرد العطف، وقوله: مسبوق إلى آخره بيان لشرط المفعول معه، وهو أنّه لابد أنْ يكون مسبوقا بفعل أو ما فيه معنى الفعل، وحروفه فالأول نحوُ جاء الأمير والجيش، وسرت والنيل، وقوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١] واستوى الماء والخشبة[(٤)]، فالجيش اسم منصوب مذكور لبيان من صاحب[(٥)] الماء في الاستواء، والباقي كقولك:

---

(١) لا على جهة المشاركة كما تقبده الأمثلة بل على جهة المصاحبة، والمراد بها أنْ تكون مع الفعل في صدور الفعل عنه، وذلك في نحوُ: سرت وزيدا، أو مع المفعول في وقوع الفعل عليه في زمن واحد نحوُ: تركت الناقة وفصيلها.

(٢) وهو الحدث.

(٣) ما بين القوسين سقط من س.

(٤) أي: مع الخشبة.

(٥) في النسخة الأخرى س صاحب الأمير في المجيء، والخشبة اسم منصوب مذكور.

أنا سائر والنيل[١]، ولا يجوز النصب في نحوُ قولهم: كل رجل وصنعته؛ لأنك لم تذكر فعلا، ولا ما فيه معنى الفعل وحروفه، وكذلك لا يجوز هذا لك، وإياك بالنصب؛ لأن اسم الإشارة، وإن كان في معنى الفعل، وهو أشير لكنه ليس فيه حروفه، وأما نحوُ: مالك وزيدا، وما شأنك، وعمروا، وكيف أنت وزيدا فأكثرهم يرفع بالعطف، والذين نصبوا قدروا الضمير فاعلًا بمحذوف لا مبتدأ، والأصل ما يكون، وكيف تصنع فلمَّا حذف الفعل وحده برز ضميره وانفصل، ولا يجوز تقديم المفعول معه على عامله مطلقا[٢].

وللاسم الواقع بعد الواو المسبوقة بفعل أو معناه حالات.

أحدها: وجوب نصبه على المفعولية إذا امتنع العطف لمانع معنوي أو صناعي فالأول نحوُ: مات زيد، وطلوع الشمس[٣]، ومن هذا مثال المصنف، والثاني كقولك: قمت وزيدا، ومررت بك وزيدا؛ لأنَّه لا يجوز العطف على الضمير [المخفوض][٤] المتصل إلا بعد التوكيد بضمير منفصل[٥] على الأصح، ولأنَّه لا يجوز العطف على الضمير

---

(١) أي: مع النيل، وهذا المثال للمسبوق بجملة فيها اسم فيه معنى الفعل وحروفه، فإن سائر بمعنى يسير، وحروفه هي الفعل.

(٢) فلا يقال، وعمروا مررت بزيد.

(٣) إذ العطف يقتضي التشريك في المعنى، وطلوع الشمس لا يقوم به الموت.

(٤) في النسخة الأخرى س الضمير المرفوع بدل المخفوض.

(٥) نحوُ: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ﴾[الأنبياء: ٥٤] أو بعد الفصل بينهما بأي فاصل كان ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾[الأنعام: ١٨٤]. =

المخفوض إلا بإعادة الخافض على الأصح[١].

الثانية: أنْ يترجح المفعول معه على العطف، وذلك في نحوُ قولك كن أنت وزيدا كالأخ، لأنك لو عطفت زيدا على الضمير في كن لزم أن يكون زيدا مأمورا، ولأنك لا تريد أن تأمره، وإنما تريد أن تأمر مخاطبك بأن يكون معه كالأخ، وقد استفيد من هذا التمثيل أن ما بعد المفعول معه يكون على حسب ما قبله فقط لا على حسبهما، و إلا لقلت: كالأخوين، وهذا هو الصحيح، وممن نص عليه ابن كيسان، والسماع والقياس يقتضيانه، وعن الأخفش إجازة مطابقتها معا قياسا على العطف وليس بالقوى[٢].

الثالثة: رجحان العطف، وذلك إذا أمكن العطف بغير ضعف في اللفظ، ولا ضعف في المعنى، نحوُ: قام زيد، وعمرو؛ لأن العطف هو الأصل، ومما ورد منه في القرآن ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١] فالشركاء إمَّا مفعول به أو معطوف علي قوله: أَمْرَكُم و﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ [سبأ: ١٠] فالرفع بالعطف علي لفظ ﴿يَٰجِبَالُ﴾ والنصب إمَّا بالعطف علي المحل أو على فضلا أو على أنَّه مفعول معه.

[وأمَّا خبر كان، وأخواتها و اسم إنَّ وأخواتها فقد تقدم ذكرهما في

= (تنبيه) ما ذكره من وجوب النصب هو ما جزم به ابن الحاجب في كافيته، وابن هشام في القطر، وقال: إنَّه الأصح، وقال غيره: إنَّه الذي عليه الجمهور ومذهب الكوفيين، ترجح النصب وجزم به ابن هشام في التوضيح.

(١) فلا تقول: القوم مررت بهم وزيد.

(٢) لأن باب المفعول معه باب ضيق، وأكثر النحويين لا يقيسونه.

المرفوعات، وكذلك التوابع المنصوبة]، وتعريف التابع كل تالٍ أُعرب بإعراب متلوه من كلِ وجه[١] **[فقد تقدمت هناك]** أي: في المرفوعات.

ولمَّا فرغ من مرفوعات الأسماء، ومنصوباتها شرع في مخفوضات الأسماء فقال:

باب مخفوضات الأسماء[٢]

بإضافة مخفوضات إلي الأسماء لبيان الواقع[٣] **[المخفوضات ثلاثة[٤] مخفوض بالحرف[٥]، ومخفوض بالإضافة[٦]]**، و الخافض له المضاف **[وتابع للمخفوض]** نحوُ: بزيد الفاضل، والخافض له هو الخافض لمتبوعه[٧] إلا البدل فإن خافضه مقدر؛ لأن مذهب الجمهور أنَّ

---

(١) والعامل في التابع هو العامل في المتبوع إلا في البدل فإن العامل فيه مقدر خلافا للمبرد بدليل ظهوره في بعض المواضع، ولا يجوز الفصل بين التابع والمتبوع بأجنبي، ولا تقدمه عليه.

(٢) تنبيه: العنوان من وضع المصنف صاحب المتن. م.

(٣) إذ المخفوض لا يكون إلا في الأسماء، والإضافة من باب إضافة الصفة للموصوف أو علي معنى من أي المخفوضات من الأسماء.

(٤) أي: ثلاثة فقط بدليل الاستقراء.

(٥) قدمه؛ لأنه الأصل، ولا يكون هذا المجرور اسماً مفردا صريحا، كمررت بزيد، أو مؤولا كعلمت بأنك قائم.

(٦) الباء فيه سببية.

(٧) والمضاف قد يكون مفردا، نحوُ: غلام زيد، وقد يكون جملة ك ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ﴾، ﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾ إذ لا يضاف للجملة إلا اسم الزمان، ولو غير ظرف وحيث.

العامل في التابع هو العامل في المتبوع[١] إلا البدل فالعامل فيه مقدر، وقيل: الخافض له التبعية[٢]، وزاد بعضهم بالمجاورة للمجرور، وذلك في بابي النعت والتوكيد، وقيل: باب عطف النسق فأمَّا النعت ففي قولهم: هذا حُجر ضبِ خربٍ. روى بجر خرب لمجاورة الضب، وإنما حقه الرفع؛ لأنَّه صفة المرفوع، وهو الحجر، وعلى الرفع أكثر العرب، وأمَّا التأكيد ففي نحوُ قوله:

يَا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمُ أَنْ لَيْسَ وَصْلٌ إِذَا انْحَلَّتْ عُرَى الذَنبِ[٣]

فكلِّهم توكيد لذوى لا للزوجات، وإلا لقال: كلهِّن، وذوى منصوب على المفعولية، وكان حق كلهم النصب، ولكنه خفض لمجاورته للمخفوض، وأمَّا المعطوف فكقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة:٦] في قراءة من جر الأرجل لمجاورته للمخفوض، وهو الرؤوس، وكان حقه النصب كما هو القراءة

---

(١) فيرجع جر التابع إلى الجر بالحرف أو الإضافة.

(٢) نسبه في الكواكب الدرية إلى السهيلى وضعفه.
ج٢/ ص٤٩ .

(٣) قال الشيخ محمد محي الدين: لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين.
الشاهد فيه: قوله (كلهم) فإن الرواية في هذه الكلمة بجر كل مع أنها توكيد لذوي المنصوب على المفعولية، والتوكيد يتبع المؤكد في إعرابه فكان حقه أنْ ينصب كلهم لذلك، ولكنه لمَّا وقع مجاورا للزوجات المجرور بالإضافة جره لمناسبة الجوار، ويسمى ذلك الجر بمجاورة المجرور أو الجر للمجاورة، وهو شاذ لا يقاس عليه.
منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب ص٣١١ .

الأخرى، وخالفهم في ذلك المحققون، ورأوا أن الَجرَّ على الجوار لا يحسن في المعطوف؛ لأن حرف العطف حاجز بين الاسمين، ومبطل للمجاورة نعم لا يمتنع في القياس الخفض على الجوار في عطف البيان؛ لأنه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع، وينبغي امتناعه في البدل لوجود الحاجز تقديرا[١]، ورأى هؤلاء أنَّ الخفض في الآية إنما هو بالعطف على لفظ الرؤوس، فقيل الأرجل مغسولة لا ممسوحة فأجابوا عن ذلك بوجهين.

أحدهما: أنَّ المراد بالمسح هنا الغسل، وخُصَّتْ الرجلان بذلك من بين سائر المغسولات ليقتصد في صب الماء عليها[٢] إذْ كانت مظنة للإسراف.

والثاني: أنَّ المراد هنا المسح على الخفين، وجعل ذلك مسحاً للرجل مجازاً، وإنما حقيقته أنَّه مسح للخف الذي على الرجل، والسنة بينت ذلك فرجح هذا القول ثلاثة أمور.

أحدهما: أنَّ الحمل على المجاورة حمل على شاذٍ فينبغي صون القرآن عنه.

الثاني: أنَّه إذا حمل على ذلك كان العطف في الحقيقة على الوجوه، والأيدي فيلزم الفصل بين المتعاطفين[٣]، وإذا حمل على العطف على

---

(١) أي لأنَّه في التقدير من جملة أخرى.

(٢) قال الشيخ يس: ولهذا جيء بالغاية، وهو قوله تعالى ﴿إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ إماطة لظن من يظن أنها ممسوحة؛ لأن المسح لم يضرب له غاية في الشريعة.
حواشيه على الفاكهي على القطر ج٢/ ص١٦١ .

(٣) أي: جملة أجنبية، وهو ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ﴾.

الرؤوس لم يلزم الفصل[١]، والأصل أنْ لا يفصل بين المتعاطفين بمفرد فضلًا عن الجملة.

الثالث: أنَّ العطف على هذا التقدير حمل على المجاور، وعلى التقدير الأول حمل على غير المجاور، والحمل على المجاور أولى.

فإن قلت يدل للتوجيه الأول قراءة النصب.

قلت: لا نسلم أنها عطف على الوجوه، والأيدي بل على محل الجار[٢]، والمجرور[٣].

فأمَّا الخفض بالحرف فهو ما يخفض بمن، نحوُ: ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾ [الأحزاب: ٧] و [إلى] نحوُ: ﴿إِلَى ٱللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٤٨].

[وعن] نحوُ ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح: ١٨] [وعلى] نحوُ ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [المؤمنون: ٢٢] [وفي] نحوُ ﴿وَفِى ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ﴾ [الذاريات: ٢٢] ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ﴾ [الزخرف: ٧١]، [وربَّ] نحوُ: ربَّ كتاب قرأته،

---

(١) أي لم يلزم الفصل بأجنبي.

(٢) استدل لذلك بما قاله العجاج بن رؤبة:

يَسْكُنُ فِي نَجْدٍ وَغَوْرًا غَائِرَا

الشاهد فيه: قوله: غورا حيث عطف بالنصب على الجار المجرور، وهو في نجد، ولكن على محلها لا على لفظها، ويدل لذلك أنَّه نصب المعطوف عليه.

(٣) انظر شرح شذور الذهب لابن هشام ص٣١٢/ ٣١٣ .

[والباء] نحوُ قوله: [آمنا بالله]

[والكاف] نحوُ زيد كالأسد،

[واللام] نحوُ: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢]، وله الحمد

[وحروف القسم، و هي الواو، و الباء، و التاء] نحوُ، و الله، وبالله، وتالله، وهذه كلها قدَّمها في أوائل الكتاب

[وبواو رب]، نحوُ: [وليل][(١)] أي: و رب ليلٍ، و ظاهر كلامه موافقة المبرد و الكوفيين في أنَّ الخفض بواو وربّ، والصحيح أنَّه برب المضمرة وهو مذهب البصريين[(٢)] [وبمذ ومنذ][(٣)]، و يختصان بالزمان[(٤)]، نحوُ قولك: ما رأيته مذ يومين، أو منذ يوم الجمعة، وهما بمعنى من[(٥)] التي[(٦)] شهر أو يوم، وبمعنى في التي للظرفية إن كان حاضراً نحوُ ما رأيته مذ ومنذ يومنا[(٧)]، و بمعنى

---

(١) هذه كلمة من بيت تمامة:

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرخَى سُدُوْلَهُ عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الهُمُومِ لِيَبْتَلِي

وقائلُ هذه البيت امرؤ القيس من قصيدته المشهورة والشاهد فيه: وليلٍ حيث حذف رب بعد الواو أي: رب ليل كموج البحر في كثافة ظلمته، وأرخى سدوله صفة لليل أي ستوره.

(٢) إذ لم يعهد في العربية الجر بواو غير القسم.

(٣) مذ، ومنذ بضم الميمين، وكسرها لغة بني سليم.

(٤) ولا يجر بهما إلا لزمن معين غير مستقبل.

(٥) أي: من يومين أو من يوم الجمعة.

(٦) في النسخة الأخرى س من التي هي لابتداء الغاية إذا كان الزمان ماضيًا نحوُ ما رأيتكم مذ، ومنذ شهر.

(٧) أي: في يومنا.

من و إلى معًا إن كان معدودًا، نحوُ: ما رأيته منذ أو منذ يومين[١]، و يكونان اسمين إذا دخلا على اسم مرفوع، نحوُ ما رأيته مذ أو منذ يومان، و هما حينئذ مبتدآن، و ما بعدهما خبرٌ[٢]، على الجملة فعليَّة كانت وهو الغالب[٣]، أو اسميه[٤]، والغالب على مذ الاسمية، وعلى منذ الحرفية، ومن حروف الجر الشاذة متى في لغة هذيل يقولون: أخرجها متى كمه أي: من كمه[٥]، و لعل في لغة عُقَيل قال:

لَعَلَّ اللهَ فَضْلُكُم عَلَيْنَا[٦]

---

(١) أي: من أول هذه المدة إلى انتهائها.

(٢) ما رأيته مذ يوم الجمعة، مذ يومان.
وقال الشيخ الصبان: أي وحين إذ رفعا ما بعدهما، وساغ الابتداء بهما؛ لأنهما معرفتان لفظا ومعنى، أو معنى فقط على الخلاف إذ معناهما أمد انقطاع، وأول أمد انقطاع الرؤية.
حاشيته الصبان على الأشموني جـ٢/ ص٢٢٧ .

(٣) مثاله ما قاله الفرزدق:

مَا زَالَ مُذْ عَقَدتْ يَدَاه إزَارُه

(٤) مثاله ما قاله الأعشى ميمون:

مَا زِلْتُ أَبْغِي الخَيْرَ مُذْ أَنَا يَافِعُ

(٥) قال ساعدة:

أَخِيْلُ بَرقًا مَتَى حَابَ لَهُ زَجَلُ
أي: من سحاب حاب أي ثقيل المشي له تصويت.

(٦) قال الشيخ محي الدين عبد الحميد: هذا البيت من الشواهد التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين.
والشاهد فيه: قوله (لعل الله) حيث جر بلعل ما بعدها لفظا.
سبل الهدى بتحقيق قطر الندى ص٢٧٢ .

و لولا إذا وليها ضمير متصل، نحوُ: لولاي، و لولاك، ولولاه[١]، وحروف الجر تتعلق بالفعل التام[٢] المتصرف و شبهه[٣]، و المؤول به[٤]، وبما فيه رائحة الفعل[٥]، و الخلف في الجامد[٦] و الفعل الناقص[٧] وفي حروف المعاني[٨]، و الصحيح في الفعل الناقص جواز التعلق[٩]، وفي

---

(١) قال ابن هشام: وسمع قليلا لولاي، ولولاك، ولولاه خلافا للمبرد.
ثم قال سيبويه والجمهور: هي جارة للضمير مختصة به كما اختص حتى والكاف بالظاهر ولا تعلق للولا بشيء، وموضع المجرور بها رفع بالابتداء والخبر محذوف.
قال الأخفش: الضمير مبتدأ، ولولا غير جارة، ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع كما عكسوا.
مغني اللبيب لابن هشام ج١/ص٦٠٠ .

(٢) لأن الحرف موضع لإيصال معنى الفعل إلى الاسم.

(٣) أي في العمل، وهو المشتق، والمصدر، واسمه، وكذا اسم المصدر.

(٤) كلفظ الجلالة فإنّه مؤول بالمسمى بهذا الاسم أو المعبود كقوله ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ﴾[الأنعام:٣] أي: وهو المسمى بهذا الاسم.

(٥) أي فيه ما يشير إلى معنى الفعل كقوله تعالى: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ۝١﴾ [القلم:٢]، وظاهره أنْ ما هي المتعلق، وهو مبني على جواز التعلق بأحرف المعاني.

(٦) نحوُ: نعم، وبئس، وعسى.

(٧) نحوُ: كان وأخواتها.

(٨) أي الحروف التي وضعت لمعان كان حقها أنْ يُدَلَّ عليها بالفعل، واحترز بذلك عن حروف المباني كزاي زيد وبائه.

(٩) استدل لمثبتي التعلق بقوله تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَآ﴾ [يونس: ٢] فإن اللام لا تتعلق بعجبا؛ لأنه مصدر مؤخر، ولا بأوحينا لفساد المعنى؛ لأنه حينئذ يكون المعنى أكان عجبا إيحاؤنا للناس فيقتضي أن الإيحاء للناس مع أنّ الإيحاء للنبي؛ ولأنا أوحينا صلة لأن ومعمول الصلة لا يتقدم عليها.

حروف المعاني المنع، و خمسة[١] من حروف الاستثناء والخلف في الكاف قال بعضهم والقول بأنَّ كاف التشبيه لا تتعلق بشيء ليس بشيء.

[**وأمَّا ما يخفض بالإضافة فنحوُ قولك: غلام زيد**]، وهي في اللغة الإلصاق، والإسناد، و منه قولهم: أضفت ظهري إلى الحائط أي: ألصقته به، و أسندته إليه، و منه قول بعض العرب يصف الحمام - فلمَّا دَخَلْنَاهُ أَضَفْنَا ظَهْرَنَا إلى حَائِطِهِ[٢] و أمَّا في الاصطلاح فقد حد بحدودٍ منها: أنه[٣] نسبة تفيد الأول تعريفاً أو تخصيصاً أو تخفيفاً، ومنها أنها نسبة تقيدية بين اثنين توجب لثانيهما الخفض دائماً، و منها أنها إسناد اسمٍ إلى غيره على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه أو ما يقوم مقام تنوينه، ولهذا وجب تجريد المضاف من التنوين ومن النون التالية للإعراب، وكذا الألف و اللام في غير ما سيأتي تقول: غلام زيد بحذف التنوين؛ لأنه يدل على كمال الاسم، والإضافة تدل على نقصانه، ولا يكون الشيء كاملًا ناقصاً، ويعبر عن هذا بأن التنوين يشعر بالانفصال، والإضافة تشعر بالاتصال، وبين الانفصال والاتصال تضاد فلا يجتمعان، وتقول جاءني

من مغني اللبيب مع بعض فوائد الدسوقي عليه، ج٢/ص٩١٨ .

(١) في النسخة الأخرى س وخمسة من حروف الجر لا تتعلق بشيء، وهي الحرف الزائد، ولولا، ولعل، وكاف لتشبيه، وحروف.

(٢) هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي من قصيدته التي فاخر بها علقمة الفحل.
الشاهد فيه: قوله: أضفنا فإن معناه أسندنا فيكون معنى الإضافة - التي هي مصدر أضاف - الإسناد، وذلك ظاهر.

(٣) في النسخة الأخرى س أنها بدل أنه.

مسلماك ومسلموك بحذف النون؛ لأن نون المثنى والمجموع[١] على حَدِّه، وما ألحق بهما قائمة مقام تنوين المفرد قال تعالى ﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الحج: ٣٥] ﴿إِنَّكُمْ لَذَآئِقُوا۟ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَلِيمِ ﴿٣٨﴾﴾ [الصافات: ٣٨] ﴿إِنَّا مُرْسِلُوا۟ ٱلنَّاقَةِ﴾ [القمر: ٢٧]، وخرج بتقيد النون بكونها تالية للإعراب [نونا المفرد، وجمع التكسير كنوني حين، وشياطين فإنهما متلوان بالإعراب لا تاليان له][٢] فتقول: آتيك حين طلوع الشمس، وهؤلاء شياطين الإنس بإثبات النون فيهما، وأمّا الألف واللام فإنك تقول: جاء الغلام فإذا أضفت قلت: جاء غلام زيد بحذف الألف واللام؛ لئلا يجمع على الاسم تعريفين، وذلك لا يجوز، ويستثنى من مسئلة الألف واللام أن يكون المضاف صفة والمضاف إليه معمولًا لتلك الصفة، وذلك في خمسة أمورٍ يجوز أن يجمع فيها بين الألف واللام والإضافة.

أحدها: أنْ يكون المضاف مثنى، نحوُ: الضاربا زيد.

الثاني: أنْ يكون المضاف جمع مذكر سالم، نحوُ الضاربو زيد.

الثالث: أنْ يكون المضاف إليه بالألف واللام، نحوُ: الضارب الرجل.

الرابع: أنْ يكون المضاف إليه مضافاً لما فيه الألف و اللام، نحوُ: الضارب رأس الجاني.

---

(١) أي: الجمع المذكر السالم؛ لأنهما يشبهان التنوين من حيث إنهما يليان علامة الإعراب كالتنوين.

(٢) ما بين القوسين سقط من س.

الخامس: أن يكون المضاف إليه مضافاً إلي ضمير ما فيه أل، نحوُ: مررت بالرجل الضارب غلامه، و جوز الفراء إضافة الوصف المحلي بأل إلي المعارف مطلقاً[١]، والاسم علي قسمين: قسم لا يضاف أبداً، وهو كل اسم متأصل في البناء لازم له غير ظرف، وعلم باق على علميته أو محلا بأل غير وصف، وما بقي تجوز إضافته، وقد يجب، وواجبها إمَّا إلى المفرد، وهو نوعان ما يجوز قطعه عن الإضافة في اللفظ، نحوُ: كل وبعض وأي[٢]، وما يلزم الإضافة لفظاً، وهو ثلاثة أنواع للظاهر وللمضمر، نحوُ: كلا وكلتا وعند ولدا وقصاري وسوى وسبحان ولدن وبين ووسْط بفتح السين وسكونها، والفرق بينهما أن ساكنة السين بمعنى بين تقول: جلست وَسْط القوم أي: بينهم، والمفتوحة السين تقع فيما لا يتجزأ تقول: جلست وَسَط الدار، ومنها مثل ومثال وشبه وشبيه وتجاه وتلقاء، وسائر بمعنى باقي لا بمعنى جميع ومع، وما تختص بالظاهر، كأولى وأولات وذي وذات، وما يختص بالمضمر، وهو نوعان ما يضاف لكل مضمر وهو وَحْد[٣]، وما تختص بضمير المخاطب، وهو مصادر مثناة لفظا، ومعناها التكرار، وهو لبيك[٤] و سعديك[٥]، ولا

---

(١) نحوُ: الضارب زيد، والضارب هذا بخلاف الضارب رجل فإنَّه لا يجوز لامتناع إضافة المعرفة إلى نكرة.

(٢) وهما مضافان في المعنى مطلقا.
قال الشيخ الصبان: كل أي: إذا لم يقع توكيداً أو نعتا، وإلا تعينت الإضافة لفظا، نحوُ: جاء القوم كلهم، زيد الرجل كل الرجل.
حاشيته على الأشموني على الألفية ج٢/ص٢٥٠ .

(٣) تقول، وحدي، وجئت وحدك، وجاء وحده.

(٤) لبيك: بمعنى إقامة على إجابتك بعد إقامة من ألبَّ إذا أقام به.

(٥) سعديك: بمعنى إسعادا لك بعد إسعاد

يستعمل إلا بعد لبيك، وحنانيك[١]، ودواليك[٢]، وهذاذيك بعجمتين[٣] وشذت إضافة أي إلى ضمير الغائب[٤]، وإلى الظاهر[٥]، وأمَّا إلى الجمل اسميه كانت أو فعلية، وهو إذا، وحيث[٦]، وبينا، وبينما، وقد يحذف ما أضيفت إليه إذ للعلم به فيجاء بالتنوين عوضاً منه، أو إلى الجملة الفعلية، وهو كما عند من قال باسميتها[٧]، وإذا خلافا للأخفش والكوفيين[٨]، [وهو] أي:

---

(١) حنانيك: تحننا عليك بعد تحنن.

(٢) دواليك: بمعنى تداولا لك بعد تداول، وقال جماعة: بمعنى مداومة لك.

(٣) هذا ذيك بذالين معجمتين بمعنى إسراعا لك بعد إسراع.

(٤) نحوُ قولك الراجز:

لقلت لبته لمن يدعوني

(٥) نحوُ قوله:

فلبي فلبي يدي مسور

(٦) وإضافة حيث إلى الجمل الفعلية أكثر من إضافتها إلى الاسمية، وإضافة إذ إلى الجملتين بمنزلة واحدة، وشرط الجملة الاسمية التي تضاف إليها إذ أن يكون خبر المبتدأ فعلا ماضيا لفظا كقوله تعالى: ﴿إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾[الأعراف: ٨٦] أو معنى كقوله سبحانه: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ﴾ [البقرة: ١٢٧]، وقد اجتمع في قوله تعالى: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ﴾ [التوبة: ٤٠] إضافة إذ إلى الجملة الاسمية، وإلي فعلية فعلها ماض، وإلي فعلية فعلها مضارع.

(٧) قال باسمية لمَّا ابن السراج وأبو علي الفارسي وأبو الفتح ابن جني والشيخ عبد القاهر الجرجاني وجماعة، وقالوا هي ظرف ثم اختلفوا في بيان ما هي بمعناه من الظروف فقال قوم: هي بمعنى حين، وقال ابن مالك: هي بمعنى إذ، وعبارة ابن مالك أدق؛ لأن لمَّا يختص بالفعل الماضي كما أنَّ لمَّا حرف يدل على وجود الشيء لوجوده غيره.
عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ج٣/ ص١٣٧ .

ما يختص بالإضافة [على قسمين: ما يقدر باللام] بأكثرية[١] **[وما يتقدر بمن]** بكثرة[٢]، وما يتقدر بفي بقلة[٣]، وهو القسم الثالث زاده بن مالك، وغيره[٤]، وضابط ما يتقدر بفي أن يكون المضاف بعض المضاف إليه، وصالحا للإخبار به عنه، وما يتقدر بفي أن يكون الثاني ظرفا للأول[٥]، وما عدا هذين القسمين هو ما يتقدر باللام **[فالذي يتقدر باللام]** الدالة على الملك، **[نحوُ: غلام زيد]**[٦]، أو على الاختصاص[٧]، نحوُ: سرج الفرس **[والذي يتقدر بمن]** الدالة على بيان الجنس، **[نحوُ: ثوب خز، وباب ساج، وخاتم حديد]** أي: ثوب من خز، وباب من ساج، وخاتم من حديد[٨]، والخز نوع من الحرير، والساج نوع الخشن، والذي يتقدر بفي

---

(١) أي زعم الكوفيون والأخفش أنَّ إذا لا تختص بالإضافة إلى الجمل الفعلية، = = واستدلوا بظاهر قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١﴾[الانشقاق: ١]، وقوله: ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ۝١﴾[التكوير: ١]، وهاتان الآيتان مؤولتان بتقدير فعل مماثل للفعل المتأخر مفسر.

(٢) أي: بأكثرية في كلامهم؛ لأنها الأصل في الإضافة بدليل أنَّ كل إضافة امتنع جعلها بمعنى من أوفى تكون بمعنى اللام، ولذلك اقتصر عليها الزجاجي.

(٣) من البيانية كما نقله الأسقاطي عن الجامي أي التي لبيان الجنس أي جنس المضاف إليه. انظر حاشية الصبان على الأشموني على الألفية ج٢/ ص٢٣٩ .

(٤) أي: في التي تفيد الظرفية.

(٥) وذلك لكثرة وقوعه في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح، وأكثرهم على نفي هذا القسم، وما أوهم معنى في فهو على معنى اللام مجازا.

(٦) سواء أكان ظرف زمان أو مكان.

(٧) أي: غلام لزيد.

(٨) واللام التي للاختصاص هي الداخلة بين ذاتين لا يصح أنْ يكون الداخلة عليها اللام منهما مالكة للأخرى.

نحوُ ﴿بَلْ مَكْرُ[١] ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣]، ﴿تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾[٢] [البقرة: ٢٢٦]، وعثمان شهيد الدارين، والحسين شهيد في كربلاء، بل مكرٌ في الليل، وتربص في أربعة أشهر، وعثمان شهيد في الدارين، وأمَّا تابع المخفوض فقد تقدم في المرفوعات.

والإضافة على قسمين محضة[٣]، وتسمي معنوية[٤]؛ لأنها تفيد أمرا معنويا[٥]، وهو التعريف[٦] إن كان المضاف إليه معرفة[٧]، والتخصيص[٨] إن كان المضاف إليه نكرة[٩]، أو كان المضاف متوغلا في الإبهام، كغير ومثل إذا أريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة لإكمالهما[١٠]، وهى بمعنى

---

(١) فإن الثوب بعض الخز، والباب بعض الساج، والخاتم بعض الحديد، ويصح أن يخبر عن كل هذا فيقال: هذا الثوب خز، وهذا الباب ساج، وهذا الخاتم حديد.

(٢) فالليل ظرف للمكر.

(٣) إذ الأربعة أشهر ظرف للتربص.

(٤) سميت محضة؛ لأنها خالصة من تقدير الانفصال لأن قولنا غلام زيد ليس في تقدير غلام لزيد بخلاف الإضافة اللفظية فإنها في تقدير الانفصال.

(٥) أي: منسوبة إلى المعنى.

(٦) أي: في المضاف.

(٧) أي: تفيد تعريف المضاف بالمضاف إليه.

(٨) نحوُ: غلام زيد مشار به إلى غلام معين؛ لأن هيئة التركيب الإضافي موضوعة للدلالة على معلومية المضاف.

(٩) تخصيص المضاف بالمضاف إليه.

(١٠) ونحوُ غلام رجل، فعلام قبل الإضافة نكرة خالية عن التخصيص فلمَّا أضيفت إلى النكرة تخصص بها، والمراد بالتخصيص ما لا يبلغ درجة التعريف فإن غلام رجل أخص من غلام، ولكنه لم يتميز بعينه كما تميز غلام رجل، وغلام امرأة فإذا أضفته إلى أحدهما خرج الآخر، والتعريف رفع الاشتراك الكائن فيها.

اللام أو من أوفي كما تقدم، وغير محضة، وتسمى لفظية[١]؛ لأنها تفيد أمرا لفظيا هوالتخفيف، ولا تفيد تعريفا، ولا تخصيصاً[٢]، وهى أنْ يكون المضاف صفة يشبه المضارع في كونها مرادا بها الحال أو الاستقبال، وهذه الصفة ثلاثة أنواع: اسم الفاعل، كهذا ضارب زيد الآن، أو غدا، واسم المفعول كهذا معمور الدار الآن أو غدا، والصفة المشبهة باسم الفاعل كهذا رجلٌ حسن الوجه.

أحسن الله عاقبتنا بمحمد وآله والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

وكان الفراغ من هذا التعليق يوم السبت المبارك ثالث عشر شهر رجب المعظم قدره، وحرمته سنة ١٠٣٢ .

غفر الله لمن دعي لكاتبه بالمغفرة، وصلى الله وسلم عليه [**هذا شرح الرملي على الآجرومية**] من علي عبد على بن عبد الله.

---

(١) قضية إطلاق الجمهور أنَّ غير ومثل لا تتعرف بالإضافة وإن وقعت بين ضدين، = = وهو الأصح، مثال ما وقعت فيه بين ضدين ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [**الفاتحة: من الآية٧**].

(٢) لفظية منسوبة للفظ.

(٣) ضابطها أمران: أمر في المضاف، وأمر في المضاف إليه.

فهرس الموضوعات

باب الكلام وتوابعه ١٤
ما يتركب منه الكلام ١٨
أقسام الكلام ١٩
علامات الاسم ٢١
أنواع التنوين ٢٣
علامات الفعل ٣٤
علامة الحرف ٣٩

باب الإعراب ٤٠
أنواع الإعراب ٤٥

باب معرفة علامات الإعراب ٤٩
مواضع الضمة ٥١
نيابة الواو عن الضمة ٥٥
نيابة الألف عن الضمة ٦١
نيابة النون عن الضمة ٦٥
علامة النصب ٦٧
الفتحة ومواضعها ٦٧
نيابة الألف عن الفتحة ٦٩
نيابة الكسرة عن الفتحة ٦٩
نيابة الياء عن الفتحة ٧٢

نيابة حذف النون عن الفتحة ٧٤
علامات الخفض ٧٤
الكسرة ومواضعها ٧٥
نيابة الياء عن الكسرة ٧٧
نيابة الفتحة عن الكسرة ٧٨
علامتا الجزم ٨٥
مواضع الحذف ٨٦
موضع السكون ٨٧
المعربات ٨٨
المعرب بالحركات ٨٩
المعربات بالحروف ٩٠
إعراب المثنى ٩١
إعراب جمع المذكر السالم ٩١
إعراب الأسماء الخمسة ٩٢
إعراب الأسماء الخمسة ٩٢
الأفعال وأنواعها ٩٢
نواصب المضارع ٩٩
جوازم المضارع ١١٤
الأدوات التي تجزم فعلين ١١٨
عدد المرفوعات ١٢٧

باب الفاعل ١٢٨
أحكام الفاعل ١٣٥

باب المفعول الذي لم يسم فاعله ١٣٧

باب المبتدأ والخبر ١٤٦
تعريف المبتدأ ١٤٦

تعريف الخبر ١٤٨
أقسام المبتدأ ١٤٩
أقسام الخبر ١٥٣
تعدد الخبر ١٦٧
باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر ١٦٨
أن وأخواتها ١٨٢
ظن وأخواتها ١٩٨
باب النعت ٢٠٩
باب المعرفة ٢١٨
باب العلم ٢٢٢
المعرف بالألف واللام ٢٣٠
باب الموصول ٢٣٤
باب النكرة ٢٤٦
باب العطف ٢٤٨
عطف البيان ٢٦٢
باب التوكيد ٢٦٥
باب البدل ٢٧٢
باب منصوبات الأسماء ٢٨١
باب منصوبات الأسماء ٢٨١
باب المفعول به ٢٨٣
المصدر ٢٨٩
شروط عمل المصدر ٢٩٨

باب ظرف الزمان وظرف المكان ٣٠١
ظرف المكان ٣٠٦
باب الحال ٣١١
باب التمييز ٣٢٠
باب الاستثناء ٣٢٧
شروط إعمال لا عمل أن ٣٣٦
باب المنادى ٣٤١
باب المنادى ٣٤٣
المندوب والمستغاث ٣٥٠
باب المفعول من أجله ٣٥١
باب المفعول معه ٣٥٥
باب مخفوضات الأسماء ٣٥٩
فهرس الموضوعات ٣٧٣